مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

علي مولا

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مروان بشارة
MARWAN BISHARA

العربي الخفيّ

THE INVISIBLE ARAB

وعود الثورات العربية ومخاطرها

العربي الخفيّ

وعود الثورات العربية
ومخاطرها

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي
The Invisible Arab
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من المالك
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.
Published by arrangement with the proprietor
Perseus Books, Inc.,
First published in the United States by Nation Books,
a member of the Perseus Books Group
Copyright © 2012 by Marwan Bishara
All rights reserved

Arabic Copyright © 2012 by Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

العربيّ الخفيّ

وعود الثورات العربية ومخاطرها

مروان بشارة

ترجمة

موسى الحالول

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0685-7

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (+974)
فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

إلى عزمي

المحتويات

تمهيد: الرؤية التامة.. 9
مقدمة: بشارة فجر جديد..13

1. النظام البائد..31
2. جيل المعجزات..65
3. حصاد الأشواك..107
4. القوى مقابل قوة الشعب..139
5. الغرب: المصالح قبل القيم..147
6. العروبة والهوية..163
7. الإسلاميون والديمقراطية..181

خاتمة: العربي البارز للعيان..197
ملحق خاص بالطبعة العربية..215
كلمة شكر..237
قائمة المراجع..239
الهوامش..245

تمهيد

الرؤية التامة

هذه مقالة عن سقوط العرب ونهضتهم. إنها محاولة لفهم كيف تطورت ثورتهم، وما الصحيح فيها، ولماذا هي مهمة، وكيف يمكن أن ينحرف مسارها.

في كثير من الإعلام العالمي، تسير الرواية على النحو التالي: شعب مضطهد ذاق الويلات وهو خانع يقرر فجأة أن الكيل قد طفح، بفضل تكنولوجيا الغرب ووحي منه، فيهب في وقت واحد ليستعيد حريته، فيلهم ما يسمى بالربيع العربي.

ولكن هذه الثورة، كغيرها من الثورات، ظلت تختمر لوقت طويل. فالاستيلاء التاريخي على ميدان السابع من نوفمبر في تونس وميدان التحرير في القاهرة ودوار اللؤلؤة في المنامة، من بين ميادين أخرى، جاء تتويجا لصراع اجتماعي وسياسي طويل تمثل في اعتصامات وإضرابات واحتجاجات ومظاهرات لا تعد ولا تحصى قام بها أناس عرضوا أنفسهم لمخاطر الترهيب والتعذيب والسجن.

فما بدأ بعملية انتحار حرقا نفذها بائع عربة متجول اسمه محمد البوعزيزي، سرعان ما تحول إلى حدث معد على الإنترنت قاد آلافا من التونسيين الغاضبين للنزول إلى الشوارع. تحولت المظاهرات إلى اضطرابات شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ثم تحولت في ذروتها إلى ثورة عارمة أطاحت الحكم الدكتاتوري في تونس، ثم اتجهت شرقا إلى بلدان أخرى لتشعل أعظم تحول عربي في التاريخ. لم تشهد المنطقة مثل هذا النشاط والتوق الجمعيين للتغيير.

فخلال أسابيع ملأ ملايين العرب الشوارع والساحات، فأعطوا بذلك معنى جديدا للزعم القائل إن في الكثرة قوة. أخيرا قالت الغالبية الصامتة كلمتها، وكسرت حاجز الخوف النفسي الذي أقامته الأنظمة على مدى عقود من الاضطهاد، واكتشفت في وقت قياسي أن الملك عار، كما تقول الحكاية.

إذا شئنا أن ننصف أولئك الشجعان الذين وقفوا ضد أنظمتهم - وفي بعض الحالات أسقطوها - فلا ينبغي لنا أن نعترف بقوة عزيمتهم فحسب، بل أن نستمع إلى ما قالوه وما يقولونه عن كيفية جلب العدل والديمقراطية إلى الشرق الأوسط. كما علينا أن ندعم جهودهم بكل الوسائل الممكنة. لقد اكتسبوا حق الاحترام والتأييد بدمهم، وفي كثير من الحالات، بحياتهم.

هذه القصة تبدأ مع الشبان العرب الذين أخرجوا الناس إلى الشوارع بسبب ترتيبهم وتنظيمهم. يشكل الشباب 60 بالمائة من العرب، لذلك كان ينظر إليهم على أنهم "قنبلة ديموغرافية" أو "عبء اقتصادي" أو "مخزن مخزون للتطرف"، لكن هذه المجموعة، وبخلاف الأجيال السابقة، هي التي بشرت بالتغيير.

لكن الشباب العرب لم يكونوا بمفردهم. لقد ألهم "صحوتهم" قادة سياسيون واجتماعيون ونقابيون ووطنيون قدموا تضحيات لا تحصى في السنين الماضية. لقد تأثروا بتجارب الآخرين ونجاحاتهم في كل المعمورة ممن عانوا من تحديات مماثلة نتيجة العولمة، كما استفادوا في الوقت نفسه من منتجاتها (كالثورة المعلوماتية وتعميم التكنولوجيا على عموم الناس). ورغم أهمية هذه الخطوات التكنولوجية المتقدمة، فإن المبالغة في دور فيسبوك وتويتر وإرجاع أسباب الثورة لهما يشبه إعطاء الفضل في الثورة الإسلامية في إيران، التي اعتمدت اعتمادا هائلا على تداول رسائل آية الله الخميني المسجلة بين الجماهير، لشركة فليبس الهولندية. لا شك أن الإعلام الجديد لعب دورا مهما في انتفاضة العرب، ولكن الذين شكلوا لب الثورة هم الناس الذين طالما تعامل معهم الحكام الدكتاتوريون ورعاتهم الدوليون على أنهم مغيبون.

تعرض هؤلاء المواطنون العرب وحركاتهم الاجتماعية والسياسية على مدى عقود إما للتحامل أو للتجاهل التام من قبل قادة الغرب وإعلامه الذين نظروا إلى المنطقة من منظار إسرائيل أو النفط أو الإرهاب أو الإسلام المتطرف. أما عرب اليوم فيقدمون تناقضا صارخا لهذا التشويه والتضليل الإعلامي والإهانة الصريحة التي

تهال على رؤوسهم. لقد قيل عنهم إنهم لا يتقبلون الديمقراطية والحرية، ولكنهم اليوم يلقنون العالم درسا في كليهما.

لقد ألقيت المسؤولية عن التخلف العربي طيلة عقود إما على الخصوصية الثقافية أو العروبة الحالمة أو الإسلام التهجمي. لقد تحدثت كتب ودراسات لا تعد ولا تحصى في الغرب عن "الخصوصية العربية" وهي تشكك بقدرة الإسلام أو المسلمين على التعايش مع المجتمعات الديمقراطية الحديثة أو الاندماج فيها. قلة هم الذين حاولوا فهم التحول الاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي، بينما آثرت الغالبية أن تنظر إلى الإسلام نظرة إقصائية تستبعد المسلمين، وأن تصنع صورا نمطية عن "العقل العربي الأسير" في وقت عجزت فيه هذه الغالبية عن فهم عرب اليوم.

منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، ظلت التغطية الإعلامية الدولية للعرب تنحدر في مستواها، فصورتهم على أنهم أناس حاقدون، مزمنون في تخلفهم، ميالون للعنف، ويكرهون الحداثة والحرية. وحين أثبتت الثورتان العارمتان الخلاقتان السلميتان إلى حد كبير في تونس ومصر أن الإعلام كان مخطئا، نسب الإعلام الغربي الفضل للرؤساء الأمريكان والتكنولوجيا الغربية والسياسيين، وجعلت منهم نسخا عصرية من لورنس العرب. بل ذهب بعض الإعلام إلى حد إرجاع الفضل في انطلاق الربيع العربي لـ "نظام العدالة في إسرائيل" و"التطور الصيني".

ولكن الربيع العربي منتج عربي صرف، وهذه المقالة تتتبع جذوره، وذلك من خلال النظر إلى العوامل المركبة التي تخص المجتمع العربي والمؤثرات الكونية التي جعلت هذا الربيع ممكنا. إنها تبين لماذا ظلت القومية التعددية الجامعة التي حفزت الثورة تختمر ردحا من الزمن، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها لنجاح هذه الثورة على المدى الطويل.

إن كتاب «العربي الخفي» يمثل رحلة في الزمان والمكان من "جيل التحرير" في خمسينيات القرن العشرين، مرورا بـ "جيل الهزيمة" في السبعينيات والثمانينيات و"الجيل الضائع" في التسعينيات إلى "جيل المعجزات" في يومنا هذا. ما يبحث فيه هذا الكتاب هو كيف أثبتت هذه "القنبلة الديموغرافية المؤقتة" أنها هي حاملة التقدم والوحدة والحرية، وكيف طالبت شبكات التواصل الشعبية بالعدالة الاجتماعية،

وكيف تضافرت جهود الإعلام الجديد والفضائي لإعادة اللحمة بين العرب متجاوزة بذلك الحدود والإثنية والدين.

وفوق هذا كله، هذا الكتاب هو تأمل في وقفة التحدي والأمل العربيين في وجه كل التحديات، وتأمل في كيف تغلب جيل جديد من العرب على عقود من الخوف والاضطهاد والتعذيب والتقتيل على يد أقسى الدكتاتوريات وأكثرها دموية في القرن العشرين، وتأمل في كيف بينت الثورة أن العبارات الغربية المعلبة عن العرب ما هي إلا مهزلة من مهازل الاستعمار الجديد، وهي ذاتها العبارات المعلبة التي راح يجتر بعضها كثير من "عرب الغرب المفضلين" على مدى عقود.

هذه القضايا هي في نهاية المطاف المحكات التي بموجبها سيحكم على هذه الثورة وما تحققه من ديمقراطية وعدل ومقدرة على تمهيد الطريق لاستيعاب مختلف التوجهات الإيديولوجية والدينية والسياسية والمدنية، كما سيحكم على قدرتها في تحقيق التوافق بين القومية والإسلام والديمقراطية بوصف هذه الثالوث الذي لا يستغنى عنه لضمان الاستقرار والتقدم في العالم العربي. لكن هل ستؤدي هذه الثورة في نهاية المطاف إلى رؤية عربية عصرية كونية للمستقبل؟ هذا ما سيكشف عنه قادم الأيام.

تستهل هذا المقالة بالحديث عن الأحداث التي قادت إلى الثورة في تونس وتنتهي في خريف 2011. ولكنها خلال هذه المسيرة تحاول أن تستقصي جذور كثير من مكونات الاضطرابات العربية.

ملاحظة: أدرك، وأنا أدفع هذا الكتاب إلى المطبعة في ديسمبر 2011، أن الوضع في كثير من البلدان التي أكتب عنها لم يأخذ شكله النهائي. لقد عاد المصريون إلى الشوارع والميادين العامة في مدنهم الكبرى، فاضطر الجيش تحت الضغط أن يعتذر عن سياساته، وأن يعين حكومة جديدة بصلاحيات كاملة، وأن يعد بالتخلي عن دوره التنفيذي بعد الانتخابات الرئاسية في منتصف 2012. لقد مات اثنان وأربعون في الاضطرابات المناوئة لحكم العسكر. سيبقى الوضع مائعا لبعض الوقت في مصر وغيرها. إن مد الثورات العربية وجزرها يحدث عواصف سياسية أخرى قد تغرق العالم العربي في الفوضى. ولكنني أومن إيمان مخلص أن شعوب المنطقة قد طلقت الماضي طلاقا لا رجعة عنه.

مقدمة

بشارة فجر جديد

لقد فاجؤوا الجميع، بمن في ذلك أنفسهم. شباب يرتدي قمصان "التي شيرت" ملؤوا الميادين العامة وهتفوا وغنوا وأنشدوا وتظاهروا بشكل سلمي، وتمكنوا في هذه الأثناء من قلب الطاولة على أنظمتهم العنيفة. فانضم إليهم أناس من أجيال أخرى ولم يكن هؤلاء معتدلين ولا متطرفين، لا جهاديين ولا ملحدين، لا مسلمين ولا مسيحيين، لا أغنياء ولا فقراء، لا شيبا ولا شبانا، لا رجالا ولا نساء، لا محافظين ولا ليبراليين، بل كانوا مواطنين اتحدوا من أجل الحرية والعدل.

لقد انزاح أخيرا كابوس طويل اتسم بالاضطهاد السياسي والهزائم العسكرية والنكوص الاجتماعي والركود الاقتصادي، وحل محله حلم جديد بالوحدة الوطنية والتطور والاستقرار وحكم القانون والشفافية والمحاسبة. لقد تسلم العرب أخيرا زمام الأمور بأيديهم، كما فعل الأوروبيون الشرقيون والأمريكيون اللاتينيون وآخرون غيرهم من قبل.

لقد تحول شعارهم القديم "إن شاء الله" إلى "ما شاء الله"، وحلت عبارة "يسقط النظام" محل "يعيش القائد"، لقد قدم العرب دماءهم من أجل حرية بلادهم بدلا من التضحية بها من أجل قائد أجبروا على كيل الثناء له.

لقد أظهرت ثورتهم أفضل ما في العرب - ضميرهم الجمعي وأفعالهم وشعاراتهم التي كانت سلمية لكنها ثابتة، أنيقة لكنها ثورية، شاعرية لكنها إستراتيجية - كما بثت الروح والقوة في الملايين. لم يكن في يوم من الأيام مثل هذا التلازم والتعاضد بين الكرامة الشخصية والكرامة القومية. لم يأت تحول قط بمثل هذه السرعة حين الرهان بهذا الارتفاع، والناس بهذه الجرأة، والتغيير في متناول اليد.

فإذا كانت تونس هي التي ألهبت الخيال العربي، فإن عزيمة الشعب في مصر، وهي أكبر دولة عربية، كانت هي الحافز. لم تظهر قط قوة الناس بهذا القدر من الإنسانية والإلهام والحميمية والإصرار كما في تونس، وبهذه الجرأة كما في سوريا، وبهذا التنوع كما في اليمن، وبهذا التواضع كما في البحرين، وبهذه البسالة كما في ليبيا، وبهذه الروح الفكاهية كما في مصر. فإذا كانت كل نكتة ثورة صغيرة، كما قال أحد المراقبين، فإن العرب، ولاسيما المصريين، ثوريون بامتياز.

لم يعد الثوار يخافون التغيير، و لم يبالوا بالمقولة العربية، "مائة عام من الاستبداد ولا يوم من الفوضى"، وحيث إن كلمة "نظام" بالعربية تعني نظام الحكم ونقيض الفوضى أيضا، لذلك فإن أية محاولة لإسقاط النظام تعني الفوضى، على نحو ما قاله الملك الفرنسي لويس الخامس عشر، "من بعدي الطوفان"، لقد استبطن هذه المغالطة كثيرون عبر التاريخ، بمن في ذلك أحزاب المعارضة التي سمحت لنفسها أن تدجن من خلال الابتزاز والرشوة. فكانت النتيجة أنظمة راكدة، ومعارضات خانعة تتصرف كأنها دمى، ونكوصا اجتماعيا واقتصاديا متواصلا.

لقد أحرجت الاضطرابات الشبابية جماعات "المعارضة الموالية" في تونس ومصر وغيرهما من البلدان. لقد أخجلت السرعة والكفاءة اللتان تم بهما تنظيم المظاهرات والمحافظة على زخمها أحزاب المؤسسة القديمة التي كانت تتفاخر بعدد أعضائها ومنافذها الإعلامية الحكومية. وعلى خلاف المطالب الخجولة لأحزاب المعارضة "المدجنة" التي كانت تطالب بإصلاحات محدودة، أو، ما هو أنكى من ذلك، التي تواطأت مع المستبدين لكسب شيء من السلطة، أصر الثوار الجدد على التطهير الكامل، وطالبوا بتغيير النظام والإصلاح الدستوري.

من خلال برهنتهم على قوة الشعب، همش الثوار المتطرفين الذين عاثوا فسادا في المنطقة والعالم وادعوا أنهم ينطقون باسم جميع العرب والمسلمين من خلال العنف والإرهاب. لن يكون بعد اليوم الذين أرهبوا العرب واستقطبوا مجتمعاتهم وسوغوا للحكام والغرباء استخدام القوة المفرطة الوجه العربي الوحيد البارز على الساحة الدولية. فالملايين التي ملأت المشهد السياسي وفي عواصم البلاد سخرت وقلصت من جنون العظمة للقلة المختبئة في التلال البعيدة وتستخدم العاطفة الدينية لارتكاب أفظع الفظائع.

فحين خير العرب بين الأنظمة الاستبدادية والتدخل الأجنبي، بين الركود الخانق وخطر استبداد الإسلاميين، اختاروا خيارا ثالثا أكثر راديكالية: الحرية: حرية التعبير، الحرية من العوز، الحرية من الذل. لقد جرى كشف تهديد "إما الدكتاتورية أو الفوضى" ومواجهته. لقد أطاحت الثورة العربية أنظمة، وتجاوزت المعارضة التقليدية (ثم ضمتها حين بلغت احتجاجاتها النقطة الحرجة)، وهمشت الحركات المتطرفة، وأنذرت القوى الأجنبية. وفي هذه الأثناء، بدأت تبطل عقودا من الأساطير الاستعمارية والتفكير التسلطي رأسا على عقب.

مخاطر المفاجآت غير السارة

ولكن بمرور الوقت، مرت الصحوة العربية الجديدة بمجتمعات معقدة حكمها مستبدون قساة يديرون البلاد كأنها أملاك لهم، فحلت محل "شهري العسل" في مصر وتونس مواجهات صعبة ودموية في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا. وسرعان ما اتضح أن البدايات السريعة للانتقال السلمي في تونس ومصر كانت الاستثناء للقاعدة؛ ففي المجتمعات الأخرى الغارقة في القبلية والمقسمة عرقيا والمتعددة دينيا، همشت الدولة أنظمة شاذة ظالمة، وخضع الجيش الوطني لوحدات موالية أفضل تدريبا تخضع للسيطرة المباشرة للقادة، وهذه الوحدات على أتم الاستعداد لاستخدام القوة المجردة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين العزل.

ورغم كل شيء، خرج عربي جديد أكثر جرأة وفردية على الولاءات الأبوية الآسرة. وهذا العربي مستعد للتضحية من أجل مستقبل أكثر إشراقا وأقل

سوداوية. لقد كتب أحد الناشطين السوريين الشباب على الفيسبوك، "أنا ذاهب لأتظاهر وأنا أعلم أنني قد لا أعود"، لقد أصبح التظاهر مرادفا للتضحية بل حتى للشهادة التي انتزع المتظاهرون مفردها من الجهاديين. لقد اتضح أن كفاح العرب من أجل الحرية كان وطنيا وشخصيا بالتحديد.

ستأتي أحداث مهمة كثيرة وستظل تتوالى بعد الانتهاء من كتابة مقالتي هذه. ولكن كما قال زو إنلاي مازحا حين سألته حاشية الرئيس الأمريكي رتشرد نكسن سنة 1972 عن رأيه في الثورة الفرنسية، فقال "من المبكر الحكم عليها".

لا أظن أنه سيطول بنا المقام كل هذا الوقت لتقويم الثورة العربية، بل بإمكاننا الآن أن نستخلص بعض الاستنتاجات العامة والأساسية جدا. وطريق العودة ليس هو الطريق للأمام، وفي وقت قصير نسبيا سيكون للناس دور أكبر في صنع مستقبلهم مما كانوا عليه في الماضي. إن طبيعة المشاركة هذه هي التي ستحدد في نهاية المطاف تحول المنطقة العربية ذاته.

إن غياب أجندة سياسة يلتف حولها الناس أو فلسفة ثورية وراء الانتفاضات العربية (ما خلا المطالب العامة بالتغيير الديمقراطي) يترك الباب مفتوحا لتأويل معنى الثورات وأهدافها المحددة. إن السعي للتغيير ونيل الحرية شيء، وبناء الديمقراطية والدولة الحديثة شيء آخر.

سيأتي الجزء الأصعب في هذه المسيرة الثورية حين يكتشف العرب، عاجلا لا آجلا، أن الديمقراطية والحرية تستتبعان مسؤولية أكبر. إن دحر الدكتاتورية هو شرط مسبق للتقدم ولكنه ليس ضمانة له، ولا سيما في غياب مؤسسات الدولة الفاعلة والتقاليد الديمقراطية والبنية التحتية الحديثة. إن هيمنة الفقر واللامساواة والتنافس الإقليمي والدولي المتصاعد تمثل جميعا تحديات هائلة.

يمكن للتعاون العابر للدول أن يفتح الطريق أمام مزيد من الوحدة والتكامل الاقتصادي وتعزيز التعددية في كل بلد من البلدان العربية. وهذا يتطلب من العرب أن يراجعوا تصورهم لهويتهم القومية ويعيدوا صياغتها، وأن يوائموا بين الدين والدولة الحديثة، وأن يتصالحوا مع عملية ديمقراطية متعددة من أجل الاستقرار الإقليمي والوحدة والحكم الرشيد.

وأيا كان الأمر، فقد أعادت الانتفاضة العربية رسم واقع المنطقة السياسي وتفكيرها وخطابها، بل أحدثت فيها جميعا ثورة.

خريف كئيب

كنت أقف مع زملائي في مقصف قناة الجزيرة الإنجليزية ذات يوم مشمس من شهر ديسمبر 2010، وننظر باتجاه مبنى قناة الجزيرة العربية. كنا نتساءل عما يجب أن نفعله بعد أسبوع تميز بالكآبة. همس أحد المدراء التنفيذيين المحبطين قائلا إن المنتجين لم يجدوا ما يكفي من الصور اللافتة التي توازي كآبتها كآبة نشرة أخبار المساء. والتلفاز وحش يحتاج إلى تغذية دائمة على مدار الساعة بالمستجدات المليئة بالصور. وهذا غير متاح لنا إلا في حالة الوثائق المسربة، كما فعلت الشبكة مع وثائق ويكيليكس في أواخر صيف 2010.

لقد اكتسبت قناة الجزيرة التي تبث باللغة العربية تميزا بأخبارها العاجلة وتغطيتها الحية للأحداث في محيطها العربي والإسلامي من خلال شبكة واسعة من الصحفيين والبرامج الحوارية والمناظرات السجالية الآسرة. لقد وفرت تغطيتها للانتفاضة الفلسطينية عام 2000، والحربان الأمريكيتان في العراق وأفغانستان، وحربا إسرائيل على لبنان وقطاع غزة بديلا حقيقيا، ولأول مرة، للإعلام الفضائي الذي يسيطر عليه الغرب. وحيث إن قناة الجزيرة الإنجليزية تهدف إلى المحافظة على ذات المبادئ الجريئة التي جعلت النسخة العربية تشتهر في كل المعمورة، شعرنا أن علينا واجبا أن نجعل تغطيتنا مثيرة وثاقبة الرؤية مثل شقيقتنا الشبكة العربية.

ولكن خريف 2010 تميز بطوله وكآبته. لقد سيطر على المنطقة خليط من الفوضى السياسية والشلل الجيوسياسي والركود الاقتصادي. لقد كان التوتر ملموسا في الأجواء. فهذه "عملية السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين تتعثر مرة أخرى، وإيران تعلو نبرة تبجحها، وأمريكا تهدد المنطقة بأطماعها الإمبريالية، والعراق مشلول، والصراع يختمر في لبنان، والقرن الأفريقي يعاني من التمرد والقحط والحرب الأهلية، والأجواء تسخن في أفغانستان وباكستان، واليمن

والسودان يتفككان مثل الصومال. كانت المنطقة تسير نحو الهاوية بقليل من الاحتفاء.

لم تثر أي من هذه التوترات الكامنة منابر الإعلام العالمي التي طالما تغاضت عن الشرق الأوسط المبتلى بالحروب. فحتى الشبكات الأمريكية المتبقية في العراق راحت تغلق مكاتبها أو تخفض عدد العاملين فيها على الرغم من تدهور الأوضاع والوجود المستمر لأكثر من مائة ألف جندي ومتعاقد. وبدلا من ذلك، كان الصيف حافلا بالتفاهات الطاغية مثل الجدل حول نية فيصل عبد الرؤوف، أحد الانتهازيين من العرب الأمريكيين (يعمل تاجر عقارات) وإماما يقوم بجولات لصالح قسم العلاقات العامة في وزارة الخارجية الأمريكية، لبناء مركز للجاليات بالقرب من الطابق السفلي يتألف من بركة للسباحة ومدرج ومرافق رياضية. ومن الطرافة اللائقة بهذه القضية الإعلامية أن زوجة الإمام، واسمها ديزي خان وتعمل في التصميم الداخلي، أصبحت المرجع الذي يستفتى في بواطن العلاقات الأمريكية-الإسلامية، ونصبت نفسها ناطقة باسم الإسلام والمدير التنفيذي للجمعية الأمريكية لتقدم المسلمين التي أسسها زوجها.

ومع أن المركز لم يكن مسجدا، ولا فخما، وغير مقرر له أن يبنى على موقع أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إلا أن ذلك لم يمنع هذه "القضية الحساسة" أو "العمل الاستفزازي" من تصدر عناوين الأخبار و"إلهاب العواطف" على نحو ينذر بردة فعل دينية في الشرق والغرب على حد سواء. وقد شبه الزعيم الجمهوري نيوت غنغرتش "المسجد" بنصب نازي، فألهب العواطف، وغطى بذلك على الحروب الأمريكية في العالم الإسلامي وسوغها.

وإن لم يكن هذا العرض الجانبي السخيف يفي بالغرض، فقد استأثر بعد ذلك قس أمريكي مغمور يدعى تيري جونز باهتمام الإعلام، حيث كانت فكرته في لفت الأنظار تقوم على حرق المصاحف أمام عدسات التلفزيون ليعرض بذلك العلاقات الهشة سلفا بين أمريكا والعالمين العربي والإسلامي للاهتزاز. فقد طلب جونز من الناس حول العالم أن ينضموا إليه في حرق القرآن يوم 11 أيلول/سبتمبر 2010، وهي فكرة جنونية استدعت تدخل الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والجنرال ديفد بترايوس وقائد حلف الناتو أندرس فوغ

راسموسين وحاكمة ولاية ألاسكا السابقة سارة بيلين ليثنوا جونز عن فعلته. ولكن جذب الانتباه لم يكن مقصورا على قساوسة غريبي الأطوار من كنائس مغمورة في الجنوب الأمريكي. وكما يحدث عادة في الأزمنة المظلمة الكئيبة يتاجر أنبياء الزور وزعماء الدهماء بمخاوف الناس وغضبها بطرق شتى، فيزيدون الوضع السيئ سوءا على سوء.

وأقوى مثال على هذا كانت قاعدة أسامة بن لادن وفروعها الأخرى التي استغلت الاتصالات الحديثة ببراعة للتحريض على العنف وتنفيذ أعمال إرهابية تلفت الأنظار وبالتالي تستأثر بالاهتمام الإعلامي الذي يشوه حقيقة العالمين العربي والإسلامي. وآخر هذه الهجمات جاء من جبال اليمن حيث دعا أنور العولقي، زعيم القاعدة حينذاك في جزيرة العرب ويحمل الجنسيتين الأمريكية واليمنية، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2010 لقتل الأمريكيين "بلا تردد" وكونه يتحدث الإنجليزية بلكنة أمريكية جعل استعراضاته الإعلامية مشاهد مثيرة لجمهور تأسره التهديدات منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. (ولكن العولقي ما يلبث أن يخرسه هجوم طائرة بلا طيار في صيف 2011، وهذا هو السلاح المفضل لدى الرئيس أوباما فيما يبدو في حربه على القاعدة، وهو قتل خارج إطار القانون لمواطن أمريكي بلا محاكمة لدواعي الأمن القومي).

ولكن حينما تسقط شجرة فهي تحدث ضجة أكبر من غابة كاملة تنمو. فبعيدا عن صنائع الإعلام مثل فيصل عبد الرؤوف وتيري جونز أو خاطفيه مثل بن لادن والعولقي، كانت المنطقة تمر بأحلك اللحظات في تاريخها القريب، حيث كانت القوى والتحالفات الدولية الجديدة تحدد مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برمتها.

وفي غياب البدائل الحقيقية، راهن الكثيرون على زعماء شعبيين. ولم يكن بن لادن يمثل إلا آخر المحاولات وأكثرها سوريالية للتغلب على حالة اليأس والعجز التي يعاني منها جيل ضائع. لقد قام الرئيس العراقي صدام حسين والزعيم الليبي معمر القذافي بمحاولات مشابهة لمناصرة قضية العرب في ظل فشل دائم. فانعدام التنمية والوحدة والرأي العام القوي أدى إلى إخفاقات أخرى زرعت مزيدا من

الخيبة والمرارة. ولما صار العالم العربـــي رهينة للقوى المدمرة من الداخل والخارج، راحت التوترات المكبوتة تغلي تحت عاصفة شتوية تتشكل.

التنبؤ بشتاء ساخن

"سيكون هذا الشتاء ساخنا" كتبت في إحدى مذكراتي في شـــهر تشـــرين الثاني/نوفمبر 2010، وأنا أتنبأ بالحرارة السياسية للفصل القادم. وبناء على تحذيري من تدهور محتمل في المنطقة، فقد أوصيت بوضع خطط خاصة لتعزيز وجود قنـــاة الجزيرة في مناطق الصراع المختلفة.

"إن انخفاض درجات الحرارة في الشرق الأوسط لن يجدي في تبريد ما يبـــدو أنه فصل شتائي ساخن. وحيث إن حالات الهشاشة والانســـداد العديـــدة تـــدفع بالتوترات إلى حافة الأزمات الكبرى والصراع وربما العنف المرعـــب، فيجـــب أن يكون من أولوياتنا في الجزيرة أن نفكر مليا ونستعد لشتى السيناريوهات، بمـــا في ذلك أسوأها، ألا وهو الحرب".

كانت قائمة البلدان طويلة، ولكنها تشترك في صـــفات متشـــابهة: انقســـام يتعمق، شعوب محبطة، سيادات منقوصة، انعدام الاستقرار، وخطـــر الانجـــرار إلى العنف والصراعات الدولية والداخلية. لقد كانت الدولة الحديثة في الشرق الأوسط دائما في أزمة، ولكن المنطقة لم تبد قط في تاريخها الحديث بهذه القتامة، وسياستها بهذا التشاؤم، وخلافاتها الرسمية بهذا العري، وتوتراتها بهذا العلـــو، وفقرهـــا بهـــذا الانتشار. كان اليأس مخيما على ركن كل شارع.

ففي فلسطين المحتلة أوحت لنا الإحباطات المكظومة بعد سنتين مـــن حـــرب إسرائيل على غزة سنة 2008 بأننا نشهد الهدوء الذي يسبق العاصفة. فقد نفـــذت إسرائيل سلسلة من الغارات الجوية على "أهداف مشتبه بها" في قطاع غزة، فقتلت المئات، وأصدرت تهديدات لحماس (وهي الحركة الإسلامية المنتخبـــة ديمقراطيـــا والمسيطرة على القطاع المحاصر) وحذرت من أن الوضع سيقود إلى عمل عسكري إن أطلقت أية صواريخ من القطاع على إســـرائيل. ولم يكـــن لاحتـــرام حمـــاس النسبـــي لاتفاقية وقف إطلاق النار مع إسرائيل أي أثر يذكر. وقد تحول قطـــاع

غزة المحاصر، وهو أكثر مناطق العالم كثافة سكانية وفقرا، إلى برميل من البارود. وفي الضفة الغربية خلق الانسداد الدبلوماسي بين السلطة الوطنية الفلسطينية بزعامة محمود عباس التي تتخذ من رام الله مقرا لها وبين حكومة بنيامين نتنياهو فراغا سياسيا خطرا لا يرى في الفلسطينيين "شركاء سلام" لهم مصداقية، وسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالاستمرار في البناء في الأراضي المحتلة. وكان من نتيجة ذلك أن تصاعد التوتر بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين إلى درجة خطرة. وكان من شأن عجز إدارة أوباما أو عدم رغبتها في وضع الضغط اللازم على إسرائيل لوقف استعمارها لفلسطين المفضي إلى انعدام الاستقرار في المنطقة أن يزيد من نفور الفلسطينيين وتمادي الإسرائيليين. وليكن بعلمكم أنه لم تتمكن أية إدارة أمريكية سابقة من حل هذه المعضلة المزمنة أو لم تبد رغبة في حلها.

وقد أبرزت الوثائق الداخلية الفلسطينية التي كشفتها قناة الجزيرة ما كان معروفا من زمن عن إذلال الإسرائيليين لنظرائهم الفلسطينيين، فقد فضحت الوثائق عبثية المفاوضات، حيث كان كل تنازل فلسطيني يقابل برفض متغطرس من جانب إسرائيل ووعد بمزيد من الاحتلال. فالتنازلات الفلسطينية غير المسبوقة حول القدس والحدود واللاجئين كانت تقابل بالتعنت والوقاحة من إسرائيل. أضف إلى ذلك أن لامبالاة أمريكا، وهي راعية المحادثات، أحرجت "شريكي السلام" من العرب، وهما مصر والأردن، وكانا في غاية الاندفاع لتأمين غطاء سياسي للمفاوضات الفاشلة.

وكان لبنان، الذي يعيش في حالة من الاضطراب السياسي الدائم منذ حربه الأهلية سنة 1975، يتجه نحو أزمة وطنية كبرى أخرى بين زعامات نخبه الإثنية. فبعد خمس سنوات من التحقيق الدولي برعاية أممية في مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تتحمس لرؤية المحكمة الخاصة بلبنان تصدر إدانات بحق أربعة من مقاتلي حزب الله. وقد هدد هذا التطور بإشعال الوضع أكثر في البلد المنقسم وربما يوفر لإسرائيل ذريعة لاستعادة قوة الردع الإستراتيجي الذي فقدته في حربها على حزب الله سنة 2006.

لقد واجه حزب الله الغزو الإسرائيلي وصده بطريقة لم تشهدها ستة عقود مضت من الصراع العربي – الإسرائيلي. وبالنتيجة ازدادت شعبية الحزب

وزعيمه سريعا في الوطن العربي. فالعرب الذين خسروا حرب حزيران سنة 1967 مع إسرائيل في ستة أيام شاهدوا بإعجاب بمجموعة صغيرة متفانية جيدة التدريب وهي تحطم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر. وقد حذر زعيم الحزب، الشيخ حسن نصر الله، أن أية إدانة لمقاتلي حزب الله، بناء على تسجيلات هاتفية، هي جزء من مؤامرة مدبرة من إسرائيل وأمريكا تستهدف حركة المقاومة. وقد أصدر من مخبئه السري تهديدات صريحة رفعت الرهانات للحكومة المدعومة من أمريكا ولجيران لبنان.

وكان السودان أيضا يعاني من العنف وعدم الاستقرار حيث كانت البلاد تقترب من استفتاء كانون الثاني/يناير حول انفصال الجنوب الذي كان يصر بكل وضوح على الانفصال عن الشمال (وقد استقل بالفعل منذ ذلك الحين). وفي غربي دارفور استمر الصراع في الوقت الذي أدانت فيه محكمة الجنايات الدولية في لاهاي الرئيس عمر حسن البشير، الذي حكم البلاد منذ انقلابه العسكري سنة 1989، وأصدرت بحقه مذكرة اعتقال. وفي ظل الحكم الدكتاتوري للبشير وبقاء كثير من القضايا العالقة والمتنازع عليها دون حل، غرق العد التنازلي لانقسام السودان بالتوتر.

ولم يكن اليمن أفضل حالا، فخصوم الرئيس علي عبد الله صالح في الجنوب ظلوا ينادون بالانفصال بعد عقدين من فرض صالح لإرادة عاصمته صنعاء على المنطقة بعد حرب أهلية خاضها ضد حكام عدن "الماركسيين" السابقين (حسب وصفهم لأنفسهم). وفي هذه الأثناء، أدت المواجهات ضد الحوثيين في شمالي البلاد إلى التدخل العسكري السعودي في المنطقة الحدودية وكشفت هشاشة الدولة القبلية اليمنية وضعف سيادتها. وهذا الضعف سمح للقاعدة بأن توجد لنفسها موطئ قدم في البلاد، وقد استغل صالح هذا الأمر لصالحه بحيث صار تغلغل القاعدة مدعاة للدعم الأمريكي لحكمه الدكتاتوري. اختبأ الرئيس صالح خلف بعبع القاعدة الصالح لكل زمان ومكان، فاستجاب لطلبات واشنطن لمواجهة هذه الجماعة والحد من نفوذها المتنامي المزعوم في البلاد، وذلك من خلال تصعيد استخدام القوة في شتى المناطق القبلية جنبا إلى جنب مع هجمات الطائرات الأمريكية الموجهة على ملاذات القاعدة المشتبه بها. وما زاد الطين بلة هو أن

تسريبات ويكيليكس كشفت تواطؤ الرئيس مع القصف الأمريكي للأراضي اليمنية. يقال إن الرئيس طلب من المسؤولين الأمريكيين أن يسمح لقواته بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية الهجمات الجوية وذلك لنزع فتيل الغضب الشعبي جراء المجازر التي يخلفها الأمريكان في حربهم على الإرهاب. وقد كان من شأن كشف أكاذيب الرئيس أنه أحرج النظام أكثر وأغضب المعارضة.

والأمر نفسه يسري على العراق. فبعد سبع سنوات من الاحتلال، ظلت البلاد تعاني من عدم الاستقرار والصراع وبوادر فعلية لانفصال الأكراد في شمالي البلاد. فالانقسامات الإثنية والسياسية، والأداء الاقتصادي البائس، والبرلمان المعطل، وما رافق ذلك من تفجيرات متصاعدة وأعداد متزايدة من القتلى في أحياء بغداد السنية وانعدام للأمن يتعمق في ظل الضغوط الإقليمية المتصارعة، كل هذا بدا وكأنه يمهد لمواجهة أخرى. فبقيادة نوري المالكي الآخذة في الاستبداد، واصلت الأحزاب السياسية الشيعية هيمنتها على الحكومة وبالتالي نفرت الأحزاب السنية ومجالس الصحوة السنية التي بدلت مواقفها لصالح الاحتلال الأمريكي. فراحت تبتعد عن الجيش العراقي الجديد وهياكل أمن الدولة، مهددة بالعودة إلى أيام العنف الطائفي المظلمة. وقد تم تجاهل الأغلبية الصامتة التي أعلنت عن معارضتها للأحزاب الطائفية في الانتخابات المحلية بينما التوترات تختمر في الفراغ السياسي.

أصيبت الحكومة العراقية بالإحباط من جراء التصعيد، فجددت تحذيرها لسوريا وطالبتها بوقف دعمها لجماعات المعارضة العراقية. ولم يفلح الإنكار السوري المتكرر في تخفيف التوتر بينما ظل جيران العراق يبدون من الاهتمام أكثر مما يتوقع من الأشقاء بتطور المشهد السياسي التالي للاحتلال بينما راحت الولايات المتحدة تنسحب من العراق.

استمر التصعيد المماثل عبر البحر الأحمر في الصومال على خلفية التوترات المتزايدة في القرن الإفريقي. فقد عانت البلاد طويلا من جراء انفصال أرض الصومال، والغزو الإثيوبي المدعوم من أمريكا، والحرب الأهلية التي طال أمدها ولا ترى لها نهاية في الأفق. لقد أحرزت حركة الشباب الإسلامية بعض النجاحات ضد حكومة الائتلاف المدعومة من أمريكا والتي كانت على حافة الانهيار في مقديشو.

قد تبدو هذه المناطق مثل أمثلة منفردة على انعدام الاستقرار السياسي، ولكن في هذه المنطقة لا تحدث الأمور في معزل بعضها عن بعض.

تعفن وانحلال

أخذت مأساة العالم العربي منعطفا مرا وهزليا مع نشر دفعة جديدة من وثائق وكيليكس بعد نشر الدفعة الأولى قبل سنة عن موضوع الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان. لقد فضحت ما تسمى ببرقيات وكي الفساد السياسي والانحطاط وانعدام القيم في أروقة السلطة في كثير من بلدان العالم العربي. لقد كشفت التقارير الأمريكية الصادرة من عدد من العواصم العربية كثرة من الأنظمة العربية المتآمرة، المفلسة سياسيا والفاسدة ماليا. ولعل هذه البرقيات التي كتبها دبلوماسيون أمريكيون تتسم بميسم سياسي، بل حتى أنثربولوجي، أكثر منه تأريخيا، إذ تنتقد قادة غير أكفاء ولا مبالين ومتغطرسين يعيشون عيشة باذخة وعلى الولايات المتحدة أن "تتحملهم" لكي تحافظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وتوسعها. وقد جاء النشر على نطاق واسع لهذه البرقيات التي نشرت الغسيل الوسخ لكثير من القادة العرب ليكون لهم إهانة أخرى. وكنت أرى من الردود التي نتلقاها على الهواء إلى أي مدى قوضت هذه التسريبات الجديدة الصاعقة ولكن غير المفاجئة الأنظمة التي لا تتمتع بمصداقية أصلا.

ألقت البرقيات من تونس المتكتمة قبل بضعة أسابيع من الثورة نظرة خاطفة على خفايا عمل نظام قمعي مصمم على سلب ثروات البلاد لصالح الأسرة الحاكمة وشركائهم التجاريين المقربين. إذ تصف هذه البرقيات كيف نجا النظام التونسي الوحشي الفاسد، وهو من أشد الأنظمة القمعية في محيط جائر إلى حد ما، من الغرق بفضل شبكة من العلاقات البدائية. فقد كان صخر الماطري، زوج ابنة الرئيس زين العابدين بن علي، والبالغ من العمر تسعة وعشرين عاما، صاحب بنك البلاد فعليا. فقد كان يمتلك من بين ما يمتلك خطا للشحن البحري، وامتيازات من شركات آودي، فولكسفاغن، پورشه، ورينو، وشركة للصناعات الدوائية، وشركات عقارية.

لقد ورد في إحدى البرقيات التي كتبها السفير الأمريكي روبرت غـودك في شهر يوليو 2009:

"تونس يحكمها الرئيس نفسه منذ اثنين وعشرين عاما، وليس له وريث. ورغم أن الرئيس بن علي له الفضل في مواصلة كثير من السياسات التقدمية للرئيس بورقيبة، إلا أنه هو ونظامه فقدا الصلة بالشعب التونسي. وهمـا لا يقـبلان نصيحة ولا نقدا، لا من الداخل ولا من الخارج. وهما يعولان بشكل متزايـد على الشرطة لضبط الأمور ويركزان على المحافظة على السـلطة... فسـاد الدائرة المحيطة بالرئيس يتنامى. التونسيون يعون هذا الأمر الآن جيدا، ونـبرة التذمر ترتفع، وهم لا تعجبهم السيدة الأولى ليلى طرابلسي بل يكرهونها هي وعائلتها. ومعارضو النظام يسخرون منها في أحاديثهم الخاصة، وحتى المقربون من الحكومة يعربون عن استيائهم مما ينقل لهم عن سلوكها. وفي هذه الأثنـاء يتنامى الغضب من جراء نسبة البطالة المرتفعة وانعدام المساواة بين المنـاطق. وبالتالي، تتزايد المخاطر على استقرار النظام على المدى الطويل"[1].

يبدو أن الكتابة كانت واضحة لمن له عينان، لكن لم يكلف أحـد خـاطره لقراءتها. وللأسف، مثل هذا الفساد والجشع لم يكونا مقتصرين على تونس.

التوريث الذي أشعل الثورة

في نوفمبر 2010، عقدت مصر أول جولة من الانتخابات البرلمانية، إلا أنـه سرعان ما اتضح أن الحملات الانتخابية النشطة والساخنة لن تفضي إلى شـيء، فالرئيس المصري حسني مبارك البالغ من العمر واحدا وثمانين عاما وقتها لم يكن في نيته تقاسم السلطة بعد ثلاثة عقود وهو يدير دفتها، على الأقل ليس قبل أن ينصب ابنه جمال وريثا له.

كان مبارك بالنسبة إلى غالبية الشباب المصري هو الحاكم الوحيـد الـذي عرفوه، "فمن خلاله يتم كل شيء، ولا يتم شيء من دونه"، فعلى مـدى ثلاثـة عقود، رفض هذا الطيار الحربـي السابق أن يعيّن نائبا للـرئيس، رغـم مطالبـة الدستور له بذلك. ورغم محاولة الاغتيال التي تعرض لها في إثيوبيـا سـنة 1995، وانهياره أمام مجلس الشعب سنة 2003، إلا أنه أبقى منصب الرئيس فارغا لـيملأه

ابنه. عاد جمال مبارك إلى مصر من لندن التي كان يعمل فيها في الاستثمارات المصرفية في تسعينيات القرن الماضي، وانخرط في سياسة بلاده سنة 1998، حيث أصبح مستشارا لأبيه ونائبا لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي لاحقا حيث كان مسؤولا عن لجنة السياسات فيه، ومسمى هذه اللجنة هو تورية للنخبة من طبقة رجال الأعمال النافذة في الحزب. كانت المؤسسات الغربية تنظر إلى جمال، كنظرائه من الدكتاتوريين المنتظرين، على أنه شريك ليبرالي مجدد. ويعتقد أن جمال وأخاه علاء لديهما ودائع بقيمة 340 مليون دولار في المصارف السويسرية، بحسب عاصم الجوهري، رئيس جهاز الكسب غير المشروع؛ في المقابل يعيش 40 بالمائة من أصل 80 مليون مصري على دولارين أو أقل في اليوم.

كانت انتخابات نوفمبر 2010 فرصة مبارك الأخيرة لضمان الغالبية المطلقة في البرلمان، وهو الإنجاز الذي سيمهد الطريق لتوريث الحكم لجمال. يقال إن نسبة المشاركين في الانتخابات تراوحت بين 10% و15%، مع أن النظام ادعى أن الغالبية شاركت. ولكن حين توجه الناخبون إلى مراكز الاقتراع في معاقل المعارضة وجدوا أن بعض هذه المراكز قد أغلقها بلطجية مسلحون تابعون للحزب الوطني الديمقراطي. ومن تمكن من دخول مراكز الاقتراع أعطي أوراق اقتراع أزيلت منها أسماء مرشحي المعارضة. وبينما استبعد مراقبو المعارضة من عملية فرز الأصوات، نقل مراقبو الانتخابات المستقلون أنه جرى ملء مظاريف وقوائم وتبديلها. لذلك لم يكن من المستغرب أن الإخوان المسلمين الذين كان لهم 88 مقعدا من أصل 518 في البرلمان المنتهية ولايته لم يفوزوا ولو بمقعد واحد في الجولة الأولى.

هجرت غالبية المعارضة الانتخابات قبل الجولة الثانية من التصويت، فصارت للحزب الوطني الديمقراطي اليد الطولى. وفي نهاية العملية المزورة، نال الحزب الحاكم، كما هو متوقع، الغالبية المطلقة من المقاعد التي تتيح لمبارك وأزلامه أن يمرروا أي قرار دستوري يرونه مناسبا. طبل النظام لديمقراطية الانتخابات، بينما الباقون لم يروا فيها إلا مهزلة. لقد كان التزوير فاضحا إلى درجة أن المحكمة الإدارية العليا في مصر لم تستطع أن تتعامى عن الأمر، فألغت الجولتين الأولى والثانية من التصويت في أربع وعشرين دائرة انتخابية، حيث أوضحت في بيان لها أن "عدم تطبيق اللجنة العليا للانتخابات للقواعد السابقة

يلغي النتائج [في هذه الدوائر] ويجعل تشكيلة مجلس الشعب محفوفة بشبهة البطلان"[2].

بينما لم يكترث مبارك إطلاقا لقرار السلطة القضائية، كانت حكومته قلقة من الغضب الشعبي من جراء الطريقة الوقحة والمهينة التي صادرت بها الحكومة حق الشعب المصري في التصويت[3]. كنت أشعر بغضب زملائي المصريين العاملين في القسم العربي من قناة الجزيرة ونحن نتبادل أطراف الحديث ونشرب القهوة في الكافيتيريا المتواضعة في الطابق الثاني التي تطل على المرآب وتعطيك رؤية للعالم العربي بمقدار 360 درجة. وكان الجو دائما في هذه الكافيتيريا ملبدا بمقايضات الداخلين إلى مناطق الصراع العالمية والخارجين منها. أما الآن في منتصف ديسمبر، فقد كان الجو جوا صاعقا. حاجج كثيرون أنه لا فائدة من مسرحيات التصويت العبثية في أي مكان في العالم العربي، ناهيك بمصر. ولكن البعض كان متفائلا بمستقبل العالم العربي: فهم لن يستسلموا لهذه المهزلة وهم منبطحون، لا ليس هذه المرة. لقد تمادى مبارك كثيرا لكي يضمن التوريث الذي لم يوافق عليه معظم المصريين.

شعرت أجهزة أمن الدولة المصرية بخطر المعارضة الشعبية المتنامية، فاتخذت الإجراءات المعهودة لمنع اندلاع الاحتجاجات، ومن ذلك اعتقال الناشطين السياسيين بموجب قوانين الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ زمن. لكن هذه لم تكن حملة اعتقالات بالجملة، حيث كان النظام لا يزال واثقا من خنوع الشعب. التحضير للاحتجاجات المناوئة للحكومة كان يمكن أن تعوقه السيارة المفخخة التي انفجرت أمام كنيسة في الإسكندرية عشية رأس السنة، فقتلت واحدا وعشرين شخصا وأدخلت البلاد في دوامة جديدة من العنف الطائفي. في الثالث والعشرين من يناير 2011، أي قبل يومين من المظاهرة الكبرى الأولى في ميدان التحرير، أعلن وزير الداخلية حبيب العادلي أن لديه دليلا حصريا يشير إلى أن جماعة إسلامية فلسطينية متطرفة مغمورة في قطاع غزة المحاصر هي التي نفذت العملية. سجن الوزير لاحقا بتهم الفساد وقتل المتظاهرين العزل في الاحتجاجات التالية. أتلفت أجهزته الأمنية وأحرقت كثيرا من أرشيفها قبل أن يتمكن الثوار من الوصول إليها، ولكن بعض المعارضين والصحفيين ساورهم

شكوك بأن وزير الداخلية هو من دبر انفجار عشية رأس السنة الذي صرف الرأي العام عن نتائج الانتخابات.

فيما يلي من هذه المقالة، سأنظر في التدهور الحاصل في الوطن العربي في العقود الأخيرة. فكيف قدر لمعظم العالم العربي، كما في مصر وتونس، أن يعاني الأمرين من أسر حاكمة مجردة من كل خلق وضمير وتدير أنظمة قمعية تدعمها جيوش خاصة؟ وكيف تلاشى تفاؤل الاستقلال مع استيلاء عصبة من القادة الشموليين على جمهوريات عربية، فكانوا في أغلب الأحيان أكثر شؤما ودموية من نظرائهم في الملكيات المتسلطة؟ وكيف استحوذ التوريث الأسري على فكر هذه الجملوكيات تماما كما في الملكيات؟

وبالفعل، تطلع القادة في هذا النظام السوريالي ما بعد الجمهوري إلى رئاسات تتجاوز الولايتين والثلاث والأربع إلى المؤبدة. جلس هؤلاء في قمرة القيادة لعقود وأداروا البلاد كأنها شركات عائلية يتوارثها الأبناء عن آبائهم، وفلسفتهم في الحكم هي ذاتها فلسفة ملك فرنسا لويس الرابع عشر وأمثاله المتمثلة في قوله، "الدولة هي أنا"، والأنكى من ذلك، كما سأبين، أن حكومات اللصوص هذه كانت تتصرف بوصفها وكلاء لليبرالية الغربية الجديدة، فسلبت بذلك من البلاد العربية ثرواتها وتسيدت على شعوب أرهقها الفقر الرهيب والتفاوتات الآخذة في الاتساع.

ورغم محاولات النظام لاحتواء السخط الذي يجيش في صدور الناس، اتضح أن الشباب المصري مصمم على مقارعة الأنظمة التي اضطهدته. وكانوا مستعدين للمهمة. كانوا لا يخافون ولا يرتدعون، وقد آزرهم في ذلك سنوات من ممارسة التنظيم والاحتجاج والإضراب، كما ألهمهم نجاح جيرانهم في تونس الذين أسقطوا النظام الدكتاتوري وأخرجوا بن علي إلى المنفى. لقد حددوا يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 لانطلاق احتجاجاتهم، وقد وضعوا نصب أعينهم مطلبين: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. استولى الآلاف على ميدان التحرير في القاهرة، ومن وقتها "لم يعد ممكنا التراجع عما بدأناه" كما قال محمد البرادعي، الحائز على جائزة نوبل للسلام والمدير العام السابق لهيئة الطاقة الذرية الدولية، للحشود الهاتفة بعد ثلاثة أيام فقط.

لقد طفح الكيل بالمصريين، كما طفح بالتونسيين وغيرهم من العرب، كما سيأتي في مناقشتي لاحقا. لم يعودوا راضين أو قادرين على تحمل الذل السياسي والاقتصادي. لهذا السبب تلاحم جيل جديد من العرب لمقاومة الخزي والطغيان. لقد ألهم هذا الجيل الجديد الملايين من كافة الطبقات الاجتماعية، بمن في ذلك النقابات العمالية المحظورة والمجتمع المدني والنساء للانضمام إليهم، وفي هذه الأثناء تحولت مظاهراتهم إلى انتفاضات وطنية. وسرعان ما أطاحت هذه الثورات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي بالأنظمة الهشة رغم ما تتسم به الأخيرة من عنف.

لم يعد بإمكان الطغاة أن يخرسوا شعوبهم، فبعد عقود من الاضطهاد برز الضحايا المحجوبون للعيان، وأسمعت الجماهير الهادرة صوتها لمن كان به صمم. لقد شفت بشارة المستقبل الواعد جراح الماضي، وحققت الشعار الوطني الذي طال تجاهله، "إذا الشعب يوما أراد الحياة*فلا بد أن يستجيب القدر".

ولكن ما السبب في انتشار هذه العدوى؟ لماذا انتشرت الثورة سريعا من تونس إلى مصر، ومن هناك إلى اليمن وليبيا وسوريا والبحرين، فجعلت شعوب المنطقة تملأ الشوارع الرئيسة والساحات العامة وتطالب بالعدالة الاجتماعية والإصلاح؟ لقد تظاهر اليمنيون في البداية تضامنا مع التونسيين والسوريين دعما لأشقائهم العرب في ليبيا. وكان أول شعار سمعته يخرج من سوريا هو، "حشرات سوريا تحيي جرذان ليبيا" كان هذا الشعار يسخر من الرد الرسمي الليبي على الاضطرابات وأبرز التضامن فيما بين هذه الاضطرابات المختلفة. ومن المفارقات أن القادة الإسلاميين والغربيين الذين كان صوتهم الأعلى حول مستقبل المنطقة في العقود القليلة الماضية قد أخذتهم الاحتجاجات على حين غرة. ولكن تصميمهم على اللحاق بالثورات ودعمها عقد عملية الوصول إلى الديمقراطية.

لا شك أن هناك ثلاثة عوامل عابرة للإقليمية (وهي القومية والإسلامية والتدخل الغربي) كان لها أثر كبير على تحول المجتمعات العربية، بما في ذلك تكوين الأنظمة العربية وتدميرها. وسأناقش في الجزء الأخير من هذه المقالة أثر هذه العوامل الثلاثة على نجاح الثورة العربية أو فشلها.

أيها الناس:

أنا الأول والأعدل،

والأجمل من بين جميع الحاكمين

وأنا بدر الدجى، وبياض الياسمين

وأنا مخترع المشنقة الأولى، وخير المرسلين..

كلما فكرت أن أعتزل السلطة، ينهاني ضميري

من ترى يحكم بعدي هؤلاء الطيبين؟

من سيشفي بعدي الأعرج، والأبرص، والأعمى..

ومن يحيي عظام الميتين؟

من ترى يخرج من معطفه ضوء القمر؟

من ترى يرسل للناس المطر؟

من ترى يجلدهم تسعين جلدة؟

من ترى يصلبهم فوق الشجر؟

من ترى يرغمهم أن يعيشوا كالبقر؟

ويموتوا كالبقر؟

كلما فكرت أن أتركهم

فاضت دموعي كغمامة..

وتوكلت على الله...

وقررت أن أركب الشعب..

من الآن.. إلى يوم القيامة..

نـــزار قباني (1923-1998)

من قصيدة "السيرة الذاتية لسياف عربـــي"

1. النظام البائد

ترى، كيف آلت الأمور هذا المآل السيئ؟ وكيف تحول حلم التحرر من الاستعمار إلى كابوس بالنسبة إلى الدول العربية في الشمال والشمال الشرقي من إفريقيا والشرق الأوسط؟ وكيف تحولت السيادة المرسومة أصلا لإبعاد الغرب عن شؤون البلاد إلى ذريعة لإذلال العباد؟ كيف أصبح الزعماء السياسيون الحاكمون بأمرهم مجرمين بحق أوطانهم؟ وكيف تمكنوا من البقاء كل هذه المدة وأصبحوا بهذه الوحشية التي فاقت في أغلب الأحيان وحشية من سلف من المستعمرين.

حين حاول بعض الخبراء تشخيص أمراض العالم العربي الحديث، عزوا السبب الأساس في "تخلف" هذا العالم إلى الدين، بينما عزى آخرون الأمر إلى عجز في الثقافة العربية منع المنطقة من تبني السياسات العقلانية والمبادئ الديمقراطية، وهذه العقلية تدعى الخصوصية الثقافية أو "العقل العربي الأسير" حسب آخر التقليعات الإعلامية للمصطلح. ولكن فضح هذه وغيرها من المغالطات حول مزاعم التخلف العربي المتأصل في الشخصية العربية أو تحليل الآراء العنصرية عن العرب والإسلام يقع خارج نطاق هذه المقالة.

لكن ما يجدر أن نتذكره هو أن العالم الإسلامي يدخل في عداد الأمم الديمقراطية والناجحة اقتصاديا، كما يجدر بنا كذلك أن نتذكر العصور التاريخية العظيمة للحضارة العربية بما في ذلك عصر التدوين والترجمة وإحياء الاهتمام بمنجزات العالم الكلاسيكي في وقت كانت فيه أوروبا تغط في عصور الظلام. ومن

المهم أن نتذكر أيضا أن الغرب لم يتبن حق التصويت للجميع إلا في أواخر القرن العشرين، و لم تطبقه كثير من البلدان الأخرى إلا في العقود القليلة الماضية، وأن العرب تبنوا فكرة الانتخابات كلما أمكن، حتى في ظل الاحتلال العسكري، كما في الانتخابات العراقية والفلسطينية، حيث ذهب الناس للاقتراع دون تردد لعله يكون لصوقم صدى مؤثر.

إني أعتقد جازما أن مشكلات العرب ليست حضارية ولا اقتصادية ولا فلسفية ولا لاهوتية بحد ذاتها، رغم ما للدين والتطور والثقافة من أثر عظيم في الواقع العربي. إن منشأ الواقع العربي المزري هو منشأ سياسي بامتياز. فكما الرأسمال بالنسبة إلى الرأسمالية، والفردية بالنسبة إلى الليبرالية، فإن استخدام السلطة السياسية أو سوءه كان هو العامل الذي يحدد الدولة العربية المعاصرة. لقد استعبدت الأنظمة العربية كل مظاهر المجتمع العربي ومسختها.

فمنذ نيل الاستقلال من الاستعمار الغربي، حكمت العالم العربي في أغلب الأحيان وليس كلها أنظمة منافية لأي من معاني التقدم البشري والوحدة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن حاول منهم، وإن بشكل انتقائي، أن يختط لنفسه سبيلا أفضل للمضي قدما على أساس من الأمن الوطني والمصلحة الوطنية جاءته من الضغوط ما تثنيه عن بلوغ هدفه، أو قوطع، أو هزم في أرض المعركة. فالتخلف السياسي الذي شهده التحول الكبير التالي للاستقلال سرعان ما تحول إلى آفة أصابت كل شيء. وسدنة الدولة الذين ائتمنوا على خير شعوبهم احتكروا السلطة، وسيطروا على الاقتصاد، وتجاهلوا الحريات المدنية للسواد الأعظم، لكي يخصوا القلة بالامتيازات.

لذلك يجب على الثوار العرب في القرن الحادي والعشرين أن يتجاوزوا تغيير القيادات إلى إعادة هيكلة أجهزة الدولة إن أرادوا تغيير المجتمع العربي.

الولادة سفاحا

تزامن مولد الدولة العربية الجديدة مع التقسيم التعسفي للعالم العربي حين بدأت المصالح الاستعمارية الغربية تفكك الإمبراطورية العثمانية مع بدايات القرن

العشرين. وقد أصرت فرنسا وبريطانيا على خلق دول ضعيفة تابعة ذات ملكيات مطيعة، ورفضتا مطالب النخب العربية بعلاقة ندية. وقد تعرض قادة "الثورة السورية الكبرى" لقمع عنيف حين تبنوا في منتصف عشرينيات القرن العشرين شعار الثورة الفرنسية "حرية، مساواة، أخوة" من أواخر القرن الثامن عشر.

وكانت رغبة الزعماء الإنجليز والفرنسيين إما منع الاستقلال التام، كما في حالة الجزائر، أو في جعل الدول العربية تابعة لهم، كما في العراق وسوريا والأردن والجزيرة العربية. لقد تنبه العالم العربي لخطة الرئيس الأمريكي ودرو ولسن المؤلفة من أربعة عشر بندا بخصوص تقرير مصير الأمم، ولكن حلفاء الولايات المتحدة لم يأخذوه على محمل الجد.

لقد سعت القوى الغربية بشكل منهجي لتقويض الجهود الرامية إلى إقامة ديمقراطيات برلمانية لصالح أنظمة استبدادية تديرها نخب نافذة تدعم الوجود العسكري الغربي على غير إرادة شعوبهم. وهذا ما حصل فعلا: أولا في العراق وسوريا، ثم في لبنان والأردن واليمن، وأخيرا في مصر والجزائر. وفي هذه الأثناء، سحقت القوى الاستعمارية الانتفاضات الجماهيرية في مصر سنة 1919، وفي العراق سنة 1920، وسوريا سنة 1925. وليس غريبا أن مسألة إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين لم تكتسب زخما حقيقيا إلا بعد وعد بلفور الذي أطلقته الإمبراطورية البريطانية سنة 1917، فأحبطت بذلك التطلعات القومية العربية ومطمح الاستقلال. ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام دولة إسرائيل سنة 1948، استخدم الصهاينة البريطانيين لمساعدتهم في الاستيطان في فلسطين.

وكما يرى المؤرخ رشيد الخالدي في كتابه *Resurrecting Empire* (إحياء الإمبراطورية):

"إلى أن أزفت ساعة الرحيل عن العالم العربي، باستثناء لبنان، كانت هذه الديمقراطيات البرلمانية العميقة الصدوع قد فقدت صدقيتها إلى حد كبير. وهذا مرده في جزء منه إلى التلاعب الذي تعرضت له على يد نخب متحصنة والفساد المستعصي والإخفاق الضارب الأطناب في معالجة المشكلات المحلية العويصة، وفي جزء آخر إلى عجزها عن إنهاء الاحتلال الأجنبي ومقاومة تدخل القوى الغربية في الشؤون الداخلية لهذه الدول. لذلك لم يكن مفاجئا أن معظم

الشعوب العربية لم تذرف كثيرا من الدموع على زوال أنظمتها. وهذا دأب التدخل الغربي، الرامي بالدرجة الأولى لحماية الوجود العسكري الغربي والسيطرة الفعلية على بلدان الشرق الأوسط هذه، على تخريب الحكومات الديمقراطية أو التي تخطو على درب الديمقراطية في العالم العربي ولم تتمكن من تحقيق الاستقلال الوطني التام. فتداعت أنظمتهم البرلمانية المهلهلة الواحد تلو الآخر، وحلت محلها أنظمة قومية التوجه يسيطر عليها الجيش والحزب الواحد، وهي ذات الأنظمة التي لا تزال كثير من البلدان العربية مبتلاة بما تناسل عنها"[1].

كان التدخل الاستعماري الأوروبي من العمق إلى درجة أنه أثر في صناعة الدول العربية الحديثة وصياغة سياساها ليس فقط في النصف الأول من القرن العشرين بل ما وراء على ذلك. ربما اختلفت القوتان الفرنسية والبريطانية على كثير من القضايا، ولكنهما اشتركتا في ذات العداء نحو الحواضر العربية الحديثة التي عدتاها مفرخة للتطرف، فقد شجعتا الأقليات العربية والمهمشين في المجتمع العربي على أن تنخرط أكثر في الدولة العربية الحديثة - في السياسة والمؤسسات الحكومية والجيش - لتحييد الأغلبية المدنية[2]. لذلك من الوقاحة أن يتحدث البعض عن "الخصوصية العربية" أو عن النفور من الديمقراطية أو أن يدينوا العرب لتخلفهم، ويعطوهم دروسا فيما يصح ولا يصح في العلاقات الدولية، بالنظر إلى أن التدخل الغربي في المنطقة العربية أعاق التحول الديمقراطي وخلف وراءه من المرارة والعداء والانقسام ما لا يزال يؤثر في الثقافة السياسية والمزاج الوطني إلى يومنا هذا.

لقد كان ثمن استقلال العرب من القوى الاستعمارية باهظا. فآخر المستعمرين الفرنسيين أجلوا من الجزائر سنة 1962 في إثر صراع دام حصد مئات الآلاف من الأرواح. وهذا التاريخ لا يمكن تناسيه بسهولة، إذ يجري تسليط الضوء عليه في مناهج التاريخ في المدارس العربية، كما يركز هذا التاريخ على دور المقاومة في مقارعة الاستعمار الأوروبي والإسرائيلي. وهذا التاريخ أيضا مكون أساسي من مكونات الفنون البصرية والشعر والفلكلور، ويكرر في البرامج الوثائقية والمسلسلات التلفزيونية. فأشهر مسلسل درامي أذيع سنة 2010، وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة التونسية، روى قصة مقاومة قرية سورية للاحتلال الفرنسي.

وقد أبرز المسلسل شخصيات سورية كارزمية وباسلة، كما أظهر العملاء والجنود الفرنسيين القساة. وكان للمسلسل دلالة رمزية واضحة. تماهى عشرات الملايين من العرب مع شخصيات المسلسل وحبكته كما لو كانت حدثا قريبا. وأستطيع أن أتكهن أن هذه الرسالة لاقت صدى لدى سكان درعا، وهي أول مدينة سورية تنتفض على حكم الأسد ورفعت شعار "الموت ولا المذلة".

في بدايات عهد الاستقلال، مارست القوى الغربية الضغط على الدول المستقلة حديثا لكي تضمن تبعيتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ابتداء من إيران حيث تآمر الإنجليز والأمريكان للإطاحة بحكومة مصدق المنتخبة ديمقراطيا سنة 1953، ثم تآمروا بعد ذلك في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 الذي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد أن أمم جمال عبد الناصر قناة السويس. ولكن فرنسا وبريطانيا راحتا تتخاذلان حين أجبرهما الولايات المتحدة على سحب قواهما من الأراضي المصرية المحتلة وأخذت على عاتقها عمليا مسؤولياهما وامتيازاهما الإمبريالية في المنطقة. وقد ركزت إدارة آيزنهاور في خمسينيات القرن العشرين جهودها على حلف بغداد الذي ضم بريطانيا وتركيا وباكستان وإيران والعراق ليكون متراسا يتقى به من القوميين العرب أمثال عبد الناصر. وفي سنة 1958 أرسل آيزنهاور آلافا من الجنود الأمريكيين إلى لبنان لدعم الرئيس المسيحي كميل شمعون ضد متمردين مسلمين متعاطفين مع عبد الناصر.

أدى الإذلال الغربي المستمر واستغلاله للملكيات العربية التابعة إلى زعزعة الدول العربية الناشئة حيث بلغت المعارضة الشعبية حد الغليان. وقد اعتمدت الملكيات بشكل كبير على جيوشها لسحق أي اضطرابات أو مجموعات معارضة كالدروز في سوريا والشيعة في العراق. وبالنتيجة، تنامى نفوذ الجيش وارتفعت مكانته، مما سمح لقادته باغتصاب السلطة، كما دلل على ذلك نهج العروبيين الناصريين في مصر سنة 1952، والبعث في سوريا والعراق سنة 1958، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر سنة 1962.

تقول إحدى النكات إن شيخا سوريا تساءل بمرارة كم سيطول الاستقلال: بطول الاحتلالين العثماني والفرنسي؟ وبالفعل، كان القمع الداخلي لا يقل عنفا

وإذلالا عن العدوان الأجنبي. وقد أثبت نجاعته من خلال فرض الحكم العسكري بموجب قوانين الطوارئ وانتقام الأعداء.

الضباط الرؤساء

استهل ضباط الجيش الغوغائيون الذين استولوا على الحكم في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حكمهم بتأميم موجودات الدولة الكبرى ووزعوا الأراضي على الفلاحين الفقراء. وقد تبنى هؤلاء القادة أجندات علمانية واشتراكية وقومية وبشروا بالوطنية والكرامة والعدالة. لكن كان لديهم ميل للتآمر، وكانوا مغرمين بنموذج الدولة السوفياتية، وبما أن معظمهم كانوا في أواسط العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم، فقد كانوا سذجا وتعوزهم الخبرة السياسية. وعلى النقيض من ذلك، كان بعضهم طموحا إلى درجة خطرة.

قام معظم كبار ضباط الجيش بتصفية زملائهم "الثوار" وراحوا يحكمون بقبضة من حديد. وقد سوغت كثير من هذه التصفيات لاحقا على أنها ضرورية بموجب حالة الطوارئ التي سببتها الحروب ضد إسرائيل وحلفائها الغربيين. وفي الأثناء، تضخم حجم الجيوش، فبلغ أربعة أو خمسة أضعاف نسبة الجنود إلى الأفراد مقارنة بالبلدان الأخرى[3]. وراح الإنفاق العسكري المرتفع إلى درجة استثنائية يستنزف ما بين الثلث إلى النصف من ميزانيات الحكومة. ورغم مذلتها وشللها المتواصل على الساحة العالمية، لم تستسلم الأنظمة العربية ولم تعترف بالفشل. وبدلا من ذلك، لجأت إلى مغازلة الجماهير بخطاب غوغائي بهدف كسب التأييد الشعبي والشرعية وعززت سيطرتها على الداخل من خلال زيادة الاستثمار في الأجهزة الأمنية. فعلى سبيل المثال، كان تعداد الجيش اليمني في مطلع القرن الحادي والعشرين حوالي 64000 جندي، بينما بلغ تعداد قوى الأمن المركزي أكثر من 70000. لذلك ليس من المستغرب أن يرى الجنرالات مشكلات عسكرية حين ينظرون إلى التحديات السياسية. وحتى القيادة الفلسطينية وقعت تحت سيطرة فصائلها المتناحرة بعد 1968، وبالأخص فتح بقيادة ياسر عرفات التي حاولت أن تؤسس لوجود عسكري حتى بعد هزيمتها من قبل الأردنيين سنة 1970.

كان الحكام العسكريون العرب قساة لا يرحمون ويتآمرون بعضهم ضد بعض ويغتالون منافسيهم أو يسجنونهم. وقد بلغت الانقلابات العسكرية أرقاما قياسية في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وفي نهاية تلك الفترة العاصفة الدامية، فاز أصحاب الولاءات الطائفية والتحالفات القبلية. فمن العلويين الذين سيطروا على الجيش السوري إلى السنة الذين هيمنوا على العراق إلى الموارنة الذين سيطروا على الجيش اللبناني (بل حكموا البلاد بين 1958 و1964)، إلى حكام العراق وليبيا والجزائر واليمن الإثنيين والقبليين والعشائريين، صارت الطائفية قوة مركزية فاعلة في العالم العربي.

كان متوقعا من الجيش في الدولة العربية المستقلة حديثا أن يؤدي ثلاث وظائف مهمة، أولا: صار بمثابة بوتقة لكل شرائح المجتمع (المتدينة والقبلية والإثنية) حيث استخدم التجنيد الوطني لخلق هوية وطنية ولاؤها أولا وأخيرا للدولة. ثانيا: وفر بيئة عالية التقنية من شأنها أن تكون قوة تحديث في المجتمع. وأخيرا: كان متوقعا منه أن يحمي البلاد من الغزو الأجنبي. بمعنى آخر، كان متوقعا منه أن يكون الظهر الحامي للدولة العربية الجديدة والذي يرسم هويتها ويرعاها.

لكن الواقع للأسف شيء والتوقعات شيء آخر. وبدلا من ذلك، أذكى الجيش شعلة الطائفية والانقسام والتخلف. وبسبب التشرذم العربي والتصارع على السلطة بين الأحزاب الحاكمة، ظلت إسرائيل هي الرابح على جبهة القتال، ليس بسبب قواها الخاصة أو تدخل إلهي، بل بسبب عجز الجيوش العربية. وحين تعاضدت الجيوش العربية، كما في حرب أكتوبر سنة 1973، استطاعت أن تشن حربا وقائية وبدأت في نهاية المطاف تستعيد بعضا من الأرض المحتلة. وكون هذه الجيوش تمكنت من إبقاء سرية إستراتيجيتها الحربية فهذا بحد ذاته إنجاز برأي البعض.

خلال عقدي الخمسينيات والستينيات التكوينيين هذين، حصلت عسكرة مشابهة في إسرائيل تنطلق من ذات الافتراضات أن الجيش بوتقة لخلق التناغم بين المهاجرين الجدد الأرقاء و"صهينتهم" وقولبتهم بما يوائم الشخصية العسكرية الإسرائيلية. وقد تمت هذه العملية من سنة 1950 إلى سنة 1980 برعاية حزب العمل الأشكنازي، ولكن في العقود الأخيرة أصبحت الائتلافات اليمينية أكثر تمثيلا

وهيمنة في المجتمع برمته. وعملية العسكرة ذاتها كانت طاغية في تركيا كذلك. ولكن بخلاف الآخرين سارت إسرائيل على النهج الديمقراطي في سياساتها ومضت لتتفوق في ميدان القتال على الأنظمة العسكرية العربية التي عجزت ليس فقط عن حماية بلادها بل عن حكمها كذلك.

الدبابة وشجرة الزيتون

فرض الطغاة العرب الجدد عقليتهم وثقافتهم البدائية المتخلفة أو القبلية أو البدوية على مؤسسات الدولة الحديثة. وكان المستعمرون هم أول من بدأ "ترييف السلطة" وذلك لإضعاف نخب المدن التي كانت تريد علاقة قائمة على المساواة مع أوروبا. وفي العقود التالية، اتخذ ترييف الحياة المدنية والسياسية مسارا خاصا به.

كما في كثير من بلدان العالم النامي، أدى الانفجار السكاني الذي ترافق مع الفقر وانعدام الحكم الرشيد إلى نزوح سكاني هائل، حيث هاجر المواطنون من المناطق الريفية إلى المدن بحثا عن عمل. فقد شهدت معظم المدن العربية الكبرى زيادة سكانية تتراوح بين خمسة وعشرة أضعاف منذ الربع الأول إلى الربع الأخير من القرن العشرين، مما رجح كفة الميزان في عدد من البلدان لصالح المناطق الحضرية. وتجمع السكان هذا جعل من السهل على الأنظمة العسكرية أن تسيطر على الناس. ولكن التحول الاجتماعي هذا أدى كذلك إلى ترييف بعض مناحي الحياة المدنية.

استقر هؤلاء المهمشون الذين كانوا بلا سجلات أو إحصاءات رسمية ولا عهد لهم بالحياة المدنية بشكل فوضوي إما ضمن النطاق الحضري المباشر للبلدات والمدن أو على أطرافها، فغيروا بذلك المشهد الإنساني والعمراني. لقد خلق البناء العشوائي في كثير من مدن العالم الثالث أحياء فقيرة ليس فيها بنية تحتية ملائمة. وقد شكل سكان هذه العشوائيات مخزنا جديدا للعمالة الرخيصة التي تقبل بالميسور، من البيع في الشوارع إلى الجريمة، وتنتظر الفرج بمرارة من رب العالمين. وقد ساعد عدم اندماجهم في الحياة الحضرية على المحافظة على عاداتهم وعقليتهم وولاءاتهم القروية والقبلية، كما ضمنت قبولهم لنزوات الحكم الفوضوي.

وبالفعل، التحق كثير منهم بالفرع المحلي للحزب أو فروع الأمن، وسرعان ما بلغوا الدرجات العلى في الوظائف الحكومية أو العسكرية. ولكنهم لم ينجحوا قط في الاندماج في الحياة المدنية الحديثة. بل جاؤوا بعاداتهم الريفية وفرضوها على الحواضر العربية، فنشأت توترات بين النخب القديمة وهؤلاء القادمين الجدد. وسواء أكانت نخب المدينة بريئة تماما أم لا، فهذا ليس من صلب موضوعنا.

عززت الفسيفساء الاجتماعية الجديدة قوة الردع لدى الأنظمة العربية التي استمدت من هامش المجتمع مجندين جددا على أساس من قرابة الدم أو العصبية القبلية. وتجاوزا للولاءات الوطنية والعسكرية، سمح لهؤلاء الأغرار أن يشكلوا جماعات خاصة بهم ضمن الجيش، مما سهل لاحقا الاستيلاء على الحكومات المدنية والأحزاب السياسية الحاكمة عبر الإكراه والانقلابات.

ولكي تحافظ الأنظمة على سيطرتها على السلطة، فقد اعتمدت على ذات الروابط والعقليات التي أتت بها إلى السلطة في المقام الأول، فوضعت العقلية والقرابات القبلية أو الريفية أو البدوية في صميم الحكومة والأمن والدولة. ففي رسم السياسات تصدر الولاء على الكفاءة، والعواطف على العقلانية وقرابة الدم على المواطنة وهلم جرا. اعتمد النظام على التحالفات والانقسامات القبلية بدلا من اعتماده على ائتلاف الأحزاب السياسية لتوسيع قاعدة السلطة. وفي بضع سنوات تمكن هؤلاء "الأغراب" من تشويه الحكومة المحلية والمؤسسات الوطنية، وشوهوا الأنظمة السياسية والبرلمانية، وهيمنوا على المؤسسات الأمنية.

ما هكذا تحكم الدولة الحديثة، افتقرت معظم الجمهوريات العربية إلى الجمهوريين، ناهيك عن افتقارها إلى الديمقراطيين. لقد تبنت هذه الجمهوريات أفكارا عصرية، ولكنها في الواقع كانت بدائية في السلطة. فكانت النتائج سوريالية في أفضل الأحوال؛ وهكذا قوض مديرو الدولة السياسيون والأمنيون مبادئ الاشتراكية والقومية والجمهورية عينها التي طالما تبجحوا بها، حتى أصبحت بمرور الوقت أثرا بعد عين. وقد اتضح هذا الأمر خاصة حين تعامل الزعماء مع جمهورياتهم وكأنها أملاك خاصة لهم.

ولعل من الجدير ذكره أن أحزاب المعارضة التقليدية عانت من تريبف مشابه أو توريث إيديولوجي، فقد احتفظ قادة هذه الأحزاب بالسلطة بأي ثمن، وفي

بعض الأحيان مهدوا الطريق لتوريث الأبناء أو الأشقاء، لذلك ليس من المستغرب أن نجد في بعض الأحيان من ديناصورات المعارضة من يعمر في قيادة الأحزاب السياسية أطول من الدكتاتوريين أنفسهم.

الأنظمة الشمولية الاستبدادية

مثلت أنظمة الاستبداد العربية بحلول مستهل القرن الحادي والعشرين بعضا من أقدم الدكتاتوريات في العالم، فقد دام حكم زين العابدين بن علي الدكتاتوري في تونس، والأحدث في المنطقة، خمسا وعشرين سنة، تلاه حكم محمد حسني السيد مبارك في مصر الذي دام ثلاثين سنة، ثم حكم علي عبد الله صالح في اليمن الذي دام ثلاثا وثلاثين سنة، وحكم القذافي في ليبيا الذي دام ثلاثا وأربعين سنة، وحكم عائلة بشار الأسد في سوريا الذي دام ثلاثا وأربعين سنة. وقد أزيح صدام حسين سنة 2003 بعد أربع وعشرين سنة دامية من حكم العراق. لا يتفوق على هذه الدكتاتوريات في طول عمرها إلا الملكيات التسلطية العربية. فقد حكمت البحرين، وهي مملكة سنية قمعية، على غالبية شيعية منذ استقلالها من بريطانيا سنة 1971.

و لم تختلف الأنظمة العربية بعضها عن بعض إلا في درجة السيطرة والعنف الذي مارسته، إذ تراوحت بين أنظمة تسلطية منفتحة نسبيا وأنظمة فردية شمولية منغلقة إلى درجة رهيبة. فقد سمحت الأولى بشيء من التعددية المحدودة والتنظيم شبه السياسي وحرية التعبير المعتدلة، لكنها لم تسمح بتغيير الأنظمة أو بتقاسم السلطة عبر الانتخابات الحرة والعادلة. فعلى سبيل المثال، سمحت مصر للأحزاب بالمنافسة في الانتخابات البرلمانية لكنها وضعت شروطا قاسية على أهلية المرشحين والناخبين لتضمن خروج النتائج لصالح الحزب الحاكم الذي بقي زعيمه رئيسا عبر استفتاءات مزيفة. وفي ممالك المغرب والأردن والكويت والبحرين، أجريت انتخابات برلمانية، فمهدت الطريق لدرجة معينة من التمثيل في البرلمان وفي بعض الأحيان لحكومة منتخبة. لكن للأسف، جرى تقليص هذه البرلمانات أو حلت على عجل بمرسوم ملكي. وما جعل بعض هذه الأنظمة المستبدة تلقى شيئا من القبول لدى المواطن العادي هو أنها لم تحاول أن تحدد أو تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من مناحي المجتمع.

ورغم النظام التسلطي لكل من مبارك وبن علي وسيطرتهما على مؤسسات بلديهما وجيشيهما، بقيت الدولة والمجتمع منفصلين نسبيا عن النظام، تماما كما فصل الولاء للنظام عن الولاء للدولة. ومقارنة بنظيراتهما العربية، كان لدى كل من مصر وتونس طبقة وسطى قوية وطبقة عاملة، ومؤسسات وطنية متينة، وهوية عصرية متماسكة في إطار دولة قومية راسخة في القدم تعززها آلاف من سنين التاريخ الجمعي المشترك. وتتمتع تونس بواحدة من أعلى نسب المتعلمين في العالم العربي، ولديها دستور عصري منذ سنة 1861، أي قبل أن تستعمرها فرنسا بعقدين من الزمان. وقد تمت المساواة بين الجنسين في خمسينيات القرن العشرين، أي قبل أن تتمتع النساء العربيات الأخريات والأوروبيات بهذه الحقوق والمزايا.

أما مصر ذات الخمسة آلاف عام من الحضارة على ضفاف النيل فهي أشد إيغالا في التاريخ. فالبلاد قائمة على مؤسسات متينة نشأت في القرن التاسع عشر بعد أن تسلم محمد علي الحكم سنة 1805 وبدأ بتحديث البلاد وحاضرتها الرئيسية. إن هذا التماسك والهوية الوطنية المتينة والثقافة هي ما تفتقر إليه الدول العربية الأخرى التي اجتاحتها الثورة العربية.

من جهة أخرى أرادت الأنظمة العربية الأخرى الأكثر شمولية أن تمحو كل سمات التعددية والتنوع لكي تقيم مجتمعا سياسيا موحدا قائما على الإيديولوجيا السائدة. وقد احتكرت التفكير السياسي وكل مناحي المجتمع المدني والسياسي، وذلك من خلال ممارسة الرقابة المباشرة على الإعلام. ففي سوريا والعراق، احتكر حزب البعث الحكومة والاقتصاد والقوات المسلحة، وقد كرس سلطته الفريدة على الحكومة في الدستور بحيث لا يسمح بتداول السلطة. لم يكن ممكنا التفريق بين الأنظمة الشمولية وجيوشها وإلى حد كبير بين الأنظمة والمؤسسات الوطنية. إذ لم تترك إلا مساحة صغيرة تفصل بين القوة المجردة للنظام القائم على العشيرة وبين المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة حيث شطبت أجهزة الدولة الحامية المختلفة ووسطاؤها القانونيون والمدنيون ومؤسسات الصالح العام، أو سحب تمويلها، أو تجوهلت بكل بساطة.

كانت الخطوط بين الدولة والنظام غائمة المعالم، كما كانت الحدود الفاصلة بين النظام والعائلة والمؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية والدينية. أما حيادية

المؤسسات الوطنية واستقلالها، كالسلطة القضائية والبرلمان، فقد جرى التلاعب بهما. ولا يوجد وصف خير من القول إن الدول قد تحولت إلى ملكيات خاصة للأسر الحاكمة. ففي حين كانت هذه الأنظمة تتباهى بحكمها الجمهوري العلماني، فإنها كانت تدار كما تدار المملكة العربية السعودية الوهابية والإمارات العربية المتحدة حيث لم يكن يسمح بأي نشاط سياسي وحيث كانت الأسر الحاكمة تهيمن على كل مفاصل الحياة السياسية.

سوغت الأنظمة الشمولية احتكارها التام للسلطة على أساس إيديولوجيات شمولية ورؤى منمقة خادعة لا تمت للواقع بصلة. فالمادة الثامنة من الدستور السوري تنص صراحة على أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع. وفي ليبيا فكك قائد الجماهيرية الذي يسمي نفسه "ملك الملوك" كل الأحزاب السياسية واتخذ عمليا من كتابه السخيف «الكتاب الأخضر» دستورا للبلاد أو صكا حقوقيا. وكلما زاد التفاخر بعبادة الفرد، زادت سرية مكننة أجهزتها الأمنية.

ويبدو أن التماثيل الهائلة للقادة المبجلين ورموز النظام يراد منها أن تحل محل الأناس الذين شطبوا من الفضاء العام كلية. وعلى المنوال ذاته، أزيلت دولة الرفاه من المجتمعات عموما.

هذه هي العوامل الفاعلة في بلدان مثل سوريا (وليبيا إلى وقت قريب) حيث يهدد القادة الآيلون إلى السقوط أن يسقطوا بلدانهم معهم، على خلاف النظامين الاستبداديين في تونس ومصر اللذين بدا وكأنهما آيلان إلى السقوط مع سقوط رأسيهما. استغل الحكام الشموليون على مدى عقود كل موارد بلدانهم ومقدراتها لتعزيز سلطاتهم ونفوذهم إلى درجة لم يعد ممكنا معها التفريق بين النظام والدولة، لأن سقوط النظام بالنسبة إليهم يعني سقوط الدولة.

لقد انحط الحكم في الجمهوريات العربية الشمولية إلى شيء يشبه حكم المافيا. فشعار هذه الجمهوريات هو: الأخ/القائد أولا، البلاد ثانيا، والشعب ثالثا، أو كما في ليبيا، "الله.. معمر.. ليبيا"، ومن أكثر المشاهد المقززة التي حدثت في منتصف سنة 2011 تقييد يدي رجل متوسط العمر خلف ظهره من قبل جلاوزة الأمن السوري، وصفعه، وأمره أن يردد وراءهم، "لا إله إلا بشار!".

عولت الأنظمة العربية على القوة من أجل بقائها. لقد اختلفت أسماء ومسؤوليات المؤسسات الأمنية الواقعة تحت السيطرة المباشرة لبطانة النظام من بلد إلى آخر، ولكن المبدأ ظل هو ذاته: خدمة النظام وحمايته بأي ثمن. وقد اتضح من الطريقة التي استجابت بها هذه المؤسسات الأمنية في ليبيا واليمن وسوريا أنها يمكن أن تجر البلاد إلى حرب أهلية. فالأولوية العليا للأمن الداخلي وأمن الدولة والمؤسسات الأمنية والاستخبارية ونظيراتها العسكرية والحرس الجمهوري والحرس الرئاسي والوحدات الخاصة –وهي ليست ببعيدة الشبه عن الحرس الملكي في المملكة العربية السعودية– هو منع أي انقلاب على النظام.

ومنع الانقلاب يمكن تحقيقه من خلال وضع الوحدات الخاصة على رأس كل هذه الأجهزة العسكرية الوطنية ومؤسسات الدولة الأخرى، وهذا يفسر لماذا لم يحصل أي تغيير للنظام في الوطن العربي منذ استيلاء البشير على السلطة في السودان سنة 1989. فقبل ثمانينيات القرن العشرين، شهد العالم العربي الكثير من الانقلابات. وبالطبع، من يسيطر على الجيش في الملكيات، مثل البحرين والسعودية، هم أفراد الأسرة المالكة.

ظل المستبدون العرب على مدى عقود يتذرعون بالتهديدات الأجنبية والعالمية لكي يسوغوا ممانعتهم للإصلاح. ومن بين هذه الذرائع حالة الحرب الدائمة في المنطقة، ولاسيما مع إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، وخصوصا في فترة الحرب الباردة. أما داخليا فقد سوغ الزعماء العرب تمسكهم الشديد بسلطة الدولة بحجة مكافحة الأصولية الإسلامية والانفصال العرقي والتناحر الداخلي. ولكن حين ازداد هؤلاء القادة ثقة وغطرسة لم يعودوا يكترثون لتعليل سبب حكمهم للناس "إلى أن يفرقهم الموت" وبالفعل، لا يعرف العالم العربي من القادة العرب السابقين إلا الأموات.

وقد عبر عن هذا خير تعبير ضابط عسكري في مدينة تعز في جنوبي اليمن، حيث هاجم الحرس الجمهوري المحتجين في ساحة الحرية، فاستخدموا خراطيم المياه والجرافات والذخيرة الحية، فقتلوا على الأقل عشرين من المتظاهرين السلميين اليمنيين. وردا على شعار المحتجين، "الشعب يريد إسقاط النظام" كتب الضابط بكل وقاحة على أحد الجدران: "النظام يريد إسقاط الشعب".

التحكم بالدين

في حين أنه جرى الفصل في "الجمهوريات" بين الدين والدولة على نمط المشروع الأوروبي الحديث، فرض الحكام الدكتاتوريون العلمانية القمعية من فوق. لقد أبعدوا الدين عن شؤون دولتهم، ولكنهم سمحوا لأنظمتهم أن تتدخل في كل شاردة وواردة في أمور الدين. وهكذا، أرعب النظام التونسي، على سبيل المثال، المتدينين أو الأصوليين المتشددين ولم يسمح بأي مظهر للتدين في المجال العام. بل دفع بعض أفراد النظام الناس ليأكلوا في شهر رمضان ومنعوا النساء من تغطية رؤوسهن في الأماكن العامة. ومنهجهم القسري هذا لا يختلف عن نظام الملالي في إيران أو النظام الوهابي في السعودية اللذين يجبران الناس على ممارسة الدين بطرق محافظة محددة.

وذهب القذافي إلى أبعد من ذلك، حيث جعل «الكتاب الأخضر» الدستور المعمول به في ليبيا، حيث كان يدرس في المدارس بديلا فلسفيا حديثا من الديمقراطية والاشتراكية، ويطبق من خلال اللجان الشعبية التي كانت تغطي على شمولية النظام. كما سافر القذافي خارج ليبيا ليروج لفلسفته ويبشر بكونها تصلح لتقدم العالم، وكان ينشر منظومة معتقدات لم تكن في الواقع سوى هراء بهراء[4].

في البلدان التي يكفل فيها الدستور الحريات الدينية، حاولت الأنظمة أن تسيطر على الدين من خلال إحكام قبضتها على المؤسسات الدينية وحظر النشاط السياسي الديني كنشاط الإخوان المسلمين. أحكمت الأنظمة سيطرتها التامة ومراقبتها للسلطات الدينية الرسمية، وفرضت الفتاوى الصادرة من قصور الحكم على رجال الإفتاء المخولين الإفتاء في أمور الشريعة الإسلامية. فإذا أراد الحكام الدكتاتوريون أن يشنوا حربا أو يعقدوا صلحا، أو يرفعوا الدعم الحكومي عن بعض السلع والمواد، حرصوا على نيل موافقة رجال الإفتاء ومؤسساتهم الدينية الرسمية. وبدلاً من ضمان فصل الدين عن الدولة، اختطفت الأنظمة كليهما بحيث تجعلهما يوائمان سياساتها وتحافظان على سلطتها.

اعتقد الحكام الدكتاتوريون العرب، على غرار العنصريين الغربيين المعادين للإسلام، أنه لا يوجد إسلامي معتدل أو جيد على الإطلاق. وفي الحقيقة، اعتقدوا أن الإسلاميين المعتدلين يشكلون خطرا أكبر على حكمهم من الجهاديين العنفيين

والمتشددين. فبينما يشكل هؤلاء خطرا أمنيا، يشكل الإخوان المسلمون الأكثر شعبية تحديات سياسية للأنظمة، ولا سيما حين يتحدثون عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تلتف حولها الجماهير. ولكن الأنظمة استغلت التهديد الأمني الذي يشكله الجهاديون لكي يقمعوا كل الإسلاميين السياسيين ويروضوا مواقفهم الفلسفية والأيديولوجية.

في البلدان ذات الأقليات الدينية والإثنية الوازنة، لجأت الأنظمة إلى الدعاية الشقاقية الكلاسيكية لكي تثير مخاوف الناس من أجندة الإسلاميين. ومما يزيد الطين بلة أن الإخوان المسلمين، والسلفيين خاصة، لم يفعلوا شيئا لتهدئة مخاوف تلك القطاعات من المجتمع التي يقلقها تطبيق الشريعة الإسلامية. وبالفعل، نجحت الأنظمة كذلك في شق مجموعات المعارضة السياسية بالعزف على حساسيات الليبراليين ومخاوف اليساريين من أجندة الإسلاميين، رغم أن كل هؤلاء هم ضحايا لذات السياسات الدكتاتورية. والمحزن أن هذه السياسة كانت ناجحة في كثير من المناسبات حين غض كثير من العلمانيين الطرف عن حملات القمع ضد الإسلاميين، كما في تونس والمغرب والجزائر. والإسلاميون، بدورهم، تغاضوا عن قمع الأنظمة لليساريين والقوميين كما في مصر واليمن والسودان.

حبس المثقفين

برز الفرق بين الأنظمة التسلطية والشمولية وتغير أثناء الحرب الباردة، فواشنطن كانت تفضل ما تسميه أنظمة تسلطية "معتدلة" ودعمتها عسكريا، بينما كانت موسكو تبحث عما سمته أنظمة شمولية "تقدمية" وهي الأنظمة التي وجدت دعما وقدوة في النموذج السوفياتي للحكم الذي يهيمن فيه الحزب الواحد. وباستثناء حالة أو حالتين، أدى الاستقطاب بين الشرق والغرب إلى ميل الجمهوريات باتجاه موسكو بينما مالت الملكيات باتجاه الولايات المتحدة. لذلك عدت المملكة العربية السعودية منذ ذلك الحين ملكية معتدلة وصديقة للولايات المتحدة رغم حكمها القمعي الشمولي الثيوقراطي.

وقد جنى الحكام الدكتاتوريون العرب فوائد جمة من هذه العلاقات. فعدا الأسلحة والدعم الإستراتيجي والاقتصادي، جهزت أجهزتهم الأمنية ودربت على

أبشع تقنيات القمع. وقد ساعدهم ذلك على تحويل بلدانهم إلى سجون كبيرة، حرفيا ومجازيا. فقد حبسوا شعبا بأكمله من أجل آرائه السياسية بطرق أبشع مما سلكه أسلافهم المستعمرون. لقد قفز عدد سجناء مصر السياسيين عشرة أضعاف ما بين 1981 و2003، حيث بلغ أكثر من 18 ألفا، بحسب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وفي بعض البلدان، لا توجد تقديرات يمكن التحقق من صحتها حول عدد السجناء، وهناك بلدان أخرى، مثل ليبيا، تنفي نفيا قاطعا وجود أي سجين سياسي (ربما لأن القذافي قتلهم جميعا). ولجأت فتح وحماس إلى ذات الأساليب التي تتبعها إسرائيل، وكأن سجن الأخيرة لأحد عشر ألف سجين سياسي فلسطيني لا يكفي.

لم يتعرض قطاع من المجتمع للسجن والإهانة والنكاية كنشطاء الفكر والكتاب والفنانين ومن لهم القدرة على التنظيم السياسي والاجتماعي، أي أولئك الناس الذين يؤثرون في الرأي العام. ومن نافلة القول إنه إذا كان دور المثقف هو مراقبة السلطة، فإنه لا يليق بالزعيم أن يسجن المثقفين. في مقالة بعنوان "التعذيب والسجن والاغتيال السياسي في الرواية العربية" يقول الكاتب والأكاديمي المصري صبري حافظ "لعل الأدب العربي واحد من تراثات أدبية قليلة جدا لديها جنس أدبي مميز اسمه "رواية السجون"، وهذا مرده ليس فقط لأن الغالبية العظمى من الكتاب أنفسهم عاشوا تجربة الاعتقال والحبس بل التعذيب، بل أيضا لأن سيرة المثقف العربي المعاصر هي سيرة من العراك الدائم مع السلطات" وبالفعل هناك روايات لا تعد ولا تحصى عن السجون وتجارب السجناء الذي يعانون مع أناس آخرين لا يحصون مع أسرهم وأصدقائهم وأحبائهم[5].

بالإضافة إلى الانتهاكات المعهودة للحريات المدنية، أخذت الأنظمة العربية على عاتقها-تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" -أن تطول انتهاكاتها المعارضة السلمية. الأنكى من ذلك هو أن الأنظمة العربية، بموجب برنامج الولايات المتحدة السري لتسليم المعتقلين، قامت بدور قذر وهو أن تكون "جلادا مأجورا" لدى واشنطن. يقول عميل سابق في الاستخبارات المركزية الأمريكية اسمه روبرت باير، "إذا أردت تحقيقا جديا، أرسل السجين إلى الأردن. وإذا أردته أن يعذب، فأرسله إلى سوريا. وإذا أردته أن يختفي ولا تراه بعدها أبدا، فأرسله إلى مصر"[6] لا يهم إن

كان هذا وصفا دقيقا أو مبالغة؛ فالسجون العربية تشتهر بما يرتكب فيها من ظلم مفرط وتعذيب وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. لم يرتفع عدد السجناء السياسيين في بعض البلدان فحسب، بل ازدادت كذلك الطرق الوحشية لقسر سجناء الضمير وإذلالهم ومنعهم من التعبير عن رأيهم.

وقضية عبد الكريم بلحاج قصة ذات دلالة. فحين بدأت الحرب تحط أوزارها في الصحراء الليبية صيف 2011، أدركت الاستخبارات المركزية الأمريكية أن أحد القادة الذين يقاتلون القذافي شاب سبق أن ساعدت في اعتقاله وإرساله ليعذب لمدة سنة في تايلاند. ثم ألقي القبض عليه، وأرسل إلى ليبيا، بموجب برنامج الاستخبارات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية الخارجية لتسليم المعتقلين، حيث سجن وعذب طيلة سبع سنوات. أما وقد رحل القذافي، فإن واشنطن بحاجة للتنسيق مع أمثال بلحاج.

لقد استخدم الاعتقال التعسفي والتعذيب والانتهاكات في كثير من الأحيان لردع الناس من انتهاك حرمة الفضاء العام. والهدف من ذلك هو إبقاؤهم معزولين إلى أبعد حد ممكن، وجعلهم حبيسي مخاوفهم. لا يرغب الحكام الدكتاتوريون في مشاطرة الفضاء العام مع رعاياهم، ويبذلون أقصى ما لديهم لإبعاد المواطنين العاديين عن المشهد السياسي الذي يريدون إبقاءه مكانا سياديا تستغله أسرهم.

تمويل الاستبداد

أقامت الدول العربية المنتجة للطاقة اقتصادات ريعية اتصفت بمقايضة الرفاه الاقتصادي بالتمثيل السياسي. فبينما قامت الدولة الديمقراطية الحديثة على صرخة "لا ضرائب من دون تمثيل"، وهي بيان يطالب بالديمقراطية التشاركية الحقيقية مقابل أن تأخذ الحكومة نصيبها من الثروة العامة، قلبت الدولة العربية الحديثة هذه الفكرة رأسا على عقب. فقد استطاع القادة العرب أصحاب الواردات النفطية الهائلة أن يبيعوا موارد بلادهم وإثراء أنفسهم من غير أن يحملوا مواطنيهم أعباء الضرائب الشخصية. ولما كان المواطنون لا يرزحون تحت وطأة الضرائب الذاهبة إلى جيوب النخب، فقد طالبتهم حكوماتهم، سواء أكانت ملكيات أو دكتاتوريات دنيوية، بالولاء التام. هذه التبعية الناتجة بين الشعوب والأنظمة، وبين الأنظمة

والعالم الصناعي (وبالأخص الغرب)، أعفت الأغنياء من تطوير اقتصادات اجتماعية أو السعي من أجل التطوير الصناعي. كما أعفوا أيضا من الحاجة لتوسيع الدور المدني للدولة، واعتمدوا بدلا من ذلك على مواردهم الطبيعية الوافرة التي قايضوها بالمستوردات الاستهلاكية والعسكرية. ومن الطقوس المتبعة في الملكيات الثرية أن يقدم الملوك والأمراء مبالغ صغيرة من المال أو مكرمات لرعاياهم ولا سيما الفقراء، وهذه المكرمات هي من عائدات الموارد الطبيعية للبلاد.

وحتى تلك البلدان التي لا تملك ثروة نفطية سارت على هذا النهج، حيث اشترت الدول العربية الأكثر ثراء دعم هؤلاء الحلفاء الأفقر لكسب النفوذ أو مقابل الدعم العسكري. فعلى سبيل المثال، قدمت بلدان الخليج العربي الدعم المالي لمصر والعراق وسوريا.

بيد أن هبوط أسعار النفط في العقدين الأخيرين من القرن العشرين قلص دولة الرفاه ومهد الطريق للانتقال من اقتصادات القطاع العام إلى الاقتصادات المخصخصة عبر تحرير الاستثمار والتجارة، ولا سيما في الدول ذات الموارد الفقيرة. هذه العملية، التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية الليبرالية على الشيوعية، سرعت الخصخصة العفوية وتحرير الاقتصادات العربية، فخلقت فجوات أكبر بين الأغنياء والفقراء وأدت إلى عدم استقرار اقتصادي واجتماعي.

إن غياب المحاسبة والشفافية حول سياسة الحكومة الاقتصادية يعني أن كثيرا من المكاسب الآتية من بيع أصول الدولة وتحرير التجارة تذهب للأسر الحاكمة وأصدقائهم وحاشيتهم التي تحيط في كثير من الحالات بـ "ورثة العرش"، وهؤلاء الورثة الذين لا يدعون الإيديولوجيا أو الأخلاق مستعدون لتلبية أوامر الغرب الاقتصادية والإستراتيجية.

وقد اتضح هذا جليا في الحياة اليومية. فوفقا لتقرير التنمية البشرية العربية الأول الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية وكتبه حصريا خبراء عرب، "لم تتطور البلدان العربية بسرعة الدول المثيلة في مناطق أخرى. وبالفعل، فأكثر من نصف النساء العربيات أميات، ونسبة وفيات الأطفال في المنطقة تبلغ ضعفي مثيلتها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وخلال العشرين سنة الماضية، ظل معدل دخل الفرد منخفضا إلى أبعد الحدود"[7].

نمو التخلف

نتيجة لانتقال مزيد من الباحثين عن عمل من الريف الفقير المهمل المهمش إلى المراكز السكانية، نشأت أحزمة فقر جديدة حول معظم المناطق الحضرية، وهذه تحولت سريعا إلى مراتع للجريمة والتعصب. أما من بقوا في الأطراف فقد ظلت معاناتهم بعيدة عن الأضواء، و لم يسمع أحد باحتجاجاتهم أو ينقلها إلى أن اصطدم المحتجون بعنف في مدينة سيدي بوزيد التونسية مع الشرطة ونشروا أخبار مقاومتهم على المواقع الإلكترونية ليراها العالم برمته. وهكذا كانت حالة درعا السورية وتعز اليمنية حيث تظاهر المحتجون ضد السياسات الاقتصادية الغبية والقصيرة النظر التي تبنتها الأسر الحاكمة التي كانت أساسا تدير نموا متسارعا للتخلف.

فعلى خلاف الفقراء التقليديين الذين اعتمدوا على الأرض وأسرهم المباشرة وعشيرتهم من أجل معاشهم الأساسي، افتقر النازحون والفقراء الجدد إلى من يدعمهم في غياب الأرض والأسرة وبرامج الرفاه الاجتماعي. فالفروق بين المركز ومحيطه المباشر، بين الأثرياء والمهمشين، بين الأثرياء الجدد والمحرومين، تعمقت أكثر بنهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، فازداد الإحساس بالمرارة والتوتر المكظوم.

وبخطى بطيئة لكنها ثابتة، أقيمت حواجز جديدة لإبقاء الفقراء بعيدا عن مرأى الأثرياء الفاحشين، وهذا ما شوه المشهد الإنساني، فيزيائيا وثقافيا. ولتهدئة الفقراء الغاضبين، زيدت الإجراءات الأمنية الوقائية في طول المناطق المأهولة وعرضها، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب اتخذت السلطات أحيانا تدابير استثنائية ضد الفقراء.

أصبحت الأحياء المسورة، التي لم يسمع بها أحد قبل بضع سنوات فقط، الجنة المفضلة لدى حديثي النعمة الذين اشتروا بيوتا في المنتجعات البحرية وأقاموا أسوارا عالية حول المساكن التي راحت تظهر هنا وهناك. في مصر، تتناقض مدينة قلل الغردقة مع "مدينة المقابر" في منتصف القاهرة حيث يعيش أكثر من مليون مشرد فوق الأموات. وقد نسخ هذا التطور السخيف ذاته في بلدان عربية أخرى، بطرق سوقية في بعض الأحيان حيث راح زعماء القبائل وسادات الحرب والقتلة يعربدون استمتاعا بما كسبته أيديهم من وسائل الترفيه غير المشروع.

استنتج مشروع التنمية البشرية العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أسباب التخلف في العالم العربي هي الاضطهاد السياسي والفساد الاقتصادي والتمييز على أساس الجنس وانعدام الاستقرار والحرب. وحتى بين الدول الغنية، يفوق التبديد والاحتيال والتخلف الذي أنتجته البلدان العربية ما جلبته من الاستثمار والتحديث والاستقرار. وليبيا مثال جيد على جمهورية صغيرة السكان وغنية بالنفط لكنها مع ذلك عانت من معدلات بطالة عالية بلغت الثلث بين الشباب، وليس فيها مستشفيات لائقة.

حين راحت الاقتصادات العربية المثقلة بالديون في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اضطرت البلدان العربية المهتمة بالقروض والاستثمارات الأجنبية أن تتخذ إجراءات تقشف جديدة و"تصلح" اقتصاداتها انسجاما مع الإملاءات الغربية. ويمكن مقارنة هذا الأمر بأمريكا اللاتينية في العقود الماضية حين قادت الدكتاتوريات وتفاوت المداخيل والتنمية الضعيفة إلى حروب المخدرات، أما العرب فقد التفتوا إلى الدين، وجاءت النتائج متشابهة.

طبقة النبلاء الجدد

كانت الأسر العربية الحاكمة القوة الدافعة والنقطة المحورية لنخبة جديدة فاسدة من مصلحتها بقاء النظام. تتألف هذه النخبة من الموظفين الأثرياء وكبار الضباط، وهم "شركاء" في الوسط التجاري مع أقربائهم وأصدقائهم وعشيرتهم. وقد مكنتهم سيطرتهم وإدارتهم لوجهين من وجوه سلطة الدولة - هما الموارد الطبيعية والأمن - من تشكيل الوسط التجاري وفقا لنظام المحسوبيات الذي شجع على محاباة الأقارب في التوظيف وأبعد البرجوازية التقليدية التي تميل عادة إلى كونها أكثر إنتاجا ومنافسة ومسؤولية، وهذه ثلاث سمات لا يستغنى عنها في أي اقتصاد ناجح ولكنها مفقودة عند النخب الحاكمة.

وبما أن الأسر الحاكمة احتكرت النشاط في المجالات الاقتصادية الكبرى للطاقة والاتصالات والنقل والأمن، فقد منعت المنافسة الحرة، وأساءت استخدام القوانين، وعمقت الركود، وقد خلقت بالنتيجة الكثير من الخراب. وبالفعل،

كلف الفساد الاقتصادي وتبديد موارد هذه البلدان نسبة هائلة من إجمالي ناتجها الوطني، وهي نسبة تفوق بكثير إنفاقها على التعليم والرعاية الصحية. لذلك صار إلزاما على جيل الشباب من المستبدين العرب أن يبنوا جسورا مع حديثي النعمة لكي يخلقوا لأنفسهم قاعدة نفوذ وولاء لهم ضمن النظام. وبالفعل، أتى جمال مبارك، وهو أصغر نجلي الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، بطبقة النبلاء المصريين الجدد إلى قيادة الحزب عبر ما يسمى لجنة السياسات، وهي منصة للأثرياء الجدد داخل الحزب لكي يستخدموا نفوذ اللجنة لتمرير القوانين والأنظمة لصالحهم. وعلى المنوال نفسه، أصبح سيف الإسلام القذافي، وهو الابن الثاني للزعيم الليبي السابق معمر القذافي، وجه الليبرالية الاقتصادية الجديدة في ليبيا، فصار وسيطا بين الشركات المتعددة الجنسيات وقطاع الأعمال الفاسد في ليبيا.

وفيما يلي نورد أمثلة على أفراد العائلات الذين أصبحوا في المراكز الحساسة الكبرى لهذه الأنظمة:

في اليمن، عائلة علي عبد الله صالح منحته قاعدة متينة أنفق عددا من السنين في تمتينها.

فأحمد، ابن الرئيس صالح يرأس القوات الخاصة في الجيش المعروفة باسم الحرس الجمهوري، وهي نخبة من وحدات الكوماندوس. وحين اجتاحت الانتفاضة أرجاء اليمن، صار ابن الاثنين والأربعين عاما يعمل من القصر الرئاسي ومن المكتب الرئيسي لوالده في مجمع عسكري في العاصمة صنعاء، ليزيح بذلك نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي صار يعمل من منزله أو مكتبه في وزارة الدفاع.

وأخو صالح غير الشقيق يرأس القوى الجوية، وهناك أيضا عدد آخر من الإخوة الذين يشغلون مناصب مهمة في الجيش والمؤسسات الأمنية.

وكذلك يشغل أبناء إخوة صالح مناصب أمنية كبرى: طارق محمد صالح هو رئيس الحرس الرئاسي ورئيس الحرس الخاص بالرئيس، ويحيى محمد صالح هو رئيس الأمن المركزي ووحدة مكافحة الإرهاب وشرطة مكافحة الشغب، وعمار محمد صالح هو نائب مدير الأمن القومي.

معا، ترأس عائلة صالح عشرات الآلاف من القوات، وكثير من هذه القوات هي أفضل تدريبا وتسليحا في اليمن.

وفي ليبيا كانت الأسرة الحاكمة قوية جدا ومسيطرة جدا على موارد البلاد إلى درجة تجعل الحديث عن حكم اللجان الشعبية ليس أكثر من نكتة سمجة.

نصب سيف الإسلام القذافي، النجل الثاني لمعمر القذافي، نفسه "بطل الإصلاح" وهذا معناه الانفتاح على الغرب. كان يرأس مؤسسة القذافي الخيرية الدولية للتنمية، ومن خلالها مد نفوذه وطبع علاقاته مع القوى والشركات الغربية.

أما المعتصم، النجل الخامس للقذافي، فقد سار على خطا أبيه في الجيش وقد كان رئيس مجلس الأمن القومي للبلاد. وقد زعمت برقيات وكيليكس أن المعتصم طلب 1.2 مليار دولار من رئيس الشركة الوطنية الليبية للنفط سنة 2009 لكي يؤسس مليشيا خاصة به.

النجل الأكبر للقذافي، محمد وابنه الوحيد من زوجته الأولى فتحية خالد كان يرأس لجنة الاتصالات الليبية واللجنة الأولمبية الليبية.

وكان النجل الثالث للقذافي، الساعدي، ضابطا في وحدة للقوات الخاصة، وقائدا لكتيبة عسكرية، ويزعم أنه كان له دور في سحق الاحتجاجات الأولى في بنغازي. وقد زعمت برقيات وكيليكس أن الساعدي، صاحب الماضي المضطرب، استخدم القوات العسكرية التي تحت سيطرته لإرهاب منافسيه التجاريين. وكان رئيس الجمعية الوطنية الليبية لكرة القدم، وكان يملك حصة في النادي الأهلي الليبي لكرة القدم، وفريق يوفنتوس الإيطالي.

أما هنيبعل، النجل الرابع للقذافي، فكان لاعبا كبيرا في قطاع الشحن البحري الليبي الذي كان مسؤولا عن شحن النفط الليبي إلى الخارج. كان هنيبعل معروفا بتاريخ طويل من السلوك المضطرب، وقد اعتقل في سويسرا لإساءته معاملة خادمين في أحد فنادق جنيف، ما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين سويسرا وليبيا.

والنجل السادس للقذافي، خميس، كان قائدا لوحدة من القوات الخاصة – التي تعرف باسم الكتيبة الثانية والثلاثين – وهذه الكتيبة "عمليا هي وحدة لحماية

النظام" وفقا لإحدى برقيات وكيليكس. ويروى أن هذه الوحدة اشتركت في قمع الاحتجاجات في بنغازي.

أما عائشة، ابنة القذافي الوحيدة، فقد استخدمت المنظمات غير الحكومية – ولا سيما الأمم المتحدة حيث كانت سفيرة للنيات الحسنة فيها – لتعزيز مصالحها، وكانت برتبة لواء في الجيش الليبي.

وكان عبد الله السنوسي، صهر القذافي، رئيس الاستخبارات العسكرية.

أما في سوريا فقد أحاط بشار الأسد، الذي ورث الحكم عن أبيه سنة 2000، نفسه بشخصيات عسكرية واستخبارية من أفراد عائلته أو عشيرته أو طائفته العلوية. وهم يحكمون البلاد بقبضة من حديد.

وماهر الأسد، أخو بشار، هو ثاني أقوى رجل في سوريا. فهو رئيس الحرس الجمهوري، صفوة القوات التي تحمي النظام من الجيش والتهديدات المحلية، وهي القوة الوحيدة التي يسمح لها بدخول دمشق. وهو أيضا قائد الفرقة الرابعة المدرعة.

عين آصف شوكت، صهر بشار، سنة 2010 رئيسا للاستخبارات العسكرية ونائبا لرئيس هيئة الأركان للجيش والقوات المسلحة.

وكان رامي مخلوف، ابن خال بشار، مدير بنك العائلة، وبالتالي فهو أقوى شخصية اقتصادية في سوريا. وقد كان محط اتهامات متواصلة بالفساد والمحسوبيات.

والعقيد حافظ مخلوف، ابن خال بشار، يرأس فرع دمشق لمديرية الاستخبارات العامة، وهي مؤسسة الاستخبارات المدنية ذات اليد الطولى في سوريا.

أما محمد ناصيف خير بك، أحد أقرباء بشار، فهو معاون نائب الرئيس للشؤون الأمنية.

العميد ذو الهمة شاليش، مدير الأمن الرئاسي، هو ابن عمة بشار.

ويقال إن العميد مناف طلاس، وهو قائد في الحرس الجمهوري ونجل وزير الدفاع الأسبق صاحب الخدمة الطويلة، واحد من أقرب المقربين للرئيس. وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم منذ سنة 2000، ولديه، مع أخيه فراس، روابط قوية مع الوسط التجاري السوري.

المستبدون المنتظرون

حين بلغ تمسك حكام الجمهوريات العربية بالسلطة آفاقا جديدة غير مسبوقة في كل المنطقة صار تركيزهم ينصب لا على نفعية قيادتهم بل على استمرار إرثهم. وقد كانت سوريا السباقة إلى هذا الأمر، وقد اتضح هذا جليا في القمع الوحشي للانتفاضة الإسلامية في مدينة حماة سنة 1982 حيث أرسل الجيش دباباته إلى المدينة بقيادة أخي الرئيس الأصغر، رفعت الأسد، لقمع "التمرد الإسلامي"، وقد دمر كل ما تراه العين، وعرضت صور المدينة المدمرة على التلفزيون الحكومي لتكون عبرة لكل من له عين ترى. وبثت صور مشابهة على التلفزيون الحكومي – في يوليو/تموز 2011 أي بعد ثلاثة عقود – بعد أن دخلت المدينة أكثر من 200 دبابة، هذه المرة تحت قيادة ماهر، الأخ الأصغر للرئيس بشار الأسد. إلا أن أناسا من كافة مشارب الحياة – علمانيين وإسلاميين يساريين وليبراليين من كل الأعمار – انتفضوا متحدين. وقد أدان آلة القتل التي يستعملها النظام حتى واحد من أصدقاء النظام هو رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بينما كانت تتعالى الصيحات الدولية ضد القتل الجماعي.

كانت خلافة بشار الأسد سنة 2000 هي الأولى في جمهورية عربية. فبعد مقتل باسل، الأخ الأكبر لبشار والمرشح لخلافة والده، في حادث سيارة، كان بشار، وهو طبيب عيون، أبعد ما يكون عن خلافة والده لإدارة بلاد تمزقها الحرب. ومع ذلك، رقي سريعا في مراتب المؤسسة العسكرية، فأصبح قائد كتيبة دبابات سنة 1994، ثم صار مقدما سنة 1997، ثم عقيدا سنة 1999. وفي هذه الأثناء، مهد الطريق للتعديلات الدستورية السريعة لتجاوز شرط السن ولضمان مكان للغر بشار على رأس "الجمهورية الثورية"، وكانت هذه الخلافة، التي لا يمكن أن تكون عملا ثوريا، هي الأولى في جمهورية تزعم أنها تقدمية ويقودها حزب "عصري" هو حزب البعث الذي تخصص له نصف مقاعد البرلمان، وفقا للدستور.

ولم تفلح سخافة عملية التوريث في تخفيف نبرة الخطاب الجمهوري الاشتراكي لحزب البعث الحاكم الذي أصبح أداة دعائية للنظام. وفي محاولة لتهدئة مخاوف الوسط التجاري وما تبقى من المجتمع المدني في البلاد ومجموعات المعارضة، وعد النظام بتجديد جهوده لتحرير سياسات البلاد واقتصادها متى استلم بشار

زمام الأمور. وقد بدا "ربيع دمشق" في بداية الألفية الجديدة فاتحة وطريقا نحو حوار وطني حول الإصلاح وأخذ البلاد في اتجاه جديد أكثر ديمقراطية. وقد ركزت معظم محاولات ربيع دمشق على إنهاء حالة الطوارئ واحتكار حزب البعث للسلطة المنصوص عليه في الدستور مما سمح لحكمه أن يستمر بلا انقطاع منذ سنة 1963. كل هذا فتح الباب للتعددية السياسية، وقوانين الأحزاب الجديدة، وانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة.

ولكن تبين في نهاية المطاف أن هذه الأجندة الجديدة لم تكن سوى مهزلة. فما إن عزز الأسد الابن نظامه، حتى حطم كل الآمال حين أعلن أنه لا يرغب ولا يسمح بأي تغيير جدي على النظام السياسي، وذلك حفاظا على "الوحدة الوطنية"، إلا أنه حدث تحرير اقتصادي محدود، مما سمح لأزلام النظام الجدد أن يحكموا قبضتهم على الاقتصاد. وقد سمي هذا الجيل من المستبدين السوريين بأصحاب "التوجه التونسي" في إشارة إلى الخصخصة وتحرير التجارة اللذين فرضهما الغرب على تونس، ما جلب الاستثمارات الأجنبية مع الحفاظ على الدولة البوليسية.

وحين حاول بشار الأسد أن يشرح التأخيرات في الإصلاحات السياسية التي كان قد وعد بها قبل أن تجتاح الثورات العالم العربي بأكثر من عقد من الزمان، سوغ ذلك لأسباب أمنية، فذكر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وغزو العراق سنة 2003، والمعضلة اللبنانية، وحرب إسرائيل سنة 2006 على لبنان و2008 على غزة. يبدو أنه لا يوجد وقت ملائم للإصلاح. وقد فضحت المهزلة البعثية المفككة خلال خطاب بشار في مجلس الشعب بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية سنة 2011 حين قال أحد أعضاء مجلس الشعب المتملقين للأسد، "ليس كثيرا عليك يا سيادة الرئيس أن تقود العالم كله وليس سوريا فقط"، وكان الأسد يقهقه وبقية الأعضاء يهتفون بحياته.

كانت السلالة الحاكمة في ليبيا تمارس سياسة مشابهة، حيث كان أبناء القذافي يديرون الشؤون الاقتصادية والأمنية اليومية في "الجماهيرية الشعبية" التي كان مقررا أن يرثها سيف الإسلام عن أبيه. وفي تونس أوكل زين العابدين بن علي كثيرا من "شؤون العائلة" لأسرته وأسرة زوجته، ولا سيما صهرهما صخر الماطري، ابن

التسعة والعشرين عاما، الذي يعده لخلافته. وفي اليمن، علق علي عبد الله صالح آمالا كبيرة على قبيلته، حاشد، ولا سيما على ابنيه أحمد وخالد، وإخوته لإدارة البلاد. وأفظع أشكال المحاباة هذه هي محاولات مبارك تتويج ابنه خليفة له رغم المعارضة الشعبية العارمة في جمهورية ذات تقليد عصري في إدارة الدولة. وقد ظلت أسرة مبارك لعدد من السنين تشرف على نهوض جمال في الحزب والبرلمان، وهي تشعر أنه الشخص الموعود الذي يمكن أن يخلف أباه.

أمران أحلاهما مر

إن التجاوزات وأشكال الشذوذ التي امتاز بها جيل من الأسر الحاكمة تناسلت في الجيل الذي يليه كذلك. ولكن سرعان ما نشأ تقسيم للعمل بين أفراد الأسر الحاكمة، فالكبار أداروا سياسة الدولة المركزية التسلطية المحافظة والأمن، حيث سيطروا عمليا على كل أوجه الدولة. أما الصغار فقد قادوا عملية تفكيك مركزية الدولة والخصخصة وتحرير اقتصادات بلدانهم ومجتمعاتهم. ولا عجب إذن أن الغرب احتفى بجيل الشباب الذي قاده جمال مبارك وسيف الإسلام وصخر الماطري وأحمد صالح ورامي مخلوف وولي عهد البحرين واستقبلهم بالأحضان بوصفهم المصلحين الموعودين. فهم ليسوا من طينة العسكريين كآبائهم، بل كانوا مثقفين ومتأثرين بالغرب. ربما لم تكن لغتهم الإنجليزية ممتازة، لكنهم كانوا يستخدمون مفردات شبابية تهفو إليها قلوب الغربيين.

ومع تزايد العولمة عبر الأسواق المالية وسياسات الحدود المفتوحة، صار هؤلاء المستبدون الصغار وغيرهم من عديمي الكفاءة سماسرة سلطة أو وسطاء سلطة بين ثلاثة من سدنة النفوذ: الحرس القديم التابع للنظام، و"حيتان التجارة" أو حكام الأقلية الجدد الذين التهموا كل ما طالته أيديهم، والحكومات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات ذات المصالح في أسواق المنطقة الناشئة.

أصبح كثير من الطبقة الثرية الميالة للغرب وحاشيتها دعاة متحمسين لسياسات على غرار إجماع واشنطن. وقد اقترحت المؤسسة الأمريكية أساسا حزمة من المبادئ للبلدان النامية، بحجة أنها تدرأ عنها الركود الاقتصادي والأفول، ولكنها

في الحقيقة فتحت أسواق هذه البلدان واقتصاداها للتكتلات الدولية. وهذا سمح لكل من حكام القلة الشباب والشركات الغربية بجني فوائد مربحة.

دعا ورثة هذه البلدان العربية إلى التحرر من القيود وتحرير التجارة وأسعار الفائدة، وأعادوا توجيه الإنفاق الحكومي باتجاه المشاريع القصيرة الأجل ذات المردود المالي العالي. تجاهلوا الانضباط المالي والإصلاح الضريبي وحقوق الملكية، وكل هذه أدت إلى تفاوت اقتصادي أكبر وإلى إفلاس الدولة. وهذا يفسر لماذا تبدي المؤشرات الوطنية نموا سنويا بين 3% و7% في بعض البلدان غير المنتجة للنفط كتونس ومصر. ولم يكن هذا مرده فقط إلى الاستثمارات الدولية المؤاتية، بل في بعض الأحيان أيضا إلى الحسابات "الخلاقة" التي عملت بمساعدة شركات الحسابات الغربية.

ذهب كثير من الأموال إلى جيوب الأثرياء وأصحاب النفوذ الجدد وأصحاب بنوكهم ورعاهم في الخارج. كانت هذه الدول تتلقى تقييمات ائتمانية إيجابية من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات التي روجت لأسطورة حدوث معجزة اقتصادية في بعض البلدان العربية. وهذه التخمينات الخاطئة حجبت العذاب الذي تلاقيه الأغلبية جراء ارتفاع الأسعار وارتفاع تكلفة الضروريات كالماء والكهرباء. وكانت النتيجة مزيجا من المحسوبية والفساد والهدر والركود وتفاوتا هائلا في الثروة والنفوذ وارتفاع البطالة وجوا من القمع والرعب والترهيب.

حين وجد القادة العرب أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه، لم يكن لديهم من خيار سوى التنحي أو الرضوخ للغرب المزدهي بالنصر والقادر على ابتزازهم وفرض إرادته: انضموا إلينا أو ظلوا على هامش النظام العالمي الذي تديره المؤسسات الغربية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والدول السبع العظمى. لا عجب إذن أن تظهر الدول العربية في النصف الأسفل من قائمة البلدان التي قومتها منظمة الشفافية الدولية.

تصرف حكام القلة العرب الراسخون تحت رادار السلطة القضائية الوطنية، أو بالأحرى فوقه، حيث شكلوا نخب ظل جديدة ظلت بمنأى عن محاسبة الدولة أو الجمهور. وقد حازت هذه النخب على شروط استثمارية وتجارية مؤاتية للشركات

المتعددة الجنسيات وأصبحوا وسطاء غير رسميين لشركات كوكا كولا وبـــي إم دبليو وماكدونالدز، وهي شركات كبرى احتكرت الأوجه المهمة للخدمات المالية الجديدة وصناعة الاتصالات وتأمين عقود عسكرية من خلال الاحتيـال ومـنح الامتيازات النفطية. وفي مصر بلغ التطاول بهذه النخبة إلى حد المقامرة بمـدخرات موظفي الدولة ورواتبهم التقاعدية.

كان أشباه محدثي النعمة هؤلاء، الذين روج لهم على أنهم النخبة "الليبراليـة" ليبراليين فقط في تفسيرهم للقانون والمصلحة العامة. فالليبرالية عندهم هي نمط مـن الحكم والعيش الذي ينطوي على الانحطاط. كان عامة الناس الذين يعيشـون في عالم مسموم بتهتك هذه النخبة ينظرون إليهم على أنهم مستهترون استعراضـيون وبلا أخلاق، أما الغرب فكان ينظر إليهم على أنهم علمانيون وحداثيون، والأنكى من ذلك، متألقون. وبالفعل، تفوقوا على نظرائهم في الأسر الملكية مـن حيـث تجاوزاتهم في وقت عانت فيه رعيتهم من فقر لا مثيل له ومن انعدام الأمن. ومـن بين عاداتهم السفر في طائرات خاصة وشراء عقارات ويخوت باهظة الأثمان وإقامة حفلات معربدة ومعاملة معاونيهم كأنهم عبيد، مما أثار القـرف والمـرارة لـدى الشعب الأكثر دراية بمجريات الأمور. ومما يروى أن أولاد القذافي، علـى سـبيل المثال، كانوا يشتهرون بتبديد ثروة بلادهم النفطية على الاسـتثمار في فـريقهم المفضل في كرة القدم، فريق يوفنتوس الإيطالي. كما كانوا يستقلون طائرات خاصة إلى نيوزيلاندا ليكونوا أول المحتفلين بالسنة الجديدة، وكـانوا يـدفعون للمغـنين الشعبيين الأمريكيين مئات الآلاف من الدولارات ليغنوا في حفلاتهم المنحطـة في الجزر البعيدة.

فرق، اسحق، واستعبد

ترك القمع الناس دون حصانة تذكر أو حزب قادر ذي مصداقية يلتفـون حوله من أجل الأمن أو التغيير الحقيقي. فحتى الجيوش الوطنيـة إمـا روضـها المستبدون أو اشتروا صمتها. وتركيز السلطات في أيدي الأسر الحاكمة وأزلامها شوش الخطوط الفاصلة بين الأنظمة التسلطية والشمولية. وقد استخدمت هـذه

الدكتاتوريات قواها الخاصة وأجهزها الأمنية لسحق ركائز مجتمعاهم وإخضاعها وتدجينها، بما في ذلك النخب الدينية والعسكرية والقضائية والتجارية واتحادات العمال ونقابات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما في ذلك الأحزاب الحاكمة. فبحلول العام 2008 أراد حزب البعث أن يقلد "الحركة التصحيحية" للعام 1970، وهو الاسم الذي أطلق على الاصطراع داخل حزب البعث الذي أدى إلى استلام حافظ الأسد وفصيله السلطة، فتحول إلى "جوقة منشدين" للأسد وعشيرته، تماما كما تحول الحزب الوطني الحاكم في مصر إلى أداة تفويض لمبارك وشركائه.

دأبت الأنظمة على تدجين أقليات عرقية وقبائل وطوائف برمتها، فأقصتها أو قسمتها، أو فتنت ما بينها. وإذا كان للأنظمة من نجاح تدعيه فهو ترويض الرأي العام من خلال الخوف والمحاباة والدعاية، وقتل حيوية مجتمعاها، وتقويض اقتصاداها.

وقد منعت المنظمات ذات الأتباع الكثر كالإخوان المسلمين، الذين حاولوا جاهدين الانضمام إلى العملية السياسية، أو ردعت من خلال القمع الشديد. وعلى المنوال نفسه، تم تجاهل الأحزاب السياسية التي ساومت بأي ثمن على مقاسمة السلطة أو حظرت أو أجبرت على أن تكون حلفاء صغارا للنظام. وإذا حاولت السلطات القضائية أو منظمات الطبقة الوسطى المهنية أن تعترض، فقد قوبلت محاولاها بالتجاهل والتهميش. وقد استغلت الأنظمة نفور الناس من الحياة المدنية والسياسية للدولة، وذلك لدق إسفين أعمق بين مختلف الهويات لإشغالها بالانقسامات بين السنة والشيعة، بين المسيحيين والمسلمين، بين الكرد والعرب، أو بين العرب والبربر، على سبيل المثال.

في غياب نخب حديثة لردم الهوة بين النظام والمواطن، التفت الناس إلى عشائرهم وقبائلهم وأقلياهم العرقية طلبا للحماية والهوية، مما سدد صفعة قوية للهوية المدنية والوطنية في الدول العربية. وقد وجد معظم هؤلاء ملاذا لهم في الثقافة الاستهلاكية الجديدة التي ساندها التحرر الاقتصادي وشجعها أزلام النظام. وقد شملت هذه الثقافة الاستهلاكية توفر وسائل التسلية والترفيه التي تراوحت بين مئات القنوات الفضائية والبضائع الصينية الرخيصة ومراكز

التسوق الجديدة الفاخرة التي بنيت في أماكن مثل دبـــي التي صارت محط حسد في العالم العربـــي طولا وعرضا، فاستنسخت. ومع ذلك، غسلت أغلبية العرب أيديها من الإجابات والخلاص الدنيوي، فاتجهت إلى المساجد على أمل التدخل الإلهي.

حين أجهزت الأنظمة على كثير من المعارضات اليسارية والليبرالية والعروبية المنظمة، لم يبق في ساحة المعارضة سوى المجموعات الأصولية العنفية. وقد ســـدد الاستقطاب بين الحكم العسكري والمتطرفين الإسلاميين صفعة رهيبة أخرى للحياة المدنية والسياسية في العالم العربـــي، فصارت الكلمة الفصل لجنـــرالات وشـــيوخ طائشين.

باعة شعارات

كما فشلت الأنظمة العربية فشلا مريعا في بنـــاء دول ناجحـــة وعصـــرية وديمقراطية بعد الاستقلال، كذلك فشلت في تأسيس تكتل عربـــي موحد ومفيد. لقد روجت هذه الأنظمة لشعارات "البلد أولا" لكي تسوغ إخفاقاتها على الصعيد الإقليمي وخنوعها لسادتها الغربيين. وروجت للقومية العربية لكي تنتزع الدعم من الأغلبية المخدوعة، ثم استخدمت الصراع والحرب لكي تسوغ قوانين الطـــوارئ. فعلى سبيل المثال، سوغ النظام السوري دولته البوليسية بحجة مواقفه القومية وحالة الحرب مع إسرائيل، بينما سوغ النظام المصري إدارة ظهره للفلسطينيين والعراقيين بحجة وضع "البلد أولا".

بيد أن الأنكى من هذا هو أن الأنظمة العربية كانـــت تنـــادي بالتضـــامن العربـــي والتلاحم القومي علانية وتقوض كلا منهما عمليـــا. فإصـــرار النظـــام السوري على "علاقة خاصة" مع لبنان كان معناه الهيمنة عليه بوصفه جـــزءا مـــن سوريا الكبرى في الوقت الذي يحرم فيه هذا النظام مئات الآلاف مـــن مواطنيـــه الأكراد من الجنسية في بلادهم. وعلى هذا المنوال، سوغ النظام العراقـــي غـــزوه واحتلاله للكويت سنة 1990 تمهيدا لجعلها المحافظة الثامنة عشرة، مما أدى إلى نتائج كارثية لكلا البلدين والمنطقة التي ظلت تعاني من حروب صدام.

لقد ظلت مخططات الدفاع المشترك والسوق المشتركة يلتهمها الغبار على رفوف الجامعة العربية. استفادت الأنظمة الاستبدادية محليا من سياساتها المثيرة للشقاق، ومن حالة الحرب الدائمة والحصار اللذين قدما لها ذرائع لاحتكار السلطة. فالمحاولة التي قام بها الزعماء الوطنيون والقوميون بعد الحرب العالمية الثانية للخلاص من الهيمنة الغربية والعدوان الإسرائيلي انقلبت إلى محاولة للحفاظ على السلطة بأي ثمن وتسويغ للقمع بدواعي الأمن الوطني. فما كان يمكن أن يكون تعاونا وتنسيقا، وفي بعض الحالات بدأ كذلك، بل تحول إلى وحدة بين مصر وسوريا بين سنوات 1958 و1961، انقلب إلى علاقات عديمة النفع تقوض بعضها بعضا.

روج قادة البعث للقومية العلمانية ليسوغوا حكمهم لسوريا والعراق، لكن التوتر والتنافس بين النظامين أجهز على كل أمل للتعاون والوحدة. تجاوز كل من حافظ الأسد وصدام حسين طيلة عقود التسلسل الهرمي لحزبه الحاكم، واستخدم كل منهما كوادره لا لشيء إلا ليصفق ويهتف لحكمه الاستبدادي. وفي نهاية المطاف صارت الهيمنة للأسرة الحاكمة لكل منهما لا لقيادة الحزب حيث استولى إخوة القائد على الحرس الجمهوري.

قد تكون الناصرية، على سبيل المثال، أكثر الحركات المناوئة للاستعمار براغماتية وعقلانية في تاريخ المنطقة الحديث، ولكنها كانت دون تأثير وغير ديمقراطية ومتعالية، ولذلك لم تزدهر في موطنها ولا في بقية العالم العربي. فالثورة الواعدة التي بدأت في مصر سنة 1952 صارت غير ديمقراطية حين حكم الضباط الأحرار البلاد عبر مزيج من الخطاب الغوغائي والقومي والاشتراكي المزيف. لقد حاول جمال عبد الناصر أن يتطرق إلى قضايا العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الأراضي والخصخصة، ولكنه أثناء ذلك مهد الطريق لمزيد من تسلط الدولة حيث شكلت جهوده برجوازية بيروقراطية تتربع على ركود اقتصادي. لقد لقيت قومية عبد الناصر المتعالية المصير الذي لقيه مسؤولو الحزب والدولة الذين اهتموا بالترويج للقومية العربية عبر الشعارات والكليشيهات بدلا من تمتين روابط المصريين مع بقية العالم العربي. ولم يكن خلفاؤه أوفر حظا، إذ تخلوا عن حلم القومية العربية واستقلال مصر الإستراتيجي لقاء الدعم

الأمريكي. وظلت مصر تعاني من الركود المزمن والتخلف رغم المساعدات السنوية التي تبلغ ملياري دولار.

اتسم تطور المغرب العربي بإخفاقات مشابهة، فقد حاولت البرلمانات في المغرب وليبيا وتونس أن تتحد في خمسينيات القرن العشرين لكنها قوبلت بالتشكيك، وأخيرا ماتت مساعي توحيد شمالي أفريقيا مع تبدل الأنظمة. أنشئت في نهاية الأمر مجالس عربية إقليمية في بلاد المغرب العربي ضمت المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، ولكنها فشلت في رسم طريق جديد للمضي قدما بسبب النزاعات السياسية والإقليمية، وبالأخص بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية، ولكن غياب الإرادة والرؤية هو السبب الأرجح لهذا الفشل.

حظيت محاولة المملكة العربية السعودية لتأسيس مجلس خليجي إقليمي لتنسيق السياسة الاقتصادية بشيء من النجاح بعد الثورة الإسلامية في إيران. وقد كتبت للمجلس الحياة بفضل العائدات النفطية، لكنه بقي قاصرا بسبب الخلافات السياسية والمصالح الضيقة لأعضائه. كان يمكن لمحاولات التكتل العربي الإقليمي أن تكون خطوة باتجاه وحدة عربية أكبر. ولكن على العكس من ذلك فقد شكل قصور هذه المحاولات وإخفاقاتها نكسة أكبر للتضامن والتعاون والتكامل.

ما كان ينبغي أن تكون المحصلة النهائية مفاجئة لأحد. فأولئك الذين بدؤوا مسيرتهم بعد الاستقلال وكان صوتهم يسمع في العالم النامي وحركة عدم الانحياز لم يعد يحسب لهم حساب. لقد أزيح العرب برمتهم إلى هامش النظام العالمي، وأصبحوا مجرد متفرجين على قطار التاريخ وهو يتجاوزهم. لقد شاهدوا بحسد كيف اتحد الأوروبيون الغربيون، وتحرر الأوروبيون الشرقيون من الأنظمة الشمولية وانضموا إلى الاتحاد الأوروبي الأكبر. أما الزعماء العرب فقد واصلوا خصوماتهم السخيفة في هذه الأثناء. وكذلك شاهد العرب بغيرة كيف تخلصت أمريكا اللاتينية من حكامها المستبدين وبدأت بعض البلدان الأفريقية تطبق الديمقراطية.

نادي الباعة

أن تكون عربيا كان معناه أنك تنتمي إلى جمع ليس له وزن إستراتيجي و لم يقدم أي إسهام علمي أو فني أو ثقافي للحضارة العالمية. وهذا الجمع الذي تمثله جامعة الدول العربية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق السياسات العربية لم يكن له أي وزن فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية المهمة، فقد أبعدت هذه الدول عن المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، رغم قربها، وأجبرت على توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي رغم ترسانة إسرائيل النووية.

وقد تجلت ذروة الإخفاق العربي في أداء الجامعة العربية، فقد فشلت في الوفاء بمبادئها وأهدافها الكبرى. في الحقيقة، لقد هزئ أعضاؤها ومستبدوها وملوكها بالوحدة العربية الممكنة، وذلك من خلال الترويج لمبادرات "الدفاع المشترك" و"وثيقة حقوق الإنسان" و"السوق المشتركة" من غير أن تكون لهم نية في تحقيق ذلك. وبينما راحت اتفاقاتهم يلتهمها الغبار على رفوف الجامعة العربية، تحولت مؤتمرات قممهم إما إلى جلسات مملة يغفو فيها القادة بينما آخرون يهذرون إلى ما لا نهاية، أو إلى مهازل محزنة يتصايح فيها المؤتمرون أو يتآمرون أو يرتجلون أحاديثهم أو يخرجون من الجلسات أو يتلاعنون أو يتشاتمون. وقد غاب عن هذه الاجتماعات صوت المواطن العربي العادي أو أي اعتبار لمصلحته.

عجزت الدول العربية عن مواجهة الأخطار المحدقة بها منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وافتقرت إلى وحدة الهدف والنفوذ أو المبادرة المستقلة، لذلك لم تتفق إلا على خفض تطلعات الناس وتقييد أهدافهم إلى أدنى مستوى ممكن. كانت الجامعة العربية توافق بين الحين والآخر على المبادرات الأمريكية من غير مساءلة، ولاسيما إحياء "عملية السلام" الميتة. في حالة الحرب على الإرهاب، وافق القادة على التنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب من غير الاهتمام بجذور التطرف، لأن ذلك معناه أن عليهم أن يتعاملوا مع إخفاقاتهم هم. وكان وزراء الداخلية عادة ينفقون من وقتهم على تنسيق القمع وأمن الحدود أكثر مما ينفقون على محاولة تحسين الحقوق المدنية لمواطنيهم. وكانوا غالبا يرجعون خاليي الوفاض. وذات مرة أجاب الرئيس مبارك بفزع على سؤال عادي جدا عن

نتائج اجتماع قمة ما، "لماذا تتوقع أننا سنخرج بشيء عندما نجتمع؟" وفعلا، عليك ألا تتوقع شيئا.

إعياء الدكتاتورية

بعد أن دمر الدكتاتوريون العرب الدولة من الداخل، لم يخلفوا إلا الركود والاستقطاب والمرارة المقرونة بالتخلف والفقر. وحين شاخوا وعجزوا عن توفير الحد الأدنى مما يقيت الناس ومن الحقوق السياسية الأساسية، راحت قاعدهم القائلة "أنا الدولة" تفقد وزنها. وفي نهاية المطاف، ضعف الأمة يعني أن قيادها أصبحت أقل أهمية ونفوذا.

ولكن الإعياء لم يكن سياسيا فحسب، بل كان شخصيا كذلك. فبعد الحكم لعدة عقود، صار هؤلاء الديناصورات جزوعين ووقحين ومنهكين. فلا شعرهم المصبوغ ولا نظاراتهم السوداء تجدي. وقد بدا الخرف والمرض عليهم في غالب الأحيان إلى درجة تعجزهم عن الحكم. وآخرون صاروا شكاكين ومستهينين إلى درجة أفقدتهم الصلة بالناس.

قوبلت محاولاتهم لتتويج أبنائهم برفض عنيف من الشعب الذي لم يعد قادرا على احتمال المزيد من الشيء ذاته. فبعد أن قضوا عقودا في احتكار أعمدة الدولة السيادية والسياسية، صار من الصعب أن يحل أي شخص آخر محلهم، ولاسيما ممن لا يملكون الخبرة والجاذبية للقيادة، ما لم يحولوا جمهورياتهم إلى ملكيات مطلقة.

وفي نهاية المطاف لم تفقد الأنظمة المنتهية الصلاحية مصداقيتها وشرعيتها في إدارة الدولة فحسب بل فقدت أيضا قدرتها على ردع الناس من استعادة مواطنيتهم وإنسانيتهم وكرامتهم. وما إن انتفض الناس متحدين حتى بدأ القادة المهابون يسوغون ويبرزون "تضحياتهم" للأمة ويؤكدون استعدادهم في الإصلاح، وينكرون أي رغبة في تمديد حكمهم. ولكن الخوف انتقل الآن من صفوف الخائفين إلى صفوف المخيفين سابقا. لقد برز جيل جديد من الشباب الذين طالما راودهم خوف الاستعلاء السادي المهيمن لأولئك الذين لم يكفوا قط عن مضايقة شعوبهم، فلم يكترثوا لعنف قادتهم، وأثبتوا أنهم قوة لا يستهان بها بل يحسب لها كل حساب.

2. جيل المعجزات

بنية الشباب العربي

في التاريخ العربي الحديث أربع مراحل واضحة المعالم: مرحلة التحرر من الحكم الاستعماري وبناء الدولة المستقلة التي جلبت التفاؤل والأمل ودامت حتى منتصف ستينيات القرن العشرين، ومرحلة فشل اقتصاد الدولة والهزيمة العسكرية، ولاسيما ضد إسرائيل، من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي، ومرحلة الذل والعزلة الناتجين، وهي المرحلة التي مهدت الطريق لعقدين من الانحطاط والتشرذم والتفاوت الاقتصادي الآخذ في الاتساع بين العرب وبقية العالم، ثم حين اقتربت ساعة الظلمة تقدم جيل جديد ليوقف الانحدار نحو الركود واليأس.

لقد ترك القمع السياسي والحرمان الاقتصادي جرحا عميقا على هذا الجيل. في كل بلد عربي أكثر من نصف السكان فعليا تحت سن الثلاثين - أي 140 مليون نسمة - بينما ربع السكان بين الخامسة عشرة وتسعة وعشرين، مما يجعل هذا الجيل أكبر تجمع شبابي في تاريخ الشرق الأوسط. هذه الشريحة السكانية العاطلة عن العمل والمتزايدة غضبا دللت على صحة نظرية "الورم الشبابي" التي تقول إنه حين يغلب النمو السكاني توفر الوظائف، فإن الاضطراب الاجتماعي أمر محتوم. ولكن هناك عدد من العوامل الإستراتيجية والسياسية والاجتماعية الأخرى التي لعبت دورا أيضا.

ارتفعت البطالة إلى درجة عالية جدا سنة 2010، حيث اقتربت من 25% في كثير من بلدان المنطقة وبلغت 45% في بعضها الآخر كالجزائر والعراق. وكان معظم العاطلين من الشباب. فعلى سبيل المثال، أربعة من كل خمسة عاطلين مصريين هم تحت الثلاثين من العمر، و95% من هؤلاء لديه مؤهل ثانوية عامة. والشيء نفسه ينطبق على الأردن وسوريا، حيث يبلغ معدل البطالة لمن هم تحت الثلاثين أربعة أضعاف لمن هم فوق الثلاثين.

ظلت الدولة العربية المركزية، أو في بعض الحالات، ظلت الدولة المستأجرة rentier، كما حاججت من قبل، أكبر موظف إما عبر رأسمالية الدولة المركزية – المعروفة خطأ باسم الاشتراكية – أو عبر الخدمات التي تقدمها الدولة كالرعاية الصحية أو التعليم أو الأمن. لكن التحرير المتسرع والطائش لمشاريع الدولة وخصخصتها، مع ما رافق ذلك من التنافس العالمي المتزايد القادم من اقتصادات العالم الناشئة، أجبرا الدولة على خفض فرص العمل بأسرع مما يستطيع القطاع الخاص أن يوفر وظائف جديدة. وبالفعل، عكس جزء هائل من التوظيف الحكومي المحاباة و"البطالة المقنعة"، وكل هذا يستجدي السؤال: إذا فشلت الدول العربية حتى الآن في خلق عدد كاف من الوظائف، فكيف ستتمكن من التعامل مع عدد الشباب المتزايد الذي يوشك على الدخول إلى سوق العمل، وهو تحول ديموغرافي يتطلب واحدا وخمسين مليون وظيفة بحلول 2020، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في غياب الاستثمار الحكومي النشط في الصناعات المهارية، كلما زاد عدد الشهادات الجامعية التي ينالها الشباب العرب قلت فرص إيجادهم وظيفة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت البطالة بشكل حاد في تونس بين حملة الشهادات العليا، إذ كانت 10.9% سنة 1994 وبلغت 18.4% بين العامين 2001 و2007، وبالنتيجة، أصبح كثير من الشباب العرب المثقفين قلقين جدا بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن المكن ماليا ونقص فرص العمل.

بدأت البطالة والقمع تغيران بنية الحياة الأسرية العربية، حيث لم يعد جيل بأكمله قادرا على الزواج أو الإنجاب. ففي الأجيال السابقة، كان 63% يتزوجون مع بلوغهم منتصف العشرينيات من أعمارهم، وبحلول 2010 لم يتزوج إلا 50%

ممن هم تحت التاسعة والعشرين، وقد تزايد عدد الذين لا يستطيعون أن يعيشوا مستقلين عن أهلهم بسبب ارتفاع تكاليف السكن.

ونتيجة لهذه التغيرات الديموغرافية والمجتمعية، لم يعد الشباب مرحلة عابرة بين الطفولة المضطربة والبلوغ القسري، وقد اختصر المجتمع التقليدي المحافظ هذه الفترة خوفا من تطلعات الشباب "الطائشة" وطموحاته الفردية وأفكاره الثورية. لقد أصبح الشباب مرحلة جيلية ممتدة توفر فرصا جديدة وتحديات ومسؤوليات مختلفة للشباب وللمجتمع عامة. وبسبب تقلص المسافات والتواصل السريع والاتصالات الدائمة، أضاف هذا الجيل وزنا ونفوذا وصوتا لهذا الشباب المتقن للتكنولوجيا. لقد تغيرت في المجتمع العربي دينامية ما ظل لوقت طويل عبورا سريعا من سنوات المراهقة إلى الزواج.

لم يعد الشباب العرب ميالين للسكينة والأمن في حياقم، بل راحوا يغامرون ويبرزون للعيان في الأماكن العامة، لا من خلال التفجيرات الانتحارية بل من خلال إصرارهم على إرادة الحياة والكرامة والحرية عبر احتجاجاقم. وقد جعلهم توفر الكاميرات ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية قوة لا يستهان بها.

لقد سئم الشباب من المؤسسة الحاكمة. في أحد الاستطلاعات قال 99% من المستجوبين إن الديمقراطية مهمة جدا أو إلى حد ما لهم، "لقد أظهرت الاستطلاعات أن الرأي العام العربي لا يختلف عن استطلاعات المجتمعات الأخرى في تعريفه للديمقراطية والمواطنة، حيث قدمت إجابات مشابهة للإجابات في الولايات المتحدة واليابان"، حسب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في تعليقه على هذه الاستطلاعات. "لقد أظهرت الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتفاضات العربية أن المشاركة في الحكم ومطالب الإشراف ومكافحة الفساد حظيت بالأولوية لدى العرب، مع بعض الاختلافات في المناطق التي تشهد ازديادا في التوتر الطائفي".

الصراع على الشباب

لقد افترض النظام الأبوي العربي والتعالي الغربي أن الشباب العربي "الساذج" الذي يسهل "التلاعب به" يشكل تهديدا كامنا للأمن والنظام.

فقد رأى مشايخ المسلمين أن هذه المجموعة الضعيفة جدلا عرضة لمخاطر الزنا والمخدرات وفيروس الإيدز وثقافة البوب الغربية السوقية. وقد رأى فيهم قادة التطرف الإسلامي خير جند لقضاياهم. واعتقد الخبراء الإستراتيجيون في البنتاغون كذلك أن الشباب العاطل "يسهل تجنيدهم لقضايا التطرف" أو يمكن أن يكونوا "مصدرا طبيعيا لعدم الاستقرار والعنف"، كما حاجج وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رمسفلد. وبالمثل، خشي المستبدون العرب أن مواطنيهم الشباب المحبطين يشكلون مصدرا لعدم الاستقرار والفوضى، لذا لا بد من احتوائهم.

لقد حاججت المؤسسة الليبرالية الغربية أن شباب الشرق الأوسط المعولمين والمتواصلين إلكترونيا بشكل دائم يشكلون محاورين واعدين مع الغرب ويجب تنميتهم. فهذه المؤسسة تعتقد أنهم متحررون من الحمولة الاستعمارية وأكثر ميلا "للمثل الكونية" التي تبشر بها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وبما أن الإنترنت هي واسطة العقد في العولمة، فقد افترض أن الشباب العربي هم نتائج طبيعية ثانوية للبيئة الإلكترونية.

وكما هو متوقع، اشتد الصراع على قلوب الشباب وعقولهم في المنطقة خلال العقدين الماضيين، حيث حاول الحكام الدكتاتوريون والإسلاميون والإمبرياليون أن يستميلوا هؤلاء الشباب إلى جانبهم. في عدد خاص عن الشباب صدر سنة 2005، رسم "مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات" MERIP خطوط فالق جديدة فرضتها على الشباب الأنظمة وبقية المجتمع عبر عدد من الدراسات الثاقبة الرؤية التي تستحق الاستعراض في هذا المقام.

إعداد الرعايا الموالين

لم يكن آخر الدكتاتوريين العرب "ملوك الفلاسفة" على وجه التحديد. ففي غياب البوصلة الأخلاقية، لم يكن لديهم من هاد سوى رغبتهم في السيطرة

والتحكم. وبما أن الدكتاتوريات والمصلحة العامة لم ينسجما حقيقة، اضطرت الدكتاتوريات للجوء إلى الدعاية والخداع لتغطية قمعها وافتقارها للرؤية الإستراتيجية اللذين تتميز بهما أنظمتهم.

لقد استخدم الحكام عددا من الإستراتيجيات لتمتين رعايتهم للشباب وسلطتهم عليهم، وذلك من خلال التجنيد الإجباري وغير ذلك من أشكال الخدمة الوطنية، بينما كانوا يوسعون برامج التثقيف الحزبية ويعيدون كتابة المقررات المدرسية باسم الوحدة الوطنية. كما استهدفوا الجامعات حيث لعب الطلاب عبر التاريخ دورا مهما في معظم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في القرن العشرين، وقد استخدم الحكام الإجراءات القمعية والدعاية لمنع أي مخالفة لرأيهم.

فعلى سبيل المثال، انتخابات الاتحادات الطلابية المصرية التي أجريت بالتزامن مع الانتخابات الوطنية سنة 2010 أيضا زورتها وزارة التعليم العالي، حيث قامت الوزارة بحظر المرشحين الإسلاميين واليساريين أو حرمهم لصالح الطلاب المرتبطين بالحزب الوطني الديمقراطي الذين سمحت لهم بالفوز بسهولة. ونظرا لوجود ثلاثة ملايين طالب في الجامعات الخاصة والحكومية، كانت الحكومة المصرية شديدة الحرص على تهدئة أي نشاط ضد النظام وذلك عبر نظام المحسوبيات الذي يقدم الإغراءات والتعيينات التعليمية ووعود الوظائف[1].

اهتمت الأنظمة أيضا اهتماما خاصا بتسلية الشباب المفضلة: الرياضة. وهذه المهمة أسندت إلى الشباب من الأسر الحاكمة وبمبادرات من الورثة المحتملين أو إخوة الحكام وحاشيتهم. وقد أنشئت وزارات جديدة للشباب والرياضة ووضعت تحت سيطرة الدكتاتوريين المنتظرين. ففي العراق أشرف ابنا صدام حسين، قصي وعدي، على مؤسسات بلادهما الشبابية واللجنة الأولمبية وفريق كرة القدم الوطني، بينما كان يروج في ليبيا أن الساعدي القذافي من نجوم كرة القدم في أندية أودينيزي وسامپدوريا وپيروجيا (صحيح أن اسم الساعدي كان مدرجا في قائمة هذه الفرق، إلا أنه لم تتح له إلا فرص محدودة جدا للعب. لقد كان مجرد فأل خير للفريق أكثر من أي شيء آخر وكان يستمتع بالتودد للاعبين ويغدق عليهم الهدايا). وفي سوريا، برز ابن حافظ الأسد، باسل، بوصفه رمزا لشباب البلاد قبل أن يموت في حادث سيارة سباق. وفي مصر اختير ابنا مبارك، جمال وعلاء، لزعامة

الشباب. وقد كانت الإستراتيجية الرسمية تهدف إلى أمرين: إقامة طبقات جديدة من المحسوبيات والولاءات أكثر نعومة بين الشباب، وصرفهم في الوقت نفسه عن السياسة وتوجيههم إلى كرة القدم وغيرها من الرياضات.

حين واجهت مصر الجزائر في مباراة سنة 2009 للتأهل لكأس العالم 2010، راحت القناة التلفزيونية الحكومية تركز على حجيرة جمال وعلاء مبارك لتجعل منهما واجهة كرة القدم الوطنية. ومع أن مصر خسرت المباراة، فإن ذلك لم يمنع الأخوين من استغلال الفرصة للترويج لنفسهما. فقد مضيا لتوجيه غضب الجماهير ضد الجزائر، فاتهما الجزائريين بسوء السلوك والتحرش، بينما راحا يدافعان عن "شرف مصر الضائع"، وكان اللجوء إلى هذا الخطاب خلال الموسم الانتخابي يصب في مصلحة النظام.

تجنيد الأرواح المتحمسة

كان الإخوان المسلمون من أوائل من أسسوا فروعا طلابية تابعة لهم في الجامعات في مصر وتونس والجزائر والأردن والكويت والمغرب وغيرها، ولا سيما بعد استقلال هذه البلدان. عاد الشباب العرب في المنطقة ممن درسوا في الجامعات المصرية والمراكز التعليمية والدينية الإسلامية إلى بلدانهم وقد استلهموا الفكر الإخواني. كذلك شارك العلماء المصريون المقربون من الإخوان أو الجماعات السلفية الأخرى في برامج "التعريب" والتعليم العام في العالم العربي، وبالأخص في شمال أفريقيا، حيث نشروا الفكر الجديد بين الشباب.

لقد اشترى النظام بعض الوقت بقمعه الوحشي للإخوان في خمسينيات القرن العشرين التي أعدم بعدها زعيمهم الكارزمي سيد قطب وسجن آخرون. ولكن سرعان ما تحول قطب إلى رمز لحركة إسلامية جديدة أكثر تطرفا نشأت في سبعينيات القرن العشرين. فمع مقدم الرئيس أنور السادات سنة 1970، تغاضى النظام عن نهوض الإسلاميين على أمل أن يزيد ذلك من ضعف المعارضة القومية واليسارية التي كانت تحظى بشعبية في الجامعات والمجتمع عموما، وكانت تعارض تقرب السادات من إسرائيل وتحالفه مع الولايات المتحدة. وقد لاحق السادات المعارضة القومية واليسارية بذات الروح الانتقامية التي سلكها سلفه جمال عبد

الناصر مع الإسلاميين حين حاولوا اغتياله. ولكن السادات لم يكن محظوظا مثل سلفه.

فشباب الإسلاميين المصريين نفد صبرهم من طريقة الإخوان المعروفة بسلبيتها في التعامل مع النظام، فأسسوا "جماعات إسلامية" تتخذ من العنف دفاعا عن الإسلام مسوغا لوجودها. استهدفت هذه الجماعات الطالبات وأبناء الأقليات ونفذت هجمات في طول البلاد وعرضها. كذلك استهدفت النخب السياسية وعلى رأسهم السادات الذي اغتيل حين خرجت خلية نائمة من عرض عسكري سنوي حين اقتربت من المنصة الرئاسية وفتحت النار. نجا من الموت حسني مبارك الذي كان يجلس قريبا من السادات، ولكن عملية الاغتيال كلفت مصر ثمنا باهظا.

ولما تولى نظام مبارك الجديد زمام الأمور، سار على نهج نظرائه في الجزائر وسوريا والعراق وتونس وليبيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية، فزاد من وتيرة قمعه للجماعات الإسلامية في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته سواء أكانت عنيفة أم لا. ولما سجن كثير من قادة الجماعات المتطرفة وقواعدها، راحت هذه تبحث دون كلل عن مجندين لها بين الشباب الأكثر ثقافة وجرأة وحماسة.

لجأ الإسلاميون إلى الأندية الصحية والثقافية للمؤسسات التعليمية الإسلامية وإلى المساجد حيث كانت لديهم فرصة أكبر لإيجاد مجندين جدد. وقد انتشرت الشبكات الفضائية المتخصصة بالتربية الإسلامية والدراسات القرآنية إلى جانب المواقع الإلكترونية ومجموعات الدردشة التي سعت لتجنيد الشباب في صفوفها.

ابتعد السلفيون عن السياسة من ثمانينيات القرن العشرين حتى 2010 تقريبا، حيث شغلوا أنفسهم بالقضايا الاجتماعية والدينية، لكنهم برزوا منذ ذلك الحين قوة سياسية متطرفة وبدعم من المملكة العربية السعودية التي تثبت اليوم أنها قوة أكثر أصولية وزعزعة للاستقرار من الإخوان المسلمين. وكان السلفيون الذين تتركز مهمتهم حول تطبيق الشريعة، كما يعتقدون أنها كانت تطبق زمن النبي [ص]، معادين بشدة للشيعة وإيران والقوميين والشيوعيين، وهذا لمصلحة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وبالفعل، كان أول تجنيد للشباب عابر للمناطق في "سبيل الإسلام" نتيجة التنسيق الاستخباري السعودي - الأمريكي ضد السوفيات في أفغانستان في مطلع ثمانينيات القرن العشرين. فهم من خلق العرب الأفغان الذين أسسوا القاعدة بعد هزيمة السوفيات، وبعيد ذلك خاضوا حروبا أخرى في البوسنة والشيشان والعراق. ولكن معظمهم عادوا إلى بلدانهم العربية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وانضموا إلى الجماعات السلفية المحلية. فكانت النتيجة هي نمو النزعة الاجتماعية المحافظة والتطرف السياسي في المنطقة من الجزائر إلى اليمن، وهو ما أدى إلى مزيد من زعزعة الاستقرار والعنف قبل 11 أيلول/سبتمبر 2011.

التبشير بالحلم الأمريكي

بينما ردت أجهزة واشنطن الاستخبارية وقواتها المسلحة على هجمات 11 أيلول/سبتمبر بـ "نقل الحرب إلى عقر دار العدو" على هيئة التدخل العسكري والاحتلال والاغتيالات والتعذيب والحروب الشاملة وبالوكالة، حاولت الوكالات الحكومية الأمريكية، بالتنسيق مع الشركات المتعددة الجنسيات، ولا سيما تلك العاملة في مجال الاتصالات وصناعة الترفيه، أن تستميل قلوب العرب وعقولهم عبر "القوة الناعمة" وقد شددت إستراتيجيتها على الترفيه والنمط الاستهلاكي والحريات على الطراز الأمريكي لعلها تكون ترياقا للتطرف.

لقد مولت إدارة بوش ووجهت تأسيس راديو سوا للأخبار والموسيقى الشعبية العربية، وهاي ماغزين، بل وقناة تلفزيونية عربية. وبمعزل عن الأدوات الدعائية هذه، مولت الولايات المتحدة كذلك عددا من المبادرات الشبابية والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الشباب.

وقد روجت الولايات المتحدة سرا لنمط دبي من التحرر القائم على الملذات والاستهلاك والترفيه بوصف هذه هي السبيل لتقدم العالم العربي. وقد كانت دبي كذلك محور الشركات الغربية وشبكات الترفيه الفضائية، بما في ذلك فروع الشبكات التلفزيونية المتخصصة في أخبار السينما والرياضة. وكان الهدف من ذلك هو خلق نوع من التوازن مع المنافذ الإعلامية الإسلامية المتكاثرة والتي كانت تستهدف الشباب وتستميلهم أو إبطال مفعولها.

وقد وسعت الولايات المتحدة من تبادلاتها التعليمية مع العالم العربي من خلال برامج المنح وتأسيس فروع للجامعات الأمريكية في المنطقة مع التركيز بشكل خاص على الفنون والآداب. وقد بلغ انتشار اللغة الإنجليزية (والفرنسية) على حساب اللغة العربية بوصفها اللغة الأساسية في المدارس الخاصة وبعض الحكومية مستويات جديدة في العقد الماضي.

دفعة 2011

الشجاعة

صار الموت المأساوي لشابين، هما محمد البوعزيزي من سيدي بوزيد وخالد سعيد من الإسكندرية، الصرخة التي جمعت الناس من أجل الثورتين التونسية والمصرية. ورغم أن الاثنين لم يلتقيا، فإن ملايين الناس اتحدوا في ذكراهما، وشجبوا موتهما، وحملوا المسؤولين عن موتهما تبعات ذلك، سواء أكانوا من بلطجية حفظ النظام أو القادة الوطنيين الذين جردوا الناس من كل أمل وكرامة.

كان انتحار البوعزيزي حرقا ذروة عقود من القمع السياسي والاقتصادي، عقود كبلت الناس وأفقرتهم في العالم العربي، وزادت خوفهم ويأسهم، وقلصت الإبداع، ومنعت التقدم.

أما خالد سعيد فقد كان في السادس من حزيران/يونيو 2010 في مقهى للإنترنت في شارع في حي سيدي جابر في الإسكندرية ويفعل ما يفعله كثير من أبناء جيله: التواصل. جاءه شرطيان بثياب مدنية ثم قيدا يديه وراء ظهره وهما يطلبان منه هويته. وعندما سألهما الشاب المصري ابن الثامنة والعشرين عن سبب طلبهما لهويته، بطحاه أرضا، وضربا رأسه على الجدار الرخامي، وراحا يرفسانه ويضربانه. وحين بدأ سعيد ينزف، أخرجاه إلى زقاق قريب وظلا يضربان رأسه على درج حديدي، ويرفسانه باهتياج أشد وهو يصيح، "هموت"، وحين كف سعيد أخيرا عن الحركة والصراخ، ظلا يضربانه ويتهمانه بالتظاهر بالموت. وحين أدركا أنه مات فعلا، اتصلا برئيسهما وقالا له بحسب أحد الشهود، "يا باشا عندنا مشكلة هنا"، وصلت سيارة إسعاف لتأخذ الجثة الواضحة عليها آثار الكدمات.

أظهرت الصور التي نشرت لاحقا على الإنترنت لوجه سعيد المهشم والمشـــوه أن جمجمته محطمة وأن فكه مخلوع وأن أنفه مكسور كما عليه رضوض أخرى. وكما هو متوقع، قالت الشرطة إنه مات بسبب ابتلاعه كيسا من الماريجوانا، مع أن تسعة شهود أدلوا بشهاداتهم عن حادثة الضرب الرهيبة. أما أمه فقالت إنه كان يحمـــل مقاطع ڤيديو على الإنترنت تظهر تورط الشرطة في الاتجار بالمخدرات. وإن دلـــت حالة سعيد على شيء فإنها تدل على القمع السياسي المطلق، وهو احتلال عسكري داخلي تسوغه دواعي الأمن الوطني الذي يدار أساسا عبر قوانين الطوارئ وتـــبرره التهديدات الخارجية[2].

الاحتقار

إذن، ما الذي نتعلمه من مقتل سعيد؟ أولا، أن ضرب مواطن أعـــزل حـــتى الموت وعلى الملأ ليس مقبولا في عالم اليوم. ثانيا، إذا كـــان لا بـــد أن تتصـــرف بشكل غير قانوني ووحشي، فمن الأفضل ألا تفعل ذلك في مقهى للإنترنت أمـــام مدونين شباب لأن الخبر سينتشر بلمح البرق. ثالثا، إن غطرسة السلطة تولد الغباء والعكس صحيح.

كنظرائهم في معظم البلاد العربية، ظنت أجهزة الأمن الداخلي المصـــرية الوحشية أنها ستنجو بفعلتها في قتل خالد سعيد كما نجت من قبل في ســـوابق لا حصر لها. لم يكن لحياة المصري أو العربـــي أي قيمة لـــدى الحكـــام، ولا للعدالة.

إن لامبالاة النظام المصري بالحياة البشرية هو انعكـــاس لـــدكتاتور النظـــام، مبارك: الرئيس الذي ليس لديه أي جاذبية ولا أفكار ولا طموح ولا عواطف ولا شيء يتذكره الناس به. فقد عاش في ظل سلفيه: عبد الناصر، الرئيس المحبوب مـــن الجماهير وتعشقه الكاميرات، والسادات الذي عشق الأضواء لكنه كـــان معـــدوم الشعبية. ويروى أن مبارك صار نائبا للرئيس لأن السادات (وزوجته جيهان) ظنـــا أن مبارك رجل عسكري لا لون له ولا طعم ولا خطر منه. وجاء اغتيال السادات سنة 1981 ليضع مبارك في الواجهة، لكنه لم يترك طيلة الثلاثين ســـنة التاليـــة أي إنجاز سوى قص الشريط الحريري هنا وهناك. وحين تقدمت به الســـن، أصـــبح

مبارك لا يبالي بمحنة شعبه الذي تآكلت حقوقه وغير آبه بتضاؤل مكانة بلاده في المنطقة. فحين مات أكثر من ألف مصري في كارثة العبارة سنة 2006، لم يبد مبارك ولا عائلته أي تعاطف. ولكن حين مات محمد، حفيد مبارك، كان متوقعا من الأمة أن تحزن لخسارة الرئيس.

بينما أصيب النظام المصري اللامبالي وأدواته التنفيذية بالركود، برز جيل جديد من العرب راسخ في كفاح باسل طويل. حول هذا الجيل الذي أخافه الواقع السياسي الاجتماعي الجديد وحولته ثورة المعلومات احتجاجاته السلمية، والواقعية في بعض الأحيان، إلى شيء يشبه القوة الشعبية. لقد ولد إذلال البوعزيزي وموته، مثل موت سعيد قبله، صرخة وطنية بعد أن بثها النشطاء والفضائيات العربية عبر تونس وبقية العالم العربي.

فتح رد الفعل على هذه الأفعال مجالا للاحتجاج العفوي النابع من القلب، فأنهى حكم بن علي الدكتاتوري الذي دام أربعة وعشرين عاما، وكان له أثر الدومينو في أنحاء العالم العربي.

كان من شأن استجابات النظام التونسي القصيرة النظر والوعود الفارغة بعد أن أشعل البوعزيزي النار في نفسه أن تلهب مشاعر الجماهير. فقد وعد بن علي عائلة البوعزيزي أن يوفر العلاج الطبي لابنهم لكنه لم يف بوعده. وبدلا من ذلك، عالج المحتجين المجتمعين في سيدي بوزيد، جنوب غربي العاصمة تونس بمائتي كيلومتر، بالغاز المسيل للدموع والاعتقالات. وحين فشلت الإجراءات القمعية في ردع مظاهرات أخرى أكبر، ألقى بن علي خطابا وعد فيه بإنفاق مليارات الدنانير من أجل التنمية وخلق وظائف جديدة كما توعد بسحق المحتجين. وتدريجيا، تحولت الاحتجاجات إلى سياسية تطالب بإزاحة بن علي الذي انتخب للمرة الخامسة بنسبة 89% من الأصوات، كما زعم. ولكن الشعب لم يعد يصدق الرئيس ولا ادعاءه أنه سيترك الرئاسة يوما ما.

كان بن علي رجل أمن أتى إلى السلطة وسط توتر اجتماعي اقتصادي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وكثيرا ما استغل الرغبة في التغيير لتمتين قبضته على الحكم. لقد وعدت خطاباته الأولى وتعديلاته الدستورية في سنوات 1989، 1997، 2002 بإقامة "دولة القانون" والازدهار، ولكنها في الواقع أقامت "رئاسة

مغلقة" قوية تسيطر بالكامل على الأمة وسلطة حكومية ضعيفة مهـدت الطريـق لسنوات من الاستبداد وتضاؤل حقوق الإنسان.

وقد أثنى حلفاء بن علي الغربيون على تحرير تونس ثناء كبيرا وقد عدوا ذلك "معجزة اقتصادية" لكن الباحثة التونسية د. عائشة الطيب ترى غير ذلك، "تلـك الأسطورة بدت مقنعة في البداية لكنها سرعان ما فقدت بريقها حـين قورنـت بالواقع المحلي المختلف والحياة اليومية... التي تجلت من خلال قصـص الحرمـان والفقر المدقع والبطالة الطويلة الأمد وقصص "قوارب الموت" وغرق شبان يحاولون دخول أوروبا بطريقة غير شرعية وانتشار الشركات التي تبيـع أحـلام الهجـرة للباحثين عن العمل والثراء السريع"[3].

لم يمنع هذا نظام بن علي من استغلال الدعم الغربـي لتلميع صورته. ولكن حبل الكذب قصير، إن عاجلا أو آجلا. ففي نهاية المطاف، وكما يقـول المثـل، يمكنك أن تخدع بعض الناس لبعض الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس طوال الوقت. فلا بد أن يهبوا أخيرا ويقاتلوا من أجل حقوقهم، كما فعل سـعيد والبوعزيزي حين ماتا من أجل حقهما في العمل بكرامة وفي التعبير عن رأيهما بلا خوف. لم يكن أندادهم يعلمون أن تضامنهم وكفاحهم سيطيح أنظمة اسـتبدادية وأن جيلهم سيحول بلدانهم والمنطقة بذلك. لو علموا حقا ما تعلمه كبارهم عـن وحشية أنظمتهم الشاذة، لأعادوا النظر في أفعالهم. هكذا تكون قلة الخبرة نعمـة أحيانا.

سبيل الشباب

وفي غضون أيام من موت محمد البوعزيزي في كانون الثاني/ينـاير 2011 في تونس، تحول الاحتجاج التضامني الذي نظمه باعة الشوارع والنقـابيون المحليـون ونشطاء المجتمع المدني إلى مظاهرات وطنية كبرى سيتردد صداها في المنطقة والعالم عما قريب. حين فشلت أجهزة الأمن الداخلي القوية في قمع الاحتجاجات، حاول النظام استدعاء الجيش الذي استدرج من قبل في حملة دموية علـى احتجاجـات العمال السلمية في كانون الثاني/يناير 1978، ومرة أخرى في كانون الثـاني/ينـاير

1984. إلا أن الجيش هذه المرة رفض تنفيذ أوامر النظام. ففي جنوبـــي الـــبلاد، حيث كانت تنتشر وحدتان عسكريتان لحماية منشآت وطنية ومؤسسات ماليـــة، هدد الضباط بإطلاق النار على رجال الأمن الداخلي الذين كانوا يصوبون بنادقهم على المحتجين السلميين. في تلك اللحظة تبين أن الجيش لم يكن مســتعدا لتــدمير البلاد لكي ينقذ الرئاسة. ولم يكن أمام بن علي من خيار سوى الهرب أو مواجهة العواقب. فحين حذر بن علي من محاولة اغتيال، اختار ســبيل الجبنــاء، أو لعلــه خدع، بحجة مرافقة عائلته ليهرب من البلاد إلى المملكة العربية السعودية، تاركـــا وراءه شعبا مذهولا يحتفل بنهاية حكمه الاستبدادي.

ألهمت الثورة التونسية ضد دكتاتور حكم جيلا كاملا الجيران المصريين الذين آمنوا أن بإمكانهم أن يفعلوا الشيء ذاته. كان سلاح هؤلاء حواســيب محمولــة وهواتف جوالة وتجمعهم قوة الشباب وشغف العدالة، فامتدت ثورتهم كالنـــار في الهشيم. ورغم أن الثورة المصرية كانت صاعقة، إلا أنها، كالثورة التونسية، لم تكن مفاجئة، نظرا لإرث الكفاح المدني والسياسي في ذلك البلد. كان المصريون علـــى اتصال مع نظرائهم التونسيين عبر شبكات التواصل الاجتماعي وكانوا يواكبـــون تطور ثورتهم عبر الفضائيات العربية. وقبل ثلاثة أيام من مظاهرة الخامس والعشرين من يناير الكبرى، قاد الناشطون مظاهرات إحماء حيث رفعوا أرغفة الخبز والأعلام التونسية في إشارة واضحة لثورة الياسمين.

لقد حضروا قاعدتهم الشعبية ونظموها وحفزوها على الإنترنت والشـــارع، وهو الأهم. كانت إحدى المجموعات مسؤولة عن ميدان التحرير في وسط القاهرة حيث كان مقررا أن تجري المظاهرة الكبرى. ومجموعة أخرى دلت النـــاس علـــى أماكن الماء والبطانيات لمساعدة المسيرة والاعتصام الليلي، ورتب آخـــرون أمـــور الإسعاف الأولي. سرت بين المتظاهرين روح التفاؤل والابتهاج. تلقى قادة الشباب من رفاقهم التونسيين دليلا للتعامل مع العربات المصفحة والغاز المســيل للـــدموع والعصي الكهربائية وحواجز الشرطة وغير ذلك. وقد اقترح أن تجري المظـــاهرات ليلا حين تكون الشرطة منهكة القوى.

بفضل ثورة المعلومات، استطاع الشباب العرب أن يفكـــروا لأنفســـهم وأن يتبادلوا الأفكار بحرية ويكتشفوا خداع حكامهم والعنـــف الجهـــادي الانتقـــامي

والحسابات الغربية المشككة. لقد صار العالم الإلكتروني هو ملاذهم. فرغم المواجهات العديدة والقمع الشديد والاستقطاب التام بين المستبدين والإسلاميين، لم يقف إلى جانب المستبدين أو ينضم إلى الحركات الجهادية العنفية إلا القلة. لقد رفضت غالبيتهم الحروب والسياسات الأمريكية في المنطقة.

لقد كانت غالبية الإسلاميين الشباب تفضل الجهاد السلمي لكي يحققوا حياة أفضل. كان أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، من الذكور والإناث، من أوائل من انضموا إلى نظرائهم من مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية في قيادة الاضطرابات العربية من غير أن يحصلوا على إذن كبارهم أو يستخدموا أسماء المنظمات التي يتبعونها. لقد اجتمعوا على رفض الخيار بين المستبدين البلطجية والقوى الأجنبية المشككة، بين الأنظمة الأبوية القمعية والتعالي المستورد، بين الاستسلام والانتحار. لقد اختار الشباب العرب الخيار الثالث: الحرية. حرية التعبير، التحرر من الخوف والعوز والتدخل العسكري والحرب، تلك كانت شعاراتهم منذ البداية.

بدايات متواضعة

على خلاف أحزاب المعارضة، لم يفرض الناشطون الشباب الإيديولوجيا أو الشعارات الفارغة على أندادهم. بل بدؤوا بالاحتياجات اليومية مثل الوظائف والمياه الجارية النظيفة وحرية التجمع. لقد ربطوا هذه المطالب الأساسية في أذهان الناس بالحاجة إلى الحكم الرشيد. لقد تحول المطلب الاجتماعي غير التقليدي في ظاهره إلى إستراتيجية سياسية ناجعة من غير أن تطلب من الناس أن يتبنوا معتقدات إيديولوجية أو دينية لكي يتجمهروا ويحتجوا على الإخفاق الإداري وانعدام الكفاءة والظلم.

كنظرائهم في البلدان العربية الأخرى، طالب الشباب المصريون والتونسيون بحقوق اجتماعية واقتصادية محددة يلتف من حولها الناس. فعلى سبيل المثال، شرحوا لسكان الأحياء الفقيرة في القاهرة أن سبب الانقطاعات الكهربائية التي يواجهونها هو أن الحكومة باعت الغاز المصري للإسرائيليين بثمن بخس. وبهذه الطريقة، ربطوا الحاجات المباشرة بارتهان النظام لإسرائيل. و لم يرفعوا سقف

مطالبهم إلى الإصلاح السياسي وتغيير النظام في نهاية المطاف إلا بعد أن اكتسبت احتجاجاتهم شيئا من الزخم وتلقوا دعما واسعا من كبرى النقابات وجماعات المعارضة.

في اليمن وليبيا والبحرين وسوريا، حيث ردت الأنظمة بعنف، لم يحد المحتجون عن هدفهم رغم القهر وظلوا سلميين رغم القمع العنيف. وبالفعل حافظت القيادات الشبابية عموما على الطابع المدني والديمقراطي للثورة، فلجموا أولئك التواقين لتسليح المحتجين أو الساعين وراء التدخل الأجنبي أو الباحثين عن دعم قبلي أو عشائري أو إثني.

فرجال العرب ونساؤهم الذين أشعلوا انتفاضاتهم لم يتصرفوا كأصحاب النفوس اليائسة أو البلطجية الباحثين عن الفوضى والخراب والانتقام. لقد خرجوا بالملايين، لكنهم لم يتحولوا إلى رعاع. لقد كانوا منضبطين ومتمدنين ومنظمين تنظيما جيدا. كانوا قدوة حسنة، فنظفوا الشوارع بعد مظاهراتهم، واعتنوا بالمصابين، وحموا العزل. لم تشهد المنطقة قط، بل لم يشهد العالم مثيلا لأناقة الشباب هذه. كان سلوكهم إنسانيا ونموذجيا بكل المقاييس، يلقنون الأنظمة وحلفاءها درسا في سياسة القوة. وهذا له أهمية خاصة في سياق التاريخ الإسلامي، كما سأناقش لاحقا، لأن الثورة لم يكن يشجع عليها عموما مخافة أن تكون فوضى الدولة المولودة من رحم الثورة أسوأ بكثير من التعايش مع حكم الفرد.

ثوار رائعون

صارت الاحتجاجات بسبب العفوية والارتجال فيها لمسات من الشعر والفن والتحرر. لقد تحولت المناطق المحيطة بالميدان في وسط القاهرة إلى "دولة مدينة" أو بالأحرى إلى "دولة تحرير"، ولها سكانها الدائمون وقوانينها وطقوسها وترتيباتها الأمنية وشعاراتها للتغيير.

لقد كان الأمر كالدراما الإغريقية، حيث يتم الانتقال بين المأساة والملهاة والمهزلة. فلحظة عابرة يمكنها أن تجلب الموت أو الأذية، إذا أطلق القناصة النار أو تقدم الجيش، بينما تجلب أخرى الراحة والمفارقة إذا رقص الشباب وصلوا وغنوا. لم يكن الوضع مختلفا في الميادين العامة في المدن الأخرى، من الإسكندرية وتعز إلى

المنامة وتونس وحماة. "الدراما المصرية" لم تكرر نفسها قط. فمع كل يـــوم يمـــر، كانت ترتجل قصة جديدة وتمثل في مشهد أذهل العالم وهو يراقب ويصفق ويهتف فرحا. كان الواقع يحاكي الخيال ويتفوق عليه.

أظهرت اليافطات المكتوبة بخط اليد روح المطالبين بالتغيير ونفسيتهم:

"أرجوك ارحل، إيدي توجعني"

"مش همشي إلا ما تمشي"

"ارحل بقى، الولية وحشتني"

"ارحل، عايز أستحم"

"ارحل، كتافي توجعني" (وهناك صبـــي صغير يجلس على كتفي حامل اليافطة)

"إنت إيه، لزقة؟"

"الرحيل هو الحل" (وهذا التفاف على كلمات "الإسلام هو الحل")

"مبارك يتحدى الملل"

"مبارك، انتهى رصيدك"

"مراتي متقدرش تولد عشان البيبـــي مش عايز يشوفك"

"حرية التعبير للجميع، حتى لأكياس الدوش"

"نهاية فرعون"

"نأسف لإزعاجكم، فنحن نبني مصر"

"انتهت اللعبة"

"لا، لا تستطيع!" (وهي عكس شعار أوباما في حملته الانتخابية، "نعم، نستطيع")

وهناك لافتة كتبت عليها بالعبرية كلمة "ارحل" ثم أضيف إليهـــا بالعربيـــة عبارة، "يمكن هي اللغة الوحيدة اللي بتفهمها" ولعل أقوى اللافتات هو ما جمع من شعارات مواقع إعلامية جديدة لتهجئ كلمة (مصر).

وقد حمل رجل قطة صغيرة وجميلة جدا وعلى رقبتها طوق كتبت عليه عبارة "لا مبارك".

حضر الرقص والموسيقى والمسرح في ميدان التحرير وغيره من الميادين. مثل عدد من المسرحيات الكوميدية بينما كان الناس يتوافدون، وكثير منهم فنانون وممثلون وموسيقيون. ولكن بعضا من خيرة الأمثلة كانت تلك التي استلهمت الثقافة الشعبية المصرية الفكاهية الساخرة الخيالية. ففي إحدى هذه التمثيليات القصيرة، وهي بعنوان "ارحل، يا حمار" يمثل رجل دور مدرس للصف الأول الابتدائي، فيجعل مستمعيه من الناس المتجمهرين حوله يرددون أساسيات الثورة بلا رقيب ولا حسيب أو سابق تدريب. يحمل "الأستاذ" مسطرة وهو يقول، "ارحل يا حمار" فتنهق جوقة المستمعين. ثم يكررون ذلك في الإنجليزية والفرنسية والعبرية، ويستمر الارتجال.

لقد كان موقف الثوار ساخرا وفكاهيا إلى درجة أن موقفهم كله وموقف النظام بدا وكأن الأمر مهزلة. لم تردعهم تهديدات السلطات وأجهزتها الأمنية السيئة السمعة، فظلوا ينتقدون سلطة النظام بكثير من السخرية التي تدل على أن حاجز الخوف قد كسر، وأن الطمأنينة حلت محل التوتر، والثقة محل الشك. لقد شعر النظام بهذا فرد على ذلك بأن استأجر بلطجية ليركبوا جمالا وخيولا لتطأ كل شخص أو شيء أمامها في الساحة المزدحمة. فعرفت تلك الموقعة باسم معركة الجمل، في إشارة إلى أول معركة سجلها التاريخ الإسلامي بين أتباع النبي [ص] وآل بيته.

لكن لماذا يقدم النظام على اللجوء إلى القوة بهذا الشكل المهين والمعد إعدادا سيئا، ويستأجر بلطجية، ويتصرف بمنتهى الطيش في رده على الانتفاضة؟ لقد تبين أن النظام حاول وفشل فشلا ذريعا في تسيير احتجاجات مضادة وذلك بزج موظفي الدولة والشركات الكبرى المرتبطة بالحزب الحاكم. لم يأت إلا البلطجية على ظهور الخيل والجمال، وهذه ليست الصورة التي يحتاج النظام أن يظهر بها ولا سيما أن كاميرات الدنيا كلها مسلطة على ميدان التحرير. ولكن صور الثوار الشباب المطالبين بالحرية والأفعال اليائسة التي أقدم عليها النظام الاستبدادي الهرم هيمنت على موجات البث والإنترنت، فألهمت الملايين في المنطقة والعالم، وكانت هذه اللحظة هي نقطة الانعطاف في الثورة.

تسجيل أعلى النقاط

لقد تجلى شباب الثورة وأصالتها وشعبيتها في أنصع صورها من خلال المشاركة النشطة لأتباع نوادي كرة القدم المصرية الكبرى: كنادي أهلي القاهرة والزمالك وحتى النادي الإسماعيلي. لقد استطاعت حركة الشباب أن تضم إلى قوتها الآلاف من المشجعين في ميدان التحرير وغيره من الميادين العامة، حيث بلغت الحشود أحيانا خمسة عشر ألفا. وحيث إن أتباع أندية متنافسة كالأهلي والزمالك، وهما المشهود لهما سابقا بالتنافس العنيف، نسقوا تحديهما للنظام، فهذا بحد ذاته عمل ثوري كالانتفاضة.

فالعواطف والتوترات التي تفصل بين مشجعي أندية كرة القدم المصرية تتجاوز التنافس القائم على سبيل المثال بين برشلونة وريال مدريد، أو لفربول ومانشستر يونايتد. فكرة القدم في مصر لعبة سياسية، وهناك فروق اجتماعية وسياسية بين المشجعين.

تميل الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي إلى النظر إلى مشجعي كرة القدم نظرة ارتياب، فالأنظمة لا تفتأ تشعل الفتن بين المشجعين أو تحاول رشوة اللاعبين والمشجعين لتهدئتهم. وبالفعل، غالبا ما نظرت الأنظمة إلى الملاعب، كنظرتها إلى الجوامع، نظرة ارتياب، حيث يمكن أن تكون أجواؤها التخريبية ملاذا لمن يريد أن ينفس عن إحباطه وغضبه من النظام.

لقد أبرز التنسيق بين مشجعي الأهلي ذوي القمصان الحمراء ومشجعي الزمالك ذوي القمصان البيضاء الطابع الشعبي للثورة المصرية. ومن الناحية النفسية، كان أثر هذا التنسيق أعظم من التنسيق بين الإسلاميين والقوميين، أو بين اليساريين والليبراليين، على سبيل المثال. وعلينا أن نتذكر أن هؤلاء المشجعين العاطفيين الصاخبين أوفياء إلى درجة التعصب الأعمى، وبإمكانهم أن يصفروا ويصرخوا ويواجهوا الشرطة على نحو تعجز عنه كل فئات المجتمع الأخرى. وفي الحقيقة، كان الألتراس البواسل والمنظمون تنظيما جيدا هم من كسر حاجز الخوف حين كثف النظام حملته الدموية ضد الاحتجاجات.

وكما ذكرت من قبل، لقد فهمت الأنظمة الدكتاتورية منذ زمن طويل أهمية الرياضة للشباب، وحاولت أن تختطف هذه الأندية مع مشجعيها وتدجنهم لصالح

الأنظمة. فحين كانت الفرق الوطنية تلعب ضد "الفرق الأجنبية" حاولت الطبقة الحاكمة أن تجعل الأمر يبدو وكأن الفريق الوطني والنظام الدكتاتوري شيء واحد. ولكن حين اتضح أن مشجعي كرة القدم هم جزء من الحراك المنادي بالتغيير السياسي، تصرفت الأنظمة بحذر وحقد. فعلى سبيل المثال، أغلقت الأندية الوطنية في الجزائر وتونس وليبيا، تماما كما علقت كرة القدم في إيران خلال الثورة الخضراء مخافة أن تتحول الملاعب في أثناء المباريات إلى منتديات مناوئة للنظام. إلا أن الإغلاق زاد من غضب الناس، وبدلا من احتوائهم ضمن الملاعب، انتشر الناس في الشوارع والميادين العامة.

ولما هرعت الحشود إلى الشوارع في الأيام الباكرة للثورة، هتف فريق الألتراس "يا نظام، خاف منا. ناوين عليك الليلة. مشجعي الأهلي هيحرقوا كل حاجة. والله هينصرنا" وكانت هذه النسخة المعدة للأطفال.

كان من المتوقع أن تركز قوى الأمن حملتها العنيفة على هؤلاء الشجعان وتعتقل أكبر عدد ممكن منهم. وقد استفزت معاملتهم السيئة لاحقا إدانة واسعة من المنظمين السياسيين لحركة الاحتجاجات، بينما أصدرت حركة 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة بيانات دفاعا عن "أبطال الثورة" وأخيرا، أعطى مشجعو كرة القدم حركة الاحتجاج زخمها، تماما كما أعطت الثورة للمشجعين منافذ يوجهون من خلالها إحباطهم الاجتماعي. وفي هذه الأثناء أكسبت الثورة كرة القدم هالة من القداسة حيث أصيب كثير من مشجعيها أو قتلوا على أيدي قوات الأمن. وبعد سقوط مبارك مباشرة، انتهت المباريات بين الأندية المتنافسة بالعناق بغض النظر عن النتيجة.

مواقع التواصل الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية

في أعقاب موت خالد سعيد على يد قوى الأمن الداخلي المصري، أنشأ بعض المدونين والمشاكسين صفحة على موقع فيسبوك بعنوان "كلنا خالد سعيد"، وسرعان ما صارت هذه الصفحة منطلقا لحركة شعبية مصممة على جلب

المسؤولين للعدالة، سواء أكانوا رجال أمن أو قادة سياسيين. في بداية 2011، كان هناك سبعة وعشرون مليون عربي على الفيسبوك، من بينهم ستة ملايين مصري، أي ما نسبته أكثر من 5% من السكان. وخلال بضعة أشهر، انضم مليونان من المصريين، وهذا يبرز الدور المركزي لهذه الشبكة في التغييرات الجارية في البلاد. وبالفعل، فالبلاد التي تشهد اضطرابات هي أيضا التي تشهد أكبر زيادة في عضوية شبكات التواصل الاجتماعي[4].

هناك أكثر من ستين مليون مستخدم إنترنت في العالم العربي. في استفتاء أجري في تسع دول عربية، قال 60% من الشباب إن بحوزتهم جهاز حاسوب، ومثلهم لديه بريد إلكتروني. كذلك يملك أربعة من كل خمسة من الشباب العرب هاتفا جوالا، وربع هذه الهواتف الجوالة متصلة بالإنترنت[5]. ورغم اتصالهم بالعالم الرقمي، قال واحد من كل اثنين استطلعت آراؤهم (من الأرجح أنهم من المناطق الحضرية) إنه يقرأ أيضا جريدة يوميا. والأرقام تتزايد مع كل يوم يمر. وكون ثلثي الشباب يقضون جل وقت فراغهم أمام التلفزيون يعني أن بإمكانهم أيضا أن يروا بديلا، حقيقيا أو خياليا، لحياتهم التعيسة. وهذا ما يعلل أيضا زعم أكثر من الثلثين أن المواطنة العالمية مهمة جدا أو مهمة إلى حد ما لديهم[6].

شكل الشباب العرب بشكل متزايد عشيرة عصرية عابرة للقوميات وتتجاوز الحدود والدين والطبقات الاجتماعية. فبوصفهم صنيعة اجتماعية عصرية على نحو مميز، تجاوز الشباب التسلسل الهرمي التقليدي لصالح سمات منفتحة متعددة. وبفضل ثورة المعلومات وتوأم "الإعلام الجديد" و"شبكات التواصل الاجتماعي" اللذين نتجا عنها طور الشباب العرب شيفراتهم الاجتماعية والثقافية ولغتهم الخاصة بهم. فقد تبادلوا الآراء والتجارب بحرية، وفي هذه العملية أسسوا مجتمعا عربيا متعددا خلاقا ومجددا.

صحيح أنهم كانوا يقضون كثيرا من وقتهم على الإنترنت في أمور التسلية والتعارف، ولكن حتى هذا أسهم في صياغة هوية وطنية مميزة بين الشباب. فحتى عملية التصويت التافهة على أفضل موهبة في أحد البرامج التلفزيونية عبر إرسال الرسائل القصيرة أصبح تجسيدا لحرية الاختيار لأن لصوتهم قيمة، على خلاف الانتخابات العامة المزورة التي تجريها الطبقة الحاكمة.

الناشطة اليمنية توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لسنة 2011، تصف استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

> **بدأت الثورة في اليمن مباشرة بعد سقوط بن علي في تونس في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير. وكعادتي حين أنظم مظاهرة، تركت رسالة على الفيسبوك دعوت فيها الناس للاحتفال بالانتفاضة التونسية يوم 16 كانون الثاني/يناير. في اليوم التالي طلبت مني مجموعة من طلاب جامعة صنعاء أن أشارك في وقفة احتجاجية أمام السفارة التونسية. كانت الحشود تصيح، "نحن معكم أيها الأبطال على خط النار في مواجهة الحكام الأشرار" تعاملت معنا قوات الأمن بخشونة، فأنشدنا، "إذا الشعب يوما أراد الحياة/ فلا بد أن يستجيب القدر" ثم، "ولا بد لليل أن ينجلي.." وهي الأناشيد التي كان يرددها الثوار في تونس. كانت المظاهرة مذهلة؛ توافد الناس بالآلاف، وشهدت صنعاء مظاهرتها السلمية الأولى من أجل الإطاحة بالنظام، ورحنا نصرخ، "ارحل قبل أن ترحل"[7].**

لم تكن هذه حالة فريدة بأي حال. بل هي الطريقة المتبعة لنشر الكلمة بين الشباب والمدونين في مختلف البلدان العربية.

نشأة الفردية

لعب الإعلام الجديد دورا ثقافيا مهما، بل اجتماعيا كذلك، في المجتمعات الأبوية العربية. لقد ساعد الشباب على التحرر من القيود الاجتماعية، ودفعهم إلى ميادين مجهولة، وساعدهم في صياغة شكل معين من الفردية. بدؤوا يستمتعون بفضاء متحرر من القيود يستطيعون أن يتبادلوا فيه المعلومات والخبرات، وينضمون إلى غرف الدردشة، ويتشاركون في الأمور.

فنظامهم نظام فريد قائم على المساواة بين البشر، وهو يناقض النظام السياسي الاجتماعي القمعي والتراتبي بطبيعته. فعلاقات الزمالة حلت محل التعالي، والرقابة حل محلها التعبير الحر. فمواطنو الإنترنت لا يقومون بحسب جنسهم أو عرقهم أو عمرهم أو طبقتهم، بل بحسب إسهاماتهم الفردية ومقدرتهم وذكائهم. وبالفعل، يمكن أن تبتكر الهويات أو تكيف لتناسب الذوق أو الهوى الشخصي.

حين أمن المواطنون العرب العقوبة، انطلقوا ليعبروا عن أنفسهم كما تفعل الأرواح المتحررة وكما يفعل الأسياد في مجتمع حقيقي للأفراد كالعالم الذي يسكنونه. فهم يختارون على أساس الإرادة الحرة الخالية من الضغط الاجتماعي والسياسي، حيث ينضمون ويشتركون ويشاركون ويقرؤون ويحفظون ويحذفون ويعملون ويستثمرون ويلهون ويتخذون الأصدقاء ويعشقون وينضمون إلى النشاط العالمي ويتحدثون اللغات الأجنبية ويتخاطبون عبر الحدود دون قيود أو رقيب على ما يفعلون.

لقد عرفوا طرقا غير أزقة الحي، واستمعوا إلى موسيقى لا تذاع على الإذاعة المحلية، وشاهدوا أفلاما لا تبث على التلفزيون المحلي، ونموا خيالا تجاوز نطاق المقبول أو الممكن. كانت المسألة مسألة وقت قبل أن تتدفق روح الحرية التي سادت عالم الإنترنت إلى عالم الواقع لتضع التكنولوجيا في خدمة الناس وتنقل التنوع والإجماع الناشئين من الفضاء الرقمي العام إلى ميدان العاصمة.

الطغاة ومناضلو الكيبورد

طيلة العقد الماضي، اكتسب بعض المدونين وغيرهم من المواطنين الصحفيين شهرة مرموقة في العالم العربي قياسا إلى الإعلام الحكومي التقليدي والإعلام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب. وكان هدفهم هو تقديم المعلومة من غير أن تطولها يد الرقيب وتوسيع نطاق النقاش العام. وبخطى بطيئة، لكن واثقة، تلاحمت شبكات التواصل الاجتماعي والشبكات الفضائية لتقدم بديلا ثوريا لمنابر الإعلام الحكومي والغربي. فنقل الأخبار المرتجل، والمضلل أحيانا، يمكن إرجاعه إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية سنة 2000 مرورا بغزو العراق واحتلاله سنة 2003، واغتيال الحريري سنة 2005، والانتخابات المصرية سنة 2005، وحربي إسرائيل على غزة ولبنان سنتي 2006 و2008 على التوالي.

إن استخدام صور الجوال والفيديوهات والوثائق لتقديم رؤية مختلفة لاحتلال العراق في سنواته الأخيرة فتح بوابات المعلومات عبر تويتر والمدونات والفيسبوك وغيرها من الوسائط المتعددة. فقد قدم الجنود الأمريكيون في أبو غريب أكثر

الصور إثارة. وفي تقويم إسرائيل لحربيها في لبنان سنة 2006 وغزة سنة 2008، اعترف الجيش بفشله في الحرب الإعلامية في الأولى وتفاخر بتعلمه الدروس وتطبيقها بنجاح في الثانية. ولكن الفلسطينيين الذين ظلوا يزودون الإعلام العربي بالصور والمعلومات لا يوافقون.

في كل الأحوال، حين صارت التكنولوجيا في متناول العامة، أدخل ذلك أدوات جديدة من التمكين والتحفيز تجاوزت الجيوش العاملة والعربات المصفحة. فالناشط أو المتظاهر العادي يستطيع أن يتظاهر في النهار، وفي المساء يتحول إلى مواطن صحفي فينشر مقاطع فيديو، وفي الليل يشاهد نفسه وقد صنع فرقا. قاتل المحتجون المسلحون بأجهزة جوال ذكية وحواسيب محمولة على جبهتين في الوقت ذاته: جبهة الإعلام العالمي والجبهة السياسية المحلية. كانت هذه هي صحافة المواطن في أبهى صورها.

كان الشباب المصريون، كالشباب التونسيين، على أتم الاستعداد حين بدؤوا "عصيانهم الثوري"، فأطلقوا بذلك عمليا العد التنازلي لنهاية النظام. لم يكن المدونون المصريون ناشطين سياسيين إلى أبعد الحدود، ولكنهم شكلوا أيضا أكبر قوة تدوين في العالم العربي، حيث احتلوا ثلث مساحة التدوين الإقليمية[8].

لقد أعد الشباب المصريون خططا متعددة المراحل وأخرى احتياطية تحسبا لردود قوى الأمن. فعلى سبيل المثال، حسبوا المدة التي يستطيعون أن يتظاهروا فيها كما حسبوا بعدهم عن مخفر الشرطة لكي يتجنبوا الاعتقال، وكيف يناورون بطريقة تشتت قوى الأمن، وكيف يؤمنون المداخل والمخارج المتعددة، وكيف يقسمون العمل بحيث يضمنون توفر كل ما يحتاجونه من الإسعاف الأولي إلى البطانيات من أجل ليالي كانون الثاني/يناير الطويلة. كل هذا جرى تنسيقه وتنفيذه على الإنترنت وعلى نواصي الشارع المتواضعة. ولا توجد وظيفة على درجة من الأهمية كنشر الخبر في الوقت الحقيقي لكي يضمن الشباب أقصى عرض منظم لقوة الناس المسالمين. وقد كان هذا إعادة تمثيل لأحداث تونس. وسرعان ما نسخت الأحداث بكثافة أقل في اليمن والبحرين وليبيا وسوريا، حيث هدمت مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب دعاية النظام، وأظهرت بلطجية النظام وهم يهاجمون المحتجين السلميين.

الحرب الإلكترونية

كان الإعلام الجديد ضروريا للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ولكن بينما نال هذا الإعلام إعجاب الناس واهتمامهم، حظي باحتقار المستبدين العازمين على احتكار المعلومات. فالشباب المطلع على التكنولوجيا أصبحوا خطرا على الأنظمة، والمدونون عصاة، والهاكرز متمردين هدموا الجدران النارية وكسروا حواجز الخوف.

لقد اشتد تداول وثائق ويكيليكس بين الشباب التونسي التي فضحت فساد بن علي انتباه النظام، ولا سيما المعلومات والتقارير الدامغة عن جرائم الأسرة الحاكمة وتجاوزاتها، وهذه التقارير كتبها دبلوماسيون أمريكيون، وهم من أقرب أصدقاء النظام. ورغم استبداد النظام التونسي ومحسوبياته، رأت الولايات المتحدة فيه حليفا إقليميا وعميلا مهما، وهذه المعلومات أغضبت التونسيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين بين حاكم مستبد ومناصريه الغربيين المشككين.

حين عجزت أجهزة الأمن الحكومية عن السيطرة على انتشار التسريبات التي حجبها الإعلام التونسي صراحة، راحت تسرع هجماتها على الإنترنت لتسرق كلمات المرور وتخترق الحسابات وتتجسس على الناشطين وتمنع الوصول إلى بعض شخصيات المعارضة والصحفيين الأشد انتقادا، وسواهم. كان سفيان شرابي، وهو صحفي في مجلة «الطريق الجديد» ومدون لاذع، واحدا من بين كثيرين تعرضوا للمضايقة من السلطات. فقد قال لشبكة الجزيرة الإخبارية إن حسابه الشخصي على الفيسبوك، الذي يضم حوالي أربعة آلاف ومائتي صديق، قد اخترق، وبعد بضعة أيام حجب عنه تماما.

حين بدأت الحكومتان التونسية والمصرية تعاملان هؤلاء المدونين على أنهم متمردون سياسيون، رأى نشطاء الإنترنت هؤلاء أنفسهم كذلك وراحوا يمثلون هذا الدور. لم يعد التدوين مجرد هواية يمارسها صاحبها من بيته الآمن، بل صار عملا سياسيا قد يجلب لفاعله العقاب. وهذا كله ليس بجديد على الحكومة التونسية التي حجبت يوتيوب وفيسبوك عددا من السنين.

لم تكن حملات القمع الإلكترونية حكرا على النظام التونسي. يحاجج المشكك بقيمة الإنترنت إفغيني مورزوف في كتابه «وهم الإنترنت» أن الحكومات

أيضا تعلمت كيف توظف الإنترنت لصالحها، كما فعل الشباب[9]. فمن روسيا البيضاء إلى إسرائيل، استخدمت الحكومات الإنترنت لتتجسس على الخارجين على النظام وتشل تحركاتهم وتبني جدرانا نارية لحجب المعلومات والاتصال ومنع التنظيم. وبالفعل، حاجج بعض المشرعين الأمريكيين والزعماء السياسيين أن الهاكرز وموزعي السجلات الإلكترونية الحكومية، كما في حالة وكيليكس، يجب أن يعاملوا على أنهم إرهابيون.

خلال "الثورة الخضراء" في إيران سنة 2008، والتي اندلعت بعد الانتخابات المزورة في تلك البلاد، استخدمت الحكومة الإنترنت ضد المعارضة، فأغلقت بعض الخدمات أو اخترقت شبكات المدونين الخارجين على النظام وشنت اعتقالات بالجملة. كذلك حاول النظام المصري أن يغلق الإنترنت لبضعة أيام، لكنه سرعان ما اكتشف أن عليه أيضا أن يغلق الهواتف النقالة التي تستخدم لإرسال مقاطع الفيديو والتغريدات عبر شبكات بديلة. وهذا بدوره شل الاقتصاد وأضر بمكانة البلاد الدولية. ومع اندلاع الثورة السورية في 15 آذار/مارس 2011، حاول النظام أن يستفيد من دروس النظامين في تونس ومصر وذلك بإجبار الشباب في الشوارع على الإفصاح عن أسمائهم التي يستخدمونها في شبكات التواصل الاجتماعي وكلمات المرور لكي يبحثوا عن أفكار مناوئة للحكومة.

لقي مدونو تونس المحاصرون العون في الصديق الجامع للهاكرز المعروف باسم Anonymous، الذي شن نشطاؤه الدوليون حملة OpTunisia لإسقاط نظام الرقابة التونسية، ونجحوا في هذه الأثناء في اختراق ثمانية مواقع إلكترونية على الأقل بما فيها موقع الرئيس ورئيس الوزراء ووزارة الصناعة ووزارة الخارجية وسوق الأسهم. وقد تمكن هؤلاء الهاكرز من تجنب الاعتقال بمهاجمتهم تلك المواقع من خارج البلاد.

ساعدت ثورة المعلومات ووضع التكنولوجيا في متناول الجميع على تسوية ميدان القتال بين الخارجين على النظام والحكام المستبدين في الوقت الذي فتحته لبقية العالم، وهذا ليس في صالح الحكام المهووسين بحدودهم وسيادتهم الوطنية. حاول النظام السوري أن يحجب كل المعلومات من المدن والبلدات التي اجتاحتها

قواته لكنه فشل في وقف الصور التي وفرها الهواتف النقالة التي لعبت دورا مهما في إضعاف نظام الأسد. ومن المفارقات أن أسرة الأسد، التي تحتكر سوق الهواتف النقالة عن طريق رامي مخلوف، ابن خال الرئيس، هي التي ضمنت أن يحمل معظم السوريين هاتفا نقالا خلال الاحتجاجات.

كليشيهات الإعلام

بعيد انطلاق الثورة العربية، راح الإعلام يركز على دور شبكات التواصل الاجتماعي، وتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى. صحيح أن شبكات التواصل الاجتماعي مهمة، لكن لا داعي للمبالغة في الدور الذي لعبته ولا لمعاملتها كأنها وصفة سحرية.

صار ذكر شبكات التواصل الاجتماعي كليشيها يختزل كلية التحول إلى برامج إلكترونية ثورية. فرغم أن كلا من الثورتين الإيرانية سنة 2008 والمصرية سنة 2011 استخدمت الإعلام الجديد لصالحها، لم تنجح إلا الأخيرة في قلب النظام، بينما فشلت الثورة الخضراء. لماذا؟ بسبب العوامل الكثيرة الأخرى ذات الصلة. الفيسبوك لا ينظم، بل الناس. وتويتر لن يحكم، بل الناس.

صارت إشارة الإعلام الغربي الدائمة إلى "الشباب" بصيغة التجريد، عبارة مسبوكة تهدف إلى الإبهار والتسلية لا إلى الإخبار، وفي نفس الوقت تجاهل هذا الإعلام المكونات الأخرى للثورة. وبالفعل أصبح زج الشباب مع التكنولوجيا الغربية بضاعة إعلامية خالية من كل المكونات الاجتماعية والسياسية. صحيح أن الشباب شكلوا غالبية السكان، لكن النساء والعاطلين عن العمل وكبار الموظفين والعمال والطبقتين الوسطى والعليا والناشطين حشروا جميعا في جيل واحد. ومثل هذا التصنيف، رغم أنه مذهل، لا يخبرنا كثيرا عن القوى التي تقف وراء الثورة ولا كيف ستدير المستقبل.

ومن المؤسف أن قصة داود وجالوت المبهرة عن الشعب الذي يطيح أنظمة ظالمة ترجمها الإعلام الغربي إلى قصة هوليودية.

رحبوا بمدير غوغل الإقليمي

بالغ المسؤولون الأمريكيون والهيئات الإعلامية عن دور أحد موظفي شركة غوغل، وجعلوه "بطل" المظاهرات الشعبية وعقلها المدبر. كان وائل غنيم مدونا مصريا شابا يكتب باسم مستعار، فاعتقل بشبهة النشاط المناوئ للحكومة. وقد ساعد مع آخرين في إنشاء صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيسبوك. وحين أطلقت السلطات سراحه، بعد وقت طويل من بدء المظاهرات والاعتصامات، سمح له بأن يظهر على التلفزيون وكان منفعلا وينشج وينفي مسؤوليته عن موت الشباب المصريين. ولكن ظهوره جاء بنتيجة عكسية إذ لم تكترث حركة الشباب بتكتيكات الحكومة القمعية. ولكن "المدير" العاطفي شق طريقه إلى ميدان التحرير وهو ينشج حيث انضم إلى مسيرة جماهيرية رحبت به كما لو كان واحدا منها. يستحق غنيم الثناء كأترابه، فقد استحق مكانته في التاريخ المصري الحديث، ولكن إشارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخاصة إلى "المدير" الإقليمي لغوغل أعطته، كما أعطت غوغل ضمنا، فضلا كبيرا لا يستحقه.

في محاولة واهية لتسليط الضوء على دور غوغل، اقترح مساعدو وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على قناة الجزيرة أن يعقد اجتماع عام مفتوح بين كلينتون والمدونين والناشطين المصريين. وقد حددوا الكيفية التي يودون أن يخرج فيها البرنامج، بما في ذلك أسماء الضيوف والترتيب الذي سيظهرون فيه في البرنامج. وكان غنيم، المدير الإقليمي لغوغل، على رأس القائمة الأمريكية. لكن البرنامج للأسف لم يبث لأن الجزيرة استخدمت امتيازاتها الصحفية لخلق نوع من التوازن وذلك بإعطاء كل ذي حق حقه.

لقد أدركنا أن الثورات ما كان لها أن تكون ممكنة من دون المشاركة النشطة لشبكة واسعة من النقابات العمالية المعبأة ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة وروابط الأحياء وجمهور المصلين أيام الجمع ومشجعي كرة القدم والقبائل والحمولات ومجموع الجماهير. بيد أن كثيرين تبنوا تفسيرا مبسطا للغاية بخصوص الأحداث، إذ وجدوا أن من الأسهل إرجاع الفضل لحفنة من المواقع الإلكترونية بدلا من دراسة الواقع العربي الأكثر تعقيدا الذي نشأ منه

الشباب. فنحن نبالغ في أهمية النشاط الإلكتروني على حساب تضحيات النشطاء والمثقفين والنقابيين والفنانين الغائبين عن الأنظار في غالب الأحيان، فماتوا مجهولين وغير معترف بهم.

كان للإعلام الفضائي الموجود في العالم العربي منذ عقدين والذي غطى الثورة تغطية مكثفة أيضا أثر كبير في الوعي العام والتواصل وتعبئة الملايين في المنطقة.

وعبر التاريخ، وقف الشباب في مقدمة الثورات والاضطرابات الشعبية حيث كانت مشاركتهم لا غنى عنها، ولا غنى لهم عن أشكال التواصل. فمنذ أيام المشافهة (التواتر) والحمام الزاجل، كانت الاتصالات شرطا أساسيا للتغيير. والناس يشعلون الثورات كقيامهم بأعمالهم وكما يعيشون حياتهم.

في كتابه المهم «تاريخ العرب» يبين فيليب حتي كيف نشأت "اليقظة العربية" في مستهل القرن العشرين بفضل مشاركة من كانوا شبابا نسبيا وبفضل المطابع وشبكات القطارات التي جلبت دما جديدا للمراكز الحضرية الكبرى. صحيح أن الحديث عن دور حركة الشباب صار "موضة"، وإن كان هذا الحديث بعبارات تبسيطية ومقولبة، فإن جيل الشباب كان لهم أثر في مسار الثورة. قد تكون بعض هذه التصويرات زائفة، لكن النشوة الناتجة أمر واقعي وتؤثر في الواقع دون جدال[10].

لقد أطلق الشباب شرارة الثورة ليس فقط في الميادين العامة، بل أيضا في عقول الذين أذلهم القمع طويلا وفي قلوبهم، وكسرهم الاضطهاد، ودجنهم الترغيب، وردعهم الترهيب. لكن إن خنع هؤلاء القلقون القدامى، فإنهم لم ينطفئوا. فجأة، استيقظ الناس من كل الأصناف والأعمار على النداءات المطالبة بالتغيير، يشجعهم على ذلك إرادة الشباب في المضي إلى آخر مدى.

منظمو الأحياء الغائبون عن الأنظار

"لقد أطلق الشباب شرارة الثورة، لكن الاحتجاجات شملت كل طبقات المجتمع وكل الأعمار. إنها ثورة شعب".

أحمد ماهر إبراهيم،
أحد قادة الشباب في مصر

وأنا أشاهد الشباب الذين احتلوا ميدان التحرير في القاهرة، رأيت العديد من الوجوه المألوفة. وقد برز من بين هؤلاء خاصة ناطق أبيض الشعر، شديد الحماسة. قبل عدة سنوات كنت في جولة للترويج لأحد كتبي في مصر، فاستضافني جورج إسحاق في مركز للخدمة الاجتماعية يديره في القاهرة. وإسحاق ناشط سياسي وشخصية اجتماعية كارزمية، فبرز بصفته قائدا للحركة الديمقراطية في مصر. وقد أسس مع سبعة مناضلين آخرين الحركة المصرية للتغيير ثم ترأسها لاحقا - وهي تعرف أيضا باسم كفاية - التي لعبت دورا مركزيا في تنظيم الاحتجاجات التي أدت إلى الثورة.

كان مدرج المركز الكبير يغص بخليط عجيب من الطلاب والنقابيين والراهبات المسيحيات والعلماء المسلمين ونشطاء حقوق الإنسان والمثقفين. ضمت المجموعة رجالا ونساء من كل الأعمار، وهو ذات الخليط الذي استولى لاحقا على ميدان التحرير في القاهرة. أتوا ليستمعوا عن الوضع في إسرائيل-فلسطين، وكان الجو مليئا بالتعاطف مع القضية الفلسطينية دون شك. كثير من المسيحيين والمسلمين الحاضرين كانوا ناشطين في اللجان الشعبية التي أنشئت للتضامن مع الشعب الفلسطيني ودعمه تحت الاحتلال في أعقاب انتفاضته الثانية سنة 2000.

وفي وقت لاحق من تلك الأمسية، دعي عدد من الحضور إلى بيت إسحاق، حيث تابعنا النقاش حول ما يجب فعله من أجل قضية الحرية في فلسطين. كان إسحاق مفعما بالحماسة والحيوية كأي شخص في نهاية يوم طويل شاق. وقد شهدت بأم عيني هذا الزعيم الاجتماعي الذي لا يكل وهو يستضيف ويحاور منظمي الأحياء وناشطي حقوق الإنسان وقادة المعارضة بمن في ذلك قادة جماعة

الإخوان المسلمين المحظورة. تطلب إبقاء جذوة الأمل شيئا من التفاؤل والجرأة والمرح المصري المميز.

تقول واحدة من النكات الكثيرة التي رويت تلك الليلة إن علاء، ابن الرئيس حسني مبارك، كان يوشك على شراء شقتين في اثنين من أحياء القاهرة، هما الزمالك والمعادي. فسأل الرئيس، "أين المشكلة؟" فقيل له، "علاء يريد أن تكون الشقتان مفتوحتين إحداهما على الأخرى"، وهناك نكتة أخرى قدحت في شخص الرئيس نفسه من خلال الحديث عمن يخلف الرئيس المصري في التاريخ الحديث. عبد الناصر بحث عن نائب غبي لا خطر منه، فوجد السادات. وبدوره بحث السادات طويلا وبمشقة عن نائب أقل ذكاء منه، فوجد مبارك. وبعد عقدين من الزمن، لا يزال مبارك يبحث عن نائب أقل ذكاء منه. أما نكتتي المفضلة فتقول إن وزير الداخلية طلب من مبارك أن يكتب رسالة وداع للشعب المصري، فيجيب مبارك، "لماذا؟ إلى أين يذهبون؟".

أدرك جورج إسحاق مباشرة بعد انتخابات نوفمبر البرلمانية أن وقت مصر قد حان وأن ميدان التحرير يجب أن يكون هو الهدف. فقد قال للجزيرة في أواخر 2010، "إن لم يتحرك الشارع المصري، فلن يكون هناك أي تغيير"، خلال أيامهم ولياليهم الطويلة في الميدان "المحرر" شاهدت وتحدثت إلى منظمي الأحياء الآخرين الذين احتلوا مكان الصدارة كممثلين عن ائتلاف واسع من المتظاهرين: كفاية، حركة السادس من أبريل، حركة الحرية والعدل ذات الميول اليسارية، ائتلاف التغيير، لجنة دعم البرادعي، وغيرها كثير. كان هؤلاء هم بناة الائتلاف الذين لا يكلون وعملوا مع اتحادات العمال وأحزاب المعارضة، القديمة والجديدة، بما فيها الإخوان المسلمون، من أجل إحداث تغيير سياسي في مصر.

صديقي محمد السيد سعيد

من بين بناة الائتلاف الغائبين عن لقاء جورج إسحاق في تلك الليلة أخص بالذكر الراحل محمد السيد سعيد. سعيد مفكر لامع وناشط اجتماعي متفان، وهو الذي أرسى القواعد النظرية للنشاط المدني في العالم العربي اليوم، حيث أصر على حقوق الإنسان وحكم القانون واستقلال المؤسسات الدينية بوصفها أعمدة

الديمقراطية في المنطقة. وقد ساعد في تأسيس معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

حين دعا الرئيس حسني مبارك عددا من الصحفيين للحوار في القصر الجمهوري قبل بضع سنوات، ذهب سعيد مع الذاهبين. وفي أثناء الجلسة، دنا سعيد من الرئيس المهاب جدا أمام صناع الرأي وناوله ورقة احتوت على قائمة من المطالب من أجل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان. تجاهل مبارك الصحفيين ورفض ورقة سعيد ومبادرته. وبطبيعة الحال، دفع سعيد ثمن شجاعته.

ففي تحقيقاته الصحفية، كان سعيد يقدم بانتظام أدلة دامغة على انتهاكات النظام. وكما أشارت صحيفة «الأهرام ويكلي» الناطقة بالإنجليزية في نعيها له، "لقد كتب تقريرا مشهورا جدا عن عقاب المنشقين بالتعذيب، فعوقب هو من أجله بالاعتقال والتعذيب"[11].

سنوات المعاملة السيئة هذه على أيدي نظام مبارك دفع سعيد ضريبتها الباهظة من صحته. فقد مات سنة 2009 بعد سنتين من الصراع مع السرطان وقد افتقد كثيرا في ميدان التحرير. ويمكنك أن تقول إن الناشط في حي عربي مثل ناشط في أحد أحياء شيكاغو، لكن بمسؤوليات أكبر ومخاطر أعظم وجوائز أقل[12].

وكما بين لي سعيد في عدة زيارات إلى مصر في العقدين الماضيين، تشكلت ببطء شبكة من ناشطي الأحياء الجريئين الذين تجاوزوا أحزاب المعارضة القائمة التي عفا عليها الزمن لتعبئة الشباب والساخطين على نظام مبارك. كان مجرد ذكر اسم سعيد لقادة مصر المدنيين، شيبا وشبابا، يستدعي الابتسامات والدموع. وبفضل عملهم الشاق، انتشرت الشبكة في كل القاهرة وغيرها من المدن المصرية. التناقض بين رؤية كل من سعيد وإسحاق لمصر ورؤية مبارك المخلوع ومؤيديه الغربيين لا يمكنه أن يكون أكثر وضوحا.

سار قادة الشباب الجدد الذين خرجوا من ميدان التحرير على نهج محمد السيد سعيد في سعيهم لإقامة دولة موحدة وإنسانية ومزدهرة وديمقراطية حقة لكل المواطنين في مصر. أما الخبراء المحترفون الذين هبطوا إلى مصر بالباراشوت بأمر من الإعلام العالمي فقد أتوا باستنتاجات مسبقة الصنع عن الشباب وعن متطلبات الاستقرار الإقليمي. لكن أمثال سعيد في مصر والعالم العربي أثبتوا أننا لسنا

مجبرين على الاختيار من بين قادة متطرفين حيث لا خيار إلا بين أسامة بن لادن وأرييل شارون.

لقد أدرك محمد السيد سعيد قبل كثيرين بوقت طويل أنه لا غنى للكفاح الديمقراطي عن التكنولوجيا. فقد دعا في كتابه «مبادرة التقدم» الصادر سنة 1997 إلى تحول مصر بمساعدة التقنيات الحديثة، وقد كانت جماعات الإنترنت التي ساعد على إنشائها جزءا من شبكات المعارضة. أتذكر أنني شاركت مع هذا المفكر القومي في جلسة في مركز دراسات حقوق الإنسان في القاهرة قبل بضع سنوات حيث شرح سعيد تلازم الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية في كل من مصر وفلسطين. يرى كثير من العرب أن تضامنهم مع فلسطين هو إشهار إدانتهم لكل أنواع القمع، سواء أمارسته إسرائيل أو أنظمتهم. ومما يؤسف له أن الأنظمة العربية كانت تسمح بل تشجع مواطنيها أن يبدوا دعمهم للحقوق الفلسطينية، لكنها لا تسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم. وبطريقة ما، صارت فلسطين ليست فقط مثالا على الظلم، بل رمزا يمثل الظلم الذي رزح تحته كثير من العرب الآخرين.

يمثل محمد وجورج عددا لا يحصى من منظمي الأحياء ونشطاء المجتمع المدني ودعاة حقوق الإنسان. كان بعضهم ينظم في جمعيات الطبقة الوسطى حيث مجال المناورة محدود، وبعضهم الآخر عبر المنابر الإعلامية والجمعيات السياسية الهامشية. وخلال هذه السنوات التي لم تحظ بتغطية إعلامية مناسبة، لعبت شخصيات فكرية شجاعة دورا في الإعداد للثورة، وقد سجن أو عذب كثير من هؤلاء.

ما حدث في مهرجان القاهرة الأدبي لسنة 2003 يبين شجاعة هؤلاء الناس. ففي حفل الاختتام، منح المعارض والروائي المشهور صنع الله إبراهيم جائزة الرواية العربية التي تمنحها وزارة الثقافة المصرية وتتضمن جائزة نقدية كبيرة. حضر الروائي الحفل، وهذا أمر فاجأ الكثيرين، وأعطي المجال لإلقاء كلمة يعبر فيها عن تقديره وامتنانه. وبدلا من ذلك، شجب تواطؤ الأنظمة العربية مع السياسات الخارجية لإسرائيل والولايات المتحدة، وقال ما يلي عن بلاده، "لم يعد لدينا مسرح ولا سينما ولا بحث علمي ولا تعليم. بل لدينا مهرجانات وأكاذيب التلفزيون. الفساد والسرقة متفشيان في كل مكان، ومن يفتح فمه يحقق معه ويضرب ويعذب" ثم رفض الجائزة، "لأنها تمنح من حكومة لا تمتلك من المصداقية ما يخولها منحها"[13].

نهضة النقابات العمالية

"كيف للعمل النقابي أن يكون له معنى مع ضمان الحريات الأساسية التي يطمح إليها كل البشر؟ كيف يمكن لشعب لا يتمتع بالديمقراطية أن يحقق إنجازات اجتماعية واقتصادية؟".

فرحات حشاد،
زعيم عمالي تونسي، 1949

كان فرحات حشاد، الذي صار رئيسا لاتحاد عمالي قوي هو الاتحاد التونسي العام للشغل واحدا من المنظمين السياسيين والاجتماعيين والنقابيين الكثر الذين كافحوا من أجل العدالة المدنية والديمقراطية، وهو الكفاح الذي استمر قرابة قرن قبل أن تندلع ثورة الياسمين في نهاية 2010. وبسبب دعمه العلني لاستقلال تونس عن فرنسا، اغتيل حشاد سنة 1952. وقد قتلته فرقة الموت المعروفة باسم اليد الحمراء والمدعومة من فرنسا بعد أن صار لاعبا سياسيا رئيسيا في الحركة الوطنية[14].

أثناء ما يسمى بالربيع العربي، فضل الإعلام المهلل للشباب أن يركز بوجه عام على شباب الطبقة الوسطى غير المؤدلجين في ظاهرهم، وتجاهل في الوقت نفسه الدور الحيوي الذي لعبه النشطاء والنقابيون المصريون والتونسيون سنة 2011 وأمثال حشاد قبل عقود خلت. للعمال التونسيين والمصريين تاريخ طويل من الصدامات مع السلطات والجيش في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وكان من نتيجة ذلك أن اتحادات العمال ونقابات الطبقة الوسطى في كلا البلدين نشأت فيها كوادر وقيادات متطورة ومترابطة ومنظمة تنظيما ديمقراطيا، رغم النقابات والاتحادات التي يسيطر عليها النظام في كل بلد.

وجد التواصل والتنسيق بين كثير من هذه الحركات قبل دخول الإعلام الإلكتروني بكثير، فأقام صلات عميقة حيث أدى اغتيال حشاد سنة 1952 في تونس إلى صدامات دموية في مدينة الدار البيضاء المغربية تضامنا مع نظرائهم التونسيين[15].

والتونسيون الذين نزلوا إلى الشوارع في كانون الأول/ديسمبر 2010 كان بمقدورهم أن ينهلوا من رصيد هائل من الخبرة والكفاح التراكمي وقدرة عالية على

التنظيم حتى قبل أن تنال تونس استقلالها سنة 1956. وقد تمركز كفاح التحرير حول مقاومة الاستعمار ومحاربة الحكم الفردي، وقد أدى هذا في غالب الأحيان إلى السجن أو الموت أو المنفى. ولكن في العقود التالية للاستقلال، ظل الكفاح السياسي يتقاطع مع الكفاح الاجتماعي. ففي سنة 2008، أي قبل أن يشعل موت البوعزيزي الاحتجاجات في تونس والمنطقة، اندلعت الاحتجاجات حول الأجور وظروف العمل في منطقة المناجم في قفصة ثم في أقصى الجنوب قرب الحدود الليبية. صحيح أن الثورة مثلت قطيعة مع الماضي، إلا أنها أيضا نتيجة ثانوية لتاريخ طويل من الكفاح السياسي في العالم العربي.

فالاحتجاجات الشبابية في تونس سرعان ما انضمت إليها اتحادات العمال وجماعات المعارضة المحظورة من الإسلاميين إلى الشيوعيين، فحولوا مظاهراتهم إلى انتفاضة وطنية. وانتشرت هذه الاحتجاجات إلى المدن الساحلية الكبرى صفاقس وسوسة وبنزرت، ثم إلى منطقة تونس الكبرى انطلاقا من الأحياء الفقيرة إلى مركز العاصمة، فشلت قدرة النظام على الرد المناسب.

قال علي البوعزيزي، وهو أول الواصلين إلى المكان الذي أحرق فيه محمد البوعزيزي نفسه، إن الثورة التونسية كانت تتويجا لثلاثة وعشرين عاما من الكفاح:

> **اتصل بي أحد أقرباء [محمد] البوعزيزي وقال إنه أشعل النار في نفسه، فبدأت مع عدد من المناضلين الآخرين في الحزب ننسق مع نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان والناشطين الحقوقيين. كنت أول من جمع صور حرق محمد البوعزيزي ووزعتها لكي تصل القضية إلى الإعلام، وقد اندلعت الانتفاضة في سيدي بوزيد بمطلبي الحرية والكرامة. كانت تتويجا للحركات والنضالات التي دامت طيلة الثلاثة والعشرين عاما الماضية، قدم فيها حزب النهضة وحزب العمال والحزب الشيوعي تضحيات جساما.**

ثم يمضي البوعزيزي ليصف كيف نظمت الثورة في سيدي بوزيد:

> **كنت ناشطا في الحزب الديمقراطي التقدمي، وقد شكلنا مجموعة مركزية في الجامعة ترى أن النظام قد أنهك وكان في أيامه الأخيرة. حاولنا أن نجتذب أكبر عدد ممكن من الشباب لكي ننتزع التنازلات السياسية من النظام. أقمنا**

اعتصاما من أجل الإفراج عن سجين سياسي، وطالبنا بعفو تشريعي رغم أن الشرطة فرقتنا بالقوة، ثم اعتقلنا. كان بإمكان نظام بن علي أن يعتقلنا بموجب قوانين الحق العام كما في حالات "التسول" والعجز عن سداد الديون، وقد لفقت لنا مثل هذه الحالات كثيرا في المقاهي والمطاعم. ... اعتقل ستة طلاب من الجامعة، وكان هدفنا هو أن تصعد المنطقة مطالبها وأن تكسر حاجز الخوف وأن ترفع الحجاب عن سرية الإعلام. وانضم الفلاحون إلى الاحتجاجات في منطقة الرقاب بعد أن صودرت أراضيهم لعجزهم عن سداد قروضهم[16].

في غضون أسابيع، حول التونسيون غضبهم الشعبي إلى ثورة أطاحت نظام بن علي. لقد باغتوا قوى الأمن الداخلي المرهوبة جدا، وكشفوا تخاذل الأحزاب السياسية التي ظلت تخادع وتحابي حتى رحيل بن علي. لقد تعايش القادة السياسيون المدجنون طويلا مع النظام، وكان واضحا أنهم لم يصدقوا أن بإمكان الشباب أن يحولوا احتجاجا متواضعا إلى ثورة عارمة تلهم القاصي والداني من العرب.

كما تخطى التونسيون حاجزا نفسيا كبيرا في تونس، ولعلهم فتحوا الطريق نحو "تونسة" الخيال العربي، أي قدرتهم على تخيل شكل الحياة بعد الدكتاتورية. وهذا أمر مهم خاصة أن كفاءة بن علي في القضايا الأمنية كانت موضع حسد من نظرائه العرب المستبدين. فبوجود 130 ألف موظف في الأمن الداخلي، أو 13 لكل ألف تونسي، أتقن رئيس الاستخبارات والقائد الأعلى تنظيم الناس وجيشهم الوطني بوليسيا بطريقة لم تسمح بقيام انتفاضات كبرى يمكن أن تحرج حلفاءه الغربيين.

المحلة توحد مصر

كتونس وغيرها من البلاد العربية، وفر تحرير الاقتصاد في مصر فرصا هائلة من الفساد والمحاباة للنخبة الحاكمة وفي الوقت نفسه عرض العمال العاديين لتقلبات الأسواق العالمية. وكان هؤلاء المواطنون العاديون أيضا تحت رحمة هوامير القروض، وذلك بسبب ضعف حماية الدولة ونقص الخدمات الاجتماعية. فمنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى أواخر 2010، جردت الحكومات الفلاحين من

القوانين الحمائية، وقطعت الدعم عنهم، وراحت تخصخص كل شيء. ولأن قادة النقابات نصبتهم الأنظمة عبر انتخابات مزورة، أجبرت الظروف العمال على تحدي قادهم والانخراط في إضرابات متكررة، بدءا من سنة 1977 حين غمر الناس الشوارع في ثورة الجياع السيئة الصيت.

بين 1998 و2004، شهدت مصر، طولا وعرضا، أكثر من ألف حالة من العمل العمالي الجماعي. وقفز رقم هذه الأفعال من 400 لكل من 1995 و1996 إلى أكثر من 600 سنة 2007. غير أن نقطة التحول جاءت في السادس من نيسان/أبريل 2006 حين أضرب أكثر من عشرين ألف عامل في المحلة، وهي من المراكز الكبرى في صناعة النسيج. في كانون الأول/ديسمبر 2006 وأيلول/سبتمبر 2007، انضم إلى الحركة موظفون مدنيون وجماعات عمالية من ذوي القمصان البيضاء. وكانت مطالبهم مباشرة وصريحة: حل لجنتهم النقابية التي ادعى العمال أنها مخادعة، أجر شهري بحد أدنى قدره 1200 جنيه مصري (200 دولار أمريكي)، تحسين اتفاقات العقود، علاواتهم المستحقة منذ زمن طويل، وتوفير فرص الترقية[17].

خلال احتجاجات معمل النسيج في المحلة في نيسان/أبريل 2006، تكاتف الرجال والنساء من كل الأعمار للمطالبة بزيادة الأجور ودفع رواتبهم الشهرية المستحقة لكي يتمكنوا من "السكن والأكل والزواج" كما قالت إحدى العاملات. وكان شعارهم بسيطا، "نريد رواتبنا"، وقد تلقى العمال دعما من الشباب المتقن للتكنولوجيا الذين مضوا لتشكيل حركة السادس من أبريل الوطنية التي تصدرت الاحتجاجات المماثلة في كل البلاد.

كان كريم البحيري أحد هؤلاء الشباب. في العشرين من عمره، صار البحيري أول مدون في المحلة ومثالا حيا على انخراط العمال المصريين الشباب في الكفاح من أجل الحرية. وكانت بدايته بعد أن شارك في أول إضراب عمالي في كانون الأول/ديسمبر 2006 وكان حينها "لا يعلم معنى الإضراب" وحين شاهد النساء يبكين "لأنه لم يكن باستطاعتهن إطعام أطفالهن" راح يصور المعاناة اليومية للعمال المصريين. وبسبب أفلامه، ظن الزعيم العمالي جهاد طمان في البداية أنه عميل للأمن، ولكنه سرعان ما احتضنه ومن هناك صار المدون غير الرسمي للاتحاد. وقد كسر ذلك الإضراب العمالي حاجز الخوف بين النشطاء العماليين المصريين.

وبحلول الإضراب التالي في أيلول/سبتمبر 2007، كان البحيري وزملاؤه المضربون يهتفون ضد دور البنك الدولي في "استعمار" مصر وينادون بسقوط الرئيس حسني مبارك.

في نيسان/أبريل 2008، ارتفعت أسعار المواد الغذائية من جديد، وكانت المحلة ميدان التمرد مرة أخرى. آزرت العمال مجموعة من الناشطين الشباب من القاهرة وغيرها من المدن الكبرى. فعلى سبيل المثال، أنشأت إسراء عبد الفتاح، وهي امرأة في السابعة والعشرين من عمرها، صفحة على فيسبوك لتشجع الناس على دعم الإضراب في المحلة. وسرعان ما اعتقلت، ولكن في هذه الأثناء كان هناك سبعون ألفا يدعمون صفحتها. أثار ضربها مع ابنتها على أيدي رجال الأمن غضب العمال، وتصاعدت الصدامات، وإذا بالمشاهد في الشوارع المصرية تذكر بالانتفاضة الفلسطينية. وراحت الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات تتوالى في طول البلاد وعرضها. ولم تفلح عادة ضرب الناشطين من قبل قوى الأمن وتعذيب الكثيرين خلف الأبواب المغلقة إلا في إضرام نار الغضب. وأثناء الإضراب، اعتقل عملاء أمن الدولة البحيري وعذبوه مع غيره من الناشطين العماليين. ثم أطلق بعد ثلاثة وسبعين يوما. في 2009 نقلت الحكومة البحيري إلى القاهرة وفي 2010 فصل من عمله.

لخصت صحيفة «المصري اليوم» ما جرى منذ ذلك اليوم في نيسان/أبريل 2008:

> **أضرمت النار في سيارات الشرطة وسكك الحديد بهدف إرسال الرسالة التالية: في ظل هذا النظام صارت الحياة لا تطاق. في مايو 2008 أدى اعتصام عشرة آلاف من جباة الضرائب العقارية إلى إجبار الحكومة على الرضوخ لمطالبهم برفع أجورهم بنسبة 300 بالمائة. وفي الحادي والعشرين من أبريل/نيسان 2009، تجمع آلاف من جامعي الضرائب أمام وزارة القوى العاملة والهجرة، فاضطرت الوزيرة عائشة عبد الهادي للاعتراف بنقابتهم المستقلة، وهذا أمر لا سابقة له منذ سنة 1957. وفي نهاية 2009، انتقلت الاعتصامات المتزايدة إلى أرصفة وسط المدينة في القاهرة. وحين تجاهلت الحكومة نداءات العمال بالتدخل – ولا سيما في المصانع المخصخصة حديثا – انتقل العمال إلى بوابات البرلمان. وفي العشرين من فبراير، 2011، رفع المحتجون يافطات تقول، "أطلقوا علينا النار"[18].**

لقد حولت مشاركة الشباب والعاطلين عن العمل ما كان احتجاجا شبابيا إلى ثورة وطنية لا تقهر. أما دخول عائلات الطبقة العاملة إلى المعمعة السياسية والثورية فقد حول هذا الاحتجاج إلى حركة جماهيرية، وبهذا انتقل التركيز من الشأن الاقتصادي إلى الشأن السياسي، فصار هذا هو النداء الجماهيري الذي طالب بالتغيير النهائي، "الشعب يريد إسقاط النظام".

"فين الرجالة؟"

في السابع من كانون الأول/ديسمبر 2006، تركت حوالي ثلاثة آلاف امرأة مواقع عملهن في معمل للنسيج في المحلة واتجهن نحو مكان عمل الرجال وهن يهتفن، "فين الرجالة. هنا النسوان"، وبهذا النداء لم يتركن للذكور خيارا آخر سوى الانضمام. فخرج حوالي عشرة آلاف رجل وامرأة إلى الميدان يهتفون ويطالبون بحقوقهم وعلاواتهم الموعودة. ورغم الانتشار الكثيف للشرطة، لم تتراجع المظاهرة. وكان السبب، بحسب شهادات الرجال، هو "رفض النساء للمغادرة" وعندما حاول وسطاء الإدارة تقديم المبررات وبعض "المغريات" هددت النساء بتمزيقهم. ولم توافق النساء على المغادرة في وقت متأخر من الليل إلا بعد مجادلات طويلة ليأتين في صباح اليوم للمزيد من الشيء ذاته. وحسب شهادات الرجال، كانت النساء أشد عدوانية من الرجال رغم تعرضهن لضغوط وتهديدات أكبر. ربع الأسر المصرية تقريبا ترأسها نساء، وهذه النسبة تشبه معدل البطالة بين الرجال[19].

كنظرائهن في مصر، كان كفاح النساء من أجل المساواة طويلا وشاقا. ففي مجتمعات لا تشجع النساء على رفع أصواتهن في الأماكن العامة، تحدثت هذه الشابات في ميادين الحرية في العالم العربي. وكان حضورهن المرئي واحدا من أكثر المشاهد اللافتة والباعثة على التحرير في الثورة العربية. فمع زملائهن شباب الثورة استطاعت هذه النساء أن يعدن رسم المشهد العربي بطرق لم يسبقهن إليها أحد. لم يوجد قط مكان تحترم فيه المرأة العربية بوصفها شريكا وندا، بل بوصفها قائدة شجاعة، كما في ميدان التحرير ودوار اللؤلؤة والسابع عشر من نوفمبر وغيرها من الميادين العامة التي أصبحت المراكز العصبية

للثورة العربية. لم يكن هناك تحرش أو سخرية أو تهديد، بل تقدير لشجاعتهن وعزيمتهن.

هؤلاء الشابات هن آخر جيل من الناشطات النسويات. وكان الجيل السابق بالأخص صامدا في مواصلة حملات الوعي عبر الشبكات النسوية والاجتماعية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، حيث استخدمن كل شيء تحت تصرفهن، من النصوص الدينية إلى القانون الإنساني الدولي.

التقيت بناشطتين مصريتين هما نوال السعداوي ورباب عبد الهادي، وقد خيمتا في ميدان التحرير حتى تنحي الرئيس مبارك. وهما تمثلان جيلين من النساء الثائرات اللاتي اعتقدن أن الكفاح من أجل حقوق النساء هو جزء لا يتجزأ من الكفاح الأشمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونوال تفضل عبارة "تحرير النساء" على كلمة النسوية في وصف نشاطهن. وهما تريان أيضا أن إخفاقات مصر الداخلية والخارجية هما وجهان لعملة واحدة. كافحت السعداوي من أجل مساواة النساء زمن عبد الناصر والسادات وسجنها نظام مبارك لآرائها حول قضايا تتعلق بتحرير النساء في مصر. تعتقد هذه الطبيبة والروائية أن حقوق النساء يجب أن تحتل مكان الصدارة في مصر الجديدة. ولكن يجب على جيل رباب عبد الهادي أن يبقي شعلة الكفاح حية خلال هذه الأزمنة غير المعروفة.

حققت النساء تقدما أكبر، كما في تونس حيث كفل الدستور مساواتهن رسميا في سبعينيات القرن العشرين. أما النساء في اليمن فقد قطعن شوطا لا بأس به، ولكن لا يزال أمامهن طريق طويل جدا. صارت توكل كرمان، وهي ناشطة سياسية في الثانية والثلاثين من عمرها، رمزا للنساء اليمنيات اللاتي يقاتلن من أجل التغيير. وبالنسبة إليها وإلى نظيراتها في جمعية "صحفيات بلا قيود" بدأ الصراع قبل 2011 بوقت طويل. فمنذ عقد ناضلن لا لتغيير وضعهن بل لتغيير وضع البلاد برمتها. وقد ملأ الموالون للنظام مسيرتهن بالمضايقات المستمرة والتهديد بالقتل. وبعد أسبوع من الثورة، صارت توكل القضية التي التف حولها المتظاهرون بعد أن اعتقلتها قوات الأمن. وقد قيدت كأنها مجرم خطر، ولكن الضغط الشعبي على الحكومة كان من الكثافة إلى درجة أنها أطلقت سراحها بعد أقل من يومين. وبعد الإفراج عنها كتبت بتفاؤل ولكن بحس واقعي عن مستقبل بلادها:

هناك يمن جديد ينتظرنا بمستقبل أفضل للجميع. نحن لا نتعامى على الواقع، ولكن الحقيقة هي أن الثورة خلقت سكينة اجتماعية في كافة أنحاء البلاد حيث نبذ الناس خلافاتهم ليعالجوا القضية الأساسية معا، وهذا ليس بالإنجاز الهين إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك حوالي 70 مليون قطعة سلاح في اليمن (هناك 21 مليون يمني يملك كل فرد منهم ثلاث قطع سلاح وسطيا)[20].

مضت كرمان، وهي متزوجة وأم لثلاثة أطفال، لتفوز بجائزة نوبل للسلام لسنة 2011 مع امرأتين أخريين، لدفاعهن عن حقوق الإنسان. وقد تعرضت هذه الناشطة الشابة لنقد عنيف من "إخوتها" المحافظين في حزب الإصلاح الذي تنتمي إليه، وهو فرع من الإخوان المسلمين، لجرأتها في الكلام وظهورها أمام الناس. ولكن كرمان أوضحت أن المساواة التي طالبت بها الثورة يجب أن تبدأ بالمساواة بين الجنسين، وطالبت بدولة مدنية وديمقراطية لا إسلامية.

ضحايا مرتين وثلاثا

النساء العربيات ضحايا لكونهن مواطنات وإناثا في مجتمع ذكوري. وكما تسيء أنظمة الاستبداد لغالبية شعوبها، كذلك تسيء المجتمعات الأبوية لنصف أفرادها. وربما هناك ترابط قوي بين قمع الدولة لمواطنيها وقمع الرجال للنساء، حيث ينفس الرجل المذلول عن ذله بالإساءة إلى أسرته في محاولة فاشلة، وإن كانت لاشعورية، لاستعادة كرامته الشخصية. وقد جرى استغلال النساء العاملات في ثلاثة طرق: في العمل وفي البيت ومن قبل النظام السياسي. لكن الوظيفة تؤمن لهن حصانة مالية محدودة، وهذا ما تضطر العاطلات عن العمل للاستغناء عنه.

انزعجت أجهزة أمن الدولة المتنمرة عموما من الناشطات في ميدان التحرير على الأخص وحاولت إذلالهن مرارا وعلنا. وقد اتخذ التحرش بهن منعطفا بشعا حين أصر موظفو الأمن، أثناء الثورة، على فحص عذرية ثماني عشرة امرأة اعتقلن، وذلك لكي لا يدعين أنهن تعرضن لتحرش جنسي. جريمتهن: الاحتجاج السلمي. ورغم أن الناطقين باسم أمن الدولة أنكروا حدوث هذه الفحوصات، فإن مسؤولا أمنيا قال لصحفي غربي من محطة «سي إن إن» إن مثل هذه المعاملة المذلة

للنساء كانت إجراء وقائيا ضروريا لمنع الفتيات من اتهام الضباط باغتصابهن، وكأن غير العذراء لا يمكن أن تغتصب.

"هؤلاء الفتيات لسن مثل بناتك وبناتي. لقد اعتصمت هؤلاء في خيام مع محتجين شباب في ميدان التحرير، ووجدنا... قنابل مولوتوف و[مخدرات]"[21].

وبعد أن دققت منظمة العفو الدولية في هذه الادعاءات، قالت محذرة "يجب أن تتمكن النساء والفتيات من التعبير عن آرائهن عن مستقبل مصر ويتظاهرن ضد الحكومة من غير أن يعتقلن أو يعذبن أو يخضعن لمعاملة تمييزية مذلة"، وفي تقرير آخر قدرت المنظمة أن أكثر من 70 بالمائة من الفتيات المصريات يتعرضن للختان[22].

ومن المثير للاهتمام أن الشابات اللاتي يتعرضن لتحديات أكبر في المجتمعات العربية الذكورية ينجحن في حياتهن أكثر من نظرائهن من الشباب. فرغم الطبيعة البطريركية للمجتمع العربي والضغوط الاجتماعية والثقافية، أو لعله بسببها، يبدو أنهن أكثر اندفاعا للدراسة والعمل بجد أكبر من أجل مستقبل أفضل في مكان العمل[23].

3. حصاد الأشواك

أمران أحلاهما مر

بحلول صيف 2011، كانت الثورات العربية تسير وفقا لنمط مألوف. أدار المستبدون العرب ظهورهم للجدار، فلم يروا ما هو مكتوب عليها. وبدلا من ذلك هددوا مواطنيهم بالويل والثبور وعظائم الأمور وصبوا جام غضبهم حين لم تسمع تحذيراتهم. وحين فشل ذلك أيضا، أعلن الحكام الدكتاتوريون أنهم إذا دفعوا إلى الحافة فإنهم سيأخذون بلادهم معهم إلى الهاوية.

وهذا أدى إلى هدر رهيب للحياة البشرية والموارد الوطنية وانهيار مؤسسات الدولة. لقد بدا الأمر وكأن الحكام الدكتاتوريين يتصرفون كالأسر المجرمة لا كقادة وطنيين. كما ترك ذلك إرثا من الألم والحقد والانتقام، فأدى ذلك كله إلى إطالة فترة الانتقال إلى شكل أفضل من الحكم. وكلما طال الزمن الذي يستغرقه سقوط النظام، ازدادت مصاعب التعافي وإعادة البناء.

فالتباين بين ثورتي تونس ومصر السابقتين على تاريخ الحادي عشر من شباط/فبراير 2011، اللتين كانتا سريعتين نسبيا ومسالمتين، وبين الثورات التالية الأكثر تعقيدا والأشد عنفا غير خاف على أحد، كما لم يخف الفرق بين ردود أفعال الأنظمة.

اشتركت الثورات العربية في أجندة اجتماعية سياسية مشتركة، ولكن مساراتها اختلفت بسبب الظروف السياسية على الأرض في كل بلد. فالكيفية التي

عبأ المحتجون بها الناس أمر ذو شأن في كل حالة، وكذلك الطريقة التي ردت فيها الأنظمة على هذه الاحتجاجات. ولا يقل أهمية عن ذلك الكيفية التي وصل فيها كل من هذه الأنظمة إلى الحكم. فدول المشرق صنعتها القوى الإمبريالية، ودول الخليج نالت استقلالها سلميا، ودول المغرب نالت حريتها عبر كفاح ومقاومة طويلة. كانت بعض الأنظمة شمولية، وبعضها استبداديا، وبعضها نصف نام، وبعضها متخلفا إلى درجة رهيبة، وبعضها تمتع بوطنية مدنية متناغمة نسبيا، بينما عانت البقية من انقسامات قبلية وعشائرية وعرقية. كانت بعض الأنظمة غنية يصل فيها دخل الفرد السنوي حتى مائة ألف دولار، وبعضها الآخر ينحدر حتى يصل 1500 دولار.

بخلاف نظرائهما العرب، لدى كل من مصر وتونس طبقات عاملة ومتوسطة قوية، ومؤسسات وطنية متينة، وهوية حديثة متماسكة في إطار دولة وطنية راسخة تمتد جذورها التاريخية إلى آلاف السنين. ففي حين كان لكل من مصر وتونس هوية وطنية متماسكة، كانت هذه السمة مفقودة من الدول العربية الأخرى وهي تباشر ثوراتها. وهذا يفسر جزئيا لماذا أقصي نظام مبارك وبن علي عن الجيش والدولة، وكيف نجح الجيش في الإفلات من قبضة الدكتاتور وانحاز للثورة بعد أن تجاوزت العتبة. وهو ما سمح أيضا بتحول الثورات السلمية نسبيا، وإن كان أبطأ وأقل راديكالية، حيث بقيت سلطة الجنرالات ومزاياهم كما هي بعد خلع مبارك وبن علي.

إن سقوط حكمين دكتاتوريين في غضون بضعة أسابيع أمر استثنائي بكل المقاييس. ولكن استمرار العسكر في الحياة العامة جعل الثورتين تفتر جذوتهما. ظل جنرالات العهد البائد يتمسكون بقوانين الطوارئ والمحاكمات العسكرية لعدة أشهر بعد نجاح الثورتين. وكان متوقعا منهم أن يضعوا عراقيل أكثر أمام التغيير الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط.

تحرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى الحكم بعد الرئيس بسرعة، فحل كلا من مجلسي الشعب والشورى في الأسبوع الذي خلع فيه مبارك. هجم الثوار على مخابرات أمن الدولة السيئة الصيت وأداة القمع الكبرى بيد مبارك قبل أن يحلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد عقود من الادعاءات باستخدام

التعذيب على نطاق واسع. أجري استفتاء دستوري في آذار/مارس 2011، بعد أقل من شهرين من سقوط النظام. صوت 77.2% تقريبا من الشعب المصري لتغيير النظام السياسي، ولأول مرة تكون لأصواتهم قيمة. تم تطهير اتحادات الطلاب من عناصر الحزب الوطني الديمقراطي وحل أكثر من ألف وسبعمائة مجلس محلي في كافة أنحاء البلاد. وفي السادس عشر من نيسان/أبريل أمرت المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي. ولعل هذا لم يكن مفاجئا، إلا أنه لم تخرج ولو شخصية بارزة واحدة للدفاع عن هذا الحزب.

في هذه الأثناء، انضم بعض مسؤولي الحزب الوطني الديمقراطي القدامى ومؤيديهم، وهم من أقوى الناس في البلاد، إلى صفوف المجرمين العاديين. اعتقل مبارك وكثير من دائرته المقربة. كما قدم للمحاكمة كل من ابني مبارك، جمال وعلاء، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، ورئيس مجلس الشعب فتحي سرور، ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي. كما اعتقل حوت الحديد أحمد عز، وحوكم غيابيا حسين سالم، وهو من كبار المساهمين في شركة غاز شرق المتوسط ويزعم أنه باع الغاز لإسرائيل بأقل من سعر السوق، بتهمة تبذير المال العام. وحكم على العادلي باثنتي عشرة سنة في السجن بتهم الفساد، وهو من يراه البعض على أنه المنظم الأساسي للعنف المضاد للثورة الذي خلف أكثر من ثمانمائة قتيل.

في اليوم الذي حل فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان، علق العمل بالدستور وانتقى لاحقا لجنة لكتابة الدستور المؤقت لمصر، أو بالأحرى لتعديل أجزاء منه وعلى الأخص تلك المواد المتعلقة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولكن العملية شابها انعدام النقاش العام، وقال كثير من الثوار الشباب إن تشكيلة اللجنة لم تكن مرضية ولم تفعل ما يكفي. فرئيسها المستشار طارق البشري، البالغ من العمر سبعة وسبعين عاما ومن أكبر نقاد مبارك، له ارتباطات إسلامية. وضمت اللجنة أيضا قاضيا قبطيا وواحدا من الإخوان المسلمين، لكن لم تكن هناك نساء. كما ترك التفويض المحدود للجنة قضايا مهمة - كصلاحيات الرئيس التي تعرضت لانتقادات شديدة - والتي ستبقى كما هي حتى تسن لجنة معينة من المجلس المنتخب مسودة دستور جديد. لم يعلن الجيش عن المسودة النهائية إلا قبل ثلاثة أسابيع قبل

أن تطرح للتصويت الشعبي، وقد عد التصويت منظما وشفافا، وتمت المصادقة سريعا على الدستور المؤقت في استفتاء عام. ومن منجزات الدستور أنه فتح المجال للمشاركة السياسية وأعاد تنشيط القضاء وحد من بعض الصلاحيات التنفيذية، ولكنه قصر عن تغيير النظام تغييرا جذريا. وقد اشترط الدستور المؤقت أن تصوغ لجنة من مائة عضو الدستور الدائم خلال ستة أشهر من تولي البرلمان الجديد مهامه.

ومن الإخفاقات أن النظام العسكري لم يرفع قانون الطوارئ الذي فرض أول مرة خلال حرب 1967 مع إسرائيل ثم أعيد العمل به سنة 1981 بعد اغتيال أنور السادات. ورغم تعهد النظام في الحادي عشر من شباط/فبراير 2011 "بإنهاء حالة الطوارئ فور انقضاء الظروف الحالية" انتهى الربيع وظلت البلاد ترزح تحت قانون الطوارئ، ولم يتحدث المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن رفعه إلا في نهاية الصيف. بموجب هذا القانون تستطيع قوى الأمن أن تفرق المظاهرات بعنف، وتفتش الممتلكات، وتعتقل المدنيين دون إذن، وتحتجز من تشاء إلى أجل غير مسمى. ويستطيع الأمن أن يحيل أيا كان لمحاكم طوارئ خاصة لا يستطيع أن ينقض قراراتها إلا مبارك. اعتقدت الحركة الثورية أن الشرطة العسكرية اعتقلت ما يقرب من عشرة آلاف مدني أثناء الثورة وقبيلها. أجريت للكثيرين محاكمات عسكرية خاصة من دون تمثيل قانوني ونالوا أحكاما مع وقف التنفيذ، بينما زج بالآخرين في السجون.

وزيادة في إهانة الثوار، حلت وزارة الداخلية التي عينها المجلس الأعلى للقوات المسلحة محل جهاز أمن الدولة، وشكلت في الوزارة قوى الأمن الوطني الجديدة مع شيء من التغييرات التجميلية على صلاحياتها الأصلية التي فعلت القليل لإصلاح قوى الأمن المركزي. عادت شرطة مكافحة الشغب الحكومية، بعد أن اختفت أثناء الثورة، لمواجهة المظاهرات بعنف مفرط. وقد ترك تدخلها في تفريق مظاهرة في صيف 2011 أكثر من ألف مصاب. ولم يقدم للمحاكمة إلا شرطي واحد اسمه محمد عبد المنعم، وأدين بجريمة قتل المحتجين خلال الثورة ولكنه بقي حرا طليقا.

ولم يختلف الوضع في تونس كثيرا، ففي كلتا الحالتين، ما إن خلع الدكتاتور حتى استولى الجيش وعلق الثورة إلى أن تجرى الانتخابات في نهاية السنة.

لقد كان انتقال تونس السلمي نسبيا نحو تحقيق أهداف الثورة ممكنا بفضل دعم الجيش للمتظاهرين. ولكن هذا الانتقال بطيء ومحبط وفي بعض الأحيان كان حيلة رجعية تهدف إلى تعطيل العملية الثورية. فبعد أن أعلن بن علي حالة الطوارئ وحل الحكومة والبرلمان وهرب من البلاد - كل ذلك في ليلة واحدة - قضت المحكمة الدستورية التونسية، وهي أعلى سلطة قضائية للبت في القضايا الدستورية، أن يكون رئيس البرلمان فؤاد المبزع هو الرئيس المؤقت. أدى المبزع اليمين في اليوم التالي في 15 كانون الثاني/يناير 2011. طلب المبزع، الذي يدعمه الجيش الذي حاول جاهدا لإبطاء الثورة ومنع التصعيد، من محمد الغنوشي أن يشكل حكومة ائتلافية. لم يرق للثوار أن الغنوشي كان رئيسا للوزراء خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، وأن حكومته الجديدة ضمت كثيرا من أزلام بن علي. فاستمرت حركة الاحتجاجات وطالبت بحل الحكومة وتقديم أزلام بن علي للمحاكمة. ولم تكن استقالات المبزع والغنوشي ووزراء آخرين من حزب بن علي الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، كافية لإرضاء المعارضة الغاضبة. كما أن التعديل الحكومي وقطع الوعود بالاستجابة على نحو أفضل لمطالب الشعب لم تلق آذانا صاغية.

ولكن حين أعلن قائد الجيش التونسي، الجنرال رشيد عمار قائلا "إن ثورتكم هي ثورتنا" فقد قطع الطريق عمليا على النظام البائد للنهوض واسترداد السلطة، فقد قال للمتظاهرين بالقرب من مقره، "إن الجيش سيحمي الثورة" مما أجبر قوات أمن النظام أن تتخلى عن نيتها في التمسك بالسلطة. إن رفض الجيش أن يطلق النار على المدنيين هو سبب خروج بن علي النهائي، كما أن إصراره على تجاوز بن علي هو الذي مهد الطريق لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة الوزير من عهد بورقيبة، الباجي قايد السبسي، ابن الرابعة والثمانين سنة. وقد حل أخيرا حزب بن علي الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، بأمر قضائي في آذار/مارس 2011.

في نيسان/أبريل تبنت الهيئة الانتخابية التونسية قانون المساواة بين الجنسين الذي اشترط على كل حزب أن يقدم عددا متساويا من المرشحين والمرشحات لانتخابات الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2011. ولكن الوضع لم يكن بالشكل المرضي حيث كان كبار المرشحين لانتخابات الخريف من الرجال. فرض حظر للتجوال وسط احتجاجات تجددت في الشوارع في أيار/مايو من تلك السنة،

ثم تبعتها احتجاجات أخرى في الصيف حين لم ترق الحكومة لتوقعات الشعب. وبعد أن هز العنف وسط البلاد وجنوبها الغربي، وفرض حظر التجوال على ثلاث بلدات في أواخر الصيف، تعهد رئيس الوزراء قائد السبسي "بفرض صارم لحالة الطوارئ" التي أعلنت بعد سقوط بن علي وأطالتها القرارات المتلاحقة حتى بعد الانتخابات. حظرت حكومة السبسي "كل المظاهرات، وكل الإضرابات، وكل الاجتماعات التي يمكن أن تمس أمن البلاد"، وقد أصر على أن "وزير الداخلية يحق له أن يضع تحت الإقامة الجبرية أي شخص معروف بأنشطة تمس الأمن الداخلي"[1].

وبالتمعن في الأحداث التي أدت إلى سقوط مبارك وبن علي وتبعته يتبين أن هذا السقوط هو انقلاب عسكري بقدر ما هو تتويج للضغوط الثورية. فظهور العسكريين المصريين والتونسيين الذي ضخم إعلاميا بعد الثورة والمديح غير المستحق أحيانا الذي كاله الثوار سمحا للجنرالات بإبطاء عجلة الثورة وتنفيس الضغط عن التغيير الراديكالي الذي كانت تأمله بلادهم.

ولكن الشباب العرب في أماكن أخرى انتشوا بالانتصارات السريعة في تونس ومصر، فأرادوا ذلك لأنفسهم كذلك. وانتشرت إرادة التغيير كالڤيروس إلى كل زاوية في العالم العربي.

عدوى الثورة

رائحة الياسمين

بعد أن بدأ الشباب التونسيون والمصريون احتجاجاتهم مباشرة، سافر قادة الناشطين الليبيين الشباب إلى مصر للتشبع بجو الثورة. وفي سوريا كانت هناك مسيرات تضامنية كبيرة، وفي البحرين والأردن بدأ الشباب يتحدون الملكية. وعلى ساحل البحر الأحمر الجنوبي قاد الشباب والشابات في اليمن احتجاجات الحشود الكبيرة إلى الميادين العامة. ولد ثلاثة أرباع اليمنيين تحت حكم صالح ولم يعرفوا زعيما غيره منذ تسعينيات القرن العشرين. فبالنسبة إلى هؤلاء الملايين الثمانية عشرة، كان التغيير السياسي مستحقا منذ زمن بعيد. فبدؤوا ينظمون الاحتجاجات

في ساحة جامعة صنعاء، التي صار اسمها ساحة التغيير، وطالبوا بتعليم أفضل وفرص عمل والقضاء على الفقر والأمية.

تعلم الشباب الليبيون واليمنيون والسوريون والبحرينيون دروسا قيمة عن العصيان المدني والاحتجاج السلمي من نظرائهم في مصر وتونس، وسرعان ما تحولت مسيراتهم التضامنية إلى احتجاجات جماهيرية ضد حكوماتهم. فحتى شعاراتهم وهتافاتهم ويافطاتهم وفكاهتهم وشجاعتهم كانت انعكاسا لميدان التحرير وميدان 7 نوفمبر. وقد كان للنساء دور بارز في الحركة الاحتجاجية في سوريا والبحرين واليمن، حيث كن من الناطقات البارزات باسم الحراك الثوري ومنسقات أنشطته. و لم تثنهن المقاومة لدورهن البارز، إن وجدت، عن متابعة المسيرة.

لم يستطع أحد على سبيل المثال أن يوقف د. فداء الحوراني، ابنة أكرم الحوراني أحد مؤسسي حزب البعث. كانت د. الحوراني الرئيسة المنتخبة لإعلان دمشق (بيان صادر سنة 2005 وحد ثلاث مجموعات معارضة)، وكانت قد أمضت بعض الوقت في السجن. وإلى جانبها كانت هناك ناشطات في حقوق الإنسان مثل رزان زيتونة وسهير الأتاسي وغيرهما كثيرات. وقد كافح كثيرون آخرون من أجل الحرية والديمقراطية في سوريا: الناشطون الاجتماعيون وقادة المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال وأعضاء النقابات المهنية. وهناك ناشطون وشخصيات معارضة مثل الكاتب ميشيل كيلو والمخرج السينمائي عمر أميرالاي ورجل الأعمال رياض سيف والخبير الاقتصادي عارف دليلة والشاعر فرج بيرقدار والكتاب ياسين الحاج صالح وفايز سارة وعلي العبد الله ووليد البني والدكتور ياسر العيتي. مثل جورج إسحاق ومحمد السيد سعيد في مصر، ظلت تعاملات هؤلاء الثوار الطويلة والمرة مع النظام مجهولة للعالم الخارجي، ولكنها لم تذهب سدى لدى جيل جديد من السوريين والعرب.

في سوريا، وإلى درجة أكبر في ليبيا، حيث دمر النظامان الحياة السياسية بحظر أحزاب المعارضة أو تدجينها وتدمير المجتمع المدني، نظمت الاحتجاجات سريعا من القاعدة صعودا في الأحياء والقرى والبلدات والمناطق. بدأت لجان التنسيق أو المجالس الثورية تنسق جهودها وتخطط لها. وبخطى بطيئة واثقة، عينت ناطقين

باسمها لتشكيل رؤية تهتدي بها وجمع الدعم الشعبي في الداخل والسعي لكسب التضامن الدولي في الوقت نفسه. وقد سمحت لهم هذه الشبكة المتفرقة المتعددة المراكز أن تعمل باستقلال نسبي. فغياب الهرم القيادي سمح لها بقدرة أكبر على التحرك والتأقلم مع الوقائع على الأرض في كل بلدة وحمت الثورات من ضربة سريعة كارثية كانت الأنظمة تأمل أن تسددها لتقصم بها ظهر الثوار.

التحسس من الياسمين

في حين كان الثوار سريعي الحركة ومبدعين، كان الدكتاتوريون العرب ينقصهم الخيال. كانت شبكة الجزيرة الإخبارية تبث تسجيلا ترويجيا ذكيا لمقاطع من خطابات بن علي وحسني مبارك ومعمر القذافي منذ الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية وتقارنها مع بعض لإبراز نمط متشابه من الخداع في ردود أفعالهم. بدأ الثلاثة بتوكيد شرعيتهم حيث خدموا الدولة والشعب. وحين اشتدت مطالبات الإصلاح، أكد المستبدون أنهم لا يسعون إلى مجد شخصي أو منصب وأنهم مستعدون للتخلي عن المنصب حالما توفر "البدلاء المسؤولون"، وبعد ذلك مباشرة راحت الأنظمة تصعد استخدام القوة حتى وهم يرددون الشعارات عن عظمة شعوبهم. وبالفعل، رد كل المستبدين، بمن فيهم حكام اليمن والبحرين وسوريا، بالقمع الشديد على مطالب شعوبهم بالإصلاحات الجدية. وحين لم يجد ذلك، غيروا المسار وقدموا وعودا فارغة لم تقنع أحدا. ولم يكن هذا التغيير أكثر من تأخير في التكتيك، ولكن حتى لو كانت دوافعهم صادقة، فإن الأوان قد فات.

ظلت الأنظمة تتجاهل المحتوم، وتصر على أن بلادها مختلفة وأنها محصنة من التغيير الثوري. فسرعان ما رفض النظام المصري المقارنة مع تونس قائلا إنها "من الابتكارات السخيفة للتلفزيون" على حد تعبير أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية، الذي أدلى بهذا التصريح قبل ثلاثة أسابيع فقط من الإطاحة بالنظام.

القذافي وبخ التونسيين لتخلصهم من بن علي وتبجح باستقرار ليبيا وحيوية ديمقراطيتها الشعبية. وبعد بضعة أسابيع اجتاحت معظم البلاد جماعات المعارضة، وأطيح بالقذافي خلال ستة أشهر.

سار النظام اليمني على نهج جيرانه، فقد سخر من مئات الطلاب الذين تجمعوا أول مرة في منتزه الجامعة واصفا إياهم بأنهم مقلدون حمقى، فإذا بهم يستولون على الشوارع والميادين العامة في العاصمة صنعاء ويمدون احتجاجاتهم إلى 17 منطقة في البلاد من أصل 19. أرسل النظام موالي حزبه إلى الشوارع والميادين العامة لاستعراض قوتهم. بيد أن اعتماد النظام على الذخيرة الحية واستخدامه المفرط للقوة سرعان ما أتى بنتائج عكسية.

وقد سفه بشار الأسد أي مقارنة بين سوريا "والأنظمة العميلة" وتبجح بمؤهلات نظامه الشعبية والقومية. في حديثه مع صحيفة وول ستريت جيرنل، قال الأسد "سوريا مستقرة. لماذا؟ لأنه يجب عليك أن تكون قريبا جدا من معتقدات الناس. هذا هو صلب القضية. وحين يكون هناك اختلاف... يصبح لديك هذا الفراغ الذي يخلق الاضطرابات"[2].

لم يخطر ببال طاغية دمشق أن شعبه مستعد للديمقراطية، وإن أتى التغيير فلن يدوم طويلا. بلفظ آخر، إنه سراب. وبغض النظر عن البدائل، لم يقتنع السوريون بخطاب الأسد البعثي القومي الذي أكل الدهر عليه وشرب وصار مجرد شعار أو حجة لتسويغ الدكتاتورية باسم الشعب.

وأخيرا حين أدرك طغاة المنطقة المختلفون أنه لا خيار لهم آخر سوى الوفاء بمطالب شعوبهم بالعدالة، أملت بعض الأنظمة أن تشتري بعض الوقت إلى أن تمر العاصفة، وبعضها الآخر استخدم القوة لتهدئة العاصفة وإعادة الأمور إلى سابق عهدها.

شراء الوقت

لم يكن الحكم الملكي السعودي سعيدا بالتغيير في مصر وتونس وانزعج من الطريقة التي تخلى بها الغرب عن مبارك وبن علي. وصف الملك عبد الله المحتجين في الشوارع المصرية بأنهم دخلاء "اندسوا بين شعب مصر الشقيق باسم حرية التعبير لزعزعة أمنه واستقراره وقد استغلوا لنفث حقدهم تخريبا وترهيبا وحرقا ونهبا ولإثارة فتنة خبيثة"،[3] وقفت المملكة الوهابية ضد المشاركة الشعبية في إدارة أمور الدولة ورفضت من حيث المبدأ إطاحة أي قائد مسلم عبر الثورة أو ما شابهها.

أغدقت الأنظمة التسلطية الغنية المال على شعوبها لكي تحول دون أي تغيير ثوري. وزعت الكويت والمملكة العربية السعودية مليارات الدولارات على الناس مباشرة وقدمت تبرعات هائلة للبحرين والأردن وعمان لاحتواء أي اضطراب محتمل.

بعد أسبوع من خلع الرئيس مبارك، وفر الملك السعودي عبد الله 130 مليار دولار لغرض المنح الملكية وزيادة رواتب القطاع العام وغير ذلك من أبواب الإنفاق المباشر، وقطع وعودا طنانة حول الإسكان والاستثمارات دون أن يعد بأية إصلاحات. ومع أن عددا متزايدا من السعوديين سعوا لإصلاحات دستورية، والجيل الأصغر من الأسرة الحاكمة أراد أن يلعب دورا أكبر في حكم المملكة، بدا الملك ومستشاروه مصرين على وتيرتهم وحساباتهم الزمنية كما هي. بنهاية الصيف سمح للنساء السعوديات أن يشاركن لأول مرة في الانتخابات البلدية ويدلين بأصواتهن لمجلس الشورى الذي ينتقيه الملك.

في المغرب حاول الملك محمد السادس أن يحتوي السخط المتنامي بالإسراع إلى التنازل عن بعض السلطات لصالح مؤسسات منتخبة عبر استفتاء على إصلاحات دستورية جديدة. صوت الناس على ذلك لكن كان واضحا أنهم كانوا يريدون المزيد. وكذلك فعل الملك الأردني عبد الله الثاني الذي وافق بمرسوم ملكي على إجراء إصلاحات دستورية جديدة في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي المتصاعد. ولكن الإصلاحات لم ترق إلى تطلعات المعارضة التي طالبت بزيادة صلاحيات البرلمان وخفض صلاحيات الملك في بعض القضايا مثل تعيين رئيس الوزراء أو حل البرلمان.

مملكة صغيرة ومظالم كبيرة

فشل المال والوعود في لجم غضب الناس في البحرين، وهي أفقر دول الخليج. طالب البحرينيون بحقوقهم وبمشاركة أكبر في السلطة مع النظام الذي لم يعودوا يثقون به. حكم آل خليفة جزيرة البحرين طيلة ستين سنة خلت تقاسمها الأب عيسى بن سلمان (1961-1991) والابن، حمد، الذي خلف أباه في الإمارة

الصغيرة التي حولها إلى مملكة لا لسبب واضح سوى الجاه والهيبة. ينتمي آل خليفة إلى الأقلية السنية الحاكمة التي طالما أنـــزلت الغالبية الشيعية إلى الدرجة الثانية. وقد نشبت التوترات بين الملكية والغالبية في بعض الأحيان، ولا ســيما منــذ الثــورة الإسلامية في إيران ذات الغالبية الشيعية. وبالفعل، تعقد انتشار الثورة العربية بعــد تونس ومصر بمعادلات القوى الإقليمية والدولية، بدءا بحرب الوكالة بين المملكــة العربية السعودية وإيران حول مستقبل البحرين.

تاريخيا، كانت الغالبية البحرينية متنوعة تماما، إذ ضمت قــوميين علمــانيين ويساريين وبعثيين. وكالغالبيات العربية المضطهدة، كان لدى البحــرينيين مظــالم مدنية وسياسية لا علاقة لها بالاعتبارات الدينية أو الإيديولوجية أو الجيوسياســية. فقد احتجوا على الحكم الملكي المطلق وطالبوا بحقوق ديمقراطية واقتصادية كتلــك المطلوبة في بلدان عربية أخرى. وكان من شأن السرعة التي اتسعت فيها حركــة الاحتجاجات أن تزيد من إلحاح مطالبهم.

بدأ مئات البحرينيين يتظاهرون في الرابع من شــباط/فبرايــر 2011 دعمــا لنظرائهم في مصر. وخلال عشرة أيام، اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية في كــل أنحاء الجزيرة، حيث شهد الرابع عشر من شباط بداية الثورة البحرينية التي دعمهــا مختلف الجمعيات السياسية وشجعها سقوط دكتاتور مصر. شهدت الأيام التاليــة حملات قمع شديد من قبل قوات الأمن. ولكن المظاهرات ظلت تتنــامى حيــث ركزت المعارضة على دوار اللؤلؤة في المنامة الذي اتخذته معلما لها في أعقاب ميدان التحرير. قاد الشباب والشابات الاحتجاجات وآزرهم أناس من كــل الأعمــار ومشارب الحياة. وقد كانت نقطة التحول في منتصف شهر آذار/مارس حين تــبين أن الحكم الملكي سيخسر معركته مع الشعب، وخرج نواب المعارضة في البرلمــان احتجاجا على تعنته في البدء بالإصلاحات الدستورية.

أحيا الملك حمد بن خليفة العمل بالقــانون العســكري وطلــب المســاعدة العسكرية من المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي لبت طلبه خــلال أيــام، حيث أرسلت الرياض والإمارات العربية المتحدة قوات على وجه السرعة برعايــة مجلس التعاون الخليجي للمساعدة في قمع حركة الاحتجاج. وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية حملات القمع وانتهاكات حقوق الإنسان الفادحــة. لقــد

فضخ الهجوم على مستشفى السليمانية في المدينة والاعتداء على الأطباء والممرضات والمرضى أهوال نظام تواق لإنهاء حركة الاحتجاج بأي ثمن.

والمدهش أن تسمع أثناء حملة القمع الوحشي أن النظام كان قلقا بالدرجة الأولى، لا على فقدان الحياة البشرية أو تفكك البحرين، بل على إلغاء سباق "الفورمولا ون" للسيارات الذي تستضيفه المملكة كل شتاء. كنظرائهم العرب، لدى الجيل الأصغر في الأسرة الحاكمة في البحرين هوايات للتباهي، مما يعطي معنى جديدا للقول المشهور، "الرجال صبيان يملكون ألعابا أغلى ثمنا"، وأخيرا ألغي أيضا السباق الذي أعيدت جدولته في آذار/مارس حيث استمرت القلاقل في الجزيرة، فأرسل ذلك رسالة واضحة إلى العالم عن خطورة الوضع في المملكة.

غير أن نهج البطش العسكري الإقليمي نجح في إخماد هذه الاحتجاجات السلمية العلنية. أوكلت لولي العهد مهمة بدء حوار وطني لتسوية الخلافات. عبرت جماعة المعارضة الرئيسية، الوفاق، عن رغبتها إن كانت المحادثات ستؤدي إلى التغيير لا إلى الجمود. إلا أن انقسامات النظام نفسه وعدم جديته بالإضافة إلى ضغط السعودية أفشل الحوار، وواصل النظام حملته القمعية عبر الاعتقالات والتعذيب والفصل من الوظائف.

في هذه الأثناء، ظل الاستغلال السعودي والإيراني للتوترات في البحرين بقصد حفاظ كل منهما على مصالحها وتنميتها مدعاة للانقسام في المملكة. فكلاهما يمثل نظاما ثيوقراطيا منافسا للآخر، فانتهزا صراعا عن المساواة والديمقراطية في جوهره وحولاه إلى صراع سني - شيعي. لا شك أن البحرين لم تكن تخلو من توترات طائفية، ولا سيما منذ أبعدت الأقلية السنية الغالبية الشيعية عن السلطة. وصحيح أيضا أنه لم يحتشد كثير من السنة مع حركة الاحتجاجات. ولكن إيران قوضت الطبيعة المدنية للصراع البحريني وذلك بتضخيمها لقضية شيعة البحرين.

بنهاية الصيف، استؤنفت الاحتجاجات حيث تظاهر عشرات الآلاف ليؤكدوا التزامهم المتواصل بتحقيق الإصلاحات الدستورية وتقاسم السلطة في البلاد على نحو أكثر عدلا. كما قاطعوا أيضا الانتخابات البرلمانية الجزئية في أيلول/سبتمبر 2011 التي أجريت لملء المقاعد التي أخلاها أعضاء جمعية الوفاق

المحتجون حين بدأت الاضطرابات. إذ أصر علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق، قائلا "الوضع متفجر، وأي شيء يمكن أن يشعله في أية لحظة. ... إن لم ننجح في جلب الديمقراطية لهذه البلاد، فإن بلادنا سائرة نحو العنف. في سنة أو في سنتين؟ لا أعرف، ولكن هذا هو الواقع"[4].

جملوكيات وثورات تتلمس خطاها

سيادة العنف

لم يكن أي من الأنظمة العربية راغبا في التخلي عن السلطة طوعا، ولكن بعضها قاوم بعنف أشد من الآخرين، وفقا للظروف وقدرة هذه الأنظمة على عرقلة التغيير أو منعه. في اليمن وليبيا وسوريا كانت بنية السلطة أقل قابلية للتغيير. فالأسر الحاكمة والعشائر والقبائل والأعراق تسيطر على الجيش ومؤسسات الدولة سيطرة مباشرة وتامة بشكل يجعل الانشقاق العسكري عن النظام أمرا غير وارد. كما زاد الأمر تعقيدا التدخل الإقليمي والدولي، وهذا أمر سأفصل فيه لاحقا. وهذا التدخل لم يؤخر إسقاط هذه الأنظمة فحسب، ولكنه أدى أيضا إلى إطالة حمام الدم وارتفاع الخسائر في الأرواح والممتلكات. فكل طاغية لديه مليشياته وقواته الخاصة وحرسه الجمهوري، وكلها أفضل تجهيزا وتدريبا وتمويلا من الجيش الوطني، مما أعطى الطغاة قوة ردع أكبر. وقد تم تجنيد أفراد هذه المليشيات على أساس التماهي الإثني أو العشائري مع النظام. وهم مستعدون للدفاع عن الوضع القائم حتى الموت، ولديهم الخبرة الضرورية في القمع.

ولكن بدلا من احتواء الاضطرابات، لم يفلح الطغاة إلا في تشجيع حركات الاحتجاج الجديدة ومؤيديها. وقد فشلوا في أخذ العبر من سقوط نظرائهم. فنظرا لتاريخها الطويل والدموي في قمع الاحتجاجات العلنية، لم تعتد قوى الأمن لدى مختلف الأنظمة على مكافحة الشعب بل لم تكن تكترث له. لذا سارعت إلى استخدام القوة المفرطة والذخيرة الحية وأرسلت الدبابات إلى المدن الكبرى. والأنكى من ذلك أنهم شنعوا بشعوبهم ليسوغوا قمعهم الدموي، فقالوا عنهم إنهم جرذان وجراثيم وجواسيس وإرهابيون وطابور خامس وعملاء أجانب. كما لاموا

الإسلاميين والقوى الأجنبية ومنابر الإعلام الأجنبي، وبالأخص شبكة قناة الجزيرة الإخبارية، في التحريض على العنف. أدركت الأنظمة أن صراعها كان بالدرجة الأولى مع الزمن، لذلك حاولت أن تتفادى زيادة الضغط الشعبي والدولي الذي يمكن أن يضعف قبضتهم على السلطة أو يجردهم مما تبقى لهم من شرعية كرؤساء دول ذوي سيادة محصنين من التدخل الدولي.

المأساة الليبية

كان الزعيم الليبي معمر القذافي غريب الأطوار بقدر ما كان نظامه لا يرحم. ومع أن القذافي أولى جل اهتمامه للسياسة الخارجية، فقد ترك أثرا مرعبا في حياة شعبه بعد أربعة عقود من القمع. حين استولى القذافي على السلطة عبر انقلاب عسكري سنة 1969، كان في السابعة والعشرين فقط من عمره وكان من أشد المعجبين بالمثل القومية والاشتراكية للزعيم المصري جمال عبد الناصر. وجاء موت الأخير بعد سنة ليترك القذافي يتيما، من كل النواحي العملية، في عالم السياسة.

اندفع القذافي لبناء وحدة عربية لكنه فشل فشلا ذريعا في كل مرة لإقامة "اتحاد عربي" أو "جمهورية عربية إسلامية" مع نظرائه، القاصي منهم والداني. وبعد هذه الإخفاقات، التفت إلى القضايا الداخلية في منتصف سبعينيات القرن العشرين بإعلانه "ثورة ثقافية" وإنشائه اللجان الشعبية أو تمويل الموالين للنظام في المدارس والمشافي وأماكن العمل والمناطق الإدارية. وخلال أربع سنوات غير رأيه وأعلن "ثورة شعبية" هذه المرة، فغير الاسم الرسمي للبلاد من الجمهورية العربية الليبية إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. أنشأ "اللجان الثورية" التي كانت مسؤولة أمام النظام ونفذت إملاءاته ودافعت عن سياساته – عبر التخويف إن لزم الأمر – فجلبت بذلك الفوضى السياسية والكوابيس الإدارية والركود الاقتصادي أخيرا.

لم تكن ليبيا بملايينها الستة تقريبا كافية لإرضاء جنون العظمة لدى القذافي. فتدخل عسكريا في تشاد المجاورة ونشط في الشؤون الإفريقية خلال الحرب الباردة،

مما أكسبه غضب الولايات المتحدة. فنشأ سجال بعد ذلك، حيث أسقطت الولايات المتحدة طائرات ليبية وقصفت مقر القذافي في ثمانينيات القرن العشرين ردا على تفجيره المزعوم لطائرات فرنسية وأمريكية وملهى في برلين. ظل التوتر يسود علاقاته مع الغرب حتى بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، إلا أن تغييرا كبيرا طرأ في سياسة ليبيا الخارجية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق. فأعلن عن برنامجه النووي وبدأ تطبيع علاقاته مع الغرب بعد أن دفع بضعة مليارات من الدولارات لتعويض عائلات ضحايا تفجير رحلة پان آم 103 فوق لوكربي في أسكتلندا.

وسرعان ما احتضن قادة الغرب القذافي "الذي انصلح أمره" واستقبلت عائلته بأذرع مفتوحة في عواصمهم. وبعيد ذلك، صارت ليبيا رئيسة الاتحاد الإفريقي الذي ساهمت في تأسيسه قبل عقد، والجامعة العربية، وانتخبت إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي. كان من شأن تحسن مكانة ليبيا على المسرح العالمي أن تدفع القذافي المهووس بعظمته لتتويج نفسه "ملك ملوك إفريقيا"[5].

ضحك القادة الغربيون من مظهر القذافي، وضحك القادة العرب من نكاته، وضحك الأفارقة من لمزاته بالمستعمر الشمالي السابق، ولكن الليبيين لم يكونوا يضحكون. ظل نظامه الاستبدادي يقمع معارضيه ويرهبهم ويعذبهم.

كسر حاجز الخوف

ما إن اندلعت الانتفاضة الشعبية، وبالأخص في بنغازي والمناطق الشرقية من البلاد، حتى حاول القذافي أن يصورها على أنها عمل إجرامي ينفذه مدمنو مخدرات مهلوسون ومن وراءهم. ولكن ما إن تحولت رغبة التغيير إلى واقع واجتاح الثوار عددا من المدن واستولوا على مؤسسات الدولة، حتى راح القذافي يتحدث عن مخاطر كبرى تواجه جماهيريته من "البلطجية والجرذان" ولاحقا، هدد بمعاقبة "العصابات المسلحة" التي يحرضها الخارج واتهمها هو باختطاف الأمن الوطني وتهديده.

حين حظيت ليبيا باهتمام دولي في أعقاب التغيرات المفاجئة في تونس ومصر، غير القذافي نبرته مرة أخرى. فقد عزف على وتر مخاوف الغرب من القاعدة، وقال

إن نظامه يواجه هذا "التنظيم الإرهابي" وأتباعه الإسلاميين الليبيين. وحذر من تصعيد يهدد استقرار المتوسط ويؤثر في أمن جميع البلدان المحيطة، بما فيها إسرائيل. وذكره لإسرائيل أثار استغراب الذين وثقوا طويلا بخطابه القومي.

وحين تزايد عدد المنشقين من المسؤولين والدبلوماسيين والعسكريين لصالح الثورة، حذر القذافي من غدر الخائنين ومن وجود طابور خامس. وكان من شأن فشل النظام في وقف تحدي الليبيين وتطلعهم للتغيير أن دفع "القذافي الأصغر" سيف الإسلام للتهديد بحرب أهلية "وأنهار من الدماء"، استبق القذافيان الإدانة العربية والدولية لاستخدام النظام المفرط للقوة، فراحا يتبجحان بقتال "جماهيريتهما العظمى" ضد الرجعيين العرب الذين شتماهم وسخرا منهم في الجامعة العربية.

كان يمكن لليبيا أن تسير على النهج التونسي أو المصري في التغيير بعد أن اقتنع الجيش في كلا البلدين بضرورة تغيير النظام. ولكن ما كان لأسرة القذافي أن ترضى بهذا، بل هددت بتخريب البلاد برمتها. وقفت المليشيات العشائرية القوية، الممولة والمعدة للدفاع عن "عزبة" النظام، إلى جانب دافعي رواتبهم. ظلت عائلة القذافي تكابر بعرض صور لمظاهرات مؤيدة للقذافي في طرابلس لمقابلتها مع صور المظاهرات المناوئة له في الشرق.

بخطى بطيئة واثقة، راح كثير من أفراد النظام الليبي والجيش ينشقون عنه وانقسمت البلاد حول رؤيتين: أغلبية تريد أن تكون ليبيا حرة وديمقراطية وأقلية مدججة بالسلاح تريد الحفاظ على حكم القذافي المستبد. واتخذ الانقسام طابعا جغرافيا في المرحلة الأولى من القتال حيث سيطرت المعارضة على الشرق وسيطر الموالون للقذافي على الجزء الغربي من البلاد.

وجد الغرب في النبرة الطنانة للأسرة الحاكمة ذريعة لإجازة "التدخل الدولي لحماية المدنيين الليبيين" وفورا تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1970 الذي فرض عقوبات صارمة على النظام. ثم تبنى القرار 1973 الذي أجاز استخدام كل الوسائل اللازمة، ما خلا القوات البرية، لحماية المدنيين. امتنعت روسيا والصين وألمانيا والبرازيل عن التصويت مخافة أن تتكرر الحملة العسكرية على العراق وما نشأ عن ذلك من فوضى.

ولكن القوى الغربية الكبرى، التي بدت عاجزة أمام ثورتي تونس ومصر، انتابها قلق متزايد حين راحت المنطقة تنزلق من سيطرتهم. فكانت تتوق للعب دور في هذا البلد المتوسطي الغني بالنفط الذي يحتل مكانا إستراتيجيا في قلب شمال إفريقيا.

اتخذت المعركة حول ليبيا منعطفا نحو الأسوأ حين بدأ التدخل الذي يقوده الغرب وراح النيتو يفرض حظرا على الطيران، وذلك بقصف المنشآت في كل البلاد. وكان من شأن التدخل العسكري من قبل القوى الاستعمارية السابقة، مقرونا بما نجم عن ذلك من ضحايا مدنيين، أن عقد الوضع وخلق سابقة خطرة في المنطقة. وبعيد تدخله في ليبيا، عد النيتو "التدخل الإنساني" بذريعة "حق الحماية" نجاحا، وهو ما عده بعض المعلقين الغربيين نموذجا لمزيد من التدخلات في المستقبل. وتكرار هذا التدخل في سوريا وما شابهها، على سبيل المثال، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على البلاد والمنطقة.

وردا على ذلك، لجأ القذافي إلى واحد من تكتيكاته المفضلة، وهو أن يصور الصراع على أنه معركة إسلامية شعبية ضد الغرب المسيحي الظالم. فسارع مرة أخرى لإدانة هذه "الحملة الصليبية الجديدة" ضد الإسلام واستثارة المشاعر القومية والدينية ضد "الهجمة العسكرية التي يقودها الغرب"، مات الآلاف قبل أن يخلع القذافي في نهاية صيف 2011. يقول بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وهو حركة المقاومة في ليبيا، إن حوالي خمسين ألفا ماتوا، وأصيب آلاف آخرون وهجروا. غير أن هذه الأرقام مشكوك فيها[6]. ولما استولى المجلس الوطني المؤقت على العاصمة ووضعت الحرب أوزارها في المراكز الحضرية في البلاد اتضح أن المعارضة ارتكبت بعض الفظائع أيضا خلال أشهر الصيف نفسه.

اليمن غير السعيد

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح جندي وداهية بعيد النظر وسياسي لعوب، فمنذ استولى على السلطة سنة 1978، لم يكن لديه إلا هم واحد: كيف يحافظ على هيمنة نظامه وإطالة أمده، فلأكثر من عقد ضمن سلطته ومتنها في اليمن

الشمالي وذلك بالتلاعب بالتركيبة القبلية للبلاد من خلال نظام المحاباة. في سنة 1990 بسط سلطته على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أو اليمن الجنوبي الماركسي، بتوقيع اتفاقية الاتحاد بين الدولتين اللتين تولى رئاستهما. وحين اكتشف القادة الجنوبيون أن اتحادهم سيكون كالاتحاد الألماني الذي هيمن فيه الغرب على الشرق، حاولوا أن ينفصلوا. ولكن ما كان لصالح أن يرضى، فأرسل جيشه ليستولي على عدن، عاصمة اليمن الجنوبي السابقة، سنة 1994. وكان من شأن توحيد البلدين بالقوة العسكرية أن يعطي الرئيس المستبد نفوذا أكبر. فما بدأ محاولة لإقامة ديمقراطية موحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة سرعان ما تحول إلى دكتاتورية. وقد عزز الرئيس من سلطاته بضرب خصومه المحتملين ببعض، حيث ضرب الإسلاميين بقيادة الشماليين بالاشتراكيين العلمانيين الجنوبيين.

ولكن صالح لم يجلب الاستقرار للبلاد، فقد استمرت التوترات السياسية والأمنية في الجنوب، وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وهذا فضح إخفاقات النظام واعتماده على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأجنبية. وقد أدى تجدد المواجهات مع الأقلية الحوثية في الشمال سنة 2009 إلى التدخل السعودي المباشر إلى جانب الحكومة وكشف ضعف نظام يعجز عن فرض النظام على أرضه. وقد فاقم انعدام الاستقرار العسكري الوضع المضعضع سلفا في اليمن حيث توجد ستون مليون قطعة سلاح، وفقا لوزير الداخلية، وقد يكون الرقم مبالغا فيه، ولكنه مقلق في كل الأحوال[7].

لا عجب أن تأتي اليمن ذات الاثنين وعشرين مليون نسمة في آخر قائمة مؤشر التنمية البشرية العربية، فنصف السكان أميون ويعيشون تحت خط الفقر، وثلثهم عاطل عن العمل، ونسبة عالية من هؤلاء من الشباب. ورغم قدرة اليمن على إنتاج 450 ألف برميل من النفط يوميا، فإنه طالما تأرجح على حافة الاضطراب الاجتماعي والسياسي. أدى فساد النظام وتبذيره إلى ويلات اقتصادية متلاحقة وترنح العملة وانخفاض إنتاج النفط إلى ثلثي طاقة البلاد.

ويبدو أن هذا لم يقلق جيران اليمن العرب أو المجتمع الدولي الأكبر إلى أن اتخذت القاعدة من اليمن مركزا لعملياتها في شبه جزيرة العرب. فهجمات القاعدة على المصالح البريطانية وحاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس كول سنة 2000

مهدت الطريق بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر للتعاون مجددا مع الولايات المتحدة على كل الجبهات الأمنية. في كانون الثاني/يناير 2010، أي قبل سنة من نزول اليمنيين إلى الشوارع ليشعلوا ثورتهم، اجتمعت القوى الغربية، بالإضافة إلى السعودية وغيرها من الدكتاتوريات العربية، في لندن لإيجاد طرق جديدة لدعم هذه الدكتاتورية ذات الاثنين وثلاثين عاما بوصفها حليفا في "الحرب الكونية على الإرهاب"، كان صالح يعلم أنه آمن في موقعه، وكان مستعدا لاستغلال ذلك لتعزيز سلطته. وكان مستعدا لا لخداع الغرب فحسب، بل لخداع شعبه أيضا. ويقال إنه قال لنظرائه الأمريكيين أن يدعوه يدعي فضل هجمات الطائرات الأمريكية من دون طيار على أهداف يشتبه بأنها للقاعدة في بلاده، مما يدل على أنه مستعد للتآمر مع قوة أجنبية لقصف بلاده وخداعها.

فورة الشباب

منذ زمن بعيد كان اليمن يسمى باليمن السعيد في الفلكلور والتاريخ العربيين، ولكنه لم يعد كذلك، فقد تعرض جمال اليمن الطبيعي للدمار الوحشي جراء عدة عقود من الصراع. واليمنيون عموما قوم لينو العريكة، وذلك بفضل جرعة يومية من القات، وهو منبه خفيف شبيه بالمخدرات، وقد خبروا التعامل مع الاكتئاب على كل الجبهات. والأنكى من ذلك أن التوترات المكبوتة في البلاد هددت بتحويلها إلى صومال آخر.

لكن، وخلافا للتحذيرات القلقة عن البدائل لحكم صالح المركزي، لم ينزلق اليمنيون إلى الحرب الأهلية، والقاعدة بالكاد أوجدت لنفسها موطئ قدم. ولم تنقسم البلاد إلى مناطق متحاربة منفصلة. بل سار اليمنيون من كل مشارب الحياة على خطا التونسيين والمصريين. ففي كانون الثاني/يناير 2011 تظاهر الطلاب والشباب تحت شعار، "نريد تعليما. نريد نهاية للبطالة والفقر والأمية" ثم هتفوا، "سلمية! سلمية".

من الصعب تحقيق السلم الأهلي في بلاد كل رجل فيها مسلح. نصب الشباب نقاط تفتيش على مدخل ساحة الجامعة وفتشوا المحتجين بحثا عن أسلحة. جاء معظم الناس من دون سلاح لينضموا للثورة السلمية، سلمية بأي ثمن، كما

قال أحد نشطاء حقوق الإنسان بعد تعرضه للضرب المبرح، لقد حرموا النظام ذريعة استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المحتجين. ومع ذلك أطلق صالح بلاطجته لحصد أرواح المحتجين.

كلما أفرط النظام في استخدام العنف، تنامت حركة الاحتجاج وامتدت، اجتمع الشباب والشابات وقادوا الاحتجاجات بعزيمة ثابتة لم تر من قبل، لم يصعق اليمنيون النظام فحسب، بل فاجأوا أنفسهم كذلك، بشر المستوى العالي من التهذيب وصدق العاطفة ووضوح الرؤية والمثابرة في المطالبة بالتغيير الديمقراطي ببداية جديدة للبلاد المثقلة بالأعباء.

ركز الشباب اليمنيون عصيانهم المدني السلمي على تغيير النظام، ولكنهم في الواقع كانوا تواقين لقلب البنية الاجتماعية في البلاد برمتها. لم تكن شعاراتهم موجهة ضد صالح فحسب، بل أيضا ضد الأحزاب والشخصيات السياسية التي طالما استرضت النظام أو تملقته من أجل مصالح حزبية ضيقة أو مكاسب شخصية. كان الاحتجاج الشبابي ثوريا في جوهره، وقد فشل القمع في ردع الاحتجاجات من الانتشار إلى المدينتين الأخريين الكبريين تعز وعدن.

كما في مصر وتونس، أدى نجاح الاحتجاجات إلى تنظيم أفضل وارتجال أقل بين الشباب. وقد برزت ثلاث مجموعات مهمة:

1. المجلس الأعلى لثورة الشباب، وهو واجهة حركة الاحتجاجات التي شملت المجتمع المدني والناشطين السياسيين الشباب.
2. التنسيقية العليا وضمت كثيرا من جناح الشباب في حزب الإصلاح وكثيرا من الناشطين المستقلين. وكما الحال مع شباب الإخوان المسلمين في مصر، الذين كانوا أول من انضم للثورة، كان الإصلاحيون الشباب متقدمين على مشايخهم.
3. مجلس التنسيق الثوري للتغيير المؤلف من ناشطي المجتمع المدني الليبراليين ذوي التوجهات اليسارية.

إن نجاح الشباب في مواصلة حركة الاحتجاج وتوسيعها كان نتيجة تركيزهم فقط على إسقاط العائلة الحاكمة وإنهاء الفساد والمطالبة بانتخابات برلمانية.

أكبر وأكثر إشكالية

بدأ تصعيد العنف من قبل النظام اليمني يقلب موازين الأمور وأدى إلى انشقاقات بالجملة من صفوف النظام إلى صفوف المعارضة. انشق خمسة من كبار ضباط الجيش، بمن فيهم اللواء علي محسن الأحمر الذي ينتمي إلى قبيلة الرئيس، وانضموا إلى المعارضة، فأحدثوا شرخا في الجيش وشجعوا كثيرا من كبار مسؤولي الحكومة على الانشقاق أيضا. ومما أضعف صالح تزايد الدعم من أجل التغيير بين معظم الأحزاب السياسية والقبائل والمجموعات الإسلامية. وبنهاية الصيف ادعت المعارضة أنها تسيطر على معظم أنحاء البلاد، ما عدا العاصمة صنعاء التي بقيت تحت سيطرة قوات صالح.

لكن ما إن انضم قطاع من النخبة القديمة التي عمل معظمها في السابق مع صالح إلى المعارضة، حتى بدأت بوادر الإجهاد تبدو على الحركة الديمقراطية. إذ سرعان ما ألقى الصراع بين النخب بظلاله على ما بدأ صراعا واضحا بين شباب ونظام مستبد. وأوضح خطر جاء على شكل مواجهة مسلحة بين القبائل المرتبطة بالمعارضة والقوات الخاصة أو الحرس الجمهوري التابعين للنظام.

كما أن محاولات دول الخليج للوساطة بين صالح وائتلاف أحزاب المعارضة للتوصل إلى حل وسط يزيح صالح ويبقي النظام طرحت مشكلة للثوار الشباب في ساحة الحرية. قبل صالح المبادرة ولكنه لم يوقعها حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2011. غير أن المبادرة لم تكن صارمة كما أن الرياض لم تكن جادة في استبدال صالح أو نظامه لصالح الثورة.

دعم السعوديون انتقالا يديره ائتلاف ضم النظام القديم، وعلى الأخص حزب المؤتمر الذي يسيطر على أربعة أخماس البرلمان، ورموزا أخرى من الحكم القديم. لقد أرادوا أن يضمنوا أن أي حكومة مستقبلية لن تتحدى قوتها الإقليمية ولا تنقض اتفاقية الحدود التي وقعوها مع الرئيس صالح وأعطت المملكة العربية السعودية مناطق غنية بالنفط كانت قد ضمتها بعد حربهما سنة 1934.

هيمنت السعودية على الجدال الدائر حول اليمن تماما كما فعلت في البحرين، فحتى واشنطن اضطرت لمجاراة الرياض، فالسعودية أقامت منذ زمن بعيد نظام رعاية داخل اليمن من خلال ضخ مليارات الدولارات وإنشاء المساجد والمدارس

الدينية السلفية. وحين سئل مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية جفري فلتمن ماذا سيحصل لو فشلت المبادرة الخليجية، أصر بأن الولايات المتحدة تقف وراء الدور الخليجي/السعودي. وبالفعل أسندت السياسية الأمريكية تجاه شبه الجزيرة العربية للمملكة العربية السعودية.

في هذه الأثناء توصلت مكونات مختلفة من الثورة، بمن فيهم الإسلاميون واليساريون والقوميون، إلى "اتفاقية إنقاذ" تتصور دولة ديمقراطية، واتفقت على أن تحل النظام البرلماني محل النظام الرئاسي. وأبدت الاتفاقية استعدادها لدعم الشباب في ساحة التغيير الذين ظلوا طيلة هذه المدة لا تعنيهم كل محاولات الحوار والمصالحة مع النظام الحاكم. وكان رد صالح قاطعا، حيث أرسل قواته في بداية حزيران/يونيو لاعتقال الشخصيات المعارضة الكبرى أو قتلهم، ومهاجمة مقر الشيخ حميد الأحمر على وجه الخصوص. لكنها فشلت. وخلال يومين، قتل تفجير انتحاري يستهدف الرئيس خمسة وأجبر صالح على البحث عن العلاج الطبي في المملكة العربية السعودية لمدة أربعة أشهر.

كان مسار الثورة اليمنية شبيها جدا بمسار الثورة في مصر وتونس، إذ بدأت تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية محدودة، ولكنها سرعان ما تصاعدت لتطالب بتغيير النظام بعد القمع الشديد من قوى الأمن، فالحركة التي بدأها الشباب انضمت إليها سريعا نخب سياسية وفصائل قبلية وعسكرية، ولكن صالح لم يكن خصما تسهل إزاحته كما في حال بن علي ومبارك اللذين خلعا بطريقة سلمية إلى حد ما، فابنه أحمد، قائد الحرس الجمهوري، وإخوته وأبناء أعمامه، وكلهم من أصحاب المناصب القيادية في الجيش، جروا البلاد إلى مستنقع دموي كما فعل القذافي في ليبيا.

ظل صالح متشبثا بموقفه، وابتز رعاته الأمريكان، حيث هدد في مقابلة مع جريدة «واشنطن بوست» ومجلة «تايم» قائلا إن سقوطه سيعزز مكانة القاعدة. وفي الأسبوع نفسه مال صالح إلى جماعة من علماء الدين الذين تموِّلهم الحكومة لاستصدار فتوى ضد الثوار الذين كان كثير منهم من الإسلاميين. فاستجاب "العلماء"، حيث أفتوا بأنه يأثم من يتظاهر ضد الدولة وأن قوى الأمن "تقاتل في سبيل الله"، كما أعلن بيان علماء الدين المزعومين في فتواهم أن، "ما يحدث في المظاهرات والاعتصامات في المناطق السكنية والطرق العامة هو كفر".

سوريا.. الجَسور الخائفة

تعرض الناشطون السياسيون وناشطو حقوق الإنسان السوريون، مثل أشقائهم العرب، لمواجهات طويلة ومرة مع النظام القمعي، ولكن حين سار الشباب السوريون على نهج أندادهم في كل مكان، تعقد التحول بفعل المقاومة الشرسة التي أبداها نظام الأسد.

بعيد وصوله الخلافي إلى السلطة سنة 2000، دعا بشار الأسد إلى حوار وطني لإدخال الديمقراطية. بدأت المعارضة تعد مقترحات من أجل الانتقال إلى دولة أكثر تعددية، وعرفت التجاذبات التالية باسم "ربيع دمشق"، ولكن تبين أن هذا الربيع قصير الأجل، إذ اتضح تدريجيا أن النظام كان يشتري الوقت لكي يستحكم الرئيس الشاب بالسلطة جيدا.

لا يعرف لماذا توسم الناس خيرا في هذا القائد الشاب الذي ظنوا أنه راغب في إجراء الإصلاحات ووضع حد لدكتاتورية أبيه. على أية حال، تبين أنه قائد عاجز أو غير راغب في وضع مصالح بلاده قبل مصالح الحزب، أو مصالح الحزب والنظام قبل مصالح عشيرته.

علق ميشيل كيلو، وهو كاتب وأحد نشطاء حقوق الإنسان الذين انضموا إلى حوار ربيع دمشق وقد سجن لاحقا من أجل مساعيه، قائلا إنه في حين توقفت حركة المعارضة في مكانها قبل أن تتمكن من توسيع دائرة مؤيديها، استيقظت الطبقة الوسطى المثقفة في البلاد. "متى أشعلت الشرارة جيل الشباب يمكننا أن ننسحب، فقد مهدنا الطريق على الأقل"[8] وقد فعلوا بكل تأكيد.

حين اعتدى شرطي على بائع متجول وسط شباط/فبراير، أثار ذلك احتجاجات في شوارع العاصمة تنادي بوقف الإهانة. وخلال ثلاثة أسابيع، تدهور الوضع في درعا، وهي واحدة من أفقر المناطق في البلاد وتشبه سيدي بوزيد في تونس، فأشعلت الثورة في البلاد، فبعد اعتقال عدة أطفال لكتابتهم عبارات تنادي بإسقاط النظام احتج الجيران والعشائر للسلطات المحلية. ولكن المسؤولين المحليين لم يفعلوا شيئا سوى إهانة العائلات، وأطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين أمام مقر النظام، مما ألهب مشاعر الناس أكثر وأشعل احتجاجات أكبر تطالب بوضع حد للإهانة.

لم تلق محاولة الأسد إرضاء "أهل درعا الوطنيين" آذانا صاغية، إذ لم يكن لديه ما يقدمه لهم سوى الكلام، لقد فات الأوان، وانضم السوريون إلى الثورات العربية. في 20 آذار/مارس أضرم المحتجون النار بمقر فرع حزب البعث الحاكم في درعا وهم يهتفون، "لا، لا لقانون الطوارئ، فنحن شعب نهوى الحرية".

استنتاجات خاطئة

كان الوقت لصالح الرئيس الأسد، إذ أتيحت له الفرصة ليتعلم من تجارب نظرائه العرب ويتظاهر بإجراء إصلاحات جدية بكسر احتكار حزب البعث للسلطة والدعوة للانتخابات، وبدلا من ذلك، أمر الأسد، على الطريقة السريالية البعثية الحقة في التعامل مع غضب الناس، بتشكيل لجنة لرفع مستوى المعيشة وكأن ذلك سيغير شيئا. الأنكى من ذلك أن خطابه الذي ألقاه في 20 آذار/مارس بعد طول انتظار جاء مخيبا للآمال ومهينا إلى أبعد الحدود لأولئك الذي انتظروا وعودا مشابهة طوال أكثر من عقد. تبجح الرئيس باستئصال الفساد والمحاباة، وأعطى حججا واهية لعدم الإصلاح حيث إنه لم يتول السلطة إلا قبل عقد من الزمن، ووعد بتشكيل لجان خاصة لدراسة أي طلبات مشروعة. وكان خطابه الثاني بعد أسبوعين أكثر تواضعا في نبرته ولكنه لم يأت إلا بالقليل، فقد اعترف بوجود فجوة بين النظام والشعب، وحاول أن يسوغ ذلك، وأعطى مزيدا من ذات الوعود الغامضة للنظر في مظالم الناس، يقول أحد نشطاء المعارضة إن الرئيس تحدث عن الكرامة مرارا وتكرارا، لكنه لم يدرك أن نظامه نفسه ينتهك كرامة الناس، وحين رفع الأسد "حالة الطوارئ" زاد قمع نظامه في كل البلاد على مستويات غير مشهودة من قبل. وقد شملت حججه لعدم الوفاء بإصلاحاته الموعودة منذ عقد هجمات القاعدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق وتداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وانسحاب سوريا بعد ذلك من لبنان والغزو الإسرائيلي للبنان سنة 2006 ولقطاع غزة سنة 2008. ولكن ما نوع الإصلاح، أيا كان، الذي يدور في ذهن طاغية دمشق؟

في رده على مراسل صحيفة «وول ستريت جيرنل» حول التغييرات التي يراها الأسد، أوضح الأسد مدى عدم وضوح القضية برمتها في ذهنه:

أما بالنسبة إلى الداخلي، فإن ذلك يعني فعل شيء يتغير، لتغيير المجتمع، وعلينا أن نواكب هذا التغيير، كدولة وكمؤسسات. عليك أن تحدث نفسك مع تحديث المجتمع. لا بد من وجود شيء من أجل هذا التوازن. وهذا هو أهم العناوين... داخليا، لا بد من وجود نوع مختلف من التغييرات: السياسية والاقتصادية والإدارية. هذه هي التغييرات التي نريدها. ولكن في نفس الوقت عليك أن تحدث المجتمع وهذا لا يعني تحديث المجتمع تقنيا بتحديث الكفاءات. بل يعني تفتيح العقول. في الواقع، أصبحت المجتمعات في العقود الثلاثة الماضية، وخصوصا منذ الثمانينيات، أكثر انغلاقا نظرا لازدياد انغلاق العقل الذي أدى إلى التطرف. هذا التيار سيؤدي إلى تداعيات ذات إبداع أقل وتطور أقل وانفتاح أقل. لا يمكنك أن تصلح مجتمعك أو مؤسستك من دون تفتيح ذهنك، لذلك فالقضية الأساسية هي كيف تفتح العقول، المجتمع برمته، وهذا يعني كل شخص في المجتمع بما فيهم كل واحد، أنا لا أتحدث عن الدولة أو عامة الناس، أنا أتحدث عن الجميع، لأنه حين تغلق عقلك كمسؤول لا تستطيع أن تحدث والعكس صحيح[9].

لا عجب أن النظام راح يشكل لجنة بعد أخرى لدراسة الحاجة للتغيير، كان الرئيس إما مرتبكا تماما أو مربكا عن عمد، ولكن السوريين كانوا أدرى من أن يأخذوا هذا الأمر على محمل الجد، فهم يتذكرون أن تغيير الدستور لم يستغرق سوى بضع دقائق في البرلمان ليسمح للابن الشاب الترشح للرئاسة في استفتاء سخيف جلب له 97% من الأصوات سنة 2000 ومرة أخرى سنة 2007. لم تواجه النظام أي مشكلات فيما يبدو في استصدار قوانين جديدة حين يريدها الأسد، لكن حين طالب الشعب بالتغيير، فجأة برزت عراقيل بيروقراطية ابتكرت لقتل العملية أو إبطائها.

لحسن الحظ، تعلم الثوار السوريون الدروس الصحيحة من إخوانهم العرب وما كانوا ليخدعوا بالوعود الفارغة. أما الأسد فقد استخلص الاستنتاجات الخاطئة من زملائه الدكتاتوريين. شن الناس هجومهم، سلميا، فلجأ هو إلى العنف للدفاع عن نفسه. وكلما ازداد استخدامه للقوة، قلت نجاعتها. أرسل النظام الدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة إلى المراكز السكانية ونشر القناصة والشبيحة المسلحين لقنص المحتجين، ولكن من دون جدوى. كما أن الأسد أيضا استنتج استنتاجا

خاطئا من الحكومات الغربية والعربية التي دعمت الإصلاح ضمن النظام القائم، خشية الفوضى. لقد ظن أن تشجيعهم الدبلوماسي له للمبادرة بالتغيير ضعف سياسي ناشئ من الافتقار إلى الإرادة الجمعية لممارسة الضغط أو فرض عقوبات قاسية. وكانت تركيا بالأخص داعمة للإصلاح في ظل الأسد في البداية وحاولت أن تتوسط بينه وبين قيادة الإخوان المسلمين الموجودة في تركيا. وحين فشلت تلك المحاولة، انقلبت عليه تركيا بعنف.

وما ألقى النظام السوري بالا لنداء المثقفين البارزين ورموز المعارضة من أجل عهد وطني لإقامة دولة ديمقراطية مدنية حديثة في سوريا على أساس الوحدة الوطنية ونبذ العنف والانقسامات الطائفية. وقد شمل برنامجهم للإصلاح السياسي على خطوط "وطنية" ما يلي: إلغاء حالة الطوارئ وإحلال قانون طوارئ جديد محله فقط لحالتي الحرب والكوارث الطبيعية، إطلاق كل السجناء السياسيين، إلغاء المادة الثامنة من الدستور (التي تنص على أن "حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع")، تعديل الدستور ضمن مدة أقصاها ستة أشهر، تغيير القانون الانتخابي ليشمل الأحزاب السياسية الجديدة شريطة ألا تقبل تمويلا أجنبيا، إجراء انتخابات برلمانية جديدة، إصلاح النظام القضائي إصلاحا جذريا، منع كل الأجهزة الأمنية من التدخل في القضايا المدنية إلا ما يتعلق بقضايا أمن الوطن، إنهاء كل أشكال السيطرة الحكومية على الإعلام، البدء بإجراءات اقتصادية مباشرة لإنهاء الفساد، تأميم شركتي الهاتف الجوال، ومنح جوازات سفر لكل السوريين من دون قيود إلا في حالات الخيانة العظمى.

ومع أن كل هذه الإصلاحات الأساسية مشروعة، فقد اتضح وضوحا لا لبس فيه أن الأسد رفضها مخافة أن يفقد سيطرته على السلطة. ولهذا ألغى نظريا قانون الطوارئ الذي حكم البلاد مدة خمسة عقود تقريبا، لكن أجهزته الأمنية صعدت من حملتها القمعية على المحتجين السلميين. واتهمت هذه الأجهزة الثوار بالخيانة والتعاون مع القوى الأجنبية وتنفيذ تمرد مسلح ضد الدولة. والنظام السوري الذي له تاريخ في قمع المعارضة بالسلاح أوضح أنه لن يتلقى الدروس من الخارج. وبدلا من ذلك، كان النظام مصمما على تلقين السوريين درسا آخر لن ينسوه!

ومما لا شك فيه أن الأسد استنتج أن مبارك وبن علي تسرعا في الرحيل وأن القذافي وصالح تأخرا في الرد. لقد قلد النظام السوري البحرين باستباق تصاعد الاضطرابات الشعبية، فشن حملة اعتقالات في طول البلاد وعرضها ونشر الجيش في مناطق البلاد المدنية الساخنة في الجنوب والوسط والشمال. وفي غضون بضعة أيام، قتل النظام المئات، وفي ستة أشهر خلف القمع ثلاثة آلاف قتيل تقريبا، واعتقل عشرات الآلاف وفر كثيرون من البلاد إلى تركيا ولبنان المجاورتين. كان السوريون يأملون أن التغيير في بلادهم لا يشبه "جنون العراق ولا فوضى لبنان"، وقد تردد أبناء مدينتي دمشق وحلب المستقرتين نسبيا والأكثر ثراء في انضمامهم إلى الثورة بعد أشهر من الاحتجاجات. فأوساطهم الثرية وطبقتهم الوسطى الميسورة نسبيا مهددة بالخسارة وقلقة لأن العنف وانعدام الاستقرار سيدمر مصالحهم التجارية لعدد من السنين المقبلة. وكانت دمشق بشكل خاص محصنة بالحرس الجمهوري التابع للنظام لإخافة أي تمرد كبير واستباقه. وكما في طرابلس وصنعاء، فرضت قوات النظام طوقا أمنيا محكما على العواصم[10].

ولكن استخدام القوة المفرطة لم يفلح في إخماد روح الانتفاضة، لأن سوريا في نهاية المطاف ليست مملكة صغيرة. بل شجع التصعيد شعبا تخلص من خوفه شيئا فشيئا وكسر حاجز الخوف في مدن مثل حمص وحماة واللاذقية ودير الزور ودرعا وبلدات وقرى أخرى في الشمال والجنوب. وحين بدأ الحرس الجمهوري يقصف مدنا شتى في الشمال الغربي ويقصف اللاذقية من البحر، بدا الأمر وكأنهم يجتاحون سوريا. فرد السوريون بالمطالبة "بإعدام الرئيس".

وقد وثقت صور الهاتف الجوال الفظاعات والإذلال الذي واجهه المحتجون وهم يهتفون "سلمية، سلمية"، وفي مقطع كثير التداول بين المشاهدين، ظهر رسام الكاريكاتير السياسي علي فرزات مكسر الأصابع مهشم الوجه بعد أن دافع عن تظاهرة المحتجين السلمية. وبعد بضعة أسابيع روي أن شابة قطع رأسها ومثل بها ثم أعيدت إلى والديها في مدينة حمص لتكون عبرة لمن يعتبر.

لكن، وكما في ليبيا والبحرين، اتضح أن استخدام النظام السوري للقوة لا يجدي. وحين فشل العنف في ردع الناس عن التوافد بأعداد كبيرة وحين راح الجنود ينشقون، تلاشت قدرة النظام على إسكات منتقديه. دفع التصعيد العنيف

الذي استخدمه النظام عددا متزايدا من الجنود للانشقاق، وفي الوقت نفسه راح عدد متزايد من الناس يحملون السلاح ويستخدمونه ضد الجيش. وفي هذه الأثناء، تزايد التوتر والقتل بدافع الحقد بين الأغلبية السنية والنظام ذي القاعدة العلوية، مهددا باندلاع العنف الطائفي في البلاد.

خشيت الجامعة العربية من تدفق الطائفية إلى منطقة مزعزعة سلفا، فقدمت مقترحات لنظام الأسد تسمح بإصلاحات جدية على أساس الحوار مع المعارضة تحت رعاية الجامعة العربية، وتبدأ هذه الإصلاحات بسحب الجيش من المدن وإطلاق كل السجناء السياسيين. وبعد كثير من التردد، قبل النظام المتضعضع المبادرة، ربما ليشتري لنفسه مزيدا من الوقت، لكنه بمرور الوقت اتضح أن الصراع بين النظام وخصومه أصبح صراعا ناتجه صفر، حيث لا يمكن لشيء أن يضع نهاية للتصعيد إلا زوال النظام. وأخيرا، علقت الجامعة العربية حضور سوريا ودعت أعضاءها لسحب سفرائهم من دمشق، فوجهت بذلك صفعات قاسية للنظام السوري.

قوى العرب ضد قوة الشعب

لم تكن العوامل الداخلية فقط هي التي عقدت الأمور في هذه الدول، فالتدخل الإقليمي والدولي كان جاريا على قدم وساق. قد تكون مصر وتونس ألهمتا الاحتجاجات في الدول العربية الأخرى، ولكنهما شغلتا بتحديات ما بعد الثورة فعجزتا عن مد يد العون للآخرين في ثوراتهم. أما الدول الأخرى فلم تكن سلبية أو محايدة كهاتين، إذ لم يكن جنرالات الجزائر متحمسين للتغييرات في جوارهم، ولا سيما أن الإسلاميين كان لهم دور قيادي في هذه الثورات، فهذا البلد قد مر بحرب أهلية في تسعينيات القرن العشرين خلفت عشرات الآلاف من القتلى بعد أن فازت الحركة الإسلامية بالجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية. فرغم الاحتجاجات الأولى في الجزائر، لم تكن البلاد مستعدة لمواجهة دموية أخرى. وفي هذه الأثناء، اتهم منتقدو النظام الجزائري بمساعدتهم للقذافي. (وبالفعل، بعيد خلع القذافي من ليبيا، هرب بعض أفراد عائلته ومساعديه إلى الجزائر).

والسودان الذي مر بصراعين كبيرين في الجنوب ودارفور لم يكن متحمسا لمزيد من الصراع السياسي في الوقت الذي اشتد فيه صراعه الحدودي مع جنوب السودان بعد استقلاله. وظل الرئيس السوداني عمر حسن البشير يستغل التوترات مع جاره الجنوبي الجديد لكسب الدعم الوطني ويحرف النقد عن حكمه الاستبدادي.

لم تكن الحكومة العراقية ذات القيادة الشيعية مسرورة بالثورة السورية. وكانت بغداد تخشى على الأخص من أن يتدفق النزاع عبر الحدود أو يسيطر الأصوليون السوريون السنة غير الودودين على البلاد. وما ساعد على لامبالاة الحكومة العراقية كون النظام السوري حليفا لداعميها في طهران. ونشأ وضع مشابه في لبنان حيث ظل حزب الله وشركاؤه في الائتلاف الحاكم يدعمون حليفهم السوري الرئيس الأسد وأعربوا عن قلقهم من تنامي الطائفية وإضعاف جبهتها ضد إسرائيل.

ولكن التعقيد الأعظم الذي واجهته الثورات العربية جاء من السعودية. لقد أدرك السعوديون أنه إن فات الأوان لإعادة العجلة إلى الوراء في شمال إفريقيا، فإن الأمر ليس كذلك في البحرين حيث حركة الاحتجاجات قريبة جدا من الناحية الجغرافية بحيث لا تسمح بالركون للراحة. تحدى السعوديون الضغوط الإقليمية والدولية بتحركهم سريعا لاحتواء حركة الاحتجاج البحرينية. فالحكم الملكي السعودي الذي يسيطر على أقلية شيعية صغيرة ذات تاريخ من الحراك السياسي أصر على منع الاضطرابات من الانتشار. وحذر السعوديون ملالي إيران من استغلال الوضع وتشكيل طابور خامس بين عرب الخليج.

ولكن الذريعة الإقليمية للتدخل العسكري السعودي في البحرين هي التي عقدت الوضع هناك أكثر. فالتنافس السعودي - الإيراني قلب القضية العادلة لشعب مضطهد إلى صراع بالوكالة حيث يتهم كل طرف خصمه بالتدخل في شؤون البحرين الداخلية. وجاءت تسريبات ويكيليكس مؤخرا عن السعوديين وهم يحضون الولايات المتحدة على "قطع رأس الأفعى" في إشارة إلى إيران، لتشعل غضب ملالي إيران.

وكملالي إيران، يعادي النظام السعودي التوجهات القومية واليسارية وحتى العربية الإسلامية التي كانت جزءا لا يتجزأ من الثورات العربية. فبعد تدخل قوات

درع الجزيرة في البحرين، الذي ساعد النظام السعودي على بسط سيطرته تحت ذريعة "الأمن لا يقبل التفاوض في منطقة الخليج" التفت السعوديون إلى اليمن.

لطالما بسطت المملكة الوهابية نفوذها على جارتها اليمن، أولا ضد الجمهوريين الذين أطاحوا الإمام المحافظ في اليمن الشمالي سنة 1962، ولاحقا ضد النظام الماركسي الذي استولى على السلطة في اليمن الجنوبي بعد أن رحل المستعمرون البريطانيون عن عدن سنة 1967. أنفقت الرياض مليارات الدولارات لشراء الولاء القبلي والسياسي في جارتها المأزومة. كما ساعدت أيضا في دعم الحركة السلفية في اليمن كجزء من حملتها الشاملة لتعزيز النفوذ الوهابي ضد الإيديولوجيات القومية واليسارية الناشئة في العالم العربي، وذلك بدءا من ثمانينيات القرن العشرين. وكان هؤلاء نفس السلفيين الذين استخدمهم صالح لتحييد معارضته، وفقا لتقرير من السفارة الأمريكية في صنعاء بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2009، وهذا التقرير نشرته لاحقا ويكيليكس.

عندما بدأ صالح يواجه عزلة إقليمية ودولية متزايدة نتيجة قمعه الدموي على الثورة السلمية، تدخلت الرياض لتحول دون الانهيار التام للنظام. فاقترح أن يتنحى صالح لصالح نائبه تمهيدا للانتخابات. وهذا ما حدث.

كذلك عبرت الرياض عن دعمها لنظام الأسد، رغم الخلافات الإستراتيجية والسياسية السابقة، وبالأخص حول لبنان. ولكن للدعم السعودي للزعيمين اليمني والسوري حدودا على ضوء القمع وتصاعد العنف. تغيير النظام الوحيد في المنطقة الذي دعمته السعودية بحماسة كان إسقاط القذافي في ليبيا الذي تكن له حقدا قديما.

خلاصة القول كان النظام السعودي الوهابي معاديا للتغييرات الثورية في المنطقة العربية منذ البداية. فكونها إحدى أكثر الثيوقراطيات المحافظة في العصور الحديثة، خشيت السعودية أن تجتاحها روح الحرية المعدية في عقر دارها. فالتغييرات المحتملة في سوريا ومصر وانشغال النظام السعودي بشؤونه الداخلية جعله أكثر ضعفا وحفز الرياض على البحث عن الدعم في مكان آخر. شكل الاتفاق بين السعودية ومصر وسوريا لسنين عديدة مثلث استقرارا في قلب العالم العربي يمكنه التصدي للتحديات الكبرى أو يشكل توازنا في وجه القوى الإقليمية

الأخرى. وحين أزيح المثلث، بقيت السعودية مكشوفة أكثر من ذي قبل. لا غرابة، إذن، أن السعودية هي من بادرت بعرض للأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لتوحيد كل الممالك والإمارات العربية ضد الضغط العربي أو الدولي من أجل التحول الديمقراطي. أسست السعودية "جامعة متحدة للملكيات العربية" لتعزيز مكانتها الإقليمية ومنع العدوى الثورية من اختراق حصنها.

إن الدور البارز والعالي النبرة للسعودية وغيرها من البلدان الخليجية المحافظة في التغييرات التي اجتاحت العالم العربي كان مربكا تماما بل صاعقا للكثيرين. فعلى سبيل المثال، لعبت دورا هاما في انتزاع دعم الجامعة العربية لدور دولي في ليبيا وشاركت لاحقا في المجهود الدولي لحظر الطيران، وحرصت في الوقت نفسه على إبقاء المجتمع الدولي بعيدا عن البحرين. كذلك لم يكن دعم الرياض لدور الجامعة العربية في المبادرة السورية وإصرارها على دور خليجي صرف في اليمن وتدخلها العسكري لمؤازرة ملك البحرين ثوريا بأي معيار من المعايير، بل هو معيار مزدوج أو مثلث.

4. القوى مقابل قوة الشعب

عانى العرب طويلا من الدكتاتورية، كما عانوا من تدخل القوى الإقليمية والدولية التي كانت مصالحها في المنطقة تكمن في الحفاظ على هذه الدكتاتوريات، وضرب بعضها ببعض، وتجاهل إرادة الجماهير العربية وآمالها. علاوة على ذلك، دفع كل فرد في العالم العربي ثمنا غاليا جراء الحروب العربية - الإسرائيلية والحرب الإيرانية - العراقية وحرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة. لقد كان من شأن فشل مشروع القومية العربية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، وتخلي مصر عن دورها القيادي منذ أواخر العقد السابع أن ترك المنطقة أقل توحدا وبالتالي لقمة سائغة للتدخل الأجنبي. وليس من باب الصدفة أن إيران وتركيا وإسرائيل حاولت أن تملأ هذا الفراغ وتبسط نفوذها. وقد صح هذا الأمر على الأخص في أعقاب الثورات.

ونظرا لقربهما الجغرافي ومصالحهما الإستراتيجية وروابطهما الثقافية والاقتصادية المشتركة مع العالم العربي، أبدت كل من أنقرة وطهران اهتمام من يعنيه الأمر ويخصه في التحول الحاصل في جوارهما العربي. ونظرا لانطلاقهما من رؤيتين مختلفتين تشملان العالم الإسلامي، كان للسياستين التركية والإيرانية مرام بعيدة المدى.

وبما أن القادة الأتراك والإيرانيين لا يكنون مودة لمبارك أو لبن علي، فقد اندفعوا لدعم الثورتين في تونس ومصر على أمل استغلال الفرص السياسية

الجديدة. وقد قدموا أنفسهم حلفاء للأمة الإسلامية برمتها ونماذج يقتدى بها للثوار العرب، ولا سيما الإسلاميين من بينهم.

في صيف 2011، التقيت أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في إسطنبول. وهو مهندس ما يسمى مذهب العثمانية الجديدة الذي أصبح النهج الذي تهتدي به سياسة بلاده تجاه العالم العربي والإسلامي. فقال لي، "بالطبع سيكون تركيزنا على مصر. لماذا؟ لأننا نريد أن تكون العملية المصرية ناجحة. لأنه لو نجحت عملية التغيير في مصر، فأنا على يقين أنها ستكون خير قدوة للبلدان الأخرى. فعلى جميع القوى الدولية والإقليمية أن تساعد مصر وتونس على إنجاح هذا التحول".

بدورهم سارع ملالي إيران لنسب فضل التحولات الجارية في العالم العربي لأنفسهم، فقد قال آية الله محمد تقي مصباح يزدي، وهو أحد كبار العلماء، "اليوم، وبفضل أعطيات الثورة الإسلامية في إيران، تقف الشعوب الإسلامية المحبة للحرية في تونس ومصر والبلدان العربية المجاورة في وجه حكوماتها"[1]، وقد أبرز النظام الإيراني التشابهات التي رآها بين الثورات العربية ضد قادة علمانيين والثورة الإسلامية ضد الشاه سنة 1979. وكما هو متوقع، رفض النظام أيضا أي مقارنة أو تشابهات مع الثورة الخضراء سنة 2009، حيث أبرز الفرق بين حكومته الإسلامية ونظامي بن علي ومبارك العلمانيين. (وقد حاجج النظام الإيراني أن الجمهورية الإسلامية لديها عملية انتخابية مفتوحة وتنافسية لا يوجد لها مثيل بين أنظمة الاستبداد العربية وأن المزاوجة بين الإسلام والجمهورية يلبي تطلعات الإيرانيين. أما من تظاهروا في أعقاب الانتخابات فقد اتهموا بأنهم خاسرون حاقدون أو يعملون لصالح قوى أجنبية). لا شك أن هناك فروقا هيكلية وإيديولوجية وسياسية كثيرة بين الثورة الإيرانية والثورات العربية، ولكنها جميعا أشعل شرارتها القمع السياسي والركود الاقتصادي. وثورة إيران الخضراء تعرضت لقمع شديد من قبل أجهزة الأمن ومليشيا الباسيج، بينما نجحت الثورة المصرية بفضل اشتراك الجيش.

التباين والتناقض

يعود تاريخ الروابط التركية والإيرانية مع العرب إلى قرون بعيدة[2]. وسيكون لكلا البلدين نفوذ كبير على المنطقة العربية وهي تعيد تشكيل نفسها على المدين القريب والبعيد. وكان كلا البلدين تحكمهما أنظمة علمانية شمولية معظم القرن العشرين، فأشعلت هذه الأنظمة الدكتاتورية ثورات مناوئة للحكومة هيمنت عليها الحركات الإسلامية، عبر الثورة في إيران وعبر صندوق الاقتراع في تركيا.

بدأت العلاقات العربية مع إيران تتدهور بعد ثورة 1979 الإسلامية. وجاءت حرب الثماني سنوات الرهيبة بين إيران والعراق في ثمانينيات القرن العشرين لتزيد الطين بلة. وخلال تلك الفترة فترت علاقات تركيا مع العرب، حيث كانت تركيا تسعى للفوز بحضن إسرائيل الدبلوماسي الدافئ. لكن من سنة 2000 إلى 2011 استغلت كل من طهران وأنقرة الوهن العربي وناصرتا القضايا العربية والإسلامية في فلسطين والعراق ولبنان. وقد سعى جاهدا كل من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان في الفترة السابقة للثورة العربية لكسب قلوب العرب وعقولهم. (قفزت التجارة التركية مع البلدان العربية من 7 مليارات دولار سنة 2002 إلى 37 مليار دولار سنة 2008).

معارضة إيران للغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ودعمها لجماعات المقاومة اللبنانية والفلسطينية أكسباها ثناء كبيرا بين العرب العاديين. كما حظيت شعارات الرئيس أحمدي نجاد الغوغائية ضد العدوان الغربي والإسرائيلي بجمهور متحمس بين العرب، حيث ناصر مع الرئيس السوري بشار الأسد "معسكر الممانعة" الذي عارض المخططات الأجنبية للمنطقة. وكان من شأن تحدي أحمدي نجاد للغرب في المسألة النووية أن نال إعجاب العرب الذين شعروا بالذل بسبب خنوع قادتهم للإملاءات الغربية.

أبدى الحزب الحاكم في تركيا، حزب العدالة والتنمية، اهتماما مماثلا بقضايا الأمة الإسلامية. إذ رفض الانضمام إلى غزو العراق بقيادة أمريكا، رغم أن تركيا عضو في حلف النيتو، وعارض السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وناصر قضية الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين في لبنان وقطاع غزة الذي تسيطر عليه

حماس. أخذ دعم أنقرة منعطفا مثيرا عصر يوم 29 كانون الثاني/يناير 2009 في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي حين غادر غاضبا رئيس الوزراء التركي أردوغان المنصة التي كان يتقاسمها مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز لأنه لم يعط الوقت الكافي للرد على تسويغ بيريز المسهب لحرب إسرائيل الوحشية على غزة التي دامت 22 يوما. ولدى عودته إلى بلاده استقبل أردوغان استقبال الأبطال وارتفعت أسهمه في العالم العربي. تدهورت العلاقات مع إسرائيل كثيرا في أيار/مايو من السنة التالية حين اقتحمت القوات الإسرائيلية السفينة التركية مافي مرمرة التي حاولت فك الحصار الإسرائيلي عن غزة لإيصال الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين تحت الحصار. قتل ثمانية مواطنين أتراك وأمريكي من أصل تركي في الهجوم. وغضبت تركيا حين رفضت إسرائيل الاعتذار، فقطعت علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية مع حليفتها السابقة.

لكن رغم الرؤية المشتركة بين إيران وتركيا للأمة الإسلامية والتقارب الأخير بينهما، لا يستطيع المرء، مهما حاول، أن يشدد على الهوة التي تفصل بين نظاميهما وطريقة تعاطيهما مع العالم العربي. والمسألة لا تتعلق بكون إيران دولة شيعية متطرفة ولا بكون تركيا دولة سنية معتدلة، بل هي مسألة أسلوب. فخطاب أحمدي نجاد الغوغائي أجج الإحساس بـ "صراع الحضارات" بينما اشترك أردوغان مع إسبانيا في رعاية "حوار الحضارات"، ورغم التباينات الحادة في الأسلوب، يخلط كلا البلدين بين الحضارة والدين ويتشابهان في فهمهما الضيق للحضارة الإنسانية.

عملت تركيا من أجل التعاون والتنسيق، بينما عملت طهران على تأجيج المواجهة والصراع، خصوصا مع الغرب. كما أن كل بلد يتبنى نظاما مختلفا جدا في الحكم. فرغم أن إيران لديها برلمان ورئيس منتخبان، فإن سلطة الشعب تقيدها سلطة الدين كما يفسره القائد الأعلى، آية الله العظمى. أما تركيا فهي دولة علمانية ذات نظام حكم ديمقراطي منح الإسلاميين طيلة عقد مضى حق الحكم ما داموا يحترمون الطبيعة العلمانية للجمهورية.

تمثل إيران وتركيا وجهين من أوجه الصحوة الإسلامية الجديدة، حيث يعرض كل من أحمدي نجاد وأردوغان نموذجه لعله يقتدى به في العالمين العربي والإسلامي.

ومن اللافت للاهتمام أن الثوار العرب لم يبدوا اهتماما في الاقتداء بالنموذج الإيـــراني. مرة أخرى، لا تتعلق القضية بكون إيران شيعية، بينما المعارضة العربية الإسلامية سنية، باستثناء البحرين. بل الثوار معجبون بالنموذج التركي أكثر فيما يبدو. فتركيـــا اليـــوم تقدم مثالا لافتا على الحل الوسط بين الدين والعلمانية. وهذا سيصبح أكثر أهميـــة في البلدان العربية ذات التوجهات العلمانية القوية والأقليات العرقية والدينية الوازنة.

ما يجعل تركيا جذابة ليس فقط قدرهّا على جســـر الهـــوة بـــين الإســـلام والعلمانية، فتحولها الاقتصادي المثير للإعجـــاب وتقلـــيص دور الجـــيش في إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية للبلاد كانا مما جذب الثـــوار الشـــباب في العـــالم العربـــي. برز أردوغان في وقت كانت فيه تركيا غارقة في معركة حول من يحكم تركيا. فالحركات المدنية الشعبية وجمعيات الأعمال كانت تجاهد من أجل مزيد من الانفتاح، بينما كانت مؤسسات الدولة الكمالية الراسخة تقاوم. قبـــل أن يتـــولى أردوغان السلطة في أنقرة، كان رئيسا ذا شعبية هائلة لبلدية إســـطنبول، فجعـــل لنفسه علامة مميزة، حيث عزز فوزه بثلاثة انتخابات وطنية متتالية كاسحة مكانته كصاحب رؤية ديمقراطية لتركيا بعد كمال أتاتورك. وكان المبدأ الذي يسير عليـــه أردوغان هو وحزب العدالة والتنمية هو مكافحة الفساد وتعميم الثراء والفـــرص وتقليص المسافة بين الدولة القابعة تقليديا في قمة الهرم وبين الشعب في الأســـفل. يقول أحد قادة حزب العدالة والتنمية، "كانت الدولة هنا في الأعلى والشعب هناك في الأسفل"[3] ولكن أردوغان غير كل هذا، حيث رعى قيام دولة جديدة حاضـــنة اعتنقت التراث والأصالة بأسلوب تركي بامتياز.

أصبحت تركيا ملهمة لكثير من العرب بسبب سياستها الخارجية المســـتقلة، فتركيا قوة إقليمية تعتد بذاها، لذلك رفضت أن تكـــون مرهّنـــة لا للغـــرب ولا للشرق، مع أهّا تتطلع إلى كليهما وهي تحدد مستقبلها.

اتخاذ موقف

أما طهران فقد ظلت لا تبالي بالمحنة الليبية، كما كانت ثابتة في دعمها لحليفهـــا بشار الأسد الذي كان قد وقف قبل سنتين إلى جانب النظام الإيـــراني أثنـــاء الثـــورة

الخضراء. ولم تحث إيران الأسد على إجراء الإصلاحات إلا بعد مقتل آلاف من السوريين، ولم تن تعلن أنها ترفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لجيرانها. ومع أنها سوغت دعمها للنظام السوري بسبب مواقفه المعادية لإسرائيل وأمريكا، فإن هناك شكوكا قوية بأن موقف إيران مدفوع بالطائفية. فإيران دعمت شيعة البحرين ولبنان ضد حكامهم، ولكنها دعمت النظام العلوي في سوريا ضد أغلبيتها السنية.

في البداية راقبت تركيا انتفاضتي ليبيا وسوريا بشيء من الهلع، فعارضت التدخل الغربي ودعمت الحوار والمصالحة. ولكن حين أصر النظام في كل من ليبيا وسوريا على قمعه الدموي للمدنيين، ألقى أردوغان بثقله خلف الثوار وبالتالي وضع تركيا في دوامة دبلوماسية. وقد قال لحشود مهللة في القاهرة، "إن الديمقراطية والحرية حق أساسي لكم كما الخبز والماء"[4].

في محاولة لتحسين علاقاتها مع جيرانها والقيام بدور بناء على نطاق المنطقة، قدمت تركيا الجديدة، فيما يبدو، بديلا قابلا للحياة في غياب القيادة العربية الجماعية. فبعد أربعة عقود من العلاقات المتوترة بين الأطراف العسكرية والمدنية، وهو ما أدى إلى أربعة انقلابات، مرت تركيا الجديدة بتحول كبير فسح المجال أمام الأحزاب الإسلامية. فالتوازن الناشئ في تركيا ساعدها على إحراز معايير متقدمة في التنمية والتنمية البشرية وحقوق الأقليات، وهذا تباين صارخ مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

لعل الحكم الناجح لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية بقيادة أردوغان رفع السقف كثيرا للقادة العرب الفاشلين. فتركيا لم تقدم بديلا سياسيا ناجحا للطغاة العرب الفاشلين فحسب، بل الأهم من ذلك أنها قدمت نموذجا جديدا للعلاقة بين الدين والدولة والحكم في العالم الإسلامي. أما الجمهوريات العربية فقد ظلت طيلة عقود بعد الاستقلال نهبا للتوترات والصراعات بين الأنظمة والأحزاب الإسلامية. فجأة، قدمت تركيا صيغة عملية للتعايش بين الإسلام والدولة في إطار ديمقراطي. ففي حين أدى الاستقطاب بين الأنظمة العلمانية المدعومة من الجيش والأحزاب الإسلامية المحظورة أغلبها إلى شل العمليات السياسية والتنمية في معظم البلدان العربية، أصبحت تركيا قوة إقليمية مستقرة لها مصالحها الجيوسياسية التي تدور حول مشروعها الشامل للأمة الإسلامية.

سيكون الثالوث التركي القائم على القومية والإسلام والحكم الرشيد مؤثرا في تطور الدولة العربية الحديثة والثورة العربية كذلك. كما أناقش لاحقا، لقد تمت الإجابة على مسألة الإسلام والقومية والديمقراطية بطرق شتى في العالم الإسلامي الواسع، أما دور الإسلام والإسلاميين في السياسة العربية وشؤون الدولة فقد ظل قضية إشكالية. ومن الواضح أن على أصحاب الاتجاهات الإسلامية والعلمانية في العالم العربي أن يتوصلوا إلى تسوية تاريخية أو عقد اجتماعي من نوع ما في الفترة الانتقالية بينما يحددون طبيعة مؤسساتهم وفقا لحاجة بلدانهم وظروفها.

5. الغرب: المصالح قبل القيم

كنت أخاف على قومي، يا جيك، ولكني لم أعد كذلك.

ابنة قبيلة المافي، في فيلم "أفتار"

العرب في عصر الإمبراطوريات

منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية، لعب التدخل العسكري والسياسي الغربي دورا في كل التحولات الكبرى في العالم العربي والمنطقة عموما. فبعد أن أعاد الاستعمار الأوروبي رسم خطوط الفالق وحدود مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعادت الحرب الباردة تشكيل المنطقة حيث تسلمت الولايات المتحدة زمام الأمور في القضايا الإقليمية والداخلية لمعظم البلدان العربية. كما أن الولايات المتحدة، التي توجهها مبادئ الأمن الإمبريالي، وضعت نفسها في مكان الصدارة بوصفها أقوى اللاعبين في الشرق الأوسط.

منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بلغ الوجود الأمريكي ذروة جديدة، فعمق الانقسامات الإقليمية التي تهدد العالم العربي ودوله بمزيد من التفكك، كما شهد على ذلك السودان وفلسطين والعراق ولبنان والصومال. خلال هذه الفترة، أطاحت واشنطن أنظمة، وعقدت تحالفات مزعزعة للاستقرار مع أسوأ منتهكي حقوق الإنسان، واحتكرت العمليات الدبلوماسية الإقليمية، وتدخلت في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، وغزت دولا غير صديقة، ونشرت أضخم جيش في العالم باسم الأمن القومي الأمريكي.

اضطر القادة العرب بدورهم إلى ابتكار سياسات تحسب حسابا لردود أفعال أمريكا أولا. تاريخيا، كل من تجرأ وعارض إملاءات واشنطن دفع الثمن غاليا، إما مباشرة أو بالوكالة. فمن عبد الناصر في مصر مرورا بصدام حسين في العراق إلى عرفات في فلسطين، كلهم إما هزموا أو عوقبوا أو عزلوا. معظم الطغاة الآخرين غازلوا الغرب أو تبنوا بشكل انتقائي إملاءات واشنطن الليبرالية الجديدة لكنهم رفضوا نموذجها الديمقراطي.

في المقابل، رفض الشعب العربي أجندة واشنطن الإمبريالية، التي رأوها شكلا آخر من الدكتاتورية الإقليمية، لكنهم أعجبوا بديمقراطيتها الدستورية بل حتى بفكرة طبقتها الوسطى المتواضعة عن "الحلم الأمريكي"، والأهم من ذلك سعى العرب إلى الاستقلال السياسي والإستراتيجي ومالوا إلى التوحد حول قضايا قومية مثل قضيتي فلسطين والعراق. ولكن النخب الحاكمة كانت دائما تخرس صوت الجماهير العربية المحجوبة عن الأنظار.

بنهاية سنة 2010، بدا العالم العربي أكثر ركودا وضياعا وانقساما وذلا من ذي قبل. ومع أنه كان واضحا على من تقع المسؤولية، ظل الطغاة العرب يتبارون في استرضاء الولايات المتحدة التي احتضنتهم في نظامها الإقليمي. وبعد أن نظرت الولايات المتحدة إلى المنطقة من مناظير "الحرب على الإرهاب" وإسرائيل والنفط، ظلت غافلة تماما عما يحصل على الأرض. غير أن هذا لم يمنع واشنطن وحلفاءها الغربيين من ادعاء الفضل لأنفسهم في إشعال الثورات العربية السلمية.

استنساخ "لورنس العرب" من جديد

تبجح الغرب بأنه الملهم والداعم والمقاتل من أجل نجاح الثورات العربية. والصاعق في الأمر أن بعض الفهلويين عزا الفضل إلى "الأجندة الديمقراطية" للرئيس جورج و. بوش التي يزعم مؤيدوه أنها زرعت بذور التغيير بعد أن جعل قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط واحدة من أولويات الأمن القومي الأمريكي، وأقسم أن الولايات المتحدة ستفعل ما تستطيع من أجل قضية الحرية أيا كان الثمن. فبحسب مستشارة بوش للأمن القومي وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، فإن زوال الطغاة القمعيين في تونس ومصر وغيرهما خلال الربيع العربي نشأ جزئيا من

"أجندة الحرية" التي نادى بها بوش. فقد ادعت رايس أن "تغيير الحديث إلى الشرق الأوسط، حيث يتحدث الناس الآن بشكل روتيني عن التحول الديمقراطي، هو شيء أنا ممتنة له جدا، وأعتقد أنه كان لنا دور فيه"[1] وذهب ديك تشيني نائب الرئيس بوش أبعد من هذا في مقابلة مع فوكس نيوز بإيجاد صلة بين غزو العراق والربيع العربي، "أعتقد أن ما حدث في العراق، كوننا جلبنا الديمقراطية، إن شئت، والحرية للعراق، كان له أثر في بعض تلك البلدان"[2].

لقد حاجج زميله في حزب المحافظين الجدد الصحفي تشارلز كراوثهامر، "اليوم، كل من هب ودب يدعم 'أجندة الحرية' أما بالأمس فلم يجرؤ إلا جورج و. بوش وتوني بلير وثلة من المحافظين الجدد ممن لهم قدرات تنويم خارقة فتجرؤوا ونقضوا مقولة الخصوصية العربية"[3] الرأي نفسه عبر عنه بعض المعلقين مثل معلق سي إن إن فريد زكريا الذي قال "ولكن دعونا نعط جورج و. بوش ما يستحقه. فهو الذي رأى المشكلة، وآمن بأن العرب ليسوا عاجزين وراثيا عن الديمقراطية، ثم وضع قوة أمريكا الأخلاقية وراء قضية الإصلاح العربي الكبير"[4] وقد تردد صدى هذا الرأي في مقالة في مجلة الإيكونومست عنوانها "هل كان جورج بوش محقا؟ فبينما مصر تثور، فجأة يبدو مقترحه 'أجندة الحرية' العربية أكثر ذكاء قليلا".

"لقد ضغط الأمريكان على مصر لإجراء انتخابات أكثر انفتاحا سنة 2005، وفي سنة 2006 أقنعت إسرائيل المتفاجئة لتسمح لحماس بالمنافسة في الانتخابات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وحتى السعوديون أقنعوا لإجراء بعض الانتخابات المحلية (للرجال فقط). كل هذا قائم على استنتاج المحافظين الجدد بعد 11 أيلول/سبتمبر أن السبب الأساسي للإرهاب هو غياب الديمقراطية العربية[5].

يتضح من هذا القول أنه لا علاقة له بالوقائع على الأرض، فالانتخابات المصرية سنة 2005 وسنة 2006 كانت مزورة. ومعظم أعضاء البرلمان المنتخبين من حماس وضعوا في السجون، وأطيح بحكومة حماس بالتواطؤ مع إدارة بوش. والانتخابات في السعودية كانت انتخابات بلدية لا علاقة لها بالسياسة إطلاقا. وتنفيذ "أجندة الديمقراطية" جاء على ظهور الدبابات وحاملات الطائرات التي

دمرت العراق، ومزقت نسيجه الوطني، وأشعلت الأحقاد، وأخيرا فاقمت من العداء لأمريكا، وأضعفت التوجه العلماني الليبرالي في المنطقة وتسبب في مقتل مائة ألف عراقي على الأقل.

كما لم يهتز ضمير الديمقراطية الأمريكية حين أغدق جورج بوش الثناء على بن علي في زيارة له إلى البيت الأبيض سنة 2004 قائلا إن ضيفه حليف في الحرب على الإرهاب، وأثنى على إصلاحات تونس في مجال "حرية الإعلام" وإجرائها "انتخابات حرة وتنافسية"، وليس سرا أن الرئيس بوش استلهم أفكار المهاجر الروسي نتان شرانسكي، مؤلف كتاب «التداعي من أجل الديمقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب». وكان شرانسكي وزيرا في ائتلاف أرييل شارون الحكومي اليميني. وقصة الغرام الرفيع بين بوش وشرانسكي حظيت بتغطية واسعة من الإعلام العربي، كما حظيت مواقف شرانسكي. فهو الذي نادى بما سماه الأكاديمي الإسرائيلي الراحل باروخ كمرلنغ منهج شارون في "الإبادة السياسية"، أي التدمير الشامل للسلطة الوطنية المنتخبة ومؤسساتها. وشرانسكي هو من عارض خريطة الطريق التي اقترحها بوش لتحقيق السلام، وأعطى للجيش الإسرائيلي فضل تعريض الفلسطينيين لـ "الديمقراطية الإسرائيلية" وإذا أخذت في حسبانك أن بوش كان يعتقد مخلصا أن شارون "رجل سلام" فإن الأمور تبدو مفهومة. ربما تحدثت إدارة بوش عن التحول الديمقراطي، ولكن واشنطن في الواقع دعمت طغاة من تونس إلى السعودية تحت قناع أجندة "الأمن القومي" نفسها.

أعرب القادة العرب المخاتلون عن ولائهم وقدموا الدعم الضمني والصريح لسياسات بوش في العراق وأفغانستان وفلسطين في إطار "الحرب الكونية على الإرهاب" مقابل ألا تضغط الولايات المتحدة على أولئك القادة ليطبقوا الديمقراطية. وكان من شأن فشل "أجندة الحرية" في تحقيق الحرية عن طريق الحرب أن مكنت طغاة المنطقة الذين استغلوا التفويض المفتوح الذي قدمته لهم الحرب الأمريكية لقمع معارضيهم السياسيين. لقد أدت إستراتيجية إدارة بوش "لأخذ الحرب إلى عقر دار العدو" بعد 11 أيلول/سبتمبر إلى إغراق المنطقة في حمام دم رهيب، وكما قال المحافظون الجدد في "الفوضى البناءة" التي كان ضحاياها من الديمقراطيين الليبراليين والعلمانيين، قبل كل شيء. ولعل الشيء الوحيد الملهم الذي

خرج من حرب بوش (الديمقراطية) واحتلاله للعراق هو ذلك الفعل الرمزي والقوي الذي أقدم عليه صحفي عراقي حين قذف الرئيس بحذائه في آخر مؤتمر صحفي له في بغداد.

ارتكب بوش أخطاء سياسية فظيعة، أما خلفه الرئيس باراك أوباما، فلم تكن لديه أي سياسة واضحة. كثير من الفهلويين نسب فضل نشأة حركات الشباب الديمقراطية الشابة إلى "إستراتيجية عدم التدخل" لأوباما وإلى "خطابته الملهمة"، بل إن بعضهم الآخر ادعى أن مسيرة أوباما من ناشط في أوساط السود إلى رئيس القوة العظمى الوحيدة في العالم كانت ملهمة لجيل جديد كامل من العرب! لقد نظر البعض إلى خطابات أوباما الثلاثة الكبرى الموجهة للعالمين العربي والإسلامي على أنها علامة فارقة عن عهد بوش وأنها دلالة على أن واشنطن مستعدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي على أساس "المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل"، بل إن إدارة أوباما سربت للصحافة الأمريكية أنها كانت تعد لوضع اللمسات الأخيرة على أجندتها الديمقراطية الرسمية للعالم العربي.

في الحقيقة، كانت إدارة أوباما منهمكة في سياسات براغماتية مع الطغاة العرب على أمل أن تضمن المزيد من التعاون الإقليمي. أما زيارة الرئيس إلى مصر قبل ستة أشهر فقط من اندلاع الثورة فيراها حسام الحملاوي، وهو مدون شاب ذو قلم سيال، "مباركة صريحة للرئيس حسني مبارك، الدكتاتور المريض ابن الواحد والثمانين عاما الذي حكم البلاد بموجب الأحكام العرفية والمباحث السرية وغرف التعذيب. ومهما قال أوباما، فإنه لن يستطيع تغيير إدراكنا أن الأمريكيين يدعمون دكتاتورا بأكثر من مليار دولار سنويا"[6].

الرئيس البراغماتي الذي زار الرياض قبل القاهرة وصف مبارك بأنه "حليف قوي" كما أثنى على "حكمة" العاهل السعودي "وكرم أخلاقه"، ولم يكن العالم العربي غافلا عن هذا. في الحقيقة، كانت إدارة أوباما قد قررت أن تخفض الموازنات المخصصة للمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي، متخلية بذلك حتى عن الظهور بمظهر دعم الديمقراطية في المنطقة. وقد جاءت مغازلات أوباما للعالم العربي في وقت كان يوسع فيه الحرب من أفغانستان إلى باكستان، ويزيد من استخدام هجمات الطائرات بلا طيار على أمثال اليمن، حتى وهو عاجز عن

الضغط على إسرائيل لتجميد استيطانها الزاحف على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحين بدأ الربيع العربي، كانت شعبية أوباما في الحضيض بين شعوب المنطقة التي توسمت فيه رجل دولة واعدا. ومع اندلاع الثورة العربية، قامت إدارته ببعض المحاولات البائسة لتظهر كأنها إلى جانب الجماهير العربية، وذلك بتسريب إعلامي منتقى لتقارير يزعم أنها مخططات للتحول الديمقراطي في العالم العربي.

لكن بالطبع هناك دائما مجال للنجم الأمريكي الوحيد والبطل المتواري عن الأنظار. نبشت صحيفة «نيويورك تايمز» أستاذا جامعيا عمره خمس وثمانون سنة اسمه جين شارپ من بيته المتواضع في بوسطن لتنسب إليه فضل الثورة المصرية. كان شارپ قد ألف عملا من ثلاثة مجلدات بعنوان «سياسة العمل اللاعنفي»، وهو مستقى من أطروحته في الدكتوراه، وكان يبشر بمذهبه هذا في حلقات دراسية خاصة. أتذكر أنني قرأت عمله وأنا طالب خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر ثمانينيات القرن العشرين ووجدته ممتعا. ولكن نسبة الفضل في هذا التغيير الكاسح في مصر إلى شارپ هو إهانة للذكاء العربي على وجه الخصوص، ولا سيما أن العرب الذين نزلوا إلى شوارع العالم العربي لم يسمعوا قط بكتاب الأمريكي هذا. انتقد أحد المعلقين صحيفة «نيويورك تايمز» لاختراعها "نسخة جديدة من لورنس العرب"، ومع ذلك لم ترتدع الصحيفة، بل نشرت متابعة تبرز دور الأستاذ الأمريكي الذي بدا، وهذه هي المفارقة، أقل حماسة من الصحيفة عن دوره المزعوم.

هذا لا يعني أن المنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان لم تتلق الدعم المالي الأمريكي أو الأوروبي أو حتى التدريب في العمل الحقوقي والمدني وحقوق الإنسان. فبالفعل، قال لي سعد الدين إبراهيم، رئيس مركز ابن خلدون للدراسات والبحوث، ومقره القاهرة، إن خبراء أمريكيين أقاموا حلقات دراسية وورشات عمل في مركزه للشباب المصريين وغيرهم من نشطاء حقوق الإنسان، ولكن هذه الجلسات كانت محدودة النطاق والزمن. ببساطة، ربما تكون هذه الإسهامات أضفت شيئا من القيمة لكن يجب ألا ينسب إليها فضل الانتفاضات. الغريب أن المزاعم الأمريكية والأوروبية الطنانة بالتحريض على الثورات العربية نبهت أكثر من حفنة من العرب إلى "إمكانية وجود يد غربية خفية"، بينما يذهب

البعض الآخر إلى حد اكتشاف مؤامرة غربية وراء الانتفاضات العربية. وكل ما يسعه المرء أن يفعله هو أن يأمل أن يتمكن هؤلاء من التعبير عن آرائهم في بلادهم بلا خوف من الملاحقة، سواء أكانت هذه الآراء استفزازية أو كاشفة.

أوروبا صديقة الطغاة

لم تكن الولايات المتحدة وحيدة في تذبذب مواقفها تجاه الطغاة العرب. ولعل القوى الأوروبية كانت أكثر تذبذبا. ولكن مجاملة الأوروبيين وتبنيهم للطغاة العرب لا علاقة لهما بالقيم الأوروبية المزعومة، بل يرتبطان بالنفعية الغربية الكلاسيكية والمحاباة الاستعمارية الجديدة. في العام 2008، أثنى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على بن علي بسبب تحسن "مجال الحريات" في زمن كثرت فيه انتهاكات حقوق الإنسان في تونس. ففي حالة واحدة في تلك السنة، حوكم على الأقل 200 شخص بعد احتجاجات في بلدة الرضايف المنجمية في الجنوب التونسي، بحسب مرصد حقوق الإنسان[7]. رفضت جماعات حقوق الإنسان التونسية ثناء ساركوزي وعدته خيانة لما تمثله فرنسا، نظريا على الأقل. ولكن فرنسا كانت أكبر شريك تجاري لتونس ورابع أكبر مستثمر فيها. وحين انتقد بعض المسؤولين الأوروبيين سجل حقوق الإنسان لبن علي، أثنوا في الوقت نفسه على أدائه الاقتصادي.

لقد اتضحت مخادنة التجارة الأوروبية مع السياسة العربية حين أخرج رئيس الوزراء البريطاني توني بلير العقيد القذافي من الصقيع الدبلوماسي سنة 2003. لقد عين بلير رئيس مكافحة الإرهاب في الاستخبارات البريطانية مارك ألن لقيادة المحادثات السرية مع ليبيا. والصفقة التي تدارسوها مهدت الطريق لتطبيع العلاقات مع القذافي، وهذا أدى إلى صفقات مربحة لشركات النفط البريطانية والإيطالية والأمريكية. في المقابل، دفع القذافي 10 ملايين دولار لكل من عائلات الضحايا الـ 270 الذين قتلوا في تفجير رحلة پان آم 103 فوق لوكربي في أسكتلندا. كما تخلى القذافي عن برنامجه النووي. ومضى ألن، الذي عين لوردا بعيد ذلك، ليصبح مستشارا لدى بريتش پتروليوم ويعقد صفقات نفطية في ليبيا. وكانت

بريتش بتروليوم، وليس الحكومة البريطانية، هي صاحبة الكلمة الفصل في السياسة حين تنشأ خلافات بين البلدين، ولا سيما حول وضع عبد الباسط المقراحي، الليبي المدان والمسجون بقضية تفجير لوكربي. وكان استمرار حبسه يعقد صفقة بقيمة 900 مليون دولار كانت بريتش بتروليوم تحاول أن تعقدها مع ليبيا. وقد اعترف جاك سترو، وزير الخارجية آنذاك، بأن بريتش بتروليوم هي صاحبة قرار، "كان لها دور كبير جدا.... ولا أعتذر عن ذلك".

لم يتبن أحد الدكتاتور الليبي مثل رئيس الوزراء الإيطالي السابق سلڤيو بيرلسكوني. نصب القذافي خيمته في حدائق أفخم ڤيلا في روما، وتمتنت علاقتهما بفضل خط غرين ستريم للغاز الطبيعي الذي سمح لليبيا بأن تتفوق على السعودية وتصبح ثالث أكبر مزود للطاقة في أوروبا. وقد تبجح بيرلسكوني بأن أكبر إنجاز لسياسته الخارجية هو معاهدة الصداقة التي وقعها مع القذافي.

في اعتراف صريح نوعا ما، قال لي وزير الخارجية فرانكو فراتيني، "اعتادت كل الدول الغربية على تكييف أنفسها على شراكات مصلحية بدلا من شراكات التعايش والقيم المشتركة... بمن فيهم الرئيس ساركوزي الذي استقبل القذافي بكل مراسم التشريف في الإليزيه في باريس. هذا هو الخطأ الذي ارتكبه الغرب"، وقد أكد هذا الأمر أيضا رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي الذي قال، "إسبانيا لديها المغرب، وفرنسا لديها تونس. ونحن لدينا ليبيا، وغيرنا له حضور أكبر في مصر"، التوبيخ الوحيد لهذه السياسة المضحكة جاء من مصدر غير محتمل. لقد أخبرني الأمين العام لحلف النيتو أندرس فوغ راسموسن في صيف 2011، "أنا شخصيا أعتقد أن القادة السياسيين عليهم أن يكونوا حذرين جدا في اختيار الأصدقاء والشركاء السياسيين وألا ينسوا أبدا واجبنا لحماية حقوق الإنسان والحريات السياسية الأساسية".

التطبيل للديمقراطية والترويج للتجارة

ارتأت كل من الولايات المتحدة وأوروبا رؤى إمبريالية متشابهة للشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة. فقد تمنت الولايات المتحدة قيام "شرق أوسط

جديد" على نمط ما ارتآه شيمون بيريز (وقد كتب بالمناسبة كتابا بهذا العنوان) الذي تنبأ بدور قيادي للدولة اليهودية ذات الخمسة ملايين في منطقة فيها 250 مليون عربي. ولأن الولايات المتحدة ظلت مرتهنة للاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأراضي العربية، لم يكتب لهذا الشرق الأوسط الجديد النجاح. إذ سرعان ما اتضح أن مذهب الرئيس كلينتون بعد الحرب الباردة في "تشجيع الديمقراطية وفتح الأسواق" سيقتصر على الأخير. ومع انطلاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية في برشلونة سنة 1995، كانت أوروبا ترمي إلى إنشاء منطقة أمن وازدهار تحاول إدخال البلاد العربية في شراكة دائمة ومتعددة الجوانب مع أوروبا. وحين فشل ذلك، حاول ساركوزي إعادة تغليف المشروع وتسميته "الاتحاد من أجل المتوسط" سنة 2008 بعد شطب قضية حقوق الإنسان من المداولات. وفي كلتا الحالتين، تغلبت السياسة على حقوق الإنسان، وانتصر الاقتصاد على الديمقراطية في الوقت الذي احتضنت فيه القوى الغربية إسرائيل والدكتاتوريات العربية.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، احتلت الأولويات الجيوسياسية الأمريكية والأوروبية مكان الصدارة. وقيل للعالمين العربي والإسلامي أن ينحازا لهذا الطرف أو ذاك. وهذه، بطبيعة الحال، ليست أول مرة يوجه لهما مثل هذا الإنذار. وبما أن الولايات المتحدة استلمت راية الإمبريالية في المنطقة من القوى الاستعمارية الأوروبية، فإن شعوب المنطقة خيرت بين واشنطن ومن تنتقيه هي لدور الشرير كل عشر سنوات تقريبا. في ستينيات القرن العشرين كان عبد الناصر المصري، وفي أوائل السبعينيات كان عرفات الفلسطيني، وفي أوائل الثمانينيات كان آية الله الإيراني، وفي التسعينيات تلاه صدام حسين العراقي، ثم زعيم القاعدة بن لادن في 2001.

بيد أن الإنذرات والخيارات الزائفة ليست بديلا عن السياسة. فرغم تورط الولايات المتحدة العميق في قضايا المنطقة منذ عقود، لم تكن لها قط أية سياسة عربية. فالشعب العربي مغيب تماما من الأجندة الأمريكية/الغربية. فالقادة الغربيون استحوذت عليهم مصالحهم الاقتصادية وأمن إسرائيل، وتركوا العرب ليتلقوا الصفعات منهم. فقد رأوا الوحدة العربية بمثابة فانتازيا خطرة والإسلام

أرضا خصبة للأفكار الخطرة. لم يقوم العرب على أساس اعتناقهم للحرية واحترامهم لحقوق الإنسان بل على أساس قربهم من المصالح الأمريكية. فالنظام العربي الجيد هو الحليف الخانع والشريك المزود بالطاقة، بغض النظر عن حكمه الاستبدادي والثيوقراطي. باختصار، كان حديث القادة الغربيين عن الديمقراطية والإسلام مجرد شعارات وعبارات ممجوجة، ولم يكترثوا قط لشعوب المنطقة مثل طغاقم. إن الانطباع العام في المنطقة يمكن صياغته على النحو التالي، "الغرب يرى في العرب كل شيء إلا كونهم عربا، ولا يرى في المسلمين غير ذلك".

لطالما زعمت الولايات المتحدة أن الديمقراطية مصلحة قومية أمريكية، جاهزة للحمل من رفوف وزارة الخارجية ووكالة الإنماء الدولي الأمريكية وظلها المنظمات غير الحكومية لتزرع في رماد السيادة الوطنية. ولكن الديمقراطية التي تمليها الدواعي الإستراتيجية وتكون الحرب عرابها سرعان ما تبين أنها مهزلة، كما رأينا في انتخابات العراق وأفغانستان. والأنكى من ذلك أنهم في غير مناسبة أعربوا عن ندمهم لتحمسهم المفرط لحيلة العلاقات العامة هذه. فواشنطن وحلفاؤها رفضوا نتيجة الانتخابات حين فازت الجبهة الإسلامية في الجزائر وفازت حماس في فلسطين وتمكن حزب الله من تشكيل حكومة ائتلافية في لبنان. وفي نهاية المطاف، خاب أملهم نتيجة الانتخابات في العراق وأفغانستان.

في الحقيقة، لا يسع العرب إلا أن يشككوا بالخطاب الأمريكي عن الديمقراطية لأنهم يعلمون علم اليقين أن الحكومات التمثيلية الحقيقية ستعارض المحور الأمريكي - الإسرائيلي. فالعديد من استطلاعات الرأي التي تمولها أمريكا تبدي معاداة العرب للمخططات الأمريكية لمنطقتهم. يعتقد حوالي 80% من العرب الذين استطلعت آراؤهم أن التدخل العسكري الأمريكي زاد من وتيرة الإرهاب وقلل فرص السلام، بينما شكك 70% تقريبا بإخلاصها في نشر الديمقراطية واعتقدوا أنها مدفوعة بطموحها في الهيمنة على المنطقة والحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية. هل هذا ضرب من جنون الارتياب؟ تخيل، إن شئت، لو أن ائتلافا من الدول الإسلامية قرر غزو كندا والمكسيك واحتلالهما، فعلى الأرجح أن الأمريكان سيغضبون غضبا شديدا[8].

أخذوا على حين غرة

بينما تعجب العالم بأسره من "الثورة" التونسية التي أطاحت نظام بن علي الاستبدادي، ظلت الحكومات الغربية لامبالية على نحو لافت أو متذبذبة في أحسن الأحوال. وتكرر هذا التردد في حالة مصر أيضا. ويا للمفارقة بين هذا الموقف والدعم الغربي السريع والمتحمس "للانتفاضة" الإيرانية قبل سنتين من الثورات العربية! إن زعم وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة لا تنحاز لطرف دون آخر في المواجهات التي عمت تونس ومصر دليل على النفاق الغربي المعهود عندما يقارن هذا الزعم بتصريحات الغرب الحادة حول إيران. فقادة الغرب لم يتخذوا مواقف أوضح ويدلوا ببيانات متماسكة لصالح النقل السلمي والمنظم للسلطة إلا بعد أن أيقنوا أن حلفاءهم المقربين راحلون لا محالة.

تلكأت الولايات المتحدة عندما تبين لها أن الانتفاضات كانت ثورات تمثل قطيعة تامة مع الماضي. فقد رأت مخاطر متعددة لا فرصا تغنم ويدافع عنها وتغذى. فالرئيس أوباما قال متلعثما "للولايات المتحدة شراكة متينة مع مصر. ... والرئيس مبارك كان نافعا جدا. ... نحن نتعاون حول كثير من القضايا، ومن بين ذلك العمل معا من أجل خلق منطقة أكثر أمنا... والمحتجون في الشوارع عليهم مسؤولية التعبير عن أنفسهم بطريقة سلمية" ثم قال، "المطلوب الآن هو خطوات عملية ترقى بحقوق الشعب المصري: حوار بناء بين الحكومة ومواطنيها"[9] أما نائب الرئيس جون بايدن فقد أصر على أن "مبارك ليس دكتاتورا"[10] والسكرتير الصحفي في البيت الأبيض روبرت غبز، الذي ساوى أخلاقيا بين الحاكم المستبد والمحكوم المستبد به، قال، "نحن لا نختار بين من هم في الشوارع وبين من هم في الحكومة"[11] وحين لحقت الإدارة الأمريكية أخيرا بالانتفاضات التي تكتسح الدول العربية، قررت إدارة أوباما أن تختار ما يحلو لها، فتدعم التغيير في ليبيا وسوريا، وتظل صامتة حول ما يجري في البحرين واليمن.

لم يكن القادة الأوروبيون أفضل من نظرائهم الأمريكيين. فقد تصرفوا بتراخ بينما الثورات الديمقراطية تكتسح تونس ومصر، وقد اتضح مدى ارتباط أوروبا بالطغاة العرب. فقد كان رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون قد زار مؤخرا مدينة شرم الشيخ المصرية على متن طائرة مصرية، وقد قضى هو ووزيرة خارجيته

ميشيل آليو ماري عدة عطلات في ضيافة بن علي. ومع أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أقال الأخيرة بسبب علاقاتها الوثيقة مع النظام التونسي، فإنه لم يشذ عن السرب في تبنيه للطغاة العرب. وقد نأى رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو بيرلسكوني بنفسه عن كل المداولات الأوروبية حول ليبيا ورفض أن ينضم إلى أي مجهود ضد القذافي.

ما إن أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن الانتفاضات لن تخمد، بل يزداد زخمها، وأن إبقاء مبارك وبن علي وشركائهما سيكون مكلفا جداً ومحرجا جدا، حتى نقلوا تركيزهم فورا إلى الجيوش العربية على أمل أن ينقذوا ما تبقى لهم من ثقل ونفوذ إستراتيجي في المنطقة. فبعد عقود من التعاون الإستراتيجي، كانت واشنطن ولندن وباريس مطلعة تماما على آلية العمل داخل الجيوش العربية، كما كان لها حلفاء مقربون بين الجنرالات. وبالفعل، حين اندلعت الانتفاضة المصرية في نهاية كانون الثاني/يناير 2011، كان الفريق سامي عنان، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية، في واشنطن من أجل مباحثات مجدولة سلفا لمدة أسبوع. وحيث إن واشنطن تقدم لمصر مساعدات عسكرية بقيمة مليار وثلاثمائة مليون دولار ومساعدات اقتصادية بقيمة عدة مئات من الملايين، فإن هناك الكثير مما تجب مناقشته. والتصعيد الثوري في مصر يعني أيضا أن هناك الكثير مما يجب الاتفاق عليه بخصوص مسار الأمور. قرر الجيش المصري ألا يتدخل لصالح مبارك، كنظيره التونسي الذي له علاقات وثيقة مع كثير من العواصم الغربية ورفض التدخل لإنقاذ نظام بن علي. وقد فشلت محاولات الرئيس المصري للضغط على قادة الجيش المدعومين من واشنطن لمواجهة المتظاهرين، تماما كما أدت محاولاته لإزاحتهم إلى خلعه هو.

عملية غسل الخطايا

في أعقاب استجابة الغرب المتثاقلة لما يجري في تونس ومصر وانفضاح علاقاته الوثيقة مع الطغاة العرب، رأى فرصة كبيرة في ليبيا. استماتت نظام القذافي كالوحش المتخبط في منع الثورة من النجاح. هنا لاح بلد منتج للنفط وثري نسبيا ويقع بشكل مريح على أطراف أوروبا الجنوبية بين مصر وتونس وناضج لتغيير

نظامه. وليس فيه التعقيدات الإقليمية التي تتسم بها اليمن. باختصار، كانت ليبيا أسهل مكان تتسلل فيه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الربيع العربي. فقد فرضوا عقوبات على نظام القذافي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1970، ولاحقا استصدروا قرارا أقوى بصيغة فضفاضة (رقم 1973) أجاز لهم التصرف عسكريا بقليل من القيود. وفي غضون ساعات، تدخلت قوى النيتو بذريعة حماية المدنيين من غضب القذافي "بكل الوسائل الضرورية".

وكالعادة، هلل الإعلام الغربي، الليبرالي والمحافظ، لشجاعة فرنسا وبريطانيا وقيادة أمريكا لمنع "الإبادة" في ليبيا. وقد كان كثير من الإعلام الفضائي العربي مدمجا بشكل حصري مع القوات المناوئة للقذافي وقد كانت تغطيته مؤيدة للثورة. ولكن التضحيات الهائلة للمقاومة الليبية لم يكترث لها كثيرا أولئك الذي يكيلون الثناء لساركوزي وأوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون. في هذه الحرب نجد الغرب "مستعدا لمقاتلة الهمجية من أجل قيمه" على حد زعم «نيويورك تايمز»، "وهو خير أمل ليكون القرن الحادي والعشرون أقل قسوة من القرن العشرين"[12] ما أقصر ذاكرة الإعلام، وما أسهل أن ينتقي الناس من التاريخ ما يشاؤون!

وسرعان ما تبين أن معظم الذرائع التي سيقت لأجل الحرب كانت إما مبالغا فيها أو ملفقة لتسويغ التدخل العسكري الغربي. فقرار مجلس الأمن وما نتج عنه من قصف النيتو قاما على أساس الحاجة الملحة المبالغ فيها لحماية بنغازي من "الإبادة" في أعقاب تهديد القذافي. ولكن القذافي كان دائما يبالغ في تصريحاته. فحين استولت قواته على مدن أخرى، تواترت الأنباء عن ارتكابها الكثير من الانتهاكات ضد السكان ولكنها لا ترقى إلى مستوى الفظاعات الرهيبة أو الإبادة. كما كان هناك تضليل إعلامي بخصوص قصف القذافي المبكر لطرابلس من الجو، واستخدام الاغتصاب الجماعي، ونقل المرتزقة الأفارقة بالطائرات، كل ذلك لتسويغ منطقة الحظر الجوي. وقد استغلت فكرة "حق الحماية" الخلافية والمثيرة للعواطف لتسويغ التدخل العسكري الغربي على أساس إنساني. وشيئا فشيئا، بدت ليبيا مثل العراق. وقد تعزز هذا الإحساس حين قفز عدد القتلى في أعقاب فرض منطقة الحظر الجوي الغربي من ألف إلى حوالي ثلاثين ألفا. بمعنى آخر، أدى التدخل لحماية الليبيين إلى قتل العديد منهم، ولكن النيتو عدته نجاحا، لعله نجاح "ربيع النيتو"[13].

إن عسكرة الربيع العربي في ليبيا لم يبشر بالخير لهذا الربيع أو لغيره في البلاد العربية مثل سوريا واليمن. لقد كان من شأن الاستغلال الغربي للتصعيد الليبي أن لطخ الثورة العربية بذات التدخل الأجنبي الذي طالما مقته العرب لكونه انتقائيا ومدفوعا بالسخرية. إذن، نعم للتدخل في ليبيا لكونه إلى جانب الشعب وضد طاغية لم يعد ينفع الغرب، ولا للتدخل لدعم سلطة الشعب في البحرين لأنها لا توافق المصالح السعودية. كما شجع التدخل حلف النيتو وبث الروح فيه من جديد حتى إنه بات يتحدث عن عمليته في ليبيا بوصفها نموذجا يحتذى للعمليات في المستقبل.

هناك جانب أخير لهذه الإشكالية ظل يؤرقني. وهي ليست مؤامرة وإن بدت كذلك. في أواخر 2010، قررت فرنسا وبريطانيا أن تقيم لعبة حربية عنوانها عملية ريح الجنوب[14]. وكان مقررا أن يشترك فيها آلاف العسكريين والعتاد الثقيل من كلا البلدين. يتخيل السيناريو تحالف الجيشين المتنافسين منذ القدم لشن حملة قصف على طاغية جنوبي متخيل. يبارك مجلس أمن دولي خيالي هذه الحرب المقلدة المجدولة للانطلاق في 21 آذار/مارس 2011. حسن، بدأ قصف ليبيا فعليا يوم 19 آذار/مارس. هذه مجرد صدفة بكل تأكيد، ولكنها تدلل على العقلية الفرنسية والبريطانية وتبين لماذا لم يبذل أي جهد دبلوماسي جدي. فالقاذفات كانت على المدرج سلفا.

بطاقة هوية

سجل
أنا عربـــي
ورقم بطاقتي خمسون ألف
وأطفالي ثمانية
وتاسعهم سيأتي بعد صيف
فهل تغضب؟

سجل... أنا عربـــي...
وأعمل مع رفاق الكدح في محجر
وأطفالي ثمانية
أسل لهم رغيف الخبز والأثواب والدفتر
من الصخر
ولا أتوسل الصدقات من بابك
ولا أصغر أمام بلاط أعتابك
فهل تغضب؟

سجل...
أنا عربـــي...
أنا اسم بلا لقب
صبور في بلاد كل ما فيها
يعيش بفورة الغضب
جذوري
قبل ميلاد الزمان رست
وقبل تفتح الحقب
وقبل السرو والزيتون

وقبل ترعرع العشب
أبـــي من أسرة المحراث لا من سادة نجب
وجدي كان فلاحا بلا حسب.. ولا نسب
يعلمني شموخ الشمس قبل قراءة الكتب
وبيتي كوخ ناطور من الأعواد والقصب
فلا ترضيك منـــزلتي؟

أنا اسم بلا لقب!
سجل...
أنا عربـــي...
ولون الشعر فحمي ولون العين بني
وميزاتي: على رأسي عقال فوق كوفية
وكفي صلبة كالصخر.. تخمش من يلامسها
وعنواني: أنا من خربة عزلاء ... منسية
شوارعها بلا أسماء
وكل رجالها.. في الحقل والمحجر
فهل تغضب؟ سجل... أنا عربـــي...

سجل...
برأس الصفحة الأولى
أنا لا أكره الناس، ولا أسطو على أحد
ولكني... إذا ما جعت، آكل لحم مغتصبي
حذار... حذار... من جوعي ومن غضبـــي.

من قصيدة "بطاقة هوية"
لمحمود درويش

6. العروبة والهوية

ستترك التأثيرات القومية العربية والإسلامية القوية أثرا دائما في طريقة الحكم في المنطقة. فهذه التيارات الفكرية تطورت على مدى القرن الماضي في سياق الجيوبوليتيك الإقليمي. وخلافا للرأي التقليدي السائد، ليست القومية العربية أو الإسلامية عقيدة ثابتة، كما يجب ألا ينظر إلى أي منهما على أنها مجرد هوية ثقافية أو إيديولوجية سياسية. فالقومية والإسلامية والحكم مفهومات هجينة معرضة للتطور مع الزمن وفي سياق التطور الاجتماعي السياسي.

لكن منذ الاحتجاجات الثورية الأولى في تونس، كل الانتفاضات الشعبية لم تحدث إلا في البلدان العربية. فهي لم تمتد إلى البلدان غير العربية في إفريقيا الشمالية أو الشرق الأوسط. فالعرب يشتركون في التاريخ والثقافة والجغرافية واللغة. كما يشتركون أيضا في القواعد السياسية بعد سنين من الاحتلال والاضطهاد والذل. والمجتمع العربي له تصوراته الاجتماعية المغروسة فيه إزاء الحرية والمقاومة والوحدة والعدالة وهلم جرا. لذلك ليس من قبيل الصدفة أن يستخدم الثوار مفردات ثورية متشابهة وتكون لهم أهداف متقاربة. ولم تكن إلا مسألة وقت قبل أن يكون لكل من الثورتين التونسية والمصرية أثر الدومينو في كافة أنحاء العالم العربي. فعدا الناشطين الاجتماعيين والنقابيين، استلهم الثوار العرب الشباب عقودا من المقاومة الوطنية والإسلامية العابرة للأقاليم ضد التدخل والاحتلال الأجنبيين.

من الناحية التاريخية، لم تنشأ الهوية القومية العربية نتيجة التحول والتكامل الاقتصاديين ولا من نشأة الدولة. بل نشأت من خلال الوعي السياسي الراسخ في مقاومتهم للتدخل الأجنبي. وأنا هنا لا أقصد بالمقاومة الوسائل المستخدمة كالعصيان المدني والكفاح المسلح أو الإرهاب الصراح. بل أشير إلى ثقافة اجتماعية وسياسية كافحت الظلم وتجاوزت الجغرافيا والانتماء الطبقي والعرقي والديني. وبمعنى من المعاني، فإن الاضطرابات والثورات الحالية هي الاستمرار الطبيعي، وإن كان متأخرا، لمقاومة الاستعمار والاحتلال الأجنبي، وهما جانبان من جوانب مسيرة الحرية.

لقد أدت مقاومة الاستعمار إلى تقرير المصير الجمعي في دول مستقلة ذات سيادة (أو تابعة)، وإلى مقاومة ثورية مدنية متواصلة للدكتاتورية، وترمي هذه المقاومة إلى تمكين العرب الأفراد من تقرير مصيرهم كمواطنين أحرار في أوطانهم. وبالفعل، تكمل اليوم الأجيال العربية العمل الذي بدأه أجدادهم قبل عدة عقود وذلك بمد تحرير الأرض إلى تحرير أهلها، واستعادة كرامتهم الشخصية والوطنية. ولهذا تعد ثورات اليوم تتويجا وتجسيدا للوعي الاجتماعي والوطني الذي يرفض هيكل الدولة العربية القمعية ويفضل التغيير الديمقراطي. أما أولئك الذي يسارعون لعد الخسائر والمكاسب ومعاينة أضرار كل جمعة تمر يفوقم مغزى التحولات التاريخية التي تجتاح المنطقة. فبغض النظر عن العقبات والنكسات، فقد خرج المارد من قمقمه. قد لا تحقق هذه القطيعة مع الماضي تغييرا إيجابيا أو مباشرا بالضرورة، ولكن القطيعة الحاسمة قد تمت.

إن من نافلة القول أن العرب ليسوا كلهم مسلمين وليس كل المسلمين عربا. في الحقيقة، يشكل العرب أقلية في العالم الإسلامي، وعشرة بالمائة من العالم العربي ليسوا مسلمين، ولا سيما في الجزء الشرقي حيث تقطن أقليات مسيحية وأعراق أخرى منذ ما قبل نشأة الإسلام في القرن الميلادي السابع. ولكن العربية هي لغة القرآن، والإسلام عامل مكون في تشكيل الأمة العربية و"العقلية العربية"، وهذا ما يربط العروبة والإسلام تاريخيا وثقافيا. وأي محاولة لفهم الثورات العربية لا تأخذ بعين الاعتبار مؤثر القومية والإسلامية هي محاولة لا طائل منها.

وكما أكدت من قبل، لا فائدة أو منطق من مناقشة الإسلام بشكله المحفوظ أو "المحنط" في النصوص، حيث إن المسلمين تطوروا في اتجاهات متعددة منذ القرن الماضي. فمنذ القرن الميلادي السابع حين قال الخليفة عمر بن الخطاب، "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" انقسم المسلمون حول الكيفية التي يعيشون فيها أحرارا. (لدى معاينة القرون الثلاثة عشر الأخيرة، يبدو أن حكمة ابن الخطاب لم تجد آذانا صاغية في أكثر من مناسبة). فآراء الإسلاميين للعالم تباينت وتطورت باستمرار، بدءا من كبير المفكرين والمصلحين الإسلاميين محمد عبده (الذي قال بعد عودته من جولة أوروبية إنه رأى هناك إسلاما بلا مسلمين، ورأى في بلاده مسلمين بلا إسلام) إلى أسامة بن لادن الذي دعا إلى إقامة خلافة وحرض على قتل اليهود والمسيحيين.

وأيا كان الأمر، لقد تأثر تطور الحركات الإسلامية في العالم العربي بالأجندة القومية بشكل أساسي، سواء بشكل إيجابي أو غير ذلك. وحين اجتثت القومية العلمانية أو شوهت أو روضتها القوى الأجنبية المشككة ومن الطغاة المتجبرين في العقود القليلة الماضية، وجد العرب لأنفسهم ملاذا في المساجد، وفي بعض الأحيان بالمعنى الحرفي للكلمة، للهرب من العنف الوحشي. ففي غياب الحماية القانونية أو السياسية أو أي شكل من أشكال الحماية الأرضية، صار التدخل الإلهي كالمن والسلوى بالنسبة إلى العرب. ولكن إن تجاوزنا التقوى الأساسية الفردية أو حاجة البعض "للعودة إلى الله" نجد أن حركتين إسلاميتين مميزتين ذواتي توجه إسلامي قد نشأتا خلال العقود القليلة الماضية: حركة أصولية إسلامية لها أجندات اجتماعية وحركة إسلامية ذات أجندات سياسية وقومية، وهاتان الحركتان التقتا في بعض الأحيان لكنهما ظلتا منفصلتين أيضا. وما أكسب هاتين الحركتين شيئا من الرواج هو تراجع الحركات القومية العلمانية أو فشلها (أو كلاهما معا) في تحقيق الوحدة أو الحكم الرشيد والازدهار في مسقط رأسها، أي في مصر وسوريا والعراق.

المثير للاهتمام أن أي عداء للقومية العربية من قبل بعض الحركات الإسلامية قوبل بتشكيك شعبي، بينما استفاد الإسلاميون، كالإخوان المسلمين أو الجهاديين، الذين تبنوا القضايا القومية كثيرا، لكنهم أضروا بهذه القضايا أحيانا.

فلسطنة الكفاح العربي من أجل الحرية

نوه المعلقون الليبراليون الغربيون الذين كانوا ينقلون الأخبار من ميدان التحرير أن المتظاهرين العرب لم يحرقوا الأعلام الإسرائيلية أو يتهجموا على الولايات المتحدة، بل كانوا يبحثون عن التغيير الاقتصادي - الاجتماعي والحريات السياسية. وكان بإمكانك أن تلمس نبرة الارتياح في كتاباتهم وهم يصفون لقرائهم ومشاهديهم كيف أن هذه ليست ثورة إسلامية ولا ثورة قومية بل "ثورة ودود" ألهمتها قوة الغرب الناعمة وتكنولوجيته. ولكن في الحقيقة هناك مؤثرات قومية وإسلامية أعظم مما ترى العين الليبرالية، وهذه المؤثرات ليست بالضرورة من الطراز المثير للذعر الذي يصفه المشككون الغربيون المحافظون.

وبالفعل أوضحت الاحتجاجات ضد إسرائيل في أواخر الصيف ومظاهرات أيلول/سبتمبر والهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة سنة 2011 موقف الثورة من قضية إسرائيل/فلسطين. ومعظم المشاركين في الإعداد للاحتجاجات وقيادتها وتنظيمها التي أدت إلى الثورة المصرية جاؤوا من صفوف "اللجان الشعبية" أو فروعها التي أسست لدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية سنة 2000، في وقت أصر فيه النظام المصري على تواطئه مع الولايات المتحدة وإسرائيل. لقد كان دعمهم لأشقائهم الفلسطينيين تحت الاحتلال فعل تضامن وكفاح حقيقيا من أجل قضية عربية. ولطالما ألهم الفلسطينيون الجمهور العربي العريض من خلال كفاحهم التحرري، وبالأخص منذ انتفاضتهم السلمية الأولى سنة 1987، وانتفاضتهم الثانية سنة 2000 ضد الدكتاتورية الإسرائيلية.

حين وقع غزو العراق سنة 2003، نشطت اللجان الشعبية ضد الحرب الأمريكية، واستخدمت وسائل ذاك الزمان الأقل تطورا مثل مجموعات ياهو وغرف الدردشة.

وفي سنة 2004، جاء تأسيس الحركة الشعبية المصرية للتغيير (كفاية) ليتوج منعطفا جديا في السياسة المصرية حيث ركزت هذه الحركة العابرة للأحزاب مهمتها على رفض أي فكرة للتوريث في ظل مبارك وعلى تحويل النظام إلى نظام ديمقراطي. وفي بيانها التأسيسي، أبرز شركاء ائتلاف كفاية الليبراليون والإسلاميون

واليساريون والقوميون هدفي الحركة الأعظمين كما يلي: الهدف الأول هو مكافحة غزو الأراضي العربية واحتلالها من قبل إسرائيل وأمريكا، والهدف الثاني هو الكفاح الديمقراطي ضد الدكتاتورية.

جاء التركيز الاقتصادي - الاجتماعي في مرحلة لاحقة سنة 2008 حين انبثقت حركة 6 أبريل الشبابية من حركة كفاية ومكوناتها. جلبت لهم أفعالهم شهرة على مستوى البلاد وضمنت مشاركة الحركة العمالية. لقد حول اتحاد الشباب والعمال، وكلاهما من المكونات الثورية للمجتمعين المصري والعربي، عمل شباب المدن الكبرى إلى احتجاج وطني شامل.

ما لم يحظ بتغطية إعلامية كافية هو أن هذه الحركات نظمت اعتصامات وإضرابات وتظاهرات علنية بلا عدد ضد كل أشكال العدوان على العالم العربي، وهذا ما ساعد هذه الحركات في بناء قاعدة متينة للحركة المؤيدة للديمقراطية. وقد تبنت هذه الحركات أدوات سياسية واجتماعية مختلفة لنشر برنامجها، وحين ظهر محمد البرادعي على المشهد السياسي المصري بعد تقاعده من وكالة الطاقة الذرية الدولية، ساندته حركة كفاية وغيرها من المجموعات الشعبية في جهوده للدفاع عن الديمقراطية. ولأنه شخصية عالمية ذات مصداقية، كانت هذه الحركات تأمل أنه سيكون له وزن ويروج لقضيتهم داخل البلاد وخارجها. وليس من باب الصدفة أن جورج إسحاق، الناشط الاجتماعي والسياسي، كان على رأس حملة البرادعي، الأمر الذي أكسبه أكثر من 250 ألف مؤيد على الفيسبوك. هذه المؤثرات القومية انطبقت على معظم الناشطين الآخرين من المغرب إلى البحرين.

الإلهام العربي

حين رأى الشباب العربي أنه محاصر بين أمثال بن علي وبوش، بحث عن رموز قومية جمعية يستلهمها. وبفضل القنوات التلفزيونية الفضائية، تمكن كل عربي من متابعة الأحداث المثيرة الأخيرة في مناطق الصراع في المنطقة أولا بأول. وانشد الشباب العربي على الأخص إلى ثلاث شخصيات قيادية شابة نسبيا:

مروان البرغوثي، الديمقراطي العلماني الفلسطيني، حسن نصر الله، قائد المقاومة اللبنانية، وأسامة بن لادن، زعيم الجهاد العالمي. فهؤلاء يرمزون إلى الكفاح ضد الشمولية والخضوع للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية، وهذان من أقوى العوامل التي أشعلت الغضب الشعبي العربي. في النهاية، لم يتبع خطى بن لادن أو يدعمه إلا قلة قليلة، بينما أيدت كفاح البرغوثي ونصر الله من أجل التحرر أعداد لا تحصى.

كان البرغوثي من بين قادة الانتفاضة السلمية سنة 1987 والانتفاضة الثانية سنة 2000. وقد عرفته عندما كان قائدا طلابيا في جامعة بير زيت ثم قائدا بعد ذلك للانتفاضة اللاعنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي، قبل بضعة أيام من اعتقاله من قبل الجيش الإسرائيلي لدوره في الانتفاضة. وقد اتضح لي أنه رغم عقد من الزمن في الحبس والتهجير، ظل مؤمنا بالمصالحة، ووقف ضد قتل المدنيين الأبرياء. في تسعينيات القرن العشرين نادى بالحرية والديمقراطية والمصالحة وصار عضوا في أول مجلس تشريعي فلسطيني ينتخب انتخابا حرا، وكان شديد الانتقاد للفساد والمحاباة. وبعيد فشل عملية السلام في الشرق الأوسط سنة 2000، قاد البرغوثي الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي المتمترس. كان البرغوثي قائدا كارزميا شجاعا، فصار ملهما لجيله. وكانت رؤيته للحرية والديمقراطية والعدالة متناقضة تماما مع رؤية القادة الإسرائيليين والعرب.

اعترف القضاة الإسرائيليون الذين حكموا على البرغوثي بالسجن المؤبد في أيار/مايو 2004 أنه لم يشارك في أي أعمال عنف وأنه "من حيث المبدأ" عارض الهجمات على المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر. ومن زنزانته رفض البرغوثي كل التهم الموجهة إليه بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي. وحين حكم على البرغوثي بالحبس المؤبد كان بعمر الزعيم الجنوب إفريقي نلسون مانديلا حين أدين بتهم الإرهاب في حزيران/يونيو 1964 - في السادسة والأربعين.

تزعم الشيخ حسن نصر الله قضية تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وبنى قوة مقاومة رهيبة في جنوبي لبنان بمساعدة إيران وسوريا. وفي هذه الأثناء، حسن من وضع الشيعة في لبنان الذين رغم تفوقهم العددي ظلوا مهمشين على مدى التاريخ. ورغم أن نصر الله تلقى تعليمه الروحي في مدينة قم الإيرانية، فإنه

كان يدعو إلى الانسجام الوطني والتضامن العربـــي. وحين يطلق التهديدات ضد "العدو الصهيوني" وحليفته أمريكا، لم يكن يشذ عن طبعـــه. ويعـــود الفضـــل في الانسحاب الأحادي الإسرائيلي من جنوبـــي لبنان ســـنة 2000 إلى حـــزب الله وزعيمه نصر الله. وقد عده العرب بطلا أكبر خارج بلاده التي تؤثر الانقســـامات الطائفية في سياستها.

كان من شأن مقاومة نصر الله للغزو الإسرائيلي سنة 2006، الذي جـــاء ردا على هجوم على موقع حدودي، أن جعل نصر الله بطلا قوميا عربيا ومحط إعجاب الشباب العربـــي من كل مشارب الحياة. لقد برهن نصر الله أنه يمكـــن تحـــدي إسرائيل، كما رفع آمال العرب بعد هزائم متكررة في الميدان. وقد جعلته خطاباته النارية المتحدية من مخبئه السري التي يشاهدها جمهور عريض أكثر شعبية، ولاسيما أن الطغاة العرب عجزوا عن إنجاز ما أنجزه هو.

العرب يخلقون من جديد:
إنها اللغة، أيها الغبي

لعل خير تعبير عن الشعور القومي العربـــي هو ما رددته واحدة مـــن أكثـــر الأغاني شعبية في النصف الثاني من القرن العشرين التي تقـــول لازمتـــها، "الأرض بتتكلم عربـــي، الأرض، الأرض" وقد كتبها شاعر مصري. في بداية القرن الحادي والعشرين، ظل هذا الشعور يتردد، ولكن هذه المرة عبر الإعلام الفضائي العربـــي الجديد الذي أعطى للشارع العربـــي صوته وربط مختلف ميادين التحريـــر فيـــه بعضها مع بعض.

لولا المحطات التلفزيونية الفضائية ربما لما تمكن المصريون من مشـــاهدة ثـــورة أشقائهم في القومية في تونس ومعايشتها، أو أن يعـــايش الســـوريون واليمنيـــون والبحرينيون والليبيون وغيرهم من العرب تجارب بعضهم أو يحرض بعضهم بعضـــا ويلهموهم. فالقنوات العربية تصل الناس بعضهم ببعض أولا بـــأول، ممـــا يعطـــي التواصل دورا أبعد من مجرد الإخبار. فقد أصبحت هذه القنوات فعليا محرضة وهي تنقل الأحداث المثيرة التي تتوالى في المنطقة. في واحدة من دعايات قنـــاة الجزيـــرة

لتغطيتها للغزو الإسرائيلي لغزة سنة 2008، يقول شاب عربي "حين هوجمت فلسطين سنة 1948، قالوا لنا 'لم نكن نعلم' (إلى أن فات الأوان). ولكن اليوم ليس لديهم مثل هذا العذر".

لقد صار من الطبيعي أن يعمل العرب أيا كانت لهجتهم أو جنسهم أو جيلهم في صناعة الإعلام الفضائي ويخلقوا معا فضاء قوميا عربيا عابرا للحدود. لا يمر يوم علي في قناة الجزيرة لا أصادف فيها زملاء عربا من كل الدول العربية الاثنتين والعشرين التي تتشكل من مجموعها هوية الجزيرة. وهي هوية أصبحت بمرور الزمن الفضاء الافتراضي العام للعالم العربي الذي يجتذب عشرات الملايين من المشاهدين الأوفياء في أي أسبوع. وينطبق هذا على القنوات التلفزيونية الأخرى العاملة في المنطقة. إنه حلم تحقق للقوميين العرب الذين طالما حاججوا بأن لغتهم المشتركة، الأبجدية والسياسية، هي في قلب الهوية والثقافة العربية المشتركة. اليوم ليست الأرض وحدها هي التي تتكلم العربية، بل الموجات الهوائية كذلك، بالمعنيين الحرفي والمجازي.

لم يعد العرب بحاجة لتأشيرات دخول لكي يعبروا الحدود ويجتمعوا للتباحث والتناظر وتبادل المخاوف والتطلعات، حيث الوصل الفضائي والانشغالات المشتركة تجاوزت الجغرافيا والإثنية ومصالح الأنظمة الضيقة. بهذا المعنى، صار للشبكات العربية أثر تحديثي. فهي تعمل على ترقية اللغة العربية المحكية والمجال العام بمحترفين من كلا الجنسين. يكاد يكون الانحياز القبلي أو الطائفي معدوما تماما، ولا أحد يحتكر الحقيقة أو الحق والباطل. فهذه المنابر المهنية المتنوعة والمتعددة ساعدت في رفع الوعي من دون أن تكون إيديولوجية، بل إنها تعمل كقوة "اعتدال" ولا سيما بين الشرائح الأفقر والأكثر تخلفا وتبعية بين السكان. وبالفعل، وفقا لأحد الاستطلاعات، أدت مشاهدة قناة الجزيرة إلى تنميط أقل وفهم أكبر لبلدان مثل إسرائيل والولايات المتحدة.

وكما أنتج التلفزيون منبرا اجتماعيا ثقافيا فنيا مشتركا نناقش من خلاله كل شيء من الفقر إلى "جرائم الشرف" فقد مهد الطريق أيضا لبروز القضايا العربية المشتركة مثل فلسطين والعراق ولبنان التي هوجمت أراضيها أو احتلت من قوى غير عربية. ولكن رفع الوعي حول هذه القضايا لم يعد وظيفة صحفية فحسب بل هو فعل سياسي عملي كذلك.

الرؤية بعين عربية

لعب الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي أدوارا حيوية في تنسيق المعلومات والصور وتبادلها وبثها. وقد أثبتت فعاليتها، ولا سيما بين الشباب والطبقات الوسطى النافذة، ولكن الإعلام الفضائي يصل معظم البيوت على مدار الساعة والأسبوع ويوفر مئات القنوات الناطقة بالعربية. وبخلاف الإعلام الجديد لا يحتاج الإعلام الفضائي إلى تفاعلية، كما أنه يصل إلى جمهوره المستهدف بكثير من السهولة وقليل من المقاومة. فإذا ذكر شيء في الأخبار فلا بد أن يكون حقيقيا. والأهم من ذلك، يترك نقل الوقائع أثرا محفزا في نفوس المتفرجين. فالتغيير أصبح حقيقيا ومحتملا بالنسبة إلى عشرات الملايين الذين رأوا، في بث حي على الهواء، الثورات وهي تندلع. وحين بث الإعلام الفضائي الصور وأذاع الأخبار وقدم التحليل والخلفيات والمناظرات، أصبح التغيير واقعا. لقد أثبتت التغطية الإعلامية المكثفة المتواصلة التي قدمتها شبكات الأخبار العربية أنها لا غنى عنها لمنظمي الاحتجاجات والناشطين حيث كانت تقدم روايات شهود عيان إلى الجمهور بلا مجهود أو تكلفة تذكر.

حين حاولت الأنظمة أن تعطل اتصالات الإنترنت أو تحجب بعض شبكات التواصل الاجتماعي، لعب التلفزيون دورا مهما بوصفه جسر المعلومات بين المتظاهرين في أنحاء متفرقة من البلاد. فقد بثت الشبكات الفضائية صورا حقيقية مثيرة للاحتجاجات الدائرة بينما الإعلام الحكومي المحافظ والمراقب لم يجلب على نفسه إلا مزيدا من السخرية والاحتقار.

لقد أنهى ظهور الشبكات الفضائية تحكم الدولة العربية بوسائل الإعلام، حيث تنافست الشبكات الفضائية في الميادين السياسية والدينية ومن خلال استخدام البرامج الترفيهية والثقافة الشعبية. أما منافذ الإعلام الرسمي فقد قدمت الاضطرابات، إما مكابرة أو بأوامر لتحجيم تغطيتها، على أنها إما فبركات إعلامية مبالغ فيها أو تحريض خارجي.

ظلت الأنظمة تنشر الأكاذيب وتبث الدعاية طيلة عقود. فقد حولت هزائمها إلى انتصارات تلفزيونية على شاكلة "أم المعارك" التي أخرج فيها العراق من

الكويت بالقوة، وسوغت قمعها الداخلي للأقليات والمعارضة السلمية بحجة "ضمان الاستقرار" والحفاظ على "أمن المواطن" من عملاء الطابور الخامس، واستعملت القوة الوحشية ضد المدنيين "لحماية" السكان. وقد صورت زيارات المسؤولين الأجانب كأنها مهرجانات حكومية متقنة تبرز أهمية النظام الإستراتيجية للأمن الإقليمي. فمتى فقد النظام السيطرة على الرسالة، فقد السيطرة وانتهى. ومن بعد ذلك تصبح المسألة مسألة إرادة شعبية ووقت.

ربما يمكن أن يقال الشيء عينه عن الاحتكار الغربي المبكر للموجات الهوائية. فحين ظهر البث التلفزيوني الفضائي أول ما ظهر، كان العرب، من بين آخرين، يستمعون سنة 1991 على الأرجح إلى مراسل «سي إن إن» برنارد شو من بغداد، وإلى جنرالات أمريكيين بعد ذلك، وبين الحين والآخر دعايات لمكدونالدز ونايكي وجيپ. أما بحلول الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، فقد أصبحت القنوات التلفزيونية الفضائية المشروع المبتغى للقطاع العام والخاص في العالم العربي، وصار مقاتلو المقاومة المقنعون وعلماء الإسلام الملتحون والمثقفون الغاضبون والعراقيون المرورون يهيمنون على شاشات التلفزة.

لقد كان من شأن رخص ثمن التكنولوجيا التلفزيونية وانتشارها الواسع أن سمح للأطباق والهوائيات أن تنتشر على كل سطح تقريبا، وجعل مئات القنوات التلفزيونية في متناول اليد بمجرد ضغطة واحدة على جهاز التحكم. صحيح أنها ليست علامة على النهضة، ولكنها أبرزت ما يجمع العرب ومتنته. وفي هذه الأثناء أصبح سوق الفضائيات متعددا ومتنوعا وتنافسيا قبل وقت طويل من رسوخ الإعلام الجديد في العالم العربي. فمنذ تأسيس مركز الشرق الأوسط الإذاعي «إم بي سي» في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بل، وهو الأكثر إستراتيجية، منذ تأسيس قناة الجزيرة سنة 1996، مزقت مئات من الشبكات الفضائية حجب الرقابة الحكومية لتدخل إلى غرفة معيشة المشاهد العربي. كما تفوقت هذه القنوات أيضا على أمثال «سي إن إن» و«بي بي سي» اللتين كانت كل منهما بديلا معقولا للإعلام المحلي. المفارقة أن كثيرا من هذه القنوات قامت بتمويل خليجي بحثا عن النفوذ والمكاسب التجارية، ولكن يديرها عرب من كل بلاد المنطقة، مما يضفي على تنوعها مزيدا من اللهجات ووجهات النظر.

وللعرب فيما يفعلون مواهب

أصبحت الأقلمة، أو العولمة المنحرفة المزعومة، هي العرف السائد في العالم العربي حيث صارت الأولوية للخصوصية الثقافية لا للعولمة الغربية المنشأ. فقد حلت العربية محل الإنجليزية والفرنسية، وتقدمت الجزيرة والعربية على «سي إن إن» و«بي بي سي»، تماما كما تقدمت «روتانا» على «إم تي ڤي» بين المشاهدين العرب، حتى بين النخب الناطقة بالإنجليزية. لقد لمت القنوات الفضائية شمل العالم الناطق بالعربية، للخير أو للشر. وقد روجت بالدرجة الأولى للسلع العربية لا الغربية، واستقصت رغبات العرب بدلا من مشاغل الأمريكان، وعرضت الدراما والمسلسلات العربية بدلا من الأدب الفرنسي والكوميديا البريطانية. وحتى عندما تبنت الثقافة الشعبية الغربية، نجحت في إضافة نكهتها العربية إليها، مما حدا بالقوى الإقليمية والعالمية من إيران والصين إلى فرنسا وروسيا والولايات المتحدة لتأسيس شبكات فضائية تبث باللغة العربية.

لم تعد خيارات العرب محدودة، حيث لديهم نجومهم الشعبيون ومسلسلاتهم العربية ومقاطع الڤيديو التي تبثها فضائيات متخصصة. وتقدمت الثقافة العربية الشعبية على نظيرتها الغربية؛ فصار عمرو دياب أكثر شعبية من پرنس، ونانسي عجرم لدى العرب بمثابة مرايا كاري لدى الأمريكان، فهي تغني كلمات يفهمونها ويحسونها. وقد استعاد الشباب نجومهم الشعبيين بل استعادوا حتى أجسادهم. لقد أصبحت مقاطع ڤيديو روبي، وهي طالبة مصرية تحولت إلى مطربة وراقصة، ظاهرة عربية لكثرة تداولها بين الشباب وبثها على الفضائيات. فصار لزاما على شاكيرا أن تتنحى جانبا حيث راح الكثيرون يتعجبون من الطريقة التي تهز فيها روبي ردفيها، بل هناك من ذهب إلى حد الحديث عن مؤخرتها على إحدى القنوات الفضائية. وفي رد لاذع على "ظاهرة روبي" سخر أحد المعلقين الإسلاميين المحافظين من معجبيها وقال إنها ليست أكثر من مؤخرة. وبغض النظر عن أعضاء روبي الجسدية ومواهبها، أصبحت الثقافة الشعبية العربية، سواء أكانت غربية الطابع أم غير ذلك، عامل توحيد وإلى حد ما عامل تحرير لدى الشباب العرب، ومرآة لتطلعاتهم. وكأسلافهم الذين وحدوا العالم العربي من خلال المطابع والمحطات الإذاعية، وحد سدنة الإعلام الجديد العرب ووصلوا ما انقطع بينهم على نحو غير مسبوق.

لبى نجاح الشبكات العربية، التي تجاوزت حدود الدول وكسرت المحرمات الاجتماعية، حاجة المشاهدين لحريتين أساسيتين: حرية الفكر وحرية الجسد. وهذا مثله بوضوح النجاح المبكر لقناة الجزيرة والشركة اللبنانية للإرسال «إل بي سي»، حيث وفرت الأولى منبرا مفتوحا للآراء والنقاش والمناظرة، بينما وفرت الثانية منبرا ترفيهيا يركز على القضايا الجمالية ويعرض التعابير الحسية والجنسية الموحية. وكثير من مئات القنوات التي ظهرت منذ ذلك الحين إما قلدت الجزيرة و«إل بي سي»، أو تخصصت في الرياضة والدين. ومما يضيف مفارقة أخرى إلى تعقيدات عالم الفضائيات العربية هو أن الجزيرة تملكها دولة قطر و«إل بي سي» يمولها رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال.

باستثناء الأخبار والرياضة، انقسمت الموجات الهوائية بين المعسكرين الليبرالي والمحافظ، حيث بضع مئات من مقدمي البرامج والنجوم والرموز على يمين خط الفصل الثقافي أو يساره. قدم معسكر الوعظ الفضائي نطاقا واسعا من الآراء: من وعاظ الشريعة الأقل تزمتا إلى شيوخ الوهابية المدافعين عن آل سعود. أما المعسكر الليبرالي، فقد قدم كل شيء من مقاطع الفيديو الجنسية إلى آخر عروض الأزياء لعارضات يتمايلن في مشيتهن كالقطط ويغطين رؤوسهن بالأوشحة. بحلول 2010، هيمن على الموجات الهوائية مئات من علماء الدين الشعبيين الذين يحضون الناس على فضائل التقوى ومئات من مقدمي البرامج والفنانين ونجوم الثقافة الشعبية (ومعظمهم من الإناث). وكلا الجانبين كان تمويله بالدرجة الأولى من الخليج العربي ومصر ولبنان، ومقره فيها.

التعددية الافتراضية

لقد كشفت الفضائيات أيضا أن "العرب اللامرئيين" هم مخلوقات سياسية حبيسة في أقفاصها. لقد وفرت هذه القنوات ميدانا عاما افتراضيا للمناظرات والنقاشات بين العلمانيين والأصوليين، بين الليبراليين واليساريين، بين النسويين والمحافظين، بين المسؤولين والمعارضة الذين لم يشاهدوا أو يسمعوا من قبل في المنطقة. بالإضافة إلى قناة الجزيرة في الدوحة وغيرها من الشبكات الإخبارية التي تبث على مدار الساعة كقناة العربية، هناك قنوات ترفيهية أو دينية أو عامة أو

متخصصة قدمت للعرب منذ زمن نطاقا واسعا من الآراء ووجهات النظر والمعلومات تتجاوز حدود بلادهم ومنطقتهم وتتباين بشكل صارخ مع الأنظمة التسلطية والمعلومات التي تبث على قنواهم المحلية. لم يعد السعوديون يخضعون لمتعة مشاهدة ملكهم لساعات طويلة وهو يستقبل القادمين للسلام عليه، ولا الزعيم الليبي وهو يجبر القناة التلفزيونية الحكومية على بث صورة حذائه المتدلي كناية عن عدم رضاه عن برامجها. لم تعد الأخبار ترتب وفقا للترتيب الهرمي. فالأخبار صارت ترتب وفقا للضرورة الملحة والأهمية، ولم تعد تبدأ بالملوك والرؤساء وتنتهي بعامة الناس. فالمحرر في قناة تلفزيونية أو جريدة حكومية عليه أن يتذكر التسلسل الدقيق للأسرة الحاكمة وذلك لكي يبدأ من قمة الهرم نزولا، بغض النظر عن المحتوى. فلو جاءت صورة ملك أو رئيس بعد صورة شخص "أقل أهمية" أو تحتها، فعلى الصحفي السلام.

تجعل الديمقراطيات الدراسات المدنية إلزامية في قاعات الدرس وتدخل في خططها الدراسية مساقات عن القيم الكونية والديمقراطية وفصل القوى، وهذا بخلاف ما يحدث في الدول العربية. فالاطلاع على حرية التعبير والحقوق المدنية والبشرية والانتخابات كان عليها أن تكتسب عبر التلفزيون. أحيانا كان الأمر يتخذ طابع التهريج السياسي أو رنة "برج بابل" ولكن ثبت منذ القدم أن التعبير عن أفظع الآراء أكثر نفعا من إسكاتها. وبالفعل، لا فائدة من الدفاع عمن نتفق معهم، فالإعلام والمجتمع الليبرالي هو الذي يحفظ حق الأصوات الناشزة وغير المقبولة.

حين بدأت قناة «إم بي سي» برنامجها التلفزيوني الشهير "ستار أكاديمي" قبل عقد من الزمن، صوت مئات الآلاف من الشباب من المحيط إلى الخليج لصالح نجومهم المفضلين، وبحسب علمنا، أخذت أصواتهم بالحسبان. وكان هذا للكثيرين بمثابة الكشف المبين، فهذه أول مرة يصوتون فيها، وإن كان في تصويت ديمقراطي افتراضي تديره محطة تلفزيونية. تكرر الشيء نفسه في برنامج "شاعر المليون" الشعبي الذي تبثه قناة أبو ظبي ويتنافس فيه الشعراء. وبعد أسابيع من التنافس المباشر على الهواء، فاز شاعر إماراتي بتصويت الناس عبر رسائل الجوال النصية، فشك كثيرون أن هذا يشبه الانتخابات المزورة التي باتوا يمقتونها.

المفارقة أن الدول غير الديمقراطية التي حاولت أن تحرر اقتصادها وتحول قنواتها الفضائية إلى قنوات تجارية، كالإمارات والسعودية وقطر بالإضافة إلى لبنان ولاحقا مصر، مهدت الطريق لإعلام أكثر ليبرالية في العالم العربي، وإن كان إعلاما استهلاكيا. فالتلفزيون وغيره من أشكال التسويق وفر منافسة وافرة وخيارات متعددة في المنتجات والخدمات الاستهلاكية، ولكن هذه الوفرة تقلصت جدا حين تعلق الأمر بالمجالين السياسي والاجتماعي. ففي النهاية، لم يفهم الناس، ولا سيما جيل الشباب، لماذا لديهم الخيار بين منظفات الغسيل وأجهزة التلفزيون، وليس بين الكتب المدرسية المقررة، بين الشبكات الإخبارية وليس بين القادة السياسيين.

عندما استشعرت أنظمة الاستبداد مضار تخلفها عن الركب سمحت بانفتاح نسبي أبرز الثقافة والتاريخ العربيين، وقدمت مسلسلات وطنية وتاريخية تصور البطولة والإباء العربي، فقد حكى مسلسل "باب الحارة" السوري الذي بثته قناة «إم بي سي» في رمضان 2010 عن مقاومة السوريين الصامدة والأبية للاحتلال الفرنسي في أوائل القرن العشرين. ويقال إن المسلسل الذي طال شهرا حظي بأكبر نسبة مشاهدة من أي مسلسل آخر. فالبسالة والإباء اللذان عبرت عنهما شخصيات المسلسل لم تضيعا على جيل جديد من السوريين والعرب المقهورين المذلولين في كل أرجاء المنطقة.

أثر قناة الجزيرة

"ما تقوم به الجزيرة عمل شرير وغير صحيح ولا مبرر له".

دونالد رمسفيلد،
وزير الدفاع الأمريكي الأسبق

لا يسع المرء أن يتحدث عن التغيير في العالم العربي من دون استحضار "أثر الجزيرة" في تعزيز الديمقراطية وإقامة الروابط بين الناس من كل مشارب الحياة وكافة المعتقدات الفلسفية والإيديولوجية والدينية. لقد قال لي أحد زملائي الغربيين في يوم من الأيام، "في بعض الأحيان أجد نفسي أشاهد الجزيرة لا لأنني أفهم أي

شيء تقوله، بل لأنني أحب مشاهدة الصور والمناظرات المفعمة بالحيوية التي تستهويني على نحو لا تفعله القنوات الغربية".

حين تأسست الجزيرة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عدها الغرب تطورا إيجابيا وأثنت عليها الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية لتقديمها الغربيين والناطقين الإسرائيليين والسياسيين من كل الأطياف للمرة الأولى إلى المشاهد العربي. ولكن بعيد تغطيتها للقصف الأمريكي لأفغانستان سنة 1998 وتغطيتها المكثفة للانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاحتلال الإسرائيلي سنة 2000، انتقدت الجزيرة لتوفيرها منبرا مفتوحا لمشاعر الجماهير والآراء المعادية لأمريكا وإسرائيل.

لقد تكاثر منتقدو الجزيرة بعد ذلك. فقد كتب فؤاد عجمي، وهو باحث في العلاقات الأمريكية-الشرق أوسطية وأحد المدافعين عن إدارة بوش، "قد لا تكون الجزيرة، التي تدعي حيازة جمهور عالمي من 35 مليون مشاهد ناطق بالعربية، القناة الرسمية لأسامة بن لادن، ولكنه نجمها دون منازع، كما تبين لي من خلال مشاهدتي المطولة لبرامج المحطة في تشرين الأول/أكتوبر. تتعامل قناة الجزيرة مع هلودة الأخبار [من هوليوود] باستهانة تجعل قناة فوكس نيوز تخجل حياء..."[1]. أما بل أورايلي، مقدم نشرة الأخبار في فوكس نيوز اليمينية، فلم يستح ولم تطرف له عين حين قال، "إن تلك العملية المعادية لأمريكا تحرض على التمرد، فكثير من العرب يستقون معلوماتهم من الجزيرة. وهذه القناة قوية إلى أبعد الحدود وهي تشجع على الانتفاضات في كل العالم الإسلامي. ونادرا ما تدين الجزيرة الجهاديين، وأعتقد أن استيلاء الجهاديين على السلطة سيكون من دواعي سعادة القناة"[2] على الأقل عجمي يفهم العربية، أما أورايلي، فلا.

كان من شأن تغطية الجزيرة للغزو والاحتلال الأمريكيين لكل من أفغانستان والعراق بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن فاقمت من عداء واشنطن للجزيرة بسبب تغطيتها للحربين دون أن تخضع تغطيتها لمقص الرقيب أو ترشحها بالمرشحة في بعض الأحيان. لذا صار الشغل الشاغل لإدارة بوش هو شيطنة القناة يوميا، حيث كان وزير الدفاع دونالد رمسفيلد يضع مسؤولية تصاعد العنف على الجزيرة. ويقال إن الرئيس بوش تباحث مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير حول قصف مكتب الجزيرة في بغداد. وقد خفف انتخاب باراك أوباما بعد ثمان سنوات

من بوش من حدة الانتقادات، وبدأت الولايات المتحدة ترى القناة بموضوعية أكبر. فقد وصفت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الجزيرة بأنها "أخبار حقيقية" تتفوق على منافذ الإعلام الأمريكي. وقالت مشددة "حيثما وجدت مجموعة من الشبكات العالمية كانت الجزيرة رائدها، وهذه الشبكات تغير عقول الناس ومواقفهم حقا، وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، فإنه فعال حقا"[3].

لقد أبرز الربيع العربي أهمية الجزيرة منبرا إعلاميا حرا في بحر من الاستبداد. لقد كتب ديفد كيركپاترك في صحيفة «نيويورك تايمز»، "بينما تسارعت الاحتجاجات هذا الشهر، احتج بعض المسؤولين التونسيين زاعمين أن الجزيرة كانت تثير القلاقل بسبب أجندها المعادية للغرب: إذ أراد مديرو القناة أن يروا نظاما عربيا 'معتدلا' يسقط، حتى وإن لم يكن المحتجون إسلاميين كمن سبقوهم في احتجاجات أخرى كثيرة. ولكن هذا لا يبدو معقولا. فمنتجو الجزيرة كانوا يعلمون أن لديهم قصة إخبارية ستعجب المشاهدين"[4].

قال مراسل «أي بي سي نيوز» في واشنطن لزميلي في برنامج "أي بي سي هذا الأسبوع" في كانون الثاني/يناير 2010، "أشكركم لما تفعلونه. يقول الناس إن الجزيرة نفخت النار هنا بإصرارها على أن الديمقراطية موجودة وأن الناس يقمعون حاليا. وهذا ما نحتاجه. نحن بحاجة إلى مزيد من التواصل في العالم. إذا كان مبارك محاصرا الآن، فهذه ليست غلطة الجزيرة"[5] وقد ردد فرانك شيفر على موقع «هفنغتن پوست» آراء مشابهة حين سأل، "لماذا لا تشاهدون الجزيرة؟"

> **إذا كنتم تهتمون بالأخبار أكثر من تفاهات المشاهير، فانضموا إلي وقولوا: الحمد لله على الجزيرة. فنحن الأمريكان منعزلون عن العالم الأوسع إلى درجة أننا سنظل دوما أفقر ومتأخرين ما لم نجد بدائل لوسائل "إعلامنا"، والجزيرة هي ذلك البديل... إذا أتت الحرية والديمقراطية إلى بلدان مثل مصر وليبيا، سيكتب مؤرخو المستقبل أن حرية المعلومات التي وفرتها الجزيرة (بأي ثمن) لعبت دورا هائلا، ودورا أكبر من الإعلام الأمريكي الذي يتلاشى دوره رويدا رويدا، هذا الإعلام المنشغل جدا بتشارلي شين إلى درجة أنه لا يدرك أن كوكبنا يتغير[6].**

وبالفعل، تكفي عناوين بعض الكتب عن الجزيرة لإعطائكم فكرة عن دور هذه القناة العربية: كتاب محمد النووي، «الجزيرة: قصة الشبكة التي تهز الحكومات

وتعيد تعريف الصحافة الحديثة»، وكتابه الآخر، «الجزيرة: كيف جرفت شبكة الأخبار العربية الحرة العالم وغيرت الشرق الأوسط» وكتاب هيو مايلز، «الجزيرة: خفايا قناة الأخبار العربية التي تتحدى الغرب».

إن التغطية الواسعة لقناة الجزيرة هو أهم رصيد لها وهو مصدر شرعيتها، حيث تسمح لها بالوصول إلى مزيد من الناس على نحو أكبر مما توفره المنابر الإعلامية الأخرى، القديمة والجديدة، كما تقفز أعداد المشاهدين إلى عشرات الملايين خلال الأحداث الكبرى. وفي الأيام الأولى للربيع العربي، التقطت الجزيرة روح الثورة على نحو لم تفعله أي شبكة أخرى. ولكن الحق يقال إن الجزيرة، كأي مؤسسة إخبارية نشطة، شهدت بعض الخلافات الداخلية الكبيرة في إدارات التحرير، وارتكبت بعض الهفوات خلال سنوات تغطيتها المستمرة على مدار الساعة. ولكن نجاح الجزيرة، في نهاية المطاف، يكمن في قدرتها على نقل الوقائع دون تحفظ، وفي كونها منبرا مفتوحا للنقاش، وهي تصحح نفسها وتجددها باستمرار، كما أنها متحررة نسبيا من الضغوط التجارية والسياسية.

لقد كتب مارك لنتش، وهو متابع أمريكي للإعلام في الشرق الأوسط، في جريدة «نيويورك تايمز» في نهاية كانون الثاني/يناير 2010، "إن الاحتجاجات التي تهز العالم العربي هذا الأسبوع يوحدها خيط واحد هو الجزيرة التي ساعدت تغطيتها الشرسة على إخراج المشاعر المتمردة من عاصمة إلى أخرى"[7] وبالفعل، أصبحت الجزيرة ميدانا عربيا عاما يلتقي فيه الجميع ويشاهدون فيه آخر الأنباء الآتية من المراكز أو الأطراف، دون ترشيح ولا رقابة. كما كتب روبرت مالي وحسين آغا في صحيفة «واشنطن بوست» يوم سقط مبارك، "لقد برزت الجزيرة لاعبا سياسيا مخضرما لأنها تعكس مشاعر الجماهير وتفصح عنها. لقد أصبحت عبد الناصر الجديد. إن زعيم العالم العربي اليوم هو شبكة تلفزيونية"[8].

7. الإسلاميون والديمقراطية

الثورة حلال

اختارت حركة الإخوان المسلمين، وهي أكثر الحركات الإسلامية نفوذا في العالم العربي، محمد بديع ليكون مرشدها العام أو زعيمها في كانون الثاني/يناير 2010. وقد كان صريحا بخصوص مسعى الحركة لتحقيق برنامج اجتماعي وسياسي سلمي، أي أن الحركة لن تسعى للوصول إلى السلطة عبر العنف، مهما كانت الظروف. وبالفعل، تطورت الحركة منذ نشأتها سنة 1928، ولها فروع في كل الوطن العربي، إلى حركة اجتماعية خيرية تلكأت في غالب الأحيان في أخذ زمام المبادرة السياسية، رغم أن السادات همشها واضطهدها ومن بعده مبارك. وقد بدأت قيادة الحركة المحظورة سابقا – التي يقدر عدد أعضائها بنصف مليون في مصر ويقال إنها تحظى بتأييد ما بين خمس السكان إلى ثلثهم – تناقش الحاجة إلى لعب الحركة دورا أكبر، وإن بشكل غير مباشر، في الحياة السياسية المصرية[1].

بديع ليس رجلا شابا. ينتمي هذا الطبيب ابن الثالثة والستين إلى الجناح المحافظ في الحركة، وكان قد سجن أول مرة مع الصقور من قيادة الإخوان في ستينيات القرن الماضي. (إجمالا، سجن أربع مرات لأكثر من 13 سنة خلال العقود الأربعة الماضية). وقد جاء انتخابه في زمن الانقسام بين المحافظين الذين يصرون على أن تبقى حركتهم منظمة خيرية تبشيرية تسعى لأسلمة المجتمع وبين قادة الصف الثاني من الشباب الأكثر جدية الذي يعتقدون أنه حان الوقت للدخول

بشكل حاسم في السياسة لإحداث التغيير. لقد كان من شأن المكاسب الجديدة للحركة في انتخابات 2005، حين فاز المرشحون المدعومون من الجماعة بخمس مقاعد البرلمان، أن شجعت أعضاء الحركة ذوي التوجهات السياسية أن يتركوا بصمتهم على الحركة. وكانوا يأملون بأن يستمر الانفراج مع نظام مبارك وهم يحرزون مكاسب تدريجية في المجالات الاجتماعية والسياسية.

لكن تبين أن هذا التفاؤل قصير الأجل، حيث تجاهل النظام الإخوان وزور انتخابات 2010 في محاولة للسيطرة التامة على البرلمان وتمهيد الطريق لكي ينقل مبارك السلطة إلى ابنه جمال. ومع أن الإخوان كانوا في وضع حرج جدا، أحس بديع بوجود "فرصة عظيمة" لقوى المعارضة "لكي تتوحد وتجتمع معا في حركة سياسية شعبية"، كما قال لأتباعه المحبطين[2]. قد يكون بديع من محافظي الحركة، لكن حتى هو كان يستجيب لمطالب قاعدتها الشابة الأكثر ليبرالية للدخول إلى حلبة السياسة. وكان يعلم أن انخراط الإخوان في انتخابات 2005 على قائمة "المستقلين" أعطى جناح الحركة السياسي قوة جديدة. ورغم أنه لم يكن بنيته أن يتزعم ثورة، غير أنه كان يحرص على مسايرة مزاج المعارضة القلق الممرور ليرى الجانب المشرق من السحابة السوداء التي كانت تحوم في سماء الحياة السياسية المصرية. وبما أن مبارك نجح في إسخاط كل من هو خارج شلته تقريبا، فإن هذا جعل الإخوان أقل عزلة وأكثر قدرة على مواجهة النظام بالتعاضد مع المعارضة العلمانية الساخطة.

يجب التوكيد على أن الثورة ليست أمرا شائعا في التاريخ الإسلامي. في الحقيقة، وعلى خلاف ما يشاع تقليديا، نادرا ما تشجع الثورات أو تمتدح، حتى عندما يحكم المسلمين قادة مسلمون ظالمون. أما الثورة في العالم العربي المعاصر، فهي سعي إيجابي من أجل العدالة، أما أقرب مرادف لها في تاريخ الإسلام فهي الفتنة التي رآها المسلمون فوضى جامحة ونتائجها مكلفة للغاية لا تسوغ قيامها. فالعيش تحت الظلم خير من إثارة الفوضى التي يمكن أن تنقلب إلى الاستبداد. ولهذا دعمت حركة الإخوان المسلمين عبر تاريخها، وهي أكبر حركة إسلامية في العالم العربي، الإصلاح والتغيير السلمي التدريجي[3].

لكن بعد محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1954، طالب زعيم الإخوان المسلمين سيد قطب بإزاحة القائد القومي العربي ونعته بالمرتد. وهذا

أدى إلى حملة قمع دموية للحركة من قبل النظام. وبعد إعدام قطب سنة 1966، انقسم الإخوان حول تفسير أفكاره التي لخصها على الأخص في كتابه «معالم في الطريق». تبنت القيادة التقليدية الجهاد السلمي، وانفصل المتشددون المتطرفون وشنوا جهادا عنيفا لخلع الحكام المرتدين (بنظرهم). وكان من شأن التكلفة الرهيبة التي دفعها الإخوان أن زادت من الفرقة بين دعاة السلام ودعاة الجهاد العنيف. وردا على ذلك، أدانت الحركات الجهادية تراخي الإخوان وتسامحهم مع الطغاة العلمانيين، أما الإخوان فلم يترددوا في إدانة منفذي الهجمات الإرهابية في مصر وبقية العالم.

كل هذا يساعدنا في فهم امتناع قيادة الإخوان عن مباشرة المواجهات مع النظام عبر السنين وعدم قيادتها للثورة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011. في الحقيقة، حين بدأت ثورة يناير على قدم وساق، كاد الإخوان المسلمون يختفون من المشهد، ما عدا بعض الناشطين الشباب الذي انضموا إلى المسيرات من دون إذن مشايخ الجماعة. لقد تلكأ الإخوان المسلمون في مصر، تماما كما فعلوا في تونس قبل أسابيع، وظلوا يتفرجون حتى حين لاحت بوادر نجاح الاحتجاجات. وقد حدث الشيء نفسه في سوريا واليمن حيث لم ينضم الإخوان المسلمون المحليون إلى الشباب إلا حين صارت الاحتجاجات جدية وواسعة النطاق. ولكن ما إن أدرك قادة الإخوان حجم الانتفاضات الشعبية وزخمها حتى قرروا الانضمام، فأن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا.

تمكنت الجماعة من الاتصال بالمتظاهرين من خلال ناشطيها الشباب المنفتحين الموهوبين أصحاب العلاقات المنخرطين أصلا في الانتفاضات. وما إن اتصلوا بالمتظاهرين، حتى أعطت مشاركة الإخوان للثورة وزنا هائلا. في مصر كان بإمكانهم أن يبرزوا قواهم التنظيمية في المراكز الحضرية، أما في تونس فقد تركزت قوتهم في المناطق الريفية. وقد ظلت الجماعة ضمن المسار الرئيسي للحركة ولعبت دورا مهما في عملية صنع القرار اليومية. لقد كان من شأن تجربة الإخوان الطويلة في التنظيم الشعبي ونفوذها الواسع في المنطقة أن جعل الحركة وتابعيها واسطة العقد في حركة الاحتجاجات. ومع تلاشي النظام القديم، أدركت الحركة الإسلامية أنها على وشك إحراز المكاسب في الفراغ السياسي والاجتماعي الناجم.

وخلال أيام من خلع بن علي ومبارك، برز الإخوان في مصر والنهضة في تونس كأكبر الفائزين. كانت الشبكات الشعبية والهياكل التنظيمية وفروعها الاجتماعية ضرورية لكسب التعاطف والتأييد. ومن المرجح أن تلعب هذه العوامل دورا أكبر في مرحلة ما بعد الثورة.

الجيوبوليتيك العلماني - الديني

نشأ الإسلام السياسي في العالم العربي في سياق التنافس الإقليمي بين مصر العلمانية والسعودية الثيوقراطية. فبعد أن استولى الضباط القوميون الأحرار على السلطة في مصر سنة 1952 وراحوا يتحدثون باسم العالم العربي، استاءت المملكة العربية السعودية. كما اتخذت موقفا عدوانيا من إيديولوجية البعث القومية العلمانية ومن العلمانيين اليساريين الذين صاروا قوة شعبية يعتد بها في عدد من البلدان العربية. وحين استاءت الرياض من مخططهم القومي العلماني للمنطقة، تحالفت مع القوى الغربية التي أزعجتها سياسة مصر الخارجية المستقلة وعدم انحيازها في الحرب الباردة.

ولإبطال أجندة عبد الناصر القومية واستخدام مصر للجامعة العربية التي مقرها القاهرة، ساعدت السعودية في تأسيس اللجنة الإسلامية في سنوات 1961-1963 التي سرعان ما أصبحت مؤتمر الدول الإسلامية حيث يشكل العرب أقلية. كان رفع راية الأمة الإسلامية أفضل طريقة، أو لعلها الطريقة الوحيدة لدى السعودية للتصدي لقومية مصر العلمانية ودورها القيادي في العالم النامي وحركة عدم الانحياز. وتعمق التنافس بين القوتين الإقليميتين بعد حربهما بالوكالة في اليمن في أوائل الستينيات من القرن الماضي، حيث أرسل عبد الناصر قواته لدعم ثورة الضباط العلمانيين بينما كان ملك السعودية يسلح الإمامة المحافظة ويمولها. أما الغرب فقد وقف مع الدولة الثيوقراطية المحافظة بشكل لا غبار عليه.

ولكن تخاذل مصر وعزلتها النسبية منذ وقعت على معاهدة الصلح المنفردة مع إسرائيل سنة 1979 تركا الباب مفتوحا لكي تتوسع السعودية وأصوليتها الدينية في أرجاء المنطقة، وذلك من خلال الجماعات السلفية المتنامية المعادية

للعلمانية والقومية، ومن هذه الجماعات الجهاديون المسلحون. وقد مولت هذه الجماعات أنشطتها بدعم سعودي، خاص وعام، في مجتمعات علمانية بالدرجة الأولى حيث فتحت السعودية أبوابها لطلاب الدين وعلمائه من جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي. وقد تبجحت بعض الحركات الجديدة أنها تمثل كفاح العرب والمسلمين في كل المعمورة وبالنتيجة شوهت سمعة الاثنين في المسرح الدولي.

كان من شأن القمع واليأس العام، مقرونا بارتفاع نسب البطالة وانعدام المساواة الهائلة في المنطقة، أن ساعد الجماعات السلفية والجهادية أن تمتح من خزان المنطقة العربية من المجندين الجدد، أصغر سكان الكرة الأرضية سنا. ذهب بعضهم إلى أفغانستان والشيشان والبوسنة للقتال تحت راية الجهاد العالمي.

نشأة القاعدة واضمحلالها

إذا شئنا الحقيقة، إن من أسس مذهب الجهاد لدى القاعدة هم أعضاء منشقون عن الإخوان المسلمين، مثل عبد الله عزام الذي كان الرئيس الأسبق للإخوان المسلمين في الأردن ورفض مذهب الجهاد السلمي لدى الجماعة. ومتشددو القاعدة هم أيضا تلاميذ سيد قطب، زعيم جماعة الإخوان ومنظرهم الذي سجنه نظام عبد الناصر وأعدمه سنة 1966. وقد أصبحت كتاباته الواضحة التي لا تساوم وتأملاته عن العالم الإسلامي (وأمريكا) حجر الزاوية للجهاديين الشباب الباحثين عن نظام إسلامي شامل.

هجر الجهاديون الجماعة الأم بعد أن نبذ قادتها العنف الثوري في أعقاب مواجهاتهم المؤلمة مع الأنظمة العربية، واتبعوا بدلا من ذلك الوعظ الديني والاجتماعي والسياسي وسيلة لكسب القلوب والعقول في العالم الإسلامي. وقد وجد كثير من الإخوان المتشددين طريقهم إلى أفغانستان عبر شبكات الإخوان ولاحقا عبر "مكتب الخدمات" الخاص بهم، وكل هذا بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية التي كانت تسعى لتخريب الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في ذروة الحرب الباردة، وبمساعدة سعودية وباكستانية.

ما إن اكتمل تنظيمهم، بعد موت عزام، حتى اتهم قادة القاعدة مثل أيمن الظواهري، من منظمة الجهاد الإسلامي المصرية سابقا، الإخوان المسلمين بخيانة قضية الإسلام وترك جهادهم لمصلحة تشكيل أحزاب سياسية ودعم مؤسسات الدولة الحديثة. ومع الانسحاب السوفياتي في نهاية الحرب الباردة، وسعت القاعدة حملتها، وانقلبت ضد الأنظمة العربية العلمانية "المرتدة" وضد أي شكل من أشكال الوجود الغربي ("الصليبيين" واليهود) في العالم الإسلامي من الأندلس في إسبانيا إلى قشقر في الصين لتأسيس خلافة إسلامية.

كان من شأن نشر نصف مليون جندي أمريكي في السعودية، موطن الحرمين الشريفين، بعد الغزو العراقي للكويت، أن قدم للقاعدة فرصة لتجييش العرب والمسلمين ضد "الصليبيين الجدد" وعملائهم في المنطقة. وبالنتيجة تحولت القاعدة إلى شبكة جهادية متعددة المراكز ومترابطة عقائديا وتتألف من العرب والأفغان الذين قاتلوا السوفيات إلى جانب مجموعات جديدة مستعدة لخوض الجهاد تحت رايتها في أي مكان في العالم.

ثم مضت لتنفيذ عدد من الهجمات على أهداف أمريكية بما في ذلك هجومان على سفارتين أمريكيتين في إفريقيا وعلى فرقاطة عسكرية في خليج عدن. كما كان للقاعدة صلة بهجمات إرهابية في عدد من البلاد العربية مثل السعودية ومصر والمغرب، وبتصاعد العنف في اليمن ولبنان وفلسطين. كما شكل فرع الجماعة رأس الحربة في شن حرب أهلية شاملة في الجزائر، مما أدى إلى ردة فعل عنيفة من قبل غالبية العرب الذين رفضوا أفعال القاعدة وفلسفتها هي ومن ينضوي تحتها من بين "الجماعات الإسلامية".

إخفاقات القاعدة في العالم العربي جعلتها تركز على الأهداف الأمريكية والغربية، وذلك لحشد الدعم العربي والإسلامي. فإلحاق الأذى بالإمبراطوريات أمر يستهوي بعض العرب دوما. فهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وفشل الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 الناجمة عنها صبت في مصلحة جماعة بن لادن. فالتناقضات التي اتسمت بها القاعدة كانت جزءا من نجاحها. فقدرتها المحدودة وجنون عظمتها اللامحدود، تنظيمها الحديث وأجندتها المتخلفة، شبكة علاقاتها العالمية وخطابها المعادي للعولمة، كل هذه صبت في مصلحتها.

بغض النظر عن ردود الأفعال الأمريكية الخاطئة تجاه القاعدة، كان العرب الأفغان مكروهين عموما في العالم العربي ولم يكن لديهم إطلاقا أي أجندة عربية تستحق أدنى اعتبار، فكان من الطبيعي أن تكون الجماعات الجهادية العنيفة أول الخاسرين في اضطرابات العصيان المدني بعد أن اجتاحت الانتفاضات الشعبية العالم العربي. لقد كان من شأن اتحاد الناس من كل الاتجاهات الإيديولوجية، بمن فيهم "عموم الإسلاميين" أن قلب الطاولة على تكتيك القاعدة في شيطنة بقية المسلمين. لقد أخبرني الزعيم الإسلامي التونسي راشد الغنوشي في خريف 2011 أن القاعدة "انتهت" بفضل الثورة التونسية.

إسلاميون في عصر الطغاة

اختلفت العلاقة بين الأنظمة العربية والحركات الإسلامية من بلد لآخر، لكن يمكن تقسيمها عموما إلى فئتين: المواجهة والمسايرة. لم تجد جماعة الإخوان المسلمين وفروعها أي مشكلة في إيجاد تسوية مع الطغاة والملكيات حيث بإمكانهم أن يهتموا بالقضايا الدينية والتربوية والاجتماعية وأن يقبلوا باحتكار المستبدين بالسلطة. فقد انضموا إلى ائتلافات حكومية في الأردن، وكانوا ناشطين في مجلس الأمة الكويتي، وتقاسموا السلطة مع النظام في كل من السودان واليمن، وانضموا إلى الائتلافات الحكومية العراقية فيما بعد الغزو.

وفي البلدان الأخرى، واجهت الحركات الإسلامية القمع إما بسبب تنامي شعبيتها أو انتقاما من هجماتها على الأنظمة. فقد قمعت جماعة الإخوان المسلمين بعنف في مصر في خمسينيات القرن الماضي، وفي العراق في السبعينيات، وفي سوريا في الثمانينيات، وفي الجزائر في التسعينيات.

صار السودان ملجأ أو ملتقى لكثير من القادة الإسلاميين الباحثين عن ملاذ آمن للتشاور والتنظيم والتخطيط للتحركات المستقبلية خلال تسعينيات القرن العشرين. ومن بين هؤلاء القادة السلفيون المتشددون مثل أسامة بن لادن والقادة والمفكرون الإسلاميون الليبراليون مثل الغنوشي، بالإضافة إلى قادة المقاومة

الإسلامية الفلسطينية (حماس) وجبهة الإنقاذ الجزائرية. لكن هذا لم يدم طويلا لأن دكتاتور السودان نفسه انقلب على شركائه الإسلاميين.

تدل حالة السودان على أن دوام الحال بين الدكتاتور وشركائه الإسلاميين من المحال. حسن الترابي، زعيم الحركة الإسلامية في السودان، مفكر لامع وداهية سياسي سجنه الرئيس جعفر النميري بتهمة التحريض على العصيان في ثمانينيات القرن العشرين. وبعد انقلاب 1989 على يد ضابط عسكري مجهول اسمه عمر البشير، صار الترابي القوة الفكرية خلف النظام الجديد، وفي التسعينيات صار رئيسا للبرلمان ورئيسا لحزب المؤتمر الوطني الحاكم. وحين حاول الترابي أن يجعل الرئيس البشير في الظل ويعدل الدستور ويقلص صلاحياته، أعلن الرئيس حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر "كإجراء لاستعادة الانضباط والنظام".

أيد الخطوة الرئيس المصري والزعيم الليبي. كما أوحت الولايات المتحدة إلى البشير بأن يتخلص من شريكه الإسلامي الذي كان يرأس أيضا حزب المؤتمر الشعبي، وهو فرع من جماعة الإخوان المسلمين. وأخيرا، اتهم البشير الترابي صاحب الشعبية بمحاولة الإطاحة بحكومته واعتقله لمدة اثنين وثلاثين شهرا، تلاها حكم بالسجن لمدة سنتين بتهمة الخيانة، وصفى كثيرا من قيادة حركته الإسلامية. وآخر اعتقال للترابي كان في سنة 2009 لدعوته البشير لتسليم نفسه لمحكمة الجنايات الدولية.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يحشد فيها الطغاة العلمانيون الدعم لقمع الحركات الإسلامية. فبعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية سنة 1991، نبه الوضع الجزائري النظامين التونسي والمصري المجاورين ليكونا أكثر حذرا من صعود عناصرهما الإسلامية. وقد بذلت أنظمة الاستبداد في دول شمال إفريقيا الثلاث جهدا منسقا لمنع التضامن مع الجزائر وترويض ما رأوه تهديدا دينيا عابرا للحدود يتحدى احتكارهم للسلطة. وخلال العقدين التاليين أصبح "التهديد الإسلامي" ذريعتهم لقمع المعارضة السياسية السلمية وإحكام قبضتهم على المجتمع. وبالفعل، الاجتماعات العملية والمنتجة الوحيدة هي التي يعقدها وزراء الداخلية للتباحث في التنسيق الأمني ضد الإسلاميين.

جدال داخل الحركة الإسلامية

خلافا للرؤية الأحادية التي يقدمها الإعلام الغربي عن الإسلام السياسي، مر العالم الإسلامي وحركاته الإسلامية بتحول طويل وعميق خلال العقود العديدة الماضية، حيث شهد خلافات عقائدية وسياسية حادة واحتكاكا بين مختلف مكوناته لأسباب طائفية أو تتعلق بتصارع الأجيال. وجرت مناقشات علنية ومناظرات مثيرة لا تحصى حول وسائل الإسلام السياسي وغاياته أو حول دور الإسلام في السياسة والدولة والمجتمع. فجماعة الإخوان المسلمين وتوجهاتها وعلماؤها المختلفون، والوهابيون وفروعهم السلفيون، والصوفيون ومختلف أصواتهم الشعبية، وما يسمى التيار الإسلامي الدولي الثاني الذي يقوده حسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي في تونس، وشيوخ الفضائيات الشعبيون، والشيخ القرضاوي من رابطة علماء المسلمين والجهاديون المتشددون ممن يحسبون على أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، عدا عدد لا يحصى من المفكرين العلمانيين والباحثين الدينيين، كل هؤلاء كانوا جزءا من الجدل العظيم حول الإسلام والحكم.

لقد أثارت فكرة تسييس الإسلام في سياق الدولة الحديثة منذ بدايتها الكثير من الجدل وخلقت مناطق رمادية جديدة بين الدين والسياسة. إذ لم يكن اهتمام أنظمة الاستبداد والأحزاب العلمانية في ملء الفراغ أقل من اهتمام منافسيهم الإسلاميين، حيث كان كل طرف يبحث عن أفضل السبل للتوفيق بين الحكم والإسلام. رفضت الأنظمة العلمانية من حيث المبدأ الأحزاب السياسية القائمة على أساس الدين حيث أغلبية السكان من المسلمين، واتهموا الزعماء الإسلاميين بتصنيف المسلمين "الأخيار" و"الأشرار" وفقا لمعايير سياسية. كما حاججوا أيضا أنه نظرا لكون الشريعة الإسلامية أصلا "مصدرا" من مصادر التشريع أو "المصدر الأساسي" له في بلدانهم، فلا فائدة من مزيد من الأسلمة أو الإسلام السياسي المنظم.

وعلى الطرف المقابل، وبعد عقود من التطور، قبلت جماعة الإخوان المسلمين المصرية المؤثرة التي تشكلت بعيد تفكك الدولة العثمانية تداول السلطة عبر

الانتخابات الديمقراطية وتبنت التعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية، ولكنها امتنعت عن تأييد الديمقراطية الليبرالية، وهو مفهوم مارسته الدول الغربية بالدرجة الأولى وجرى تجريده تدريجيا من مكونه الليبرالي في العالم النامي.

بينما بقيت بعض فروع الإخوان غامضة حول موضوع الدستور الديمقراطي المدني، يقبل كثير ممن ينضوون تحت لواء الإخوان مبدأ انتخاب سيدة أو زعيم مسيحي في الدولة المدنية. على سبيل المثال، فازت حماس الفلسطينية بالانتخابات التشريعية سنة 2006 على أساس قانون أساسي فلسطيني مدني جرى العمل به منذ سنة 1997 بمثابة دستور مؤقت وقد صادق عليه عرفات سنة 2002. وكذلك دخلت جماعة حزب الله اللبنانية الشيعية المعمعة السياسية وقبلت قواعد الحكم الديمقراطي في حين احتفظت بجناحها العسكري لصد أي غزو إسرائيلي.

إن من رفض التقارب بين الحركات الإسلامية والديمقراطية هم السلفيون وغيرهم من الجماعات الأصولية المدعومة من السعودية الذين يصرون على التفسير الحرفي للشريعة وتطبيقها بحذافيرها في الدول الإسلامية المستقبلية أو في إطار خلافة إسلامية كبرى. والقضية ليست كلها قضية مبدأ. فبالنسبة إلى من انتفعوا طويلا من شراكتهم مع الإسلاميين ليحافظوا على احتكارهم بالسلطة، كما في حالة آل سعود مع الإسلام الوهابي الأصولي، أو استغلوا التخوف من التطرف الديني للتمسك بالسلطة، كما في حالة الأنظمة الشمولية، لم يكن الجدل حول دور الإسلام إلا تمويها لإخفاء دوافعهم الحقيقية.

إن الحديث عن الإسلام غالبا ما كان حديث المنافقين. وقد علق كاتب يساري علماني تونسي بسخرية على تناقض المصالح والقيم على النحو التالي:

> **اشترى صهر بن علي، صخر الماطري [وهو أبعد الناس عن التدين] قطعة أرض كبيرة وسمى كل طريق فيها باسم واحد من أسماء النبي التسعة والتسعين. ثم أسس بنك الزيتونة الإسلامي ومحطة إذاعية بذات الاسم وهي لا تبث إلا البرامج الدينية. لكن أين التجأ الزعيم الإسلامي راشد الغنوشي حين هرب من نظام بن علي القمعي؟ إلى بريطانيا الدولة العلمانية. وأين التجأ العلماني بن علي حين هرب من الثورة؟ إلى السعودية. إن الحقائق أفضل من النظريات[4].**

كانت حركة النهضة التونسية بقيادة راشد الغنوشي من أبرز دعاة التحديث بين الجماعات الإسلامية. لقد سجن هذا الرجل السبعيني مرتين في ثمانينيات القرن الماضي وعاش في المنفى إلى ما بعد رحيل بن علي. وكان ينادي بالمساواة مع التركيز على العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ تأسيسها قبلت الحركة مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة وحكم الأغلبية في ظل دستور ديمقراطي. وقد مضى الغنوشي الذي يحظى باحترام كبير بين الإسلاميين العرب أبعد من قادة الإخوان في تفسيره لمفهوم "حكم الله" على أنه كما نصت عليه "إرادة الشعب"، وقد بقيت النهضة وفية لمبادئها رغم محاولات بن علي وسلفه بورقيبة لاستئصال أعضاء الحركة وتصفية قادتها عبر القمع والحبس والنفي. وبعيد خلع بن علي، قال الغنوشي للجزيرة إنه يدعم الديمقراطية وإنه يعارض الخلافة الإسلامية. وفي حديث دام ساعة بعد يومين من فوز حزبه في الانتخابات التونسية التي فاز فيها بأربعين بالمائة من الأصوات، لخص لي الغنوشي رؤيته للديمقراطية كما يلي:

> **الديمقراطية هي حين يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم من خلال سلطة تمثلهم. ويجب أن يتمكن الناس من الإشراف عليها دوما والإطاحة بها حينما يشاؤون. إنها حين يتمتع الناس بحريتهم الشخصية، بغض النظر عن لونهم أو ثروتهم أو دينهم أو نمط تفكيرهم. إنها حين تبنى الدولة على أساسيات المواطنة، وهذا معناه أن الدولة لا تملكها أسرة أو شخص أو حزب. بل هي ملك لجميع مواطنيها.**

وقد قال زعيم آخر للنهضة هو علي العريض إن انفتاح الجماعة لم يكن تكتيكا للوصول إلى السلطة، ولكنه تتويج لتجارب طويلة ومرة شملت المعاناة من قمع الشرطة، كما تأثر بآراء وثقافات أخرى في المنفى، "لقد عانينا الإهانة. نحن نعلم ما يعنيه انتهاك حقوق الإنسان. لقد عشنا في خمسين بلدا مختلفا. لقد تعلمنا عن الديمقراطية وحقوق النساء. لذلك يجب أن يحكم علينا من خلال الشوط الطويل الذي قطعناه. انظر كيف نعيش نحن وعائلاتنا: زوجتي تعمل، وبناتي يدرسن، وواحدة منهن لا ترتدي الحجاب"[5].

يشكك الكثيرون في تونس بالتزام النهضة بالمبادئ الديمقراطية ومخططاتها في حال توليها السلطة. ويقولون إن الضمان الحقيقي الوحيد في تونس وغيرها على

المدى الطويل هو في تبني قانون مدني بمبادئ كونية في صميمه. وفي الحقيقة، إن أهم معركة تخاض اليوم هي حول هذه القضية.

فتح صفحة جديدة

لقد غير خلع بن علي ومبارك والقذافي المعادلة السياسية على نحو دراماتيكي بالنسبة إلى الحركات الإسلامية. لقد انفتح صندوق باندورا الذي تضرب به الأمثال، وراح الإسلاميون الذي قمعوا طويلا يلعبون دورا قياديا في ثورات السنة الفائتة 2011. وقد ضموا الجماعات السلفية المدعومة من السعودية، وهي الجماعات التي انبثقت في أنحاء متفرقة من العالم العربي منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الغرس المحلي من الصوفيين الذين طالما تفادوا السياسة ولكنهم الآن انضموا إلى العملية السياسية بدافع القلق على حقوقهم الدينية. حتى متشددو القاعدة والجهاديون التائبون أدلوا بدلوهم في العملية السياسية في مصر وليبيا.

ما إن خلع الرئيس مبارك، حتى تحركت جماعة الإخوان المسلمين لتؤسس أول حزب سياسي لها باسم حزب الحرية والعدالة بقيادة ثلاثة من أعضاء مجلس شورى الجماعة: محمد مرسي رئيسا للحزب، وعصام العريان نائبا للرئيس، ومحمد سعد الكتاتني أمينا عاما. في آب/أغسطس 2011، عقدت الجماعة انتخابات خاصة لملء الشواغر الثلاثة لكي تحافظ على الفصل التنظيمي بين الحزب السياسي والحركة. وهذه هي أول انتخابات مفتوحة وعلنية في تاريخ الجماعة. وليس أدل على التغيير في المناخ السياسي من أن التصويت تلاه إفطار رمضاني شمل أعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومسؤولي الحكومة، وهو ما لم يحدث في العقود السابقة.

لقد تنوعت أولويات الجماعات الإسلامية وبرامجها حسب الزمان والمكان. فقبل الثورة، قسمت جماعة الإخوان جهدها بين المطالب الاجتماعية والسياسية، أما السلفيون فقد انصب جل اهتمامهم على تطبيق العقوبات الدينية و لم يصرفوا من وقتهم إلا القليل للمطالبة بالتغيير السياسي. أما الصوفيون، فقد عاشوا عموما

بسلام في ظل النظام ما دام يسمح لهم بممارسة دينهم. ولكن هذا تغير مع اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية حيث نشطت جماعة الإخوان في الثورة على أنظمة الاستبداد العربية، بينما ظلت الحركات الأخرى كالسلفيين والصوفيين والجهاديين يتفرجون حتى إلى ما بعد خلع بن علي ومبارك حين ظهروا لاستغلال الثغرة الجديدة.

وأيا كان الأمر، ظهرت الجماعات الإسلامية سنة 2011 كأعمدة مهمة للتغيير في تونس ومصر والمنطقة، حيث تكاتف أعضاؤها في كفاحهم مع الجماعات الليبرالية واليسارية والوطنية. وقد كانت مشاركتهم كبيرة في الثورة اليمنية، حيث تقاسموا السلطة من قبل مع النظام، وفي ليبيا وسوريا حيث منعوا وسجنوا وأفرج عنهم لاحقا. في ليبيا نظموا صفوفهم وقاتلوا قوات القذافي مع غيرهم من الثوار، وفي اليمن انضموا إلى القوى الشعبية الأخرى التي قادت الاحتجاجات في صنعاء. كما صاروا أيضا جزءا مكملا من "التنسيقيات" التي برزت في مناطق متفرقة في سوريا، وفي نهاية الصيف انضموا إلى المجلس الوطني السوري، وهو ائتلاف من الإسلاميين والليبراليين واليساريين بقيادة المعارض العلماني برهان غليون.

وما ساعد الإسلاميين هو أن الاحتجاجات الكبرى كانت تقوم عادة أيام الجمع حين يخرجون من الجوامع بعد الصلاة. ومع أن من قاد الاحتجاجات في كثير من الأحيان كانوا من الناشطين العلمانيين أو اليساريين أو القوميين أو الليبراليين، إلا أن صلاة الجمعة وترديد "لا إله إلا الله" من قبل الكثيرين أسبغا على الأحداث طابعا دينيا أو محافظا، على الأقل لمن يراقب من بعيد. وبما أن المسلمين يذهبون إلى الجوامع من كل الأحياء يوم عطلتهم، أصبحت الجوامع نقطة التجمع الأنسب لكثير من المنظمين حيث يستغلون تجمهر الناس من دون الحاجة إلى إذن رسمي. وقد استخدمت الحركات الإسلامية الجوامع أيضا لجمع المساعدات وللتجنيد. أما محاولات التقدميين العلمانيين لاستخدام المدارس أماكن بديلة آمنة لجمع المحتجين فقد باءت بالفشل.

لقد عارض التناول العقائدي للسياسة عدد من أحزاب المعارضة والحركات الرئيسية من اليمين العلماني إلى اليسار الليبرالي والراديكالي. وفي الحقيقة، كان

البعض قلقا من انقلاب "إسلامي شمولي" أكثر من قلقه من "الدكتاتوريين العلمانيين" فهكذا كان الحال في الجزائر حين طهر الجيش جبهة الإنقاذ الإسلامية بعد فوزها الكاسح سنة 1991 في الانتخابات البلدية والبرلمانية الأولية. بقيت جماعات المعارضة في الجزائر كنظيراتها في شمال إفريقيا والبلدان العربية الأخرى في المشرق، تتفرج، وأحيانا تتواطأ، مع الطغاة وهم يقمعون الحركات الإسلامية بعنف. وقد نجح المستبدون العرب نسبيا طيلة عقود في اللعب على الشكوك القائمة بين المعارضين العلمانيين والإسلاميين واستغلالها.

فما عدا انتخابات 2006 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت الانتخابات التونسية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2011 أول انتخابات تنافسية حرة في بلد عربي مستقل بين التيارات العلمانية والإسلامية. ومن المرجح أن تكون حماس في فلسطين والنهضة في تونس والحرية والعدالة في مصر فتحت الطريق لمزيد من هذه التنافسات الشعبية التي سيكون لها أثر كبير على الهوية الوطنية والحكم في المنطقة العربية.

على الصعيد الدولي، وعلى الأخص في الأوساط الغربية والأمريكية، يشيطن الإسلاميون - والمسلمون في بعض الأحيان - فيوصفون بأنهم عدوانيون ودمويون ومهووسون وإرهابيون وإمبرياليون في تطلعاتهم. فالغربيون يرون أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو شكل من أشكال الشمولية أسوأ من الدكتاتورية، في حين أن الشريعة، سواء اتفقنا معها أم لا، هي بكل بساطة مجموعة من المبادئ. بينما ينظر العرب الآخرون إلى صعود القوة السياسية الإسلامية على أساس نظرتهم للحكم والتزامهم بالديمقراطية والتعددية، تقوم كثير من المخاوف الغربية على أساس كليشيهات عفا عليها الزمن عن الإسلام والإسلاميين أو على أساس معلومات مغلوطة بخصوص نظرة المسلمين والإسلاميين عموما إلى القاعدة وهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

في هذه الأثناء، فتحت الحركات الإسلامية من أمثال جماعة الإخوان المسلمين المصرية حوارا مع الجيش والقوى الغربية على أساس المصلحة والاحترام المتبادلين. قد يكون هذا تطورا إيجابيا يسمح بقيام نظام إقليمي جديد على أساس تسوية جديدة بين الإسلاميين والجنرالات والقادة الغربيين. لكن قد يكون هذا المثلث في

نهاية المطاف لا يقل ظلما أو استبدادا عن الدكتاتوريات السابقة. وكما أناقش في أفكاري الختامية، يجب أن يحرص الإسلاميون على أن يتصالح ممثلوهم مع مبادئ الديمقراطية والدولة الحديثة في البلاد العربية، لا أن يتقاسموا المهام مع الجيش ومؤيديه الغربيين.

خاتمة

العربي البارز للعيان

إن كنت تظن أنك أصغر من أن تصنع فرقا، فحاول أن تنام مع بعوضة.

مثل إفريقي

كأنها شيء مما بعد الحداثة: الثورة في بث مباشر

انتقلت مقاطع الڤيديو وصور فصول الدراما الثورية من الكاميرات والهواتف الجوالة إلى أجهزة الحاسب المحمولة والشبكات التلفزيونية الفضائية، مما جعل الثورة العربية ربما أكثر ثورة تصور وتنقل في تاريخ المنطقة أو بالأحرى في العالم. حلت الصور محل الواقع على الأرض لتقدم تمثيلا مكبرا ومبالغا فيه للاضطرابات في بعض الأحيان، وهذه بدورها شجعت متظاهرين جددا للانضمام إلى المشهد.

أغرت صور الثوار الشباب وهم يتغلبون على القوة الوحشية الأمة العربية برمتها وربما العالم بأكمله. فصور الإنترنت والتلفزيون كانت مؤثرة في نقل الأحداث وصياغتها وتحويلها. في الحقيقة كانت هذه الصور قوية جدا إلى درجة أنها صاغت التغيير الثوري.

ففي عالم تهيمن عليه ثقافة الوسائط المتعددة، تكون الصور أكثر تأثيرا من الخطابة، والقصص البشرية أبلغ من التحليل وأسهل للقبول لأنها تضفي على الحركات السياسية والاجتماعية مسحة إنسانية وشيئا من الألفة. وفي التاريخ القريب، كان من شأن الصور في أكثر من مناسبة أن دشنت عهودا جديدة. فعلى سبيل المثال، أصبحت صورة الشاب الذي حاول أن يوقف دبابة بجسده في الميدان السماوي رمزا لجيل صيني جديد يتحدى النظام. كما رمزت المرأة المجللة بدمائها بعد أن أطلقت عليها النار في الثورة الخضراء الأخيرة إلى القمع في إيران. ولا شك أن صور السجين العراقي المعذب ورأسه مغطى وآخر عار تجره جندية بمقود كالكلب فضحت وحشية الاحتلال الأمريكي للعراق. وقبل ذلك، هناك صور أصبحت أيقونات تؤطر كل منها الصراع الذي أنتجها. خذ صور الفتاة الفيتنامية وهي تهرب من هجوم أمريكي بالنا پالم وثيابها ممزقة وتحترق، وصور الراهبات السلفادوريات الميتات اللاتي اكتشفت جثثهن بعد دفنها من قبل فرق الموت التابعة للنظام، والصحفي الذي قتل في بث مباشر على التلفزيون في نيكاراغوا من قبل جنود النظام، وصورة محمد الدرة وأبيه تحت القصف الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية.

أنتجت الثورة العربية المتلفزة على نطاق واسع صورا لا تحصى لشباب عرب عزل يتحدون الدبابات والجنود، فأعادوا خلق الفضاء العام، وهم يمزقون صورا كبيرة للمستبدين، ويشيدون منصات جديدة تحيط بها الملايين، ويرددون الشعارات، ويدشنون عهدا جديدا.

وبهذه الروح، كان لصور المسلمين والمسيحيين وهم يصلون سوية في ميدان التحرير أثر في نفوس المصريين الذين عانوا من العنف الطائفي ونفوس كثير من العرب ممن عانت بلدانهم مؤخرا من توترات طائفية وعرقية. أسهمت رمزية هذا التلاحم المتلفز على نطاق واسع في ميدان التحرير وغيره من ميادين الحرية إسهاما كبيرا في تفادي التوترات الطائفية في عدد من الثورات والبلدان، فحرمت بذلك الأنظمة من قدرتها على إثارة الفتن الطائفية. لقد شعر الناس وهم يشاهدون هذه الصلوات أنهم جزء من شيء أكبر من الحياة ذاتها، لعله شيء رباني؛ وفعلا، حلت عبارة "ما شاء الله" محل عبارة "إن شاء الله" في قلوب الكثيرين.

لقد ساعدت الدينامية التفاعلية بين القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي في إيصال الصور وبثها على صياغة سمات الثورة ما بعد الحداثية أكثر من أي شيء آخر. وقد جاء انتقام التاريخ النهائي، أو الالتحام الرمزي مع الماضي، في صورة الفرعون مبارك خلف القضبان وهو يحاكم مستلقيا على محفة.

لقد "شارك" غالبية ممن لم يشاركوا في الثورة الحقيقية الفعلية عبر المشاهدة، أو بالأحرى عبر تقديم شهادة شاهد عيان. لقد تمحورت عواطفهم على انبهارهم بما رأوا، لا بما خبروه جسديا على الأرض. ولكن تجربتهم كانت حقيقية حيث انضموا إلى الثورة من غرف معيشتهم وحواسيبهم المحمولة. لعل الغالبية راقبت من بعيد، ولكن تدفق الصور المتواصل من المصادر المتعددة جعلهم متسمرين. كان مشاركتهم عبر أجهزة التحكم وهم يستقصون الثورة ذاتها من زوايا ورؤى مختلفة. ولكن هذه "المشاركة" الشعبية عبر التمثيل الإعلامي ساعدت في إعداد الناس والحصول على موافقتهم للنتائج، وهذا ضروري لنجاح أي تغيير.

فجأة صار المواطنون العرب المحجوبون عن الأنظار مواطنين صحفيين بفضل هواتفهم النقالة. وصارت الصور التي يلتقطونها لا غنى عنها للتغطية التلفزيونية على مدار الساعة والأسبوع، حيث منع مراسلو الشبكات من نقل الأخبار أو تعرضوا لمضايقات عنيفة. كان بإمكان المتظاهرين أن يشاهدوا أنفسهم في بث مباشر على أجهزة الآيفون الخاصة بهم، فشوشوا بذلك على الخطوط الفاصلة بين ما هو حقيقي وما هو افتراضي، بين الشكل والمضمون، بين الصورة والواقع.

لم يتضح لي قط ما إن كان المقاتلون الذين أمسكوا بالزعيم الليبي معمر القذافي وأهانوه وقتلوه أكثر انشغالا بالانتقام من الدكتاتور السابق أم بأخذ صور لا تحصى لرجل مصاب وجثته.

في عصر الشهرة والتسويق والتلفزيون، يريد الناس أن يذكروا ويحفظوا ويوضعوا على الرفوف وإن دعت الحاجة استدعوا واحتفي بهم عند الطلب. الصور تخلد. وإذا نقلها التلفزيون فلا بد أن تكون حقيقية. وأيا يكن الأمر فالواقع أكثر تعقيدا من لقطات الكاميرا وأقل ترتيبا من الصور المغلفة.

ضد الشمولية، بعد الإيديولوجيا

أشك أنه كان بإمكان الثورة العربية أن تطيح الأنظمة لولا طبيعتها التعددية والمتنوعة والخلاقة، وأعتقد أن مرحلة ما بعد الثورة تحتاج إلى مزيد من هذه الطبيعة لكي تنجح الثورة. لقد وضع القوميون واليساريون والإسلاميون وغيرهم خلافاتهم جانبا حين قادهم ائتلاف متخصص من النشطاء الشباب والطلاب والعاطلين عن العمل ونقابات العمال والمدونين والفنانين والمتدينين والماركسيين والرجال والنساء الذين تأقلموا مع المستجدات الناشئة.

لقد تكلم التسعة والتسعون بالمائة نيابة عن المجموع. لقد برز للعيان العرب الذين طالما حجبوا عن الرؤية، إنهم المواطنون المهمشون الذين لا صوت لهم من المغرب إلى البحرين والذين كسروا قيود الخوف ومشوا في مسيرات سلمية فيها من العزة والإباء ما يؤذن بميلاد فجر جديد. لقد حلت الكرامة محل الإهانة.

لقد تفادوا التصريحات الجبرية، والوعود الطنانة، والأهداف الدوغماتية التي لم تعكس وجهة نظر غالبية العرب، من قبيل "يا عمال الوطن العربي اتحدوا" أو "الإسلام هو الحل" لقد تجلت عبقرية الثورة بالفعل في استخدام الحاجات الحقيقية والمطالب الواقعية لزعزعة الدكتاتوريات وتحقيق نتائج غير محتملة. إن سد هذه الحاجات الأساسية ستكون اختبار نجاحهم على المدى الطويل.

لم يعد العرب مقيدين بما يقفون ضده - أو بما يسميه المفكر العربي الراحل محمد عابد الجابري "السلبية الشعبوية" التي وسمت الأجيال السابقة. بل إن ما بدأ ثورة اجتماعية تنادي بإصلاحات حقيقية سرعان ما انقلبت إلى ثورة سياسية تطالب بتغيير النظام وظلت محافظة على مطالبها في حرية التعبير والأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. لقد وافق معظمهم أن المستقبل العربي يجب أن يكون ديمقراطيا في طبيعته.

لم تكن الثورات الفتية موجهة ضد الدكتاتوريات فحسب، مع أن هذه كانت دون شك سمتها الرئيسية. لقد كانت أيضا صرخة ضد كل ما يمثل القمع والظلم ويسوغه ويدافع عنه. منذ سنوات لجأ الجيل الجديد من الناشطين العرب، فتيانا وفتيات، رجالا ونساء، إلى الإنترنت للتواصل والتحاور والتنظيم كوسيلة

للهروب من الأعراف الأسرية والمجتمعية المحافظة، وللتصدي للـهياكل التراتبية السياسية والاجتماعية والدينية الصارمة.

بحثت الطبقة الوسطى الشابة المثقفة المتشعبة التي تجيد التواصل فيما بينها في المنطقة عن ثورة تتجاوز "السياسة العليا" عن ثورة تؤثر في حياتهم مباشرة بما في ذلك التعليم والتوظيف والثقافة. فالتسلط في نهاية المطاف لا يوجد فقط في قمة الهيكل السياسي، بل إنه منتشر في المدارس والكتب المدرسية، حيث يحبط الدافعية والإبداع والمبادرة. لقد كسر الشباب وصاية النخب المتعالية على السياسة والسلطة وتبنوا نماذج بديلة وأنماط عيش تحرر المواهب وتنمي الجلد وتشجع على المخالفة الفكرية.

لقد رفع شباب الإخوان في مصر السقف عاليا لنظرائهم في العالم العربي. فالتحدي الذي أمامهم تحد مزدوج: أن يتابعوا لعب دور رئيسي في حركة الشباب، وأن يظلوا يلعبون دورا أكبر في صياغة مستقبل الإخوان المسلمين. لقد احتجوا في السنوات الأخيرة ضد النظام، وواجهوا قادتهم المحافظين الأكبر سنا بحماسة مدهشة. كان دورهم في التخطيط للمظاهرات وتنظيمها في ميدان التحرير لا غنى عنه، وجزءا لا يتجزأ من حركة الشباب، تماما كالضغط الذي مارسوه على قيادة الإخوان للانضمام في مرحلة لاحقة. فبفضل قدرتهم على التواصل، انفتح الشباب الإسلامي على تعاليم وعوامل إلهام من خارج دائرة شيوخهم اللصيقة بهم شجعتهم على التأمل بشكل أكثر إبداعا وليبرالية حول الإسلام والمجتمع.

كان الشباب الثوري، رجالا ونساء، معارضين معارضة شديدة لتسلط قادة المعارضة الذين، بسبب تمسكهم بالمناصب، لم يكونوا أكثر ديمقراطية من الأنظمة. فاحتكارهم للمروق على النظام أدى إلى ركود فكري وسياسي بين النخب، مما شل الناشطين الشباب عن التأثير في أجندة أحزاب المعارضة. وقد أدت الإيديولوجيات الشمولية والبرامج البائدة لهذه الأحزاب إلى ثورة كثير من شباب اليوم على النظام "القديم" والعقلية "القديمة" بأكملهما اللذين حالا دون ضخ دماء جديدة في صفوف المعارضة. لقد كان من شأن مقتهم للتسلط والاستبداد أن جعل الشباب والنساء الذين طالما ظلوا محجوبين عن الأنظار الأكثر توقا للتحرر من قيود الماضي.

وما يؤسف له أن الانتخابات المصرية والتونسية التالية للثورتين هناك تبين أن التغيير لم يتعمق أو يتسع بما يكفي حتى الآن. فهيمنة الذكور المسنين على الأحزاب السياسية وجهاز الأمن لا تزال كما هي. ولكن هذا لا يمكن أن يدوم ولن يدوم طويلا. فنظرا للتحول الثوري الاجتماعي الذي جرى، أنا على قناعة أن المستقبل ملك للغالبية الديمقراطية من الشباب والنساء الذين يشكلون أكثر من أربعة أخماس السكان.

صحيح أن ما أنجز كثير، ولكن الطريق محفوفة بتحديات كبرى لمحو أثر عقود من الدكتاتورية. فالثورة العربية تحتاج للمحافظة على هدفها الأساسي: الديمقراطية وليس الإيديولوجيا، الديمقراطية التي تتنافس فيها التوجهات الإيديولوجية بحرية.

تهيئة الديمقراطيين

يقول المشككون إن الديمقراطية مجرد حلم رومانسي في غياب غالبية للديمقراطيين. فكيف للبلدان العربية أن تنتج ديمقراطيين من دون ديمقراطية، وكيف السبيل إلى الديمقراطية من دون ديمقراطيين؟ ففي نهاية المطاف، ليست الديمقراطية مناقشة تلفزيونية أو شعارا يردد، إنها منظومة قيم ونظام حكم، كما هي ثقافة وعقلية.

قدمت الثورات العربية فرصة عظيمة للخروج من هذه الدائرة الشريرة، فالثورات هي الغذاء الذي يسمح للديمقراطيين الطامحين والديمقراطيات الفتية التي تدعي الديمقراطية أن تنمو وتتطور سوية وأن تتغذى كل منهما على الأخرى. فالإقبال الشديد في الانتخابات التونسية للتصويت لعشرات الأحزاب وآلاف المرشحين يبين تعطش الناس لممارسة حقوقهم الديمقراطية بسلام. إنها بداية عظيمة في مسيرة طويلة لسن القوانين، وبناء المؤسسات، وتنشئة جيل جديد من المواطنين المسؤولين.

للأسف، لم تلزم بعض الحركات السياسية، ولا سيما الإسلاميين، أنفسها بالمبادئ الديمقراطية بشكل يقطع الشك باليقين، وليس واضحا ماذا سيفعلون لو تولوا السلطة. كثير من الإسلاميين الذين تحدثت معهم يعتقدون أنه لو كانت لهم

الغالبية فلهم حق ديمقراطي بتغيير الدستور والحكم بما يرونه مناسبا لعقيدتهم الدينية. وهم لا يعترفون بأن الديمقراطية هي قبل كل شيء نظام حكم قائم على القيم الديمقراطية التي تتجاوز حق الأغلبية في الحكم، وذلك لضمان احترام حقوق الأقليات وامتيازاتهم وصونها، تماما كما تحترم حقوق الجنس والدين والعرق وغيرها من الحقوق الأساسية الأخرى في الكون كله. ومع ذلك، يبقى إشراك هذه الأحزاب في العملية السياسية أكثر نفعا بكثير على المدى البعيد من إبعادها عنها عبر الوسائل القسرية. لقد حان الوقت لسياسة إدماجية لا إقصائية في المنطقة العربية تأخذ كل الآراء والاهتمامات في الحسبان.

لهذا، من المهم جدا وضع دستور مدني يجسد القيم الكونية. فهو الذي يصون حقوق العلمانيين والمتدينين على حد سواء، تماما كما يصون حقوق تلك القوى السياسية التي خارج السلطة، ويسمح بإحالة النزاعات الكبرى إلى مرجعية قانونية واضحة. ويجب أن يكتب هذا العقد الاجتماعي لا من قبل فقهاء القانون من الذكور فقط كما رأينا في المرحلة الانتقالية في مصر، بل عليه أن يستفيد من قطاعات المجتمع الأخرى كذلك. فوثيقة حقوق عربية هي ما يحتاجه العالم العربي وهو يتجاوز سنين التحدي المقبلة حيث قد يشعر الكثيرون بضرورة اتخاذ إجراءات استثنائية في حال الإخفاق الاجتماعي الاقتصادي.

مع أنني شخصيا أرى أهمية للمكون الليبرالي في الديمقراطية الليبرالية من حيث الحرية الفردية، فإن درجة الليبرالية أو المحافظة في أي دستور مستقبلي يجب أن يقررها العرب أنفسهم في كل بلد من دون تدخل من الخارج. ولكن الدساتير يجب أن تكون محصنة من ثورات الرعاع وراسخة في مصالح البلاد على المدى الطويل. يجب أن تتولى حمايتها سلطة قضائية مستقلة لضمان احترامها من قبل السلطة التنفيذية. فمحكمة الاستئناف القديمة في مصر نموذج جيد يحتذى. كانت هذه المحكمة مصدر إزعاج لدكتاتور مصر، وقد تصدرت الأنباء حين أعلنت أن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر مزورة. وقضاة المحكمة ينتخبهم قضاة آخرون من محكمة أدنى، ولهذا فهم ليسوا مرهونين للسياسيين من أجل تعيينهم.

الدساتير الديمقراطية لا تبعد الدين من شؤون الدولة (وليس الفرد) فحسب، ولكنها تبعد الدولة أيضا عن الدين ومعتقداته وممارساته. وقد جرت نقاشات لا تحصى حول دور الإسلام والشريعة في الدولة والدستور. إن تسمية الشريعة واحدا من مصادر التشريع يمكن أن يكون حلا وسطا يلقى ترحيبا من قبل الجميع كطريقة بناءة للتقدم؛ فالشريعة بنهاية المطاف مجموعة من القوانين. وحين يتحدث البعض عن الديمقراطية يدافع عن المفهوم الإسلامي للشورى بوصفه متأصلا في ثقافة المسلمين. ولكن هذا يجب ألا يكون حجة لفرض الشريعة مصدرا وحيدا للقوانين.

كثير من مخاوف الديمقراطيين العرب والإسلاميين المنفتحين وترددهم في المطالبة بالديمقراطية راجع إلى ذلك الربط السلبي في العالم العربي بينها وبين الديمقراطية الليبرالية. فالديمقراطية ملعونة بارتباطها مع الإمبريالية الغربية- لا تنسوا أن أجندة جورج بوش هو والمحافظين الجدد في الحرب تذرعت بالترويج للديمقراطية في المنطقة. وقد حطت بعض الدكتاتوريات العربية العلمانية من قدر الديمقراطية حين ادعى الطغاة أنهم ديمقراطيون. وبدلا من ذلك استحضر كثير من النشطاء الديمقراطيين الحقيقيين الشورى أو أي مفهوم آخر مصدره الدين. وكما ذكرت من قبل، خلال العقود القليلة الماضية فصلت كثير من الديمقراطيات الجديدة غير الغربية الديمقراطية بوصفها عملية ونظاما للحكم عن الليبرالية بوصفها فلسفة غربية المركز، مما جعل الديمقراطية أشمل من ذي قبل. وقد بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الطريق في قبوله حدود الدولة المدنية العلمانية، ويبدو أن حزب النهضة الذي فاز بأكثر من خمسي مقاعد البرلمان التونسي سيسير على خطاه. ومن الطريف أن حزب العدالة والتنمية تأثر بكتابات الغنوشي، زعيم حركة النهضة[1].

يجب ألا يقيد العرب أنفسهم بأي ثقافة سياسية يحتل فيها الدين واسطة العقد. ولا يجب أن يعالجوا الخلافات السياسية على أساس المعتقدات الدينية ودرجتها. فالانفتاح على الشعوب الأخرى والاستفادة من تجارهم هو ما عزز الثقافة العربية وغيرها من الثقافات وأغنى الحضارة البشرية. وفي نهاية المطاف، كان العرب والمسلمون هم من ترجم الحضارة الإغريقية وحفظوها ليستفيد منها الغرب.

التنمية الديمقراطية

لقد حان الوقت للتفكير الخلاق بالمستقبل حيث الاستثمار والاستدامة، وليس الاستهلاكية والعسكرة، هما الأساس المتين للتنمية العربية. هذه هي إحدى فوائد البداية الجديدة، حيث يمكن للعرب أن يستفيدوا من أخطاء الأمم الأخرى وإخفاقاتها كما يتعلمون من نجاحاتها. لقد حان الوقت لننفتح على العالم لا لننغلق عنه.

صحيح أن التنمية الاقتصادية والتحديث ليستا ضمانة للديمقراطية، ولكن الفقر والتخلف هما الوصفة المثالية للاستبداد. لهذا يجب على القادة الجدد أن يسنوا قوانين جديدة تقضي على الفساد والمحاباة وتشجع، بدلا من ذلك، على المبادرة والاستثمار في الشعب والاقتصاد الذي يخلق الوظائف ويحميها، ويصون العدالة الاجتماعية، ويطور البنية التحتية والتعليم، ويجتذب رأس المال.

إن من شأن التنمية الاقتصادية الواسعة القاعدة أن تغذي الضمير الاجتماعي وتمتن العلاقات الاجتماعية، وهذان عنصران لا غنى عنهما لثقافة سياسية عربية تؤدي إلى تنافس ديمقراطي سلمي. فكلما اتسعت الطبقات العربية العاملة والوسطى وقويت، كانت ديمقراطيتهم أكثر استقرارا. فحتى الاقتصادات الاستبدادية الغنية التي حاولت أن توفر الأمن الاقتصادي وشيئا من الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية ستظل ترى اقتصادها ينزلق مقارنة بغيره إن تخلت عن التنمية الديمقراطية. إن دعوة دول مجلس التعاون الخليجي الأخيرة للمغرب والأردن للانضمام إلى ائتلافها الإقليمي من الأنظمة التسلطية للحيلولة دون التغييرات الجارية في جوارها لن تحميها في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، إذا ظلت بعض الملكيات العربية تصر على محاولتها لمقاومة الإصلاح والتغيير أو تخريبهما، فستضطر الديمقراطيات العربية الجديدة لإقامة تحالف باسم جامعة الديمقراطيات العربية.

على المدى الطويل، سيكون العالم العربي الديمقراطي أكثر التزاما من الدكتاتورية بالوحدة العربية على أساس الديمقراطية الشعبية التمثيلية. والعالم العربي الديمقراطي سيكون ثمرة اهتمامات مشتركة وروابط مجتمعية، وليس ثمرة

ترويج لإيديولوجيا غوغائية آتية من فوق. بينما تعيد الدول العربية بنـــاء أنفســـها وتعيد الصلة ببقية العالم، ستدرك قريبا أنه لا مناص مـــن "الأقلمـــة" أو التعـــاون العربـــي للتصدي للضغوط الدولية. كما أن التكامل العربـــي هو أيضا الرد على الانقسامات العرقية والطائفية والتفتت والقبلية. إن قوة العرب تكمن في وحـــدتهم الشعبية.

الحرية الفكرية

لقد غاب المثقفون العرب عن المشهد عموما في الآونة الأخيرة. وقد تعـــرض كثير من المفكرين للقسر والتعذيب والنفي بسبب انتقاداتهم للســـلطة السياســـية، بتعبير آخر، لقد غيبوا عن الحياة العامة، أو أنهم قايضوا مبادئهم بالمناصب والجـــاه. ولكن هناك قلة أو ما يزيد تحدثت بشجاعة عن طريق جديد للتقدم في المنطقة.

مثل هؤلاء المثقفين لا غنى عنهم في تحويل الثورات، وهي ثورات اجتماعيـــة وسياسية بالدرجة الأولى، إلى ثورة ثقافية تؤثر في كل مناحي الحياة العربية. فمـــع المربين والعلماء والصحفيين وغيرهم يحتاج هؤلاء المثقفون لوضع تصـــور لرســـم مشهد تربوي وثقافي عربـــي بديل. والمناهج المدرسية العربية بأمس الحاجة لإعادة كتابة وهيكلة كي تعكس روح العصر والثورات الديمقراطية. هناك جيل كامـــل، من الأول الابتدائي إلى المرحلة الجامعية، بحاجة إلى كتب مدرسية ومكتبات ومخابر جديدة وسواها إن أردنا أن يكون المستقبل أكثر إشعاعا من الحاضر. وهذا لا يمكن إنجازه بالشعارات والمظاهرات، بل يتطلب عملا دؤوبا مضنيا بعيدا عن الكاميرات.

خلال هذه الأزمنة الثورية، سيتعرض القادمون الجدد إلى السلطة بطبيعة الحال للنقد من بعض المثقفين. وهذا موقف سليم تجاه القادة الجدد. ولكن هناك أيضـــا حاجة لنقد فكري بناء لا يفكك ويهدم فحسب، بل يخطط ويبني كذلك. لم يعـــد كافيا أن نشير إلى الخطأ، بل من المهم أن ندل على البدائل الصحيحة.

لا يحتاج العرب إلى خبرة في الاقتصاد والتنمية فحسب، بل يحتاجون أيضا إلى تجديد في الثقافة والفن. قبل نصف قرن، كان الاقتصاد المصري مساويا لاقتصـــاد تركيا، وكانت الأفلام والمسرح والإسهامات الأدبية المصرية تنافس الفرنســـيين في

هذه المجالات. اليوم، تخلف المصريون كثيرا، ويحتاجون عقودا للحاق بغيرهم. فالفنانون والشعراء والمعماريون لا يقلون أهمية عن الاقتصاديين والمهندسين والأطباء من أجل سلامة أمم بحاجة إلى تجديد. والخيال العربي الأسير يحتاج إلى تحرير من قيود الماضي.

اربطوا الأحزمة

لا تبشر السنوات القليلة القادمة إلا بالمصاعب. فالهزات الارتدادية للثورة يمكن أن تكون خطرة إن لم يستعد الناس لمواجهة الثورة المضادة التي تلوح نذرها في الأفق وتتجلى في الدكتاتوريات المعشش في المنطقة، وفي حركاتها السياسية والدينية الرجعية، وجماعاتها الطائفية، كما تتجلى في القوى الإقليمية والدولية المشككة. لقد أضافت الثورات عناصر جديدة من العجز عن استشراف المستقبل إلى منطقة مكبلة بعدم الاستقرار والصراع يصعب على الثوريين الناشئين تجاهلها. إن عدم الاستقرار الكامن تحت السطح، والذي ذكرته في البداية، في دول مثل السودان والصومال ولبنان والعراق وفلسطين، وتهديدات إسرائيل بشن حرب على إيران لم يتغير إلا قليلا منذ اندلاع الثورات.

وهذا صحيح خاصة في ضوء توالي الفصول على الثورة العربية. فالربيع العربي في تونس ومصر أفضى إلى صيف ساخن في ليبيا وسوريا واليمن أودى بحياة عشرات الآلاف. لقد كان من شأن قمع الأنظمة العنيف وعسكرة الثورات والتدخل الدولي في ليبيا أن حرف الانتفاضات عن مسارها الشعبي الديمقراطي الأصلي. والآن هناك احتمال كبير أن التغيير لن يأتي إلا عبر صراع عسكري. في الأسبوع الذي انتهيت فيه من مقالتي هذه، عقدت تونس أول انتخابات حرة فيها، وقتل القذافي بوحشية مقاتلو المعارضة، وبدت سوريا متجهة نحو مصادمة دموية نهائية. قد تكون دول المغرب العربي ومصر قد بدأت تبصر النور في نهاية النفق، أما المشرق العربي حول سوريا والعراق فلا يبدو مشرقا.

في العقود العديدة الماضية، شهدت المنطقة العربية حوالي 20 بالمائة من الصراعات المسلحة في العالم، مع أنها لا تشكل إلا 6 بالمائة من سكانه. وقد كان

للحروب وعدم الاستقرار والصراع أثر عالي التكلفة على تنمية المنطقة، ولهذا يجب التعامل معها وفقا لذلك. وهذا لا يعني التخلي عن الأمن العربي، بل على العكس: فالسلام يأتي عبر القوة. ولكن القوة لا تأتي عبر المشتريات العسكرية الباهظة الثمن، ولا تأتي بالحرب وحدها.

فإذا كان لا بد للأنظمة من إعادة بناء جيوشها، فيجدر بنا أن نتذكر أن الجيوش العربية هزمت في ميادين المعركة لأن تخلف الأنظمة السياسية جعل عتادها هشا. فلا فائدة من قوة عسكرية لا تؤازرها معرفة أو تنظيم حديث. والقوة انعكاس للتنمية، أما التخلف فيؤدي إلى المذلة والهزيمة. وبعد، إن أعتى قوة هي الردع، وكلما اتحدت الدول العربية، تمكنت من ردع أي عدوان على أي منها.

عمليا، هناك تلازم بين السيادة الوطنية والحرية الشخصية والتقدم الاجتماعي والأمن الإقليمي مجتمعة. أما محاولات المعالجة الفردية البطيئة فلن تجدي أبدا.

على المدى القصير، لا يبدو أن القوى الإقليمية مثل إسرائيل والسعودية وإيران تود أن تنجح الثورات العربية. فلو استعادت مصر الديمقراطية القوية نفوذها الإقليمي، فستتمكن من جعل السعودية يأفل نجمها، وتضع إسرائيل في حالة تأهب، وتقلص طموح إيران الإقليمي. ولكن من حسن حظ العرب أن الأجندات المتعارضة للقوى الإقليمية ستمنعها من التآمر عليها معا.

وبمناسبة الحديث عن الأجندات، ها أنا أعلن أن مصطلحي "معتدل" و"متطرف" ذوي الحمولة السياسية لاغيان وباطلان. فمن السخف وصف الأنظمة الفاسدة التسلطية القمعية بالمعتدلة لأنها صديقة للقوى الغربية وحليفتها أو عميلتها. لقد حان الوقت لكي نقلب هذه الصيغة الإمبريالية القديمة المضللة. لن توصم الأنظمة بعد اليوم بالمروق وفقا لبعدها عن القوى الغربية، بل ستصنف واشنطن وغيرها من الأوساط النافذة على أنها متطرفة إن استمرت في دعم زبائنها القمعيين وتقويض الانتفاضات الشعبية في البحرين واليمن. وهذا ينطبق على دكتاتورية إسرائيل الاستعمارية في فلسطين.

حتى الخبراء وأنصار إسرائيل يدركون أن إسرائيل لا تستطيع أن تظل تحكم شعبا آخر بعد ستين عاما من حرمانهم من حقوقهم وأربعين سنة من الاحتلال. وعلى فتح وحماس أيضا أن ينهيا سيطرتهما شبه الشمولية على مراكز السكان

لديهما التي كثير منها هي مخيمات لاجئين. والطريق إلى الأمام يجب أن يتجاوز العقدين الأخيرين من الاحتكار الأمريكي "للعملية الدبلوماسية" لصالح دور إقليمي ودولي أكبر. وشيئا فشيئا، ستكون الحكومات العربية التمثيلية مرآة لرأي شعوبها بدلا من رأي واشنطن حيث تفقد الأخيرة الكثير من وزنها الإستراتيجي في المنطقة، وهو ما سيكون له عواقب مزعزعة للاستقرار على المدى القصير.

العرب بتصور جديد

تبدأ إعادة الإعمار الوطني بمصالحة الشعب. فالعالم العربي يحتاج إلى إعادة العدالة المنصفة الموزونة، وليس العدالة الانتقامية التي تلجأ إلى الوسائل المفرطة التي لجأت إليها الأنظمة السابقة. فالثأر والانتقام أو استئصال كل ما هو مرتبط بالنظام القديم -على نمط اجتثاث البعث في العراق- قد تساعد كلها على دفن الماضي، ولكنها أيضا تقتل فرص مستقبل أفضل.

ستنتعش الحرية حين يحرر العرب أنفسهم ليس فقط من الدكتاتوريات بل من إرثهم كذلك. الناس ليسوا أحرارا إن كان كل ما يفعلونه هو إلغاء الماضي أو تعريف أنفسهم بأنهم نقيض حكامهم السابقين. وهذا يصح على الأخص إذا كانت السياسات الماضية ليست بالضرورة خاطئة، أيا كانت الأسباب. فدور القذافي في تأسيس الاتحاد الإفريقي أو موقف الأسد من فلسطين، على سبيل المثال، يجب عدم التخلي عنهما لمجرد أن من تبنياهما كانا طاغيتين. كما لا يجب إلغاء المساواة بين الجنسين والرعاية الصحية والبرامج الاجتماعية المفيدة لأنها نشأت في ظل حكم استبدادي.

إن التحدي يكمن في اتخاذ قرارات على أساس مصلحة أجيال المستقبل، لا على أساس ما ينتقم من الماضي البشع. وهذا يستغرق زمنا، ولكن الأهم من ذلك أنه يتطلب نضجا سياسيا. فبعد عقود طويلة من الحكم التسلطي، سيحتاج بناء المستقبل إلى أكثر من أحجار البناء وبطاقات الاقتراع. إن الأمم المكلومة تحتاج إلى مصالحة مع ماضيها لكي تبني مستقبلا أفضل.

علاوة على ذلك، يجب المحافظة على تعددية القوى الاجتماعية والسياسية وراء الثورات التي أسهمت كثيرا في إنجاحها، كما يجب تمتينها، في تونس ومصر وليبيا في القادم من السنين. كما يجب أن يتفادى الثوار العرب تصفية الحسابات بينهم عبر الإكراه والعنف، كما جرى في كثير من ثورات القرن العشرين. إن تحديد مسار بلدالهم في المستقبل أمر عائد للشعب لا لقادة الثورات المتعددين.

لقد رأيت كثيرا من الضحايا يصبحون جلادين، ويأخذ المظلومون دور الظالمين في المنطقة وغيرها. إما بدافع الانبهار أو الهوس بمن كانوا يتحكمون بحياتهم وحياة أسرهم، أو بدافع الإصرار على ألا يسمحوا للظلم الرهيب أن يطولهم مرة أخرى، يندفع هؤلاء الضحايا للبس نظارات جلاديهم الشمسية وسماعاتهم وأزيائهم قبل أن يمسكوا بأسلحتهم واتخاذ أماكنهم في غرف التعذيب. على الثوار العرب وقادة المستقبل أن يتأكدوا قبل كل شيء أن الظلم لن يحدث تحت سمعهم وبصرهم.

لا يأتي التغيير عبر استبدال العلم الوطني أو تغيير أسماء أجهزة الأمن الداخلي، ولا بإطلاق اللحى أو حلقها. إنه يأتي بتغيير بنية السلطة السائدة في المجتمعات العربية. فالدكتاتورية والثيوقراطية والأرستقراطية والطغيان والديمقراطية و"الشيوعية" تسميات مختلفة لتقاسم السلطة في مجتمع يقوم فيه أفراد أو حزب ما أو مجموعات محددة باحتكار السلطة وإساءة استخدامها. وهذا ينطبق على التمييز والتعصب والعنصرية والاستعباد حيث علاقات القوى غير المتكافئة يموهها لون البشرة أو الجنس أو الطبقة أو العرق.

الديمقراطية نظام يتقاسم فيه المواطنون السلطة بشكل عادل نسبيا. لكن حتى في الديمقراطيات الأقدم، العدل قوضه تنافس المطالب. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تستطيع الشركات الكبرى التي تعامل كالمواطنين خلال الانتخابات أن تضغط من أجل استصدار قوانين لصالحها وليس لصالح الشعب.

لقد تعلم العرب بعد مشقة أن الديمقراطية لا يمكن أن تستورد أو تنزل بالمظلة أو تفرض أو تعار: فنجاحها يعتمد في نهاية المطاف على وعيهم ومشاركتهم والتزامهم بالصالح العام. لقد صار العرب المحجوبون عن الرؤية بارزين للعيان، وبالتالي صار لديهم القدرة على أن يصبحوا لا يقهرون.

يا شباب العالم، اتحدوا:
من ميدان التحرير إلى ليبرتي بلازا

"عالم آخر ممكن لنا جميعا"

الناشطة المصرية الشابة أسماء محفوظ متحدثة
في حركة احتلوا وول ستريت
في تشرين الأول/أكتوبر 2011

كالملايين حول العالم في نهاية 2011، بقينا نتابع بشوق انبعاث حركة عالمية جديدة من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية تستمد إلهامها من الانتفاضات العربية.

وبعد أقل من سنة من الاحتلال السلمي للميادين العامة في العالم العربي من قبل الشباب العرب، خرجت حركات شبابية أمريكية وأوروبية وغيرها في أنحاء متفرقة من العالم تطالب بالأمن الاقتصادي والمحاسبة السياسية. وبعد جولة في بعض هذه البلدان، قال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، جوزف إي ستيغلتس:

> **إن حركة الاحتجاج التي بدأت في تونس في كانون الثاني/يناير، ومن هناك امتدت إلى مصر ثم إسبانيا، أصبحت عالمية، حيث تطوق الاحتجاجات الآن وول ستريت ومدنا في كل أرجاء أمريكا. إن من شأن العولمة والتكنولوجيا الحديثة الآن أن تمكن الحركات الاجتماعية من تجاوز الحدود بذات السرعة التي تستطيعها الأفكار.**

تنتشر الحركات الشبابية أفقيا على نمط SPIN - أي جماعات مجزأة، متعددة المراكز، إيديولوجية، متشابكة - مما يجعلها عصية على الاحتواء وأمنع من أن تهزم. إن ما يربط هذه الحركات الشبابية المنظمة بشكل غير هرمي، على شاكلة الحركات البيئية والنسوية وغيرها من الحركات العالمية الأخرى، هو أن لديها مظالم وتطلعات متشابهة.

على سبيل المثال، يضاهي ازدياد نسبة البطالة بين الشباب في الغرب المزدهر نسبتها في العالم العربي المفتقر. ففي إسبانيا بلغت نسبة البطالة بين الشباب 48

بالمائة سنة 2011، و43 بالمائة في اليونان، و29 بالمائة في إيطاليا، و22 بالمائة في المملكة المتحدة. وهذا يؤدي، إن عاجلا أم آجلا، إلى إحباط مكبوت وقابلية لاحتجاجات عامة كبرى.

كما أن انعدام المساواة في مصر الفقيرة نسبيا لا يختلف عما عليه الحال في الولايات المتحدة - أغنى بلدان العالم وأقواها - حيث يأخذ واحد بالمائة من السكان 25 بالمائة من الدخل. إن التشابهات في التفاوتات الاقتصادية لهذه البلدان وافتقارها إلى محاسبة سياسية لنخبها لم تضع على المراقبين في أوروبا والولايات المتحدة الذين رأوا تشابهات بين الروح السائدة في القاهرة ومدريد وپورتلند.

وهذا بطبيعة الحال ليس حكرا على الغرب. فقد صرحت أونغ سان سو كي، التي تتزعم الحراك الديمقراطي في بورما، أن الربيع العربي "ألهم" البورميين، حيث قالت "إن المستجدات الأخيرة في الشرق الأوسط ذكرتنا بمطمح الإنسانية الكوني للتحرر. إن هذه الأحداث تثير اهتمام البورميين كما تثير اهتمام غيرهم في العالم".

المستغرب أن القيادة الصينية حاولت أن تحتوي الاهتمام بحركات الاحتجاج التونسية والمصرية أو تتجاهلها. فخوفا من تكرار احتجاجات الشباب في الميدان السماوي سنة 1989، حجبت السلطات الصينية كل بحث في الإنترنت يحتوي على كلمة "مصر" خلال المراحل الأولى من الثورة، وحظرت مناقشة الاحتجاجات على المواقع الإعلامية، بل حجبت موقع الجزيرة عن القراء والمشاهدين الصينيين. لقد ولى الزمن الذي تبجح فيه ماو تسي تونغ قائلا "إن العالم تجتاحه الثورات، الوضع ممتاز"، حيث يحاول الحزب الصيني الحاكم اليوم أن يمارس أقصى درجات التحكم بشبابه الضئيل العدد بينما الهوة تتسع بين الأغنياء والفقراء مع انتشار المليونيرية والمليارديرية الصينيين الجدد.

صحيح أن الأرقام تتكلم بلغة عالية واضحة، إلا أن الثقافة السياسية والاقتصادية الكامنة وراء التفاوتات الاقتصادية هي التي تهيج الجماهير، فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال 2010-2011 فضحت ثقافة قوامها الإفلات من العقاب والاستبداد والفساد المستشري في العالم، مما ألغى خطوط الفالق القديمة بين الديمقراطيات الغنية والدكتاتوريات الفقيرة، ورسمت خطوط فالق جديدة بين المؤسسات الحاكمة اللامبالية وبين جمهورها المتروك لقدره.

في وقت تضخ فيه الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى ترليونات من الدولارات من صناديق الخزانة العامة في مصارف لا تتمتع بالكفاءة أو التعقل بناء على نصائح من مدرائها السابقين أو الحاليين، فإن الناس يشتمون رائحة تدليس إن لم نقل رائحة فساد. فهم يتساءلون عن الفرق بين أحمد عز صاحب حديد عز، المليونير الفاسد والشريك التجاري لنظام مبارك، وبين مدراء المصارف التنفيذيين داخل الإدارات الأمريكية وخارجها. لكن بينما أودع أحمد عز السجن، يستمر هؤلاء في رسم السياسة وجني المليارات.

إن حركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة، ومظاهرات الطلاب في بريطانيا، واحتجاجات الشباب في إسبانيا، وأعمال الشغب في اليونان، والاحتجاجات النقابية في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا كلها تتغذى على ذات الإحباط وتفاقم الأوضاع اللذين أشعلا الشباب العربي: سياسة بلا أخلاق، واقتصاد تهيمن عليه مصالح الشركات والمصالح الخاصة، وحروب بلا منطق.

لقد أتى الربيع العربي في لحظة حاسمة في الشؤون الدولية حين أدى فشل سياسات "إجماع واشنطن" الليبرالية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة إلى إعطاء زخم "لإجماع بيجين" غير الليبرالي بين كثير من أنظمة الاستبداد العالمية. ولكن الشباب العربي، كنظرائهم حول العالم، رفضوا مثل هذه الخيارات الزائفة. ففي نهاية 2011، ها هم يجرؤون بالملايين على تصور عالم أفضل ومستقبل أنصع، وها هم يأخذون زمام الأمور بأيديهم.

ملحق خاص بالطبعة العربية

وجاءت الفكرة

بعد عامين تقريبا من إشعال شاب تونسي النار في نفسه وفي العالم العربي والمنطقة لا تزال في حالة اضطراب. وقد أفضى الربيع إلى انتقال مطول وصعب. ومع توالي الفصول، بدا أن الثوار الشباب الذين قادوا حركة التغيير في حيرة من أمرهم.

في المنطقة العربية، لا يزال شعار الثورة "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية" مجرد لازمة تردد. فالاضطرابات لم تولد توقعات كبيرة فحسب، بل أبرزت أيضا حجم المشكلات المتراكمة التي خلفها الطغاة وراءهم. وبخلاف الأعاصير التي تدمر كل شيء في أعقابها، كانت هذه أشبه بالعواصف الرعدية التي تعري الهياكل القديمة وتتركها مكشوفة.

لقد عززت الانتكاسات الكبرى الاعتقاد الراسخ بين شريحة كبيرة من السكان أن النجاح دائما يحمل في طياته بذور الفشل وأن بشائر الأخبار تشي بسيئها. وهذا ما كان الروائي العربي الراحل إميل حبيبي قد دعاه "التشاؤل" في صهره الكلاسيكي بين التشاؤم والتفاؤل.

يعبر أوائل المتحمسين للثورات الآن عن خيبة أملهم، وبعضهم يصرخ "مؤامرة!" والذين أحبطهم عدم إحراز تقدم سريع نحو الديمقراطية الليبرالية أو نفرهم صعود المحافظين المتدينين برموا من ثورة لم تسر "حسب المخطط" أو وفقا لرغباتهم. أما المشككون فقد ذهبوا إلى أبعد من هذا. فهم يزعمون أن الانتفاضات

كانت جزءا من إستراتيجية أكبر صاغتها واشنطن وأدارتها ومولتها دول الخليج الغنية المحافظة بقصد تفكيك العالم العربي وجعله أكثر اعتمادا من أي وقت مضى على الإمبريالية الغربية والإعانات الخليجية. كما يتهمون الإسلاميين بممالأة هؤلاء على أمل إعادة الخلافة الإسلامية.

ففي نظرهم، أدى تدخل حلف شمال الأطلسي المباشر في ليبيا، والتدخل الأمريكي - السعودي في البحرين واليمن وسوريا، وانتصارات الإسلاميين في مصر وتونس والمغرب إلى نزع المصداقية عن الثورة. وهم يحاججون بأن عدم إحراز تقدم قلل من احتمال إجراء تغييرات جذرية في حياة الناس، وحد من انتشار الثورة إلى الدكتاتوريات العربية الأخرى في المنطقة.

كشف حساب

يملك المشككون أدلة إثبات كثيرة لصالح نظرياتهم. فالعملية السياسية وصلت في اليمن إلى طريق مسدود عموما، حيث لا يزال الرئيس السابق علي عبد الله صالح حجر عثرة، رغم أنه أجبر على التنحي لصالح نائبه عبد ربه منصور هادي. كما أن انتخاب الأخير من الأغلبية المطلقة مباشرة لم ينجح في إخراج البلاد من مأزقها، لأن أفرادا من قبيلة صالح لا يزالون يشغلون مناصب كبرى في قيادة الأجهزة الأمنية في البلاد.

وبالمثل، لا يزال الشلل السياسي في البحرين هو سيد الموقف، فقد اكتشف النشطاء هناك مدى صعوبة إحداث تغيير ثوري في هذه المملكة المحافظة التي سمحت عضويتها في مجلس التعاون الخليجي لتدخل عسكري سعودي. وقد زاد من تعقيد الاضطرابات هناك الانقسام السني - الشيعي العميق بين سكان المملكة، والذي استغلته جارتا البحرين القويتان، المملكة العربية السعودية وإيران. فالبحرين خط أحمر بالنسبة إلى الرياض التي تتهم طهران بالتدخل في تلك المملكة العربية ذات الأغلبية الشيعية والأقلية السنية.

وليبيا لا تزال تلعق جراحها بعد الفوضى التي خلفتها الحرب المدمرة في كثير من البلاد. فالحكومة الجديدة تحاول جاهدة منذ فترة لنزع سلاح الميليشيات التي

تهدد الأمن والاستقرار. ومع أن ليبيا لا خبرة لها في العملية الديمقراطية، فإنها نجحت في إجراء أول انتخاباتها الحرة. فقد تشكلت العشرات من الأحزاب السياسية الجديدة وتنافست سلميا في الانتخابات التي أدت إلى تشكيل حكومة ائتلافية لأول مرة. لكن كل هذا مر للأسف من دون أن يلاحظه أحد، حيث انصبت معظم أنظار العالم على ما يجري في سوريا.

فإذا كان اندلاع العنف في ليبيا تحديا كبيرا للاحتجاج السلمي من أجل التغيير الديمقراطي، فإن تغيير النظام في سوريا أثبت أنه مكلف للغاية ومثبط تماما لمن كانوا يأملون أن يمتد التغيير السلمي إلى أماكن أخرى من المنطقة. فحتى صيف العام 2012 قتل أكثر من عشرين ألفا. ومع كل أسبوع يمر يموت مئات آخرون. كما شرد مئات الآلاف، أما من سجنوا أو عذبوا فلا يعدون ولا يحصون. إن حملة القمع الشديد التي تشنها قوات الأسد والعسكرة المتزايدة للمقاومة تهددان بتقسيم البلاد والامتداد إلى البلدان المجاورة. لقد فشلت مبادرات أممية وعربية عدة لوقف العنف أو فتح الطريق نحو التغيير والمصالحة السياسية في سوريا.

لقد صمد بشار الأسد أطول من أقرانه الذين سقطوا في مصر وتونس واليمن وليبيا، وذلك من خلال انتهاج إستراتيجية محسوبة تتقمص خطاب الحوار والإصلاح، وفي الوقت نفسه يستخدم القوة المميتة لسحق أعدائه. كما استفاد كثيرا من الدعم الإستراتيجي والدبلوماسي لروسيا وإيران.

لقد أظهر السوريون شجاعة هائلة وقدرة على تنظيم الاحتجاجات السلمية. لكن لجوء النظام للقوة المفرطة والدعم الخارجي لمجموعات جديدة من المنشقين عن الجيش نقلا مركز القوة من الأغلبية السلمية إلى أقلية مسلحة. في الواقع، كانت الانشقاقات من جيش الأسد قليلة في البداية، لكنها ظلت تتنامى حتى شكلت "الجيش السوري الحر" وفي غضون أشهر، اعترف المجلس الوطني السوري بالجيش السوري الحر بوصفه ذراع الثورة العسكري.

لقد أدى تصاعد العنف إلى تقسيم سوريا واستقطاب القوى الإقليمية والدولية، حيث تدعم كل من إيران وروسيا والصين الأسد وتسلحه، بينما تطالب غالبية الدول العربية وتركيا والدول الغربية بتنحيه. وكان من شأن غياب الإجماع الدولي على التدخل، على غرار ما جرى في ليبيا، وفقدان الشهية الغربية لمغامرة

عسكرية أخرى، أن شجع النظام السوري على الاستعداد لحملة طويلة الأمد على أمل أن يفشل الانتفاضة ويفلت هو من العقاب.

لقد اقتدى الأسد بالسيناريو الجزائري للعام 1992 عندما صفى النظام هناك حركة شعبية بمساعدة ودعم من فرنسا بذريعة مكافحة التطرف العنيف. فقد شن الجيش السوري هجمات لا تحصى على المعاقل المشتبه بها للمعارضة، كما قصف، بمؤازرة من القوات الجوية، العديد من القرى والبلدات والمدن وحتى الأحياء في العاصمة لإخراج قوات الجيش السوري الحر. وردا على ذلك شن الجيش السوري الحر هجمات خاطفة على مواقع الجيش واستولى على قرى وأحياء ومدن بأكملها وسط عنف طائفي واسع النطاق. وبينما تتدهور الأوضاع في سوريا، ليس الوقت في صالح الأسد ولا هو في صالح سوريا حيث تتردى البلاد في أتون حرب أهلية شاملة. إن التصعيد المستمر لعبة خاسرة للجميع على الأرجح.

فتح العنف في سوريا الطريق لجهاديي السنة المتطرفين الذين دعمتهم المملكة العربية السعودية لدخول المعركة وتنفيذ هجمات مدمرة، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، ضد النظام والمشتبه بتعاطفهم معه. ومن المفارقات أنه بعد أن دقت الأنظمة جرس إنذار كاذب مرتين في ليبيا واليمن حول صعود الجهاديين العرب وبدأ بالفعل ظهورهم في سوريا يعيد للأذهان صورا مماثلة غريبة من أفغانستان. وهذا بدوره وفر لتنظيم القاعدة مجندين جددا في سوريا وغيرها.

واقعية غير واقعية

لم يكن أي من هذه التطورات قدرا مقضيا، إذ كان بالإمكان تجنب بعضها. فخلافا لمنطق الحرب السعودية – الإيرانية بالوكالة، سلط الربيع العربي الضوء على بديل مدني ديمقراطي للانقسامات الطائفية حيث يعلو حق المواطنة للجميع على الانتماء الديني الإقصائي.

بخلاف سياسات التقسيم التي انتهجتها الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة ردحا من الزمن، يتمتع جيل الشباب العرب الذين تحدثت معهم في الشوارع والساحات العامة على مدى العامين الماضيين برؤية متسامحة على الرغم من وحشية النظام.

وبينما يواصلون مسيرة التجديد الطويلة، يدركون شيئا فشيئا أن النظام القديم مستعد لفعل أي شيء للحفاظ على الوضع الراهن.

لقد أبرزت التطورات المأساوية غير المتوقعة خلال العام الماضي الحاجة إلى شيء من رجاحة العقل عند تقويم تطور الثورة العربية. وخير مثال على ذلك التجربة السورية. لكن لا التشكيك ولا التشاؤم المعتاد حول المستقبل يساعدنا على فهم الأحداث أو فهم مسارها. هذه العدمية تستند في الغالب إلى توقعات غير معقولة ومقارنات جامحة ووعظ متعال وجهل بالتاريخ. التشكيك في هذه الحالة هو مجرد انعكاس للسذاجة؛ فالأول يعتقد أن الإسلام غير متوافق مع الديمقراطية، والثاني يتوقع أن يتبنى العرب في 20 شهرا ذات التقاليد الليبرالية والديمقراطية التي استغرق تطورها أكثر من 200 سنة في الغرب.

المشككون لا ينظرون إلى أبعد من ظل خيبات أملهم ليروا التحولات الهائلة التي تجري بين ظهراني العرب. إنهم يجدون ذريعة في منغصات الحاضر، وليس التحولات الكبرى في عصرنا. فهم يرون أي منغص نكسة كبيرة، وأي نكسة فشلا كبيرا، وأي فشل بمثابة يوم القيامة. هذا هو قصر النظر الذي يتنكر في صورة الواقعية.

في العالم الحقيقي، يمكن أن تبنى الدكتاتوريات (وتفكك) بسرعة وتكلفة عالية، أما الديمقراطية فهي مسيرة تحتاج إلى وقت وتحمل وجلد، فلا هي وثبة ولا سباق ماراثون. إن زرع ثقافة الديمقراطية عملية تستغرق أجيالا. والثورة العربية بالكاد بدأت، وبدأ العمل الشاق، والنتيجة أبعد ما تكون عن اليقين. وإن بدا النجاح بعيد المنال، فإن الفشل أمر حتمي إن نسي الذين يستولون على السلطة لماذا خرج الناس إلى الشوارع في المقام الأول.

عودة إلى الوعد

إن الانتفاضة العربية ثورة وعي في المقام الأول، فقد أسفرت عن ثلاث حقائق جديدة ذات عواقب طويلة الأمد على المشهد السياسي: أولا، لقد أدخلت في هذا المشهد "الرأي العام" العربي، وهو أعتى قوة جديدة على الأرض وفي

الساحة السياسية، وهو قوة من شأنها أن تحل بخطى وئيدة لكنها ثابتة محل ما يسمى "الشارع العربي. لقد أعرب الناس الذين طالما أبعدوا عن أروقة السلطة عن مشاعرهم الدفينة وإحباطاتهم السياسية المكبوتة من خلال هبات بين الحين والآخر ضد أعداء وطنهم أو تضامنا مع القضايا العربية والإسلامية في الجزائر وفلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها.

ومع ذلك، منذ بداية الثورة راح إدراك الشعوب لقوتها السياسية يشكل التحولات الوطنية والإقليمية الكبرى. فخلع الحكام المستبدين وإجراء انتخابات حرة في أمثال تونس ومصر وليبيا هي أولى الخطوات في تحقيق سلطة الشعب. وبخلاف "الشارع العربي" الذي صور، ولا سيما من قبل المستشرقين، على أنه تجسيد لغضب العرب ولاعقلانيتهم، استطاع الرأي العام العربي في النهاية أن يكشف عن طبيعته السياسية والعقلانية، لم يتعرض الزعماء السياسيون من قبل لمثل هذا التدقيق. وبخلاف أسلافهم الذين لم يكترثوا لما يفكر فيه المواطنون، يتحرى القادة العرب الجدد مآخذ شعوبهم عليهم ويحاولون جاهدين لكسب تأييدهم إذا كانوا يأملون بولاية ثانية.

ثانيا، أبرزت الثورة العربية رغبة شعبية عارمة لتبني الدولة المدنية، بعد أن رفضت فكرة الجمهورية العسكرية أو الدولة الدينية. هذا التمييز له أهمية قصوى في ضوء انتصارات الإسلاميين الأخيرة في الانتخابات. فقد قبلت عمليا معظم الأحزاب الإسلامية التي تنافست في الانتخابات مبادئ دولة يحكمها القانون المدني وليس الشريعة الإسلامية، حيث لا يبعد الدين ولا يفرض بقوة القانون. لن يكون هناك "مجلس لصيانة الدستور" كما هو الحال في إيران أو "مجلس للشورى" كما في المملكة العربية السعودية، بل مشرعون منتخبون فقط.

النتيجة الكبرى الثالثة للثورة العربية هي تبني الديمقراطية الدستورية نظاما للحكم. لم تكن الديمقراطية في الماضي أولوية وطنية تذكر، ناهيك بكونها من رغبات النظام، وذلك بسبب الانهماك الطويل في تحديات ما بعد الاستعمار كالحفاظ على السيادة والاستقلال وبناء الدولة. وينطبق هذا على البلدان الأخرى المتحررة من الاستعمار في العالم النامي التي بدأ بعضها مؤخرا فقط في تبني الديمقراطية.

من بين دعاة الديمقراطية اليوم من ظلوا إلى وقت قريب ينعتونها بأنها "غير إسلامية" أو حتى الذين لا يستطيعون تعريفها تعريفا كاملا. كشف استطلاع للرأي سنة 2011 أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 12 بلدا تمثل 84 بالمائة من سكان العالم العربي دعم الأغلبية لأهداف الثورات العربية، وعلى الأخص لنظام حكم ديمقراطي. وقد وصفت الأغلبية أنفسهم بأنهم متدينون، ولكن القلة أيدت تدخل السلطات الدينية في خيارات المواطنين السياسية.

النموذج التونسي

بعد أن أدهشت تونس العالم العربي وألهمته بعامين، تراجع جيشها إلى ثكناته بعد خلع بن علي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة أفضت إلى برلمان منتخب. وعندما لم يفز أي من الأحزاب الثلاثة الكبرى بأغلبية الأصوات، توصلت إلى اتفاق يسمي بموجبه الإسلاميون رئيس الوزراء، ويسار الوسط يسمي الرئيس، واليسار العلماني يسمي رئيس البرلمان.

ولكن كيف يمكن للاتجاهات الثلاثة المختلفة والمتعارضة أن تعمل معا؟ سألت الرئيس المرزوقي خلال محادثة طويلة في قصره، وكان جوابه بسيطا بقدر ما كان كاشفا: "لقد عرفت السيد الجبالي [رئيس الوزراء الإسلامي] لأكثر من ثلاثة عقود، وعرفت الدكتور بن جعفر [رئيس البرلمان اليساري] أيضا لأكثر من 20 عاما، حيث عملنا معا في رابطة حقوق الإنسان، وقد عانينا الأمرين من ذات النظام، وقد تحدثنا عن تونس مطولا حين كنا في المنفى.... لم يكن من السهل التحدث معا وأن نشترك في ذات الأفكار. ولكننا فعلنا ونحن فخورون بذلك".

ولكن كيف وفقوا بين خلافاتهم الإيديولوجية؟ "من خلال نسيانها، لأننا ندرك أن التحديات القائمة الآن في تونس هي تحديات اقتصادية لا إيديولوجية. وقررنا أن نضع خلافاتنا جانبا وأن نتصدى للمشكلات الحقيقية. وقد تدربنا على التحرك في هذا الاتجاه، لأنك تعرف أنني كنت رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهذه الرابطة ضمت إسلاميين وليبراليين ويساريين وقوميين وأعضاء في أحزاب سياسية عديدة وعديدة، ولكننا كنا نتعامل مع ذات المشكلة: القمع

والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. لذلك تعلمنا أن ننسى خلافاتنا والتصدي للمشكلة الحقيقية".

لكن هل لدى القيادة الجديدة خطة للتعامل مع مشكلات تونس الاجتماعية والاقتصادية؟ "نعم. لكنك تعلم، نحن بحاجة إلى وقت، بحاجة إلى وقت، لهذا السبب تحدني أتحدث إلى التونسيين دائما، وأقول لهم، انظروا، لا نستطيع أن نخترح المعجزات، عليكم أن تنتظروا. فقد انتظرتم أعواما عديدة طويلة".

لعل هذا هو التحدي الأكبر لكل بلدان الربيع العربي: كيفية وضع حد للفساد، وبناء المؤسسات الدائمة والبنية التحتية، وتوفير فرص العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية لشعوبها. ومصر ليست استثناء، بل لعلها تكون القاعدة. فهي أكثر دول العالم العربي سكانا وتأثيرا وقد قادت النضال من أجل تقرير المصير وهي اليوم تقود الطريق نحو الديمقراطية.

طريق التطور في مصر

لا شيء يعطي المرء منظورا تاريخيا على التغيرات الهائلة التي تجتاح المنطقة مثل المشي على ضفاف النيل. فمشاهدة المرء شعبا عريقا يستجيب للتطورات السريعة يخفف من شعوره بالإحباط جراء بطء وتيرة التغييرات. كما أن حديثه مع بعض كبار مثقفي مصر وسياسييها يجعله أقل تسرعا في تفسير التعقيدات والتحديات المقبلة.

يذكرني كل من أحل ضيفا عليه أن اللعبة السياسية التي يلعبها المصريون والعرب تشبه حركة المرور في القاهرة: مشوبة بالفوضى، مفعمة بالنشاط، مكتظة في كثير من الأحيان، لكنها تظل تتدفق. هناك سائقون جيدون وآخرون سيئون، بعضهم ينعطف نحو اليسار، وبعضهم نحو اليمين، وبعضهم الآخر يدور في دوائر، وقليل منهم يسير في الاتجاه المعاكس، ولكن الكل يتنافس عمليا على المضي قدما. وكما في حركة المرور، يقاس اختبار التغيير السياسي في نهاية المطاف بمدى تمكينه للناس عمليا بالوصول إلى وجهاتهم المطلوبة.

بعد ثمانية عشر شهرا من خلع حسني مبارك، يمكن للمرء أن يرى ملصقات لا تعد ولا تحصى لمرشحي البرلمان والرئاسة في كل زاوية شارع تقريبا. ولكن ما

اختفى من المشهد هو ذلك الملصق العملاق الرهيب للرئيس السابق. لقد أودع مبارك السجن، وتقدم للانتخابات بعض من قضوا أحكاما بالسجن سابقا.

كان الجو عشية أول انتخابات رئاسية حرة في السادس عشر من يونيو 2012 في غاية الإثارة، والمشهد السياسي منقسما إلى درجة أن المرء يستطيع أن يقطع التوتر (والحرارة) بسكين. ورغم العقبات التي لا تعد ولا تحصى، ظلت الحماسة لهذا اليوم الوطني الكبير تزداد يوما بعد يوم. فالتغييرات السياسية التي تحدث من شأنها أن تترك في مستقبلها أثرا كبيرا مديدا. وبما أن مصر هي عاصمة العالم العربي الثقافية وصانعة توجهاته، فإن نجاح التجربة الديمقراطية فيها أو فشله له عواقب بعيدة المدى على بقية المنطقة.

ولكن الفترة التي سبقت الانتخابات قوضها الصراع على السلطة بين أقل القوى ثورية وأفضلها تنظيما في البلاد، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والإخوان المسلمين. لقد اتخذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي أدار البلاد مدة سنة ونصف بعد خلع مبارك، عددا من التدابير المثيرة للجدل التي تفتقر إلى الذوق والديمقراطية، وذلك للحد من نفوذ الإسلاميين. فقد حل البرلمان المنتخب ذا الأغلبية الإسلامية، بعد حكم قضائي مثير للجدل، وتولى مهامه. ثم قلص الجنرالات سلطات الرئيس من خلال "تعديل دستوري" خاص. والأهم من هذا هو أنهم نصبوا أنفسهم أوصياء على الوطن، فمنحوا أنفسهم صلاحيات موسعة لفرض "النظام العام" وحق إلغاء الدستور الجديد بحكم الأمر الواقع.

في الواقع، كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفلول النظام القديم، سواء في وزارة الداخلية أو قوات الأمن أو القضاء، يديرون كثيرا من العملية السياسية والانتخابية والقضائية وجميع الأنظمة التي فرضت في حقبة ما بعد مبارك. أما الثوار، الذين كانوا يأملون في إحداث تغيير جذري وفقا لقواعد اللعبة، فقد ضاعوا في المرحلة الانتقالية.

كل ما قام به الجنرالات كان متوقعا تقريبا. وكل من ظن أن الجيش سينقلب على أعقابه ويعود إلى ثكناته كان ساذجا إلى درجة خطرة. وكما كتبت سابقا، كان كثير من الثناء على الجنرالات لدفاعهم عن الثورة إما في غير محله أو مبالغا فيه كذلك. لقد رأى أصحاب الرتب النذر تلوح في الأفق، فتحركوا للتخلص من

مبارك للحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم. لقد رأوا فرصة لإزاحة دكتاتور مريض لتعزيز دورهم أو على الأقل للمحافظة عليه في الفراغ السياسي ما بعد مبارك. لم يكن بمقدور الجيش أن يقف كالمتفرج والبلاد على مفترق طرق خطر، والدولة ومؤسساتها واقتصادها على المحك. لكن ذلك لا يعني أنهم كانوا يريدون الحكم. في الواقع.

لام العديد في مصر قيادة الإخوان المسلمين لكونها طموحة جدا أو انتهازية في البداية لتواطؤها مع قيادة الجيش ضد مصلحة الثورة أو البلاد. وأيا كان الأمر، فسرعان ما تفرق قادة ميدان التحرير وهرعوا للمنافسة في الانتخابات البرلمانية من دون انتظار لتعزيز الإطار القانوني والديمقراطي. وسرعان ما انفرط عقد وحدتهم السابقة، فتزاحم الإسلاميون والقوميون والليبراليون واليساريون من كل الأطياف على النفوذ.

بينما كان قادة الشباب يتماحكون ويتبجحون، وتتقاذفهم الأمواج، بدأت فلول النظام السابق تتعافى وتتجمع وتتعاضد. استعادت "الدولة العميقة" التي تضم المؤسسات والنخب والشركات التي استفادت من إدارة مبارك صوتها ونفوذها المشترك خلال المرحلة الانتقالية التي أدارها الجيش واستفادت من المخاوف المتزايدة من الإسلاميين الذين فازوا بأغلبية الثلثين في البرلمان. حشدت المؤسسة القديمة كل طاقاتها، بما في ذلك تلك الموجودة في الشركات التجارية الكبرى والقضاء وقوات الأمن لتقويض الثورة وإبطال كثير مما حدث منذ ربيع 2011. فبالتواطؤ مع المجلس العسكري، شملت هذه الإجراءات حل البرلمان المنتخب وإعادة العمل بالقوانين الشبيهة بقوانين الطوارئ التي تجيز اعتقال النشطاء وسجنهم تعسفيا، واستهداف أنصار أمثال حركة 6 أبريل وغيرها من المجموعات الشبابية وذلك من خلال اتهامها بتلقي أموال غير مشروعة من مؤسسات أمريكية.

وأخيرا، رئيس منتخب

كان من شأن سوء إدارة الفترة الانتقالية في مصر أن نزع عن الثورة وهجها المبكر، ونفر الشباب، وعمق الانقسام الوطني. أما "القوى الثورية" التي قادت المسيرة في ميدان التحرير في البداية وحافظت على الضغط الشعبي على

الجيش وفلول النظام السابق، فقد راحت تخسر المعارك السياسية الواحدة تلو الأخرى. فكأن خسارة التصويت على الدستور المؤقت وفشلهم الذريع في الانتخابات البرلمانية لم تكن لتكفي، بل شهدوا لاحقا خروج ممثليهم المفضلين من السباق (مثل محمد البرادعي) أو خسارتهم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية مع أن أصواتهم مجتمعة كانت تقريبا ضعف أصوات مرشح الإسلاميين.

خلال جولتين وثلاثة أشهر ساخنة وغير منضبطة، انخرط المصريون، رغم كل الصعاب، في حملات انتخابية حرة ومفتوحة لا نظير لها من قبل في البلاد. وبغض النظر عن أسباب التأخير في الإعلان عن الفائز، التي كان بعضها مشبوها، كانت هذه أول مرة لا يعرف فيها الشعب من سيكون رئيسه القادم حتى لحظة إعلان النتائج من قبل رئيس المحكمة الدستورية.

أعلن أن محمد مرسي، ممثل جماعة الإخوان المسلمين، هو الفائز في الجولة الثانية بفارق ضئيل قدره أقل من 2 في المائة. بالنسبة إلى مرشح يرى نفسه أنه مرشح التغيير، كان هذا الفارق بكل المقاييس فوزا هزيلا وبعيدا كل البعد عن الشعبية الساحقة للثورة. وهو مؤشر على الطبيعة المعقدة جدا لحقبة ما بعد مبارك. في الواقع، كانت النتيجة في معظمها تصويتا سلبيا. إن حصول مرسي في الجولة الثانية على ضعفي حصته من الأصوات يعني أن الذين انتخبوه هم في المقام الأول ممن تقلقهم عودة النظام القديم من خلال ترشيح أحمد شفيق، أحد موظفي مبارك السابقين. بالمقابل، جاءت أغلبية الأصوات التي حظي بها شفيق من عتاة العلمانية واليسار والقطاعات القبطية والنسوية التواقة إلى وقف الإسلاميين.

وبعد جدل يفري الأعصاب حول كيفية أداء الرئيس المنتخب اليمين الدستورية ومكان أدائه في غياب برلمان قائم، نصب مرسي أمام المحكمة الدستورية أول زعيم مدني لمصر في ستة عقود وأول رئيس إسلامي لها في تاريخها. ولكن بعد تنصيبه بفترة وجيزة، ترك الرئيس مرسي جماعة الإخوان المسلمين ومضى ليؤكد للمصريين عزمه على أن يكون رئيسا لهم جميعا. وقد شاهدته في ميدان التحرير وهو يعرب عن امتنانه ويؤكد تعهده بأن يكون خادما للثورة. لكن الحشد، للأسف، كان معظمه من الإسلاميين هذه المرة، ولم يكن لكثير ممن احتلوا الميدان في شتاء 2011 أثر يرى.

ثم كلف مرسي رئيس وزراء شابا، هو هشام قنديل تشكيل حكومة متنوعة على أساس الكفاءة لا الانتماء الحزبي. لكن الحكومة لم تكن تعددية أو مهنية كما تمنى الكثيرون، وكان الرئيس قد عين أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في مختلف مؤسسات الدولة.

في غضون أسابيع من توليه منصبه، فاجأ الرئيس مرسي الكثيرين حين استخدم صلاحياته الرئاسية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وأطاح كبار الجنرالات وقيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعين بدلا منهم أعضاء أصغر سنا من القادة العسكريين باحتفاء لا يكاد يذكر. هذا التغيير السريع وجه صفعة قوية للجنرالات القدامى، وإن لم تكن من القوة بما يكفي لتغيير مكانة المؤسسة العسكرية بوجه عام أو امتيازاتها.

وسريعا هدأ الكثير من اللغط والتحذيرات المحمومة حول حكم العسكر وخنقهم المحتوم للثورة. لقد احترم خيار الشعب، وأصبحت النكسات التي شهدتها الفترة الفاصلة شيئا من الماضي تقريبا. ورغم تكالب أعداء الثورة وتنامي أثرهم الضار، لم تتوقف حركة التغيير عن مسيرتها، وخطت مصر خطوات كبرى بعيدا عن الدكتاتورية.

ولكن الغموض الذي اكتنف كلا من خطوتي الرئيس الجديد العملاقتين، وهما تشكيل الحكومة وتفكيك القيادة العسكرية القديمة، دفع الكثيرين إلى نقد انعدام الشفافية في القصر الرئاسي. علاوة على ذلك، جاءت ردود فعل واشنطن الخافتة النبرة على انتخاب مرسي مؤشرا على تواطؤ أو استحسان، واتهم منتقدو الحركة الإسلامية واشنطن بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية من خلال انحيازها إلى جماعة الإخوان المسلمين خلال الانتخابات وتمتين علاقاتها معها لضمان العلاقة المستقبلية مع هذه الدولة العربية الرائدة. والمثير للاهتمام أنه عندما اندلعت في القاهرة احتجاجات عنيفة ردا على ڤيديو مسيء للإسلام صنع في أميركا، انسحبت جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات، وأعرب الرئيس مرسي مع غيره من القادة الإسلاميين والعرب عن أسفه. وكان هذا مقدرا له أن يكون أول اختبار كبير للحكومة المصرية الجديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

قيد الإنجاز

رغم أن القوى التي سببت الكثير من الاضطرابات منذ كانون الثاني/يناير 2011 غيرها التجربة، فإنها تستمر في دفع عجلة التغيير أو منعه في المنطقة العربية. اللاعبون الأربعة الكبار في هذه اللوحة التي تتكشف معالمها هم: الدكتاتوريات الآفلة أو فلولها، والقوى الخارجية، والإسلاميون الصاعدون، وأخيرا، القوى التقدمية والليبراليون والثوريون من الشباب القلقين وأنصار الحركة النسوية.

لكن هذه القوى لا متجانسة ولا ثابتة. ويمكن لنظرة سريعة على حركاتها المتطورة والمتغيرة الشكل أن تسلط الضوء على الديناميات ذات الصلة وعلى مستقبل المنطقة. ولعله من المناسب أن نبدأ مع القوى الآفلة ونختتم مع القوى الصاعدة.

الأنظمة الآفلة

لقد أثبتت شبكات دعم الأنظمة القديمة، أو ما يسمى "الدولة العميقة" تمترسها العنيد في مصر واليمن، وإلى حد ما في ليبيا وتونس، ودمويتها الشديدة في سوريا، حيث أبقت الأسد واقفا على قدميه أطول مما كان متوقعا. إن الذين كانوا يأملون أن تنهار البيئات الحاضنة للأنظمة مع سقوط الطغاة تلقوا مفاجأة مخيبة للآمال.

شنت الأجهزة الأمنية والقيادة العسكرية بالتعاون مع إدارة الدولة وأنظمة الاستبداد البائدة عودة خطرة في دول الربيع العربي. فلكي تنقذ مصالحها، حاولت أن تحتوي الانتفاضات أو تعرقل مسيرها أو تفرقها أو تسحقها بعنف. في بقية المنطقة، هذه القوى ردعت وأرهبت الناس المترددين في الدخول في مواجهة مكلفة على غرار ما جرى في سوريا أو ليبيا بعد أن كابدوا الحرب والصراع. لقد خاض السودان حربين في الجنوب والغرب، والجزائر مرت بعقد من الحرب الأهلية، والكويت تعرضت لغزو عراقي، والشيء نفسه ينطبق على لبنان وفلسطين والعراق. من جانبها، تستمر أنظمة الخليج المحافظة في شراء الولاء وتؤكد على أهمية الاستقرار الوطني في بحر من الاضطراب.

مهما تأخر التغيير بسبب هذه الجهود، فإن الوقت ليس في جانب الحكام المستبدين في المنطقة. إذ لم يعد بمقدورهم أن يحلموا بتوريث السلطة لأفراد أسرهم، رغم الممالك التقليدية. فحتى الملوك لن يتمكنوا من الحكم لفترة طويلة دون إصلاح.

لم يعد لنموذج التنمية الاستبدادية أي مصداقية، ومن المحتمل أن تتقلص الإعانات والاستثمارات الأجنبية في غياب الشفافية والمساءلة التي تمثل لعنة لأي دكتاتورية. فزوال شرعية الاستبداد وهبوط مصداقيته إلى الحضيض مدعاة لتآكل قوة المستبدين. وحين تخف سيطرتهم، ستتفكك الأنظمة الحاضنة لهم، والمستقبل ليس لهم.

لهذا السبب فقد مبارك ونظامه مصر، ولماذا هي مسألة وقت قبل أن تنهار فلول النظام اليمني القديم. عمليا، مضت ليبيا وتونس قدما، أما في سوريا فقد تسببت بنادق النظام الكبيرة في معاناة ودمار رهيبين لكنها فشلت حتى الآن في ردع شعبها. كما قلت، لقد خرج المارد من القمقم، وسيثبت السودانيون أنهم ليسوا استثناء. وبما أن الشعوب شهدت كيف يتصرف أعنف الطغاة ويفشلون، فيمكن أن يتعلم من تبقى من الحكام القائمين الدروس ويبدؤوا بالإصلاحات ويفتحوا العملية السياسية وإلا فسيواجهون حسابا عسيرا.

البحث عن عملاء

جعل الربيع العربي أصعب من أي وقت مضى على القوى العالمية أن تعتمد على القادة العرب لتنفيذ أوامرهم القذرة، من التجسس إلى التعذيب، في مقابل المساعدة المالية أو الإستراتيجية. وبما أن الثمن السياسي لدعم الدكتاتورية يرتفع، والرقابة العامة تتكثف، بدأت القوى الدولية، وبالأخص الغربية، تتخلى عن عملائها أو تحرمهم من الدعم. ولأن هذه القوى تدفعها المصلحة في المقام الأول، فإنها لم تكترث كثيرا لسقوط الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة ولا كانت استجابتها إزاء ذلك متساوقة. فعلى سبيل المثال، ابتكرت واشنطن وتوابعها الأوروبيون سياسة الضوء الأخضر لدول الخليج، والأصفر للمستبدين في اليمن وتونس ومصر،

والأحمر لأمثال القذافي والأسد. وموسكو التي سايرت الغرب في ليبيا، تـرددت في اليمن، و لم تبال في تونس، ولكنها وقفت وراء الأسد في سوريا. وحذت بـيجين حذوها. وبينما تنتج المنطقة الآن قادة جددا، تهيئ هذه القوى العالمية نفسها مـرة أخرى لإنقاذ هيبتها أو لكسب عملاء جدد من الدول.

جاء إعلان الرئيس أوباما بعد الانتخابات المصرية أن الحكومة الجديدة ليست حليفا ولا عدوا للولايات المتحدة ليسلط الضوء على تغير علاقاتهما. بل إن هـذا أصبح أكثر غموضا بعد الهجمات على بعثات الولايات المتحدة ومصالحها في جميع أنحاء المنطقة ردا على فيلم مسيء للإسلام منتج في أمريكا. كما سلط الضوء على مأزق واشنطن الجديد في التعامل مع قادة إسلاميين منتخبين جـدد تتوقـع أنهـم سيعملون باستقلال أكبر من سابقيهم، أو، بصورة أدق، لا كعملاء، بـل علـى أساس "الاحترام المتبادل والمصالح"، كما قال لي عدد غير قليل من هؤلاء القـادة. منذ ثلاثة عقود ومصر تتلقى أكثر من مليار دولار سنويا من الولايات المتحـدة، ولكن زيارة الرئيس مرسي الرسمية الأولى كانت إلى الصين.

لقد أظهرت الاضطرابات الشعبية حدود نفوذ أمريكـا والغـرب في العـالم العربـي. ولكن تدخلهما لاحقا، بشكل مباشر وغير مباشر، أكد عزمهما علـى استمرار اهتمامهما بالمنطقة والبقاء فيها. والمؤسف أن أمريكا والقوى الغربيـة لم تبلور إستراتيجية شاملة لدعم التغير التطوري والتعاوني في المنطقة للمساعدة علـى تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل. بل انتقلوا مـن الهـوس بتطـرف الإسلاميين أو إرهابهم إلى الهوس بكونهم قادة سياسيين ورجال دولة. لقد كان نهج واشنطن الجديد، مثلها في ذلك مثل موسكو والصين، واقعيا في أحسن الأحـوال. لقد حاولت هذه الدول أن "تدير الأمور من وراء" الكواليس في غالب الأحيان.

المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران

لقد صارت المملكة العربية السعودية، حليفة الولايات المتحـدة الكـبرى في المنطقة، فاعلا مؤثرا في الربيع العربـي. يروى أن الريـاض مولـت وسـلحت المعارضة ذات الغالبية السنية في سوريا، وفي الوقت نفسـه، سـاعدت في قمـع

المعارضة ذات الأغلبية الشيعية في البحرين. ولو أخذنا بعين الاعتبار القاعدة الكبرى التابعة للبحرية الأمريكية في البحرين وعداءها للأسد، فإن دور حليفها السعودي أمر حيوي. خاصة بعد أن دعم خصمهما المشترك، إيران، النظام السوري وأدان النظام الملكي البحريني.

اتخذ الاستقطاب على سوريا منعطفا خطرا نظرا لتحالف حزب الله اللبناني والائتلاف الشيعي الحاكم في العراق وإيران لدعم النظام في سوريا في مقابل دعم زعماء السنة للموقف السعودي. فقد سلط الضوء على طيف واسع من حلفاء السعودية وإيران وهم يضبطون مواقفهم وفقا للبوصلة الطائفية السنية – الشيعية في مختلف أنحاء المنطقة. كما أظهر الانقسامات الدينية القديمة وقوض حجة معاداة إسرائيل والإمبريالية في الدفاع عن الأسد.

لقد أثبت العنف الطائفي منذ القدم أنه أبشع أشكال العداء السياسي وأطولها اندمالا. وبما أن معظم دول الشرق الأوسط موطن لمختلف الطوائف الدينية والأعراق، فإن العاصفة الآخذة في التشكل ستنسف أي معنى للعيش المشترك. وإذا استمر الاستقطاب الحاد، فإنه سيمزق المجتمعات العربية شر ممزق، أو كما يقال في غالب الأحيان، سيؤدي إلى بلقنتها.

لكن هذا لم يردع المملكة العربية السعودية أو واشنطن من تعميق الانقسام السني – الشيعي للحد من نفوذ إيران الإستراتيجي في العالم الإسلامي ذي الغالبية السنية. وإذا حوصرت طهران، فإنها سترد. وبإمكانها أن تستغل مظالم الشيعة في بلدان الخليج الغنية بالنفط والضعيفة لتنسف الاستقرار والأمن في المنطقة. ومن المؤكد أن الشيء ذاته ينطبق على العراق وأفغانستان. فالتركيبة السكانية للمنطقة تظهر وجودا شيعيا كثيفا يمتد من إيران والعراق عبر معظم الدول المنتجة للنفط. والواقع أن خريطة النفط في المنطقة تتبع جغرافية المناطق ذات الكثافة الشيعية. وأي عمل عدواني سيعطل أكبر إمدادات للنفط في العالم ويلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الإقليمي والعالمي. وحتى إيران، التي تتكون من أعراق كثيرة، لن تنجو من عدم الاستقرار الإثني.

بينما تستغل كل من الدولتين الثيوقراطيتين، إيران والمملكة العربية السعودية، المناطق الساخنة لتحقيق مصالحها، تراجعت تركيا إلى المقعد الخلفي في الحرب

الدائرة في سوريا والتي تأخذ شكل حرب بالوكالة شيئا فشيئا. فالقيادة التركية ذات الصوت العالي سابقا تواضعت حين أدركت حدود قدرتها على إحداث تغيير في المنطقة، ولاسيما على حدودها الجنوبية. ولأن تركيا لديها قدرة محدودة على العمل خارج حلف النيتو، فقد ظلت حتى الآن تراقب من بعيد بينما يعبر اللاجئون السوريون والتوترات الطائفية حدودها. وهذا لا يمكن أن يتغير إلا بضوء أخضر من النيتو.

صعود الإسلاميين

لقد أفسحت الثورات المجال، بعد طول كبت، لكي تنطلق من عقالها مشاعر الغضب الإسلامي وغيرها من المشاعر البدائية في المنطقة. وقد أبرز انبعاثها كيف غابت الدولة من أكبر جيوب الفقر في المنطقة وكيف وجد هؤلاء الناس المنسيون عزاء لمحنتهم في روابط وهويات سابقة على الدولة، وذلك لحماية أنفسهم والحفاظ على ذاتهم. لقد أبرز هؤلاء المهمشون أهمية الشبكات الدينية والاجتماعية التي أقامها الإسلاميون في المشهد العربي.

ومع انفتاح العملية السياسية، حان الوقت ليثأر الإسلاميون الذين بإمكانهم أن يراهنوا على أصوات الفقراء. ففازوا في الانتخابات في تونس ومصر والمغرب، وهم يبلون بلاء حسنا في ليبيا. علاوة على ذلك، تبين أنهم أكثر خبرة وأفضل تنظيما رغم الحظر والمطاردة والسجن طويلا. لقد اكتسب الزعماء الإسلاميون من معاناتهم قدرا كبيرا من الممارسة، وقد استفادوا من كونهم مستضعفين استفادة كبرى في نظر الذين يسعون لتصحيح المظالم.

لقد أحسن الإسلاميون استغلال الشبكات الواسعة القائمة في المساجد والجمعيات الخيرية لحمل الناس على التوجه إلى مراكز الاقتراع. وشكلت كلمة الله أيضا رصيدا لمن وضعوا الدين على ورقة الاقتراع. وهذا جعلهم ينالون حظوة وألفة كبيرة لدى العرب المحافظين تقليديا الذين عانوا من حكام مستبدين متهمين بالعلمانية أو الإلحاد. وكما قال لي أحد الناشطين العلمانيين، فإنه يستحيل الفوز ضد التدخل الإلهي.

لقد ثبطت انتصارات الإسلاميين همم الديمقراطيين الشباب والليبراليين الذين انتقدوا هؤلاء لأنهم ترددوا أو لم يكترثوا للثورات في البداية، أو حتى قاطعوها جملة وتفصيلا، كما في حال السلفيين. ولهذا السبب، جميع الانتصارات الإسلامية راسخة في الماضي وليس بالضرورة في المستقبل، ولهذا السبب لم تفعل الثورات أكثر من كشف جاذبيتهم، وهي جاذبية يمكن أن تزول عاجلا وليس آجلا.

يمكن أن يصبح نقص الخبرة الحقيقية في الحكم أكبر تبعاتهم. لعل كونهم في المعارضة وعملهم في الظل كان رصيدا سياسيا لهم في الماضي، ولكن شعبيتهم ستبدأ بالتضاؤل عندما يصبحون عرضة للوم أكثر فأكثر، سواء أكان هذا اللوم صحيحا أو مبالغا فيه. في مصر، تشير التقديرات إلى أن الإسلاميين فقدوا في المتوسط مليون صوت شهريا بين الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

إزاء الوضع المزري في الاقتصاد ومؤسسات الدولة، لا يبدو أن الإسلاميين لديهم إجابات حقيقية للمشكلات التي ورثوها. إن غياب رؤية متماسكة خاصة بهم ستؤدي إلى فشل حين يصبح الناس يتوقعون المزيد والمزيد من قادتهم. فالرأسمالية شبه التجارية أو الليبرالية الاقتصادية التي يبدو أنهم ينادون بها تتعارض مع وعود العدالة الاجتماعية. فالناس يريدون دولة رفاه أكثر إنسانية وأفضل أداء، وليس دولة أكثر تدينا أو دولة تمليها السوق. وهذا يشمل توفير فرص للعمل وخدمات حكومية كافية وعدالة اجتماعية، وهذه أيضا تعني لدى الكثيرين المساواة بين الجنسين والحريات الفردية وحرية التعبير.

حين يتولى القادة مقاليد الأمور، يتوقع الناس منهم نتائج لا شعارات، ضمانات لا أعذارا، ولا شيء يمكن أن يكون أصعب من إرضاء توقعات الناس العالية. قد تصلح لازمة "الإسلام هو الحل" أن تكون شعارا انتخابيا، لكنها لا تستطيع معالجة التضخم، أو تخلق فرصا للعمل، أو تحسن مستويات التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا. سيحتاج الإسلاميون إلى تقديم أكثر من وصفات عامة للمشكلات المزمنة. وليس من قبيل الصدفة أنه بحلول الذكرى السنوية الأولى لانطلاق الربيع العربي، حلت السخرية والشكوك محل اندهاش الناس وحماستهم.

الإسلاميون يتطورون

إن الإسلاميين، بخلاف ما يشاع تقليديا، أبعد ما يكونون عن التجانس أو الثبات. فالإسلام السياسي تعريفا هو سياسي وحزبي وبالتالي بشري. فكما يحاول الإسلاميون تلبية توقعات شعوبهم، فتوقعوا أنهم سيتغيرون كذلك. فبعد أن دخل الإسلاميون، خاصة الإخوان، الساحة السياسية، وتبنوا الوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم، فقد تصالحوا مع القواعد الجديدة للعبة الديمقراطية وتطوروا وقبلوا بها، ولو بصبغة إسلامية.

حتى فكرة الإخوان المسلمين عن "الدولة الإسلامية" هي فكرة نظرية حديثة نسبيا لم تجرب، وقد تم تجاوزها سلفا مع تبني الدولة المدنية من دون ضجيج. لقد مر وقت طويل منذ أن أطلق مؤسس جماعة الإخوان شعار "القرآن دستورنا" إلى الوقت الذي تجلس فيه الحركة الإسلامية مع خصومها الإيديولوجيين لكتابة الدستور. وبرغم الجهاديين المتشددين، كان الإسلاميون في الحقيقة أكثر استعدادا لتكييف خطابهم مع الواقع الجديد مما يبدو للعيان، وسيفعلون المزيد عن طيب خاطر في عصر الثورة.

كما أن الأجواء الجديدة للحرية تؤثر في تفكير الإسلاميين، وتنعكس بشكل مباشر على جداول أعمال أحزابهم السياسية التي شكلوها حديثا. ينقسم الإسلاميون حاليا بطرق كثيرة تفوق ما يبدو للعالم الخارجي. ولا مناص من تضاعف هذه الانقسامات في المستقبل حين يتنافس جيل جديد من القادة على النفوذ وحين لا يخاف كثير من العرب من الانضمام اليهم.

تشمل الانقسامات بين الإسلاميين الانقسامات الطائفية السنية-الشيعية، والانقسامات المذهبية بين المالكية والحنابلة، وبين الوهابيين المحافظين والأكثر ليبرالية. ثم لدينا الحرفيون السلفيون والسلفيون الجهاديون والصوفيون والإخوان المسلمون وما بعد الإخوانيين (مثل النهضة التونسية) والديمقراطيون المسلمون (مثل حزب أبو الفتوح المصري الجديد). هذه الاتجاهات والمدارس الفكرية ستستمر في المنافسة على المساجد والأئمة والمنصات العامة والمنابر الإعلامية والموارد المالية.

تعترف بعض هذه الحركات بالمبدأ القائل بأن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة، بينما يعتقد البعض الآخر أن شرع الله وحده هو القانون. ومع ذلك، يعتقد عدد متزايد من الإسلاميين أن إرادة الله تتجلى من خلال عباده، ولذلك فهم يعتقدون أن الديمقراطية هي نظام حكم إسلامي وأن صدر الإسلام أنشأ أول دولة مدنية.

ستتحول مراكز القوى أيضا داخل الحركات الإسلامية حين ينفتحون على الحكم والحياة العامة. ولن يلقي القادة السياسيون بثقلهم في عملية صنع القرار أكثر من حماة الدين فحسب، بل سيصبحون في نهاية المطاف كبار أصحاب القرار بالنسبة إليهم.

وفي الوقت نفسه، هناك اتجاهات فكرية تتنامى وتتنافس داخل الحركة الإسلامية السائدة، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، اتجاهات من شأنها أن تثري مستقبل الحركة وتعقده في آن معا. فباستثناء القيادة القديمة المحافظة، يميل النشطاء الجدد ذوو الميول اليسارية إلى المجاهرة بالدعوة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية. يصر جيل الإسلاميين الشباب من الذكور والإناث، الذين كانوا طليعة جماعة الإخوان المسلمين في الانضمام إلى الثورة، على أداء دور أكبر في رسم مستقبل حركتهم.

كما أن هناك إسلاميين لديهم أجندات قومية عربية ينادون بها. لقد قال لي راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة التونسي، "هذه الثورات ستؤدي في النهاية إلى توحيد العالم العربي، وهو هدف فشلت في تحقيقه الأنظمة الحالية. عملية التوحيد تبدأ من الأسفل إلى الأعلى، بدلا من الأعلى إلى الأسفل، حيث لا يهتم الحكام إلا بتيجانهم وعروشهم. لقد استعاد الناس سلطتهم الآن، ولهذا فهم متحدون تلقائيا. لا يشعر الشعب الليبي أن هناك اختلافات كبيرة بينه وبين الشعب التونسي، أو حتى بينه وبين المصريين. وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلى توحيد العالم العربي في غضون فترة وجيزة من الزمن".

وهكذا، بينما يبدأ الإسلام السياسي في أداء دور أكثر مركزية في تشكيل النظام السياسي في المنطقة، ستشكل سياسة القوة العربية بدورها الحركات الإسلامية. فإذا استطاعت الديمقراطية أن تخطو خطوات كبيرة إلى الأمام، فقد يصبح الإسلاميون ديمقراطيين مسلمين.

ويستمر الحلم

يخوض الديمقراطيون الشباب والليبراليون وأنصار الحركة النسوية الذين قادوا الثورات العربية معركة شرسة ضد القوات المعادية للثورة والمحافظة منذ الانتفاضات. لدى أوساط الشباب والنساء الذين أخرجوا من العملية السياسية الكثير مما يدعو للقلق. فرغم أنهم ساروا كتفا إلى كتف، إلا أنهم جاؤوا في أسفل القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية المنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن. وحتى في المحافل المهمة مثل جمعيات كتابة الدساتير الجديدة، لم ينجح في الوصول إلى القوائم إلا عدد قليل من الشباب والنساء. فمن أصل كل 100 امرأة ممكنة في مصر لم تظهر إلا ثمان نساء.

لعلهم غادروا الساحات في وقت مبكر جدا من غير أن يتابعوا العملية التي بدؤوها. وهذا استلزم في مصر، على سبيل المثال، إنشاء "المجلس الأعلى للقوات الثورية" (على غرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة) لإدارة عملية الانتقال السياسي في البلاد بدعم من الشعب والمجتمع الدولي المهلل. كان يمكن إنشاء الشيء نفسه في اليمن وتونس لمنع القوى المعادية للثورة والمحافظة من الهيمنة على المشهد السياسي باستخدام القوانين القديمة والبيروقراطية.

لقد أثبت الشباب فائدتهم كمحرك للثورة. ولكن الشباب في العالم الحقيقي يعني أيضا قلة الخبرة. لعل خبرتهم بالتكنولوجيا الحديثة ساعدتهم في تنظيم أنفسهم ونشر قضيتهم بطرق غير مسبوقة، ولكن أدواتهم ليس بإمكانها أن تساعدهم في كتابة مسودة دستور أو الاتفاق عليه، وبالأخص في 140 حرفا (كما هو الحال في عالم التويتر). كذلك لم تساعدهم صفحات فيسبوك على إنتاج منتجات سياسية أصيلة خاصة بهم.

صحيح أن الثوار الشباب حطموا حاجز الخوف ونفضوا عنهم غبار الماضي، إلا أنهم لم يضعوا خططا بديلة قابلة للتطبيق أو يؤسسوا منظمات تمثل بقية السكان. فعندما غادروا الساحات وذهبوا إلى بيوتهم وجدوا أنه رغم تفاؤلهم، لم يتغير الكثير في مدنهم أو أحيائهم الفقيرة أو قراهم.

ولكن هذا لم يردعهم. إذ راحوا يبنون تحالفات للمنافسة بوصفهم كتلة من التقدميين. قادة الشباب الذين التقيتهم في الشوارع العربية نشطاء مصممون

مثابرون لم تردعهم عمليات القتل والمضايقة والاعتقال على مدى العامين الماضيين عن مواصلة تنظيم أنفسهم وطرح قضيتهم مباشرة أمام الجمهور. وكلما التقيتهم وأنى التقيتهم، اتضح لي أن الثورة مستمرة، في عقولهم وقلوبهم.

كلمة شكر

لكتابة هذه المقالة وأنا أعمل بصفة كبير المحللين السياسيين في قناة الجزيرة محاسنها ومساوئها. فقد كانت سنة 2011 أكثر سنواتنا انهماكا بالعمل، وهذا معناه الكثير من الضغط الزائد. ولكن ما كتبته كان بمحض اختياري، أما المقربون مني فقد تحملوا عبء إحباطاتي وانشغالاتي وطلباتي. فلهم الشكر جميعا لتحملهم تقلب أمزجتي ولدعمهم لي بطرق لا يدركونها كلها. الكتابة عادة تحتاج إلى عزلة، أما الكتابة تحت الضغط فغير ودية.

لكن حرارة نبض الأخبار جعل الأمر مغريا. فالعمل من داخل غرف أخبار الجزيرة ومكاتبها المنتشرة في أرجاء العالم يوفر للكاتب وجهات نظر لا مثيل لها. كثير من هذا الكتاب مأخوذ من ملاحظات تراكمت لدي خلال السنة الماضية، وبصورة أعم منذ أن التحقت بقناة الجزيرة قبل خمس سنوات.

لقد رزقت بصحبة كثير من الصحفيين والزملاء الرائعين الذين ساعدتني ملاحظاتهم وتعليقاتهم على تلمس طريقي في خضم الأحداث الآسرة التي اجتاحت العالم العربي. لقد تطوع فريقي في "إمباير" والعاملون في موقع الجزيرة الإلكتروني لتسهيل احتياجاتي.

يصعب علي ذكر جميع الأسماء والأصعب من ذلك انتقاء بضعة منها. لكنني أكتفي بالقول إن هذه المقالة ثمرة نقاشات وجدالات وحتى استفزازات واختلافات مرة مع الزملاء والأصدقاء على حد سواء. فلهم جميعا شكري وتقديري.

إن السرعة المثيرة وحجم التحول الذي اجتاح العالم العربي جعلا جلسات النقاش الذكية والأبحاث الأكاديمية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وكذلك مركز الجزيرة للدراسات لا غنى عنهما للاطلاع على وجهات النظر العربية عن الثورات.

في هذه الأيام أفتقد على وجه الخصوص وفي غالب الأحيان شخصين عزيزين جدا رحلا عن عالمنا: جوزف سماحه ومحمد السيد سعيد. لقد كانت رؤاهما وأحاديثهما بمثابة النبوءة.

مروان بشارة

قائمة المراجع

Ali, Tariq. *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads, and Modernity* (London: Verso, 2003).

Amin, Samir. *Le Monde Arabe dans la Longue Durée* (Alger: Editions APIC, 2011).

—. *Monde Arabe: Le Printemps des Peuples?* (Editions Les Temps des Cerises, Sept. 2011).

Ashour, Omar. "Ex-Jihadists in the New Libya," Brookings Institution online, August 29, 2011. http://www.brookings.edu/articles/2011/0829_libya_ashour.aspx.

Aswany, Ala. *On the State of Egypt: A Novelist's Provocative Reflections*. (Cairo: The American University in Cairo Press, 2011; Edinburgh: Canongate Books, 2011).

Bergen, Peter. *The Longest War: The Enduring Conflict between America and Al-Qaeda* (New York: Free Press, 2011).

Blanc, Pierre. *Revoltes Arabes: Premiers Regards* (Paris: L'Harmattan, 2011).

Brehony, Noel. *Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia* (New York: I. B. Tauris, 2011).

Browers, Michaelle. *Political Ideology in the Arab World: Accommodation and Transformation* (New York: Cambridge University Press, 2009).

Brown, Nathan, and Amr Hamzawy. *Between Religion and Politics* (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2010).

Brown, Nathan, and Emad Shahin. *The Struggle over Democracy in*

the Middle East: Regional Politics and External Policies (London: Routledge, 2009).

Byman, Daniel. A High Price: *The Triumphs and Failures of Israeli Counterterrorism* (New York: Oxford University Press, 2011).

Chatty, Dawn. *Displacement and Dispossession in the Modern Middle East* (New York: Cambridge University Press, 2010).

Chin, Felix. *Political Developments & U.S. Policy in the Middle East* (New York: Nova Science Publishers, 2011).

Cleveland, William L., and Martin Bunton. *A History of the Modern Middle East* (New York: Westview Press, 2009).

Cook, Steven. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square.* (New York: Oxford University Press, 2011).

Corm, Georges, and Hala Khawam. *A History of the Middle East: From Antiquity to the Present Day* (London: Garnet Publishing, 2010).

—. *Fragmentation in the Middle East* (Longon: Unwin Hyman, 1989).

—. *Histoire du Moyen-Orient: De L'Antiquite a Nos Jours* (Paris: La Decouverte, 2007).

—. *Le Nouveau Desordre Economique Mondial: Aux Racines des Echecs du Developpement* (Paris: La Decouverte, 1993).

—. *Le Nouveau Gouvernement du Monde: Ideologies, Structures, Contre-Pouvoirs* (Paris: La Decouverte, 2010).

—. *Orient-Occident, la Fracture Imaginaire* (Paris: La Decouverte, 2007).

—. *Le Proche-Orient éclaté 1956-2010* (Paris: Gallimard, 2010).

Council on Foreign Relations. *The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next* (New York: Council on Foreign Relations, 2011).

Delacoura, Katerina. *Islamist Terrorism and Democracy in the Middle East* (New York: Cambridge University Press, 2011).

Elbadawi, Ibrahim, and Samir Makdisi, editors. *Democracy in the Arab World* (New York: Routledge, 2011).

Esposito, John L. *The Oxford History of Islam* (New York: Oxford University Press, 2000).

Fahmy, Shahira. "Contrasting Visual Frames of Our Times: A Framing Analysis of English-and Arabic-Language Press Coverage of War and Terrorism" *The International Gazette* 72.8 (Dec 2010): 695-717. *Sociological Abstracts*.

Feiler, Bruce. *Generation Freedom: The Middle East Uprisings and the Remaking of the Modern World* (New York: William Morrow, 2011).

Filiu, Jean-Pierre. *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising* (London: C Hurst, 2011).

Fisk, Robert. *The Great War for Civilization: The Conquest of the Middle East* (London: Harper Perennial, 2006).

Freedman, Lawrence. *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East* (New York: Phoenix, 2008).

Freeman, Chas. *America's Misadventures in the Middle East* (Charlottesville, Just World Books, 2010).

Gardner, David. *Last Chance: The Middle East in the Balance.* (London: I.B. Tauris, 2009).

Gardner, Lloyd. *The Road to Tahrir Square: Egypt and the United States from the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak* (London: Saqi Books, 2011).

Gerges, Fawaz A. *The Rise and Fall of Al-Qaeda* (London: Oxford University Press, 2011).

Habib, Randa. *Hussein and Abdulla: Inside the Jordanian Royal Family* (London: Saqi Books, 2010).

Hirst, David. *Beware of Small States: Lebanon, Battleground of the Middle East* (New York: Faber and Faber: 2011).

Hitti, Philip K. *History of Syria Including Lebanon and Palestine, Vol 2* (Piscataway, NJ: Gorgias Press, 2002).

Hitti, Philip K, and Nabih Amin Faris. *The Arab Heritage* (Westport, CT: Greenwood Press, 1985).

Hitti, Philip K., and Walid Khalidi. *History of the Arabs* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

Hourani, Albert, and Ruthven, Malise. *A History of the Arab Peoples: With a New Afterword* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010).

Jacobs, Matthew F. *Imagining the Middle East: The Building of an American Foreign Policy, 1918-1967* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2011).

Kawczynski, Daniel. *Seeking Gaddafi: Libya, the West, and the Arab Spring* (London: Biteback Publishing, 2011).

Khalidi, Rashid, and Ibrahim Abu Lughod. *The Arab Rediscovery of Europe: A Study in Cultural Encounters* (London: Saqi Essentials, 2011).

Khalidi, Rashid. *Resurrecting Empire: Western Footprints and America's Perilous Path in the Middle East* (Boston: Beacon Pess, 2005).

—. *Sowing Crisis: The Cold War and American Dominance in the Middle East* (Boston: Beacon Press, 2009).

—. *The Iron Cage* (Boston: Beacon Press, 2006).

Kurzman, Charles. *The Missing Martyrs: Why There Are So Few Muslim Terrorists?* (New York: Oxford University Press, 2011).

Levy, Gideon. *The Punishment of Gaza* (London: Verso, 2010).

Lewis, Bernard. *Arabs in History* (New York: Oxford University Press, 2002).

—. *The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror* (Waterville, ME: Thorndike Press, 2003).

—. *The Middle East: 2000 Years of History from the Birth of Christianity to the Present Day* (New York: Oxford University Press, 2001).

—. *The Political Language of Islam* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

—. *Political Words and Ideas in Islam* (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2008).

—. *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response* (New York: Oxford University Press, 2002).

—. *What Went Wrong?-Western Impact and Middle Eastern Response* (London: Phoenix, 2002).

Maalouf, Amin. *Disordered World: Setting a New Course for the Twenty-first* Century (London: George Miller, 2011).

—. *Le Dérèglement du Monde* (Paris: Grasset & Fasquelle, 2010).

—. *Origines* (Paris: Grasset & Fasquelle, 2004).

MacLeod, Scott, ed. *The Cairo Review of Global Affairs*, Journal of the AUC School of Global Affairs and Public Policy (No. 2), Aug 2011, Oxford University Press.

Maksoud, Clovis, and UNDP. *The Arab Human Development Report* (New York: UN Press, 2005).

Massad, Joseph. *Colonial Effects: the Making of National Identity in Jordan* (New York: Colombia University Press, 2001).

Mearsheimer, John, and Stephen Wait. *Lobby and US Foreign Policy* (London: Penguin, 2008).

Milton-Edwards, Beverly. *Contemporary Politics in the Middle East* (Cambridge, UK: Polity Press, 2011).

Nasr, Vali. *Forces of Fortune: The Rise of the New Muslim Middle Class and What It Will Mean for Our World* (New York: Free Press, 2009).

Nunns, Alex, and Nadia Idle. *Tweets from Tahrir* (New York: OR Books, 2011).

Osman, Tarek. *Egypt on the Brink: From Nasser to Mubarak* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010).

Pappe, Ilan. *The Modern Middle East* (London: Routledge, 2010).

Pargeter, Alison. *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition* (London: Saqi Books, 2010).

—. *The New Frontiers of Jihad: Radical Islam in Europe* (London: I. B. Tauris, 2008).

Petras, James. *The Arab Revolt and the Imperialist Counterattack* (New York: CreateSpace, 2011).

Pollack, Kenneth. *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011).

Reynolds, A. *Designing Democracy in a Dangerous World* (New York: Oxford University Press, 2010).

Riedel, Bruce. *Deadly Embrace* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011).

Rode, Gideon, and Jonathan Tepperman, eds. *The U.S. vs. Al-Qaeda: A History of the War on Terror* (Washington, DC: Council on Foreign Relations, 2011).

Rogan, Eugene. *The Arabs: A History* (London: Allen Lane, 2009).

Rosen, Nir. *Aftermath: Following the Bloodshed of America's Wars in the Muslim World* (New York: Nation Books, 2010).

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy* (New York: Oxford University Press, 2009).

—. *The Search For Arab Democracy: Discourses And Counter-Discourses* (London: C Hurst, 2004).

Sardar, Sheheryar and Adeel Shah. *Sandstorm: A Leaderless Revolution in the Digital Age* (Jul 2011) Global Executive Board LLC.

Tayara, Bassam. *Le Printemps Arabe decode: Faces cachées des révoltes* (Paris: Editions Albouraq, 2011).

Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba'th Party* (New York: I. B. Tauris, 2011).

Walker, Chris S. *The Revolution Will Be Tweeted?* (London: Lulu, 2011).

Weaver, Mary. *A Portrait Of Egypt: A Journey Through the World of Militant Islam* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000).

Werfalli, Mabroka. *Political Alienation in Libya.* (Plymouth: Ithaca Press, 2011).

West, Johnny. *Karama! Journeys Through the Arab Spring* (London: Heron Books, 2011).

Williams, Brian Glyn. *Afghanistan Declassified: A Guide to America's Longest War* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2011).

Wright, Robin. *Rock the Casbah: Rage and Rebellion Across the Islamic World* (New York: Simon & Schuster, 2011).

Ziadeh, Radwan. *Power and Policy in Syria* (London: I. B. Tauris, 2010).

Zurayk, Rami, and Rashid Khalidi. *Food, Farming, and Freedom: Sowing the Arab Spring* (Charlottesville: Just World Books, 2011).

الهوامش

مقدمة

1. Ramy Nasr, "Tunisia in the WikiLeaks," Ramy Nasr's Web site, Jan. 19, 2011. Accessed at: http://www.ramynasr.com/2011/tunisia-in-the-wikileaks.
2. "Egypt Set for Runoff Polls," Al Jazeera online, Dec. 5, 2010. accessed at: http:www.aljazeeracom/news/middleast/2010/12/201012521536155637.htm.
3. تردد في الأردن نفس الرأي خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2010 حين قاطعت أحزاب المعارضة العملية الانتخابية التي كانت برأيهم ستفضي إلى هيئة غير تمثيلية.

الفصل الأول

1. Rashid Khalidi, *Resurrecting Empire: Western Footprints and America's Perilous Path In the Middle East* (London: I. B. Tauris, .2004), 58
2. غسان سلامة، «الدولة والمجتمع في المشرق العربي». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
3. المصدر السابق.
4. لم يكن لسوريالية القذافي حدود، ففي واحدة من أشهر قصصه المتعلقة بـ «الكتاب الأخضر»، رتب له صديقه الحميم سلفيو برلسكوني، رئيس وزراء إيطاليا، محاضرة يلقيها القذافي على بضع مئات من النساء الإيطاليات يتحدث لهن فيها عن فلسفته. وحين لم تبد الإيطاليات أي اهتمام، قامت وكالة لعروض الأزياء بملء القاعة من أجل المحاضرة، حيث وزعت نسخ من «الكتاب الأخضر» على الحاضرات المدفوع لهن.

Sabry Hafez, "Torture, Imprisonment, and Political Assassination in the Arab Novel," *Al Jadid* magazine, 38 (Winter 2002). Accessed at: http://www.aljadid.com/content/torture-imprisonment-and-political-assassination-arab-novel. .5

"Fact Sheet: Extraordinary Rendition," ACLU, Dec. 6, 2005. Accessed at: .http://www.aclu.org/national-security/fact-sheet-extraordinary-rendition .6

"Creating Opportunities for Future Generations," *Arab Human Development Report 2002*. Accessed at: http://hdr.undp.org/en/reports/regional/arabstates/name,3140,en.htm. .7

الفصل الثاني

Mohamed Habib, "Egyptian Universities' Student Unions Dissolved," Ahram Online, Feb. 27, 2011. Accessed at: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/6504/Egypt/Politics-/Egyptian-universities-student-unions-dissolved.aspx. .1

2. بعد الثورة، خضع الشرطيان للمحاكمة، وفي تشرين الأول 2011، حكم عليهما بالسجن لسبع سنوات بتهمة القتل غير العمد.

"Revolutions, Reform, and Democratic Transition in the Arab Homeland: From the Perspective of the Tunisian Revolution," Arab Center for Research and Policy Studies, Jan. 6, 2011. Accessed at: http://english.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5ea4b31b-155d-4a9f-8f4d-a5b428135cd5&resourceId=254442df-f575-46eb-b86d-324d862f43d9. .3

"Civil Movements: The Impact of Facebook and Twitter," *Arab Social Media Report*, Dubai School of Government, May 2011. Accessed at: http://www.dsg.ae/portals/0/ASMR2.pdf. .4

"Internet World Stats: Usage and Population Statistics," accessed at: http://www.internetworldstats.com/middle.htm. .5

"ASDA'A Burson-Marsteller: Arab Youth Survey," March 7, 2011. Accessed at: http://www.slideshare.net/AlHaqqNetwork/arab-youthsurvey2010.

Highlights of the second "ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey," accessed at: http://www.arabyouthsurvey.com/2009/highlights.html. .6

Tawakkol Karman, "Our Revolution's Doing What Saleh Can't-Uniting Yemen," *The Guardian* online, April 8, 2011. Accessed at: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/apr/08/revolution-saleh-yemen-peace-historic. .7

8. Global Media Journal online. Accessed at: http://www.gmjme.com/ gmj_custom_files/volume1_issue1/articles_in_english/volume1-issue1-article-3-15.pdf.

9. .(Evgeny Morozov, *The Net Delusion* (New York: Public Affairs, 2011

10. Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (New York: Palgrave Macmillan, 2002), 374-375.

11. "A Beautiful Mind," *Al-Ahram Weekly*, Oct. 15-21, 2009. Accessed at: http://weekly.ahram.org.eg/2009/968/fr3.htm.

12. .Ibid

13. George Ziyad, "Egypt: A Writer's Rejection," *World Press Review*, January 2004. Accessed at: http://www.worldpress.org/Mideast/ 1712.cfm.

14. Chris Toensing, "Tunisian Labor Leaders Reflect Upon Revolt," *Middle East Research and Information Project*, MER258. Accessed at: http://www.merip.org/mer/mer258/tunisian-labor-leaders-reflect-upon-revolt-0.

15. "Unions and National Consciousness," in *The Development of National Consciousness in the Arab Maghreb*, Center for Arab Unity Studies, 1986, 243-252.

16. شهادة أدلي بها في مؤتمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول تونس.

17. Quoted by Joel Benin in Rabab El Mahdi and Philip Marfleet, eds., *Egypt: The Moment of Change* (London: Zed Press, 2009).

18. Philip Rizk, "Egypt's Labor Movement: Four Years in Review," *Al-Masry Al-Youm*, Feb. 5, 2010. Accessed at: http://www.almasryalyoum.com/ en/node/38453.

19. .Ibid., 80-81

20. Karman, "Our Revolution's Doing What Saleh Can't-Uniting Yemen".

21. Xan Rice, "Egyptians Protest Over 'Virginity Tests' on Tahrir Square Women", *The Guardian* online, May, 31, 2011. Accessed at: http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/31/egypt-online-protest-virginity -tests.

22. .Guardian, June 1, 2011, Amnesty International March 23rd, 2011

23. "Revolutions, Reform, and Democratic Transition in the Arab Homeland: From the Perspective of the Tunisian Revolution," Arab Center for Research and Policy Studies, Jan. 6, 2011. Accessed at: http://english.dohainstitute.org/ Home/Details?entityID=5ea4b31b-155d-4a9f-8f4d-a5b428135cd5&resour ceId=254442df-f575-46eb-b86d-324d862f43d9.

الفصل الثالث

1. Kauther Larbi, "Tunisia Bans Police from Union Activities," AFP, Google News, Sept. 6, 2011. Accessed at: http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5h-J5LJzw788wECGexCEnZFuKTlNg?docId=CNG.1e1f1c67030c87a81c7d00b92bd972d8.421.
2. "Interview with Syrian President Bashar al-Assad," *Wall Street Journal* online, January 31, 2011. Accessed at: http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html.
3. Michael C. Hudson, "Egypt on the Brink: The Arab World at a Tipping Point?" Middle East Institute online. Accessed at: http://www.mei.nus.edu.sg/uncategorized/middle-east-insight-egypton-the-brink-the-arab-world-at-a-tipping-point.
4. Anthony Shadid, "Bahrain Boils Under the Lid of Repression," *New York Times*, Sept. 15, 2011. Accessed at: http://www.nytimes.com/2011/09/16/world/middleeast/repression-tears-apart-bahrains-social-fabric.html?pagewanted=all.
5. "I'm the King of Kings: Gaddafi Storms out of Arab Summit and Labels Saudi King 'a British Product,'" Daily Mail online, March 31, 2009. Accessed at: http://www.dailymail.co.uk/news/article-1165858/Im-king-kings-Gaddafi-storms-Arab-summit-labels-Saudi-king-British-product.html.
6. بحسب قادة ليبيا الجدد، يتراوح عدد القتلى في صفوف الثائرين على نظام القذافي بين ثلاثين ألفا وخمسين ألفا. أما الرقم الذي يفضله وزير الصحة في الحكومة الجديدة، ناجي بركات، فيتراوح بين خمسة وعشرين ألفا وثلاثين ألفا. ولكن عدد قتلى الحرب المسجلين من كلا الطرفين حتى الآن يقدر بالمئات وليس بالآلاف. ويبلغ إجمالي من لا يزالون مفقودين ألف شخص، بحسب الصليب الأحمر الدولي. قد لا تكون هذه الأرقام غير مكتملة، ولكن حتى لو تبين أن عدد المفقودين يبلغ ثلاثة أضعاف وكلهم أموات، فإن الرقم يظل أقل بكثير مما يزعم. فكثير من حصيلة الموتى قائمة على النظرية القائلة إن هناك 30 ألف سجين قبل سقوط نظام القذافي. وحين فتحت جميع السجون، لم يوجد بداخلها إلا 9 آلاف. لا أحد يعرف حقيقة عدد المساجين و لم يحص أحد عدد المفرج عنهم.
7. Rachel Kliger, "Weapons Galore in Yemen," *Yemen Times* online, April 22, 2010. Accessed at: http://www.yementimes.com/defaultdet.aspx?SUB_ID=33925.
8. Carsten Wieland, "Asad's Lost Chances," Lebanon Wire online, April 14, 2011. Accessed at: http://www.lebanonwire.com/1104MLN/11041404MER.asp.

9. "Interview with Syrian President Bashar al-Assad," *Wall Street Journal*.
10. هكذا هو الوضع حين دفع هذا الكتاب بنصه الإنجليزي إلى المطبعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011:

This was the case as this book went to press in November of 2011.

الفصل الرابع

1. William Young, "Iran Sees Rise of Islamic Hard-Liners," *New York Times*, Jan. 28, 2011. Accessed at: http://www.nytimes.com/2011/01/29/world/middleeast/29iran.html.
2. كانت الإمبراطورية العثمانية في تركيا القوة المهيمنة في المنطقة من سنة 1299 حتى 1922، ولكن بنهاية الحرب العالمية الأولى، تقاسمت القوى العظمى الغنائم، فتقلصت الإمبراطورية الجبارة العريقة إلى جزء بسيط مما كانت عليه من مجد غابر.
3. Dilip Hiro, "After the Arab Spring, Part III," Yale Global Online, Sept. 26, 2011. Accessed at: http://www.yaleglobal.yale.edu/content/after-arab-spring--part-iii.
4. "Egypt Party Wary of Turkey's Arab Spring Role," Reuters, *Arab News*, Sept. 14, 2011. Accessed at: http://www.arabnews.com/middleeast/article501844.ece?service=print.

الفصل الخامس

1. Judy Keen, "Rice Reflects on Bush Tenure, Gadhafi in New Memoir," *USA Today*, updated Oct. 30, 2011. Accessed at: http://www.usatoday.com/news/washington/story/2011-10-31/condoleezza-rice-memoir-bush/51006960/1.
2. Cited in Elizabeth Flock, "Dick Cheney Isn't the First to Assign Credit for Arab Spring," *Washington Post* Blog Post, Aug. 31, 2011. Accessed at: http://www.washingtonpost.com/blogs/blogpost/post/dick-cheney-isnt-the-first-to-assign-credit-for-arab-spring/2011/08/31/gIQAtVQFsJ_blog.html.
3. Charles Krauthammer, "From Freedom Agenda to Freedom Doctrine," *Washington Post*, Feb. 10, 2011. Accessed at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021005339.html.
4. Fareed Zakaria, "Interview with Henry Kissinger and Zbigniew Brzezinski," CNN Transcripts, Jan. 23, 2011. Accessed at: http://www.cnnstudentnews.cnn.com/TRANSCRIPTS/1101/23/fzgps.01.html.
5. "Was George Bush right?" *Economist*, Feb. 3, 2011. Accessed at: http://www.economist.com/node/18063852?story_id=18063852.

Hossam el-Hamalawy, “Right Time, Wrong Place,” *New York Times*, .6
June 2, 2009. Accessed at: http://www.nytimes.com/2009/06/03/opinion/03alHamalawy.html.

Human Rights Watch, *World Report 2010-Tunisia*, 20 January 2010, .7
available at: http://www.unhcr.org/refworld/docid/4b586cdd7b.html.

“Iranians Favor Diplomatic Relations with U.S., But Have Little Trust in .8
Obama,” University of Maryland poll, World Public Opinion, Sept. 19, 2009. Accessed at: http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/brmiddleeastnafricara/639.php.

Jesse Lee, “President Obama on the Situation in Egypt: ‘All .9
Governments Must Maintain Power Through Consent, Not Coercion,’” *The White House* Blog, Jan. 28, 2011. Accessed at: http://www.whitehouse.gov/blog/2011/01/28/president-obama-situation-egypt-all-governments-must-maintain-power-through-consent-.

“Biden: Mubarak Is Not a Dictator, But People Have a Right to Protest,” .10
PBS *Newshour*, Jan. 27, 2011. Accessed at http://www.pbs.org/newshour/bb/politics/jan-june11/biden_01-27.html.

Brian Montopoli, “White House: We’re Not Taking Sides in Egypt,” .11
CBS News *Political Hotsheet*, Jan. 31, 2011. Accessed at: http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-20030108-503544.html.

Roger Cohen, “Score One for Interventionism,” *New York Times*, Aug. .12
29, 2011. Accessed at: http://www.nytimes.com/2011/08/30/opinion/30iht-edcohen30.html.

See Maximillian C. Forte’s excellent expose in The Top Ten Myths in .13
the War Against Libya, counterpunch.org, August 31, http://www.counterpunch.org/2011/08/31/the-top-ten-myths-in-the-war-
.(/against-libya

“Southern Mistral 2011,” Air Defence and Air Operations Command, .14
March 4, 2011. Accessed at: http://www.southern-mistral.cdaoa.fr/GB/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=67.

الفصل السادس

Fouad Ajami, “What the Muslim World Is Watching,” *New York Times*, .1
Nov. 18, 2001. Accessed at: http://www.nytimes.com/2001/11/18/magazine/18ALJAZEERA.html?pagewanted=all.

Bill O’Reilly, “More Danger in the Muslim World,” *The O’Reilly* .2
Factor, Jan. 28, 2011. Accessed at: http://www.foxnews.com/on-air/oreilly/transcript/more-danger-muslim-world.

3. David Folkenflik, "Clinton Lauds Virtues of Al Jazeera," NPR News, *The Two-Way Blog*, March 5, 2011. Accessed at: http://www.npr.org/blogs/thetwo-way/2011/03/03/134243115/clinton-lauds-virtues-of-al-jazeera-its-real-news.
4. Robert F. Worth and David D. Kirkpatrick, "Seizing a Moment, Al Jazeera Galvanizes Arab Frustration," *New York Times*, January 27, 2011. Accessed at: http://www.nytimes.com/2011/01/28/world/middleeast/28jazeera.html.
5. "Crisis in Egypt," ABC News, *This Week*, Jan. 30, 2011. Accessed at: http://abcnews.go.com/ThisWeek/week-transcript-crisis-egypt/story?id=12796399&page=14.
6. Frank Schaeffer, "Why Aren't You Watching Al Jazeera?" *Huffington Post*, March 14, 2011. Accessed at: http://www.huffingtonpost.com/frank-schaeffer/why-arent-you-watching-al_b_834971.html.
7. Worth and Kirkpatrick, "Seizing a Moment, Al Jazeera Galvanizes Arab Frustration."
8. Hussein Agha and Robert Malley, "In Post-Mubarak Egypt: The Rebirth of the Arab World," *Washington Post* Opinions, February 11, 2011. Accessed at: http://www.washingtonpost.com/opinions/in-post-mubarak-egypt-the-rebirth-of-the-arab-world/2011/02/11/ABYEmrQ_story.html.

الفصل السابع

1. معظم هذه الأرقام تقديرات تقريبية، وذلك لغياب أي إحصاءات رسمية.
2. "Muslim Brotherhood Vows to Take Opposition to Streets," ITN Source, Dec. 26, 2010. Accessed at: http://www.itnsource.com/shotlist/RTV/2010/12/26/RTV329431O/?v=1&a=0.
3. لتحليل تاريخي للثورة، انظر عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة" معهد الدوحة، 22 آب/أغسطس 2011 على الرابط التالي:
http://dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6a25f83f-63b9-4807-8834-791d4a793d90.
4. Serge Halimi, "Tunisia: Democracy Year One," *Le Monde Diplomatique*, October 2011. Accessed at: http://mondediplo.com/2011/10/01tunisia.
5. Ibid.

خاتمة

1. من الجدير ذكره أن الرئيس السابق بن علي قال في خطاب واحد عن هذا الحزب التونسي القائد، "إنه مدمر وخطر على الديمقراطية ومجموعة إرهابية ومفسد".

تعريف بالمؤلف

مروان بشارة هو كبير محللي الشؤون السياسية بقناة الجزيرة الإخبارية الناطقة باللغة الإنجليزية ومقدم برنامج "الإمبراطورية Empire" الذي تبثه القناة ويتناول القوى العالمية وأولوياتها، وكان يشغل سابقا منصب أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بباريس، وهو زميل مدرسة الدراسات العليا والعلوم الاجتماعية، وقد نشرت كتابات بشارة في عديد من الصحف منها نيويورك تايمز وواشنطن بوست ونيوزويك والجارديان ولوموند والأهرام ويكلي والحياة والوطن، وتظهر تحليلاته ورؤاه بانتظام في الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة.

هذا الكتاب

العرب غير المرئيين هو مقال رائع لمروان بشارة أحد كبار المثقفين في العالم العربي عن الكيفية التي تمكن بها العرب من كسر حاجزهم النفسي الذاتي من الخوف واستطاعوا تأجيج أعظم تحول ثوري تعيه الذاكرة الحديثة، ويفسر قوة المفاجأة التي أصابت الغرب من جراء هذا وأن العرب سيواصلون مفاجأة الغرب ما دام أسيرا للصور النمطية القديمة عن المنطقة وشعوبها.

كانت رواية كثير من وسائل الإعلام في العالم عن الثورات العربية كما يلي: شعب مظلوم ظل يعاني بشكل سلبي وشعر فجأة أن الكيل قد طفح، وبفضل التقنية والإلهام الغربيين نهض بصورة عفوية لاستعادة حريته مقدما الربيع العربي الملهم، لكن الحقيقة أنه مثل معظم الثورات كانت هذه الثورة تختمر منذ فترة طويلة.

هذا الكتاب

تُنهي الأجيال العربية اليوم ما بدأه أجدادها قبل عدة عقود عبر وضع مسؤولية تحرير الأرض بأيدي أبنائها مستعيدةً كرامتها الشخصية والوطنية. لهذا، وعبر رفضها الأنظمة القمعية العربية واختيار التغيير الديمقراطي بديلاً فإن الثورات العربية الحالية تعتبر ذروة الوعي الاجتماعي والوطني وتجسيداً لهما. لذلك، فإن هؤلاء المسارعين إلى إحصاء الخسائر والأرباح وتعداد الضحايا كل يوم جمعة، تفوتهم حقيقة التغيير التاريخي الذي يكتسح المنطقة، وبغض النظر عن أي معوقات وإخفاقات، فالمهم أن المارد قد خرج من القمقم.

ورغم أن هذا التحرر من الماضي قد لا يجلب تغييراً إيجابياً و / أو مباشراً، ولكن أهميته تبرز في تحقيقه اختراقاً تغييريا حاسماً.

مروان بشارة هو المحلل السياسي الأول في قناة «الجزيرة» الإنجليزية وهو أيضاً محرّر ومقدّم برنامج «الإمبراطورية»، وهو برنامج يُبثّ على القناة نفسها ويبحث في شؤون القوى العالمية وجداول أعمالها. وقد كان سابقاً أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية في باريس وزميل في «كلية الدراسات العليا والعلوم الاجتماعية». وقد نُشرت كتابات بشارة في كبريات الصحف مثل «نيويورك تايمز»، «هيرالد تريبيون»، «واشنطن بوست»، «نيوزويك»، «الغارديان»، «لوموند»، و«ذي نايشن»، من بين وسائل إعلام أخرى. ومن آخر إصداراته: «فلسطين / اسرائيل : سلام أم فصل عنصري».

علي مولا

ISBN 978-614-01-0685-7

9 786140 106857

نيل وفرات.كوم
nwf.com

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES